

مَجْمُوعُ السَّيِّدِ حَمِيدِ بْنِ

تأليف
السَّيِّدِ الْإِمَامِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ حَمِيدِ بْنِ بَنْ تَحِيٍّ الْقَاسِمِيِّ (ع)

مَكْتَبَةُ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع)




zidyah122.blogspot.com
youtube.com/zidyah122
facebook.com/zidyah122
twitter.com/zidyah122
plus.google.com/+zidyah122

صف وتحقيق وإخراج:



اليمن - صعدة - ت (٥٣١٥٨٠)

الطبعة الثانية

١٤٣٦هـ

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة أهل البيت (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وبعد:

فاستجابة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ولقول رسول الله ﷺ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تصلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض))، ولقوله ﷺ: ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى))، ولقوله ﷺ: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء))، ولقوله ﷺ: ((من سرّه أن يحيا حياتي؛ ويموت مماتي؛ ويسكن جنة عدن التي وعدني ربي؛ فليتول علياً وذريته من بعدي؛ وليتولّ وليه؛ وليقتد بأهل بيتي؛ فإنهم عترتي؛ خلّقوا من طينتي؛ ورزقوا فهمي وعلمي)) الخبر، وقد بين ﷺ بأنهم: علي، وفاطمة، والحسن والحسين وذريتهما عليهما السلام - عندما جلّلهم ﷺ بكساء وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)).

استجابةً لذلك كله كان تأسيس مكتبة أهل البيت (ع).

ففي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ؛ التي يتلقى فيها مذهب أهل البيت (ع) ثمثلاً في الزيدية، أنواع الهجمات الشرسة، رأينا المساهمة في نشر مذهب أهل البيت المطهرين ﷺ عبر نشر ما خلفه أئمتهم الأطهار عليهم السلام وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم، وما ذلك إلا لثقتنا وقناعتنا بأن العقائد التي حملها أهل البيت عليهم السلام هي مراد الله تعالى في أرضه، ودينه القويم، وصراطه المستقيم، وهي تُعبر عن نفسها عبر موافقتها للفطرة البشرية السليمة، ولما ورد في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ.

واستجابةً من أهل البيت ﷺ لأوامر الله تعالى، وشفقة منهم بأمة جدّهم ﷺ، كان منهم تعميدُ هذه العقائد وترسيخها بدمائهم الزكية الطاهرة على مرور الأزمان، وفي كل مكان، ومن تأمل التاريخ وجدّهم قد ضحّوا بكل غالٍ ونفيس في سبيل الدفاع عنها وتثبيتها، ثائرين على العقائد الهدامة، منادين بالتوحيد والعدالة، توحيد الله عز وجل وتنزيهه سبحانه وتعالى، والإيمان بصدق وعده ووعدته، والرضا بخيرته من خلقه.

ولأن مذهبهم ﷺ دينُ الله تعالى وشرعه، ومرادُ رسول الله ﷺ وإرثه، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وما ذلك إلا مصداق قول رسول الله ﷺ: ((إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال والدنا الإمام الحجة / محمد الدين بن محمد المؤيدي (ع): (واعلم أن الله جلّ جلاله لم يرتضِ لعباده إلا ديناً قوياً، وصراطاً مستقيماً، وسيلاً واحداً، وطريقاً قاسطاً، وكفى بقوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقد علمت أن دين الله لا يكون تابِعاً للأهواء: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١]، ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وقد خاطب سيّد رسله ﷺ بقوله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾ [هود: ١٣]، مع أنه ﷺ ومن معه من أهل بدر، فتدبر واعتبر إن كنت من ذوي الاعتبار، فإذا أحطت علماً بذلك، وعقلت عن الله وعن رسوله ما ألزمتك في تلك المسالك، علمت أنه يتحتم عليك عرفان الحق واتباعه، وموالاته أهله، والكون معهم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ومفارقة الباطل واتباعه، ومبايئتهم ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المتحنة: ١]، في آيات تثنى، وأخبار تُثَمِّلُ، ولن تتمكن من معرفة الحق وأهله إلا بالاعتماد على حجج الله الواضحة، وبراهينه البيّنة اللاتحّة، التي هدى الخلق بها إلى الحق، غير معرّج على هوى، ولا ملتفت إلى جدال ولا مرء، ولا مبال بمذهب، ولا محام عن منصب، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥] (١).

وقد صدر بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت (ع):

- ١- الشافي، تأليف / الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ٦١٤ هـ، مذيلاً بالتعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تأليف السيد العلامة نجم العترة الطاهرة / الحسن بن الحسين بن محمد رحمته الله ١٣٨٨ هـ.

- ٢- مَطْلَعُ الْبُدُورِ وَمَجْمَعُ الْبُحُورِ في تراجم رجال الزيدية، تأليف/ القاضي العلامة المؤرخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال (رحمته الله)، ١٠٢٩هـ - ١٠٩٢هـ.
- ٣- مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ وَمَشَارِقُ الشُّمُوسِ وَالْأَقْمَارِ - ديوان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) - ٦١٤هـ.
- ٤- مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني (ع) ٣٧٦هـ - ٤٠٤هـ.
- ٥- مَحَاسِنُ الْأَزْهَارِ فِي تَفْصِيلِ مَنَاقِبِ الْعِثْرَةِ الْأَطْهَارِ، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع)، تأليف/ الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحليّ الهمداني الوادعي (رحمته الله) - ٦٥٢هـ.
- ٦- مجموع السيد حميدان، تأليف/ السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله تعالى عنه.
- ٧- السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف/ الإمام أحمد بن هاشم (ع) - ت ١٢٦٩هـ.
- ٨- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٩- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي (ع)، تأليف/ الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ٧٥هـ - ١٢٢هـ.
- ١٠- شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) - ت ٦١٤هـ.
- ١١- صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ت ٦١٤هـ.
- ١٢- المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، لِمُخْتَصِرِهِ/ السيّد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة/ محمد بن حسن العجري (رحمته الله).

- ١٣- هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف/ السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) - ت ٨٢٢هـ.
- ١٤- الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف/ الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤ هـ.
- ١٥- المنير - على مذهب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (ع) تأليف/ أحمد بن موسى الطبري رضي الله عنه.
- ١٦- نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام/ الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) - ٨٢٢هـ.
- ١٧- تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين، تأليف/ الحاكم الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة رضي الله عنه - ٤٩٤هـ.
- ١٨- عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ١٩- أخبار فخر وخبر يحيى بن عبدالله (ع) وأخيه إدريس بن عبدالله(ع)، تأليف/ أحمد بن سهل الرازي رضي الله عنه.
- ٢٠- الوافد على العالم، تأليف/ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي(ع) - ٢٤٦ هـ.
- ٢١- الهجرة والوصية، تأليف/ الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي(ع).
- ٢٢- الجامعة المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٢٣- المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكل مكلف من العبيد، تأليف/ القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلقي رضي الله عنه ت ١٢٨٢هـ.
- ٢٤- خمسون خطبة للجمع والأعياد.

٢٥- رسالة الثبات فيما على البنين والبنات، تأليف / الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ت ٦١٤هـ.

٢٦- الرسالة الصاعدة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف / الإمام الحجة / مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٧- إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف / الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٨- الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف / الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٩- النور الساطع، تأليف / الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي (ع) ١٣٤٣هـ.

٣٠- سبيل الرشاد إلى معرفة ربّ العباد، تأليف / السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد (ع) ١٠١٠هـ - ١٠٧٩هـ.

٣١- الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويلييه / الجواب الراقي على مسائل العراقي، تأليف / السيد العلامة الحسين بن يحيى بن

الحسين بن محمد (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٣٢- أصول الدين، تأليف / الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) ٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.

٣٣- الرسالة البديعة المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف / القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي رحمته الله - ٦٦٧هـ.

٣٤- العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد (ع) ٦٦٣هـ.

٣٥- الكامل المنير في إثبات ولاية أمير المؤمنين (ع)، تأليف / الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ٢٤٦هـ.

٣٦- كتابُ التَّحْرِيرِ، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني (ع) - ٤٢٤هـ.

٣٧- مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني (ع) ١٣١٩هـ.

٣٨- القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٣٩- قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٠- نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤١- معارج المتقين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٢- الاختيارات المؤيَّدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع)، (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).

٤٣- من ثمار العلم والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٤- التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٥- المنهج الأقوم في الرِّفَعِ والضَّمِّ والجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وإثبات حَيِّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ فِي التَّأْذِينَ، وغير ذلك من الفوائد التي بها النَّفْعُ الْأَعْمُ، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع).

٤٦- الأساس لعقائد الأكياس، تأليف/ الإمام القاسم بن محمد (ع).

- ٤٧- البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي (ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
- ٤٨- الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (ع) ٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.
- ٤٩- المختار من (كتر الرشاد وزاد المعاد، تأليف/ الإمام عز الدين بن الحسن (ع) ت ٩٠٠هـ).
- ٥٠- شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل، تأليف/ العلامة الفاضل: علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري.
- ٥١- الفقه القرآني، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
- ٥٢- تعليم الحروف إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
- ٥٣- سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الأول الحروف الهجائية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
- ٥٤- سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الجزء الأول الأعداد الحسائية من (١ إلى ١٠)، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
- ٥٥- تسهيل التسهيل على متن الأجرومية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
- ٥٦- أزهار وأثمار من حدائق الحكمة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
- ٥٧- متن الكافل بنيل السؤل في علم الأصول، تأليف/ العلامة محمد بن يحيى بهران (ت: ٩٥٧هـ).
- ٥٨- الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني (ع) - ١٣١٩هـ.
- ٥٩- أسئلة ومواضيع هامة خاصة بالنساء، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦٠- المفاتيح لما استغلق من أبواب البلاغة وقواعد الاستنباط، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦١- سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الثاني الحركات وتركيب الكلمات، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٦٢- سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الأعداد الحسابية الجزء الثاني، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

وهناك الكثير الطيب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق.

ونتقدم في هذه العجالة بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل الجليل إلى النور -وهم كثر- نسأل الله أن يكتب ذلك للجميع في ميزان الحسنات، وأن يجزل لهم الأجر والثوبة.

وختاماً نتشرف بإهداء هذا العمل المتواضع إلى روح مولانا الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي -سلام الله تعالى عليه ورضوانه- باعث كنوز أهل البيت (ع) ومفاخرهم، وصاحب الفضل في نشر تراث أهل البيت (ع) وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم.

وأدعو الله تعالى بما دعا به (ع) فأقول: اللهم صل على محمد وآله، وأتمم علينا نعمتك في الدارين، واكتب لنا رحمتك التي تكتبها لعبادك المتقين؛ اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علّمنا، واجعلنا هداة مهتدين؛ ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر].

نرجوا الله التوفيق إلى أقوم طريق بفضلله وكرمه، والله أسأل أن يصلح العمل ليكون من السعي المتقبل، وأن يتداركنا برحمته يوم القيام، وأن يجتم لنا ولكافة المؤمنين بحسن الختام، إنه ولي الإجابة، وإليه منتهى الأمل والإصابة، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ

الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ
إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ [الأحقاف: ١٥].

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مدير المكتبة/

إبراهيم بن مجد الدين بن محمد المؤيدي



[تقديم الإمام الحجة / مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع)]

قال والدنا ومولانا الإمام الحجة / مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع)
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله، وسلام على عباده الذين
 اصطفى، وبعد:

فهذا الكتاب العظيم (مجموع السيد حميدان) تأليف السيد الإمام، حامي
 علوم الآل، وماحي رسوم الضلال، أبي عبدالله حميدان بن يحيى القاسمي (ع)،
 ولما اطلع على مجموعه الإمام أحمد بن الحسين (ع) أثنى عليه وقال ما معناه: هو
 الحق الصحيح، والدين الصريح، وإنه معتقد آل الرسول، وكذا: الإمام المنصور
 بالله الحسن بن بدر الدين، والإمام المطهر بن يحيى، وولده الإمام محمد بن
 المطهر، والإمام القاسم بن محمد عليه السلام، قالوا جميعاً: هو معتقدهم الذي يدينون
 الله به، حتى قال الإمام القاسم (ع): ما كان في الأساس مخالفاً له فيرد إليه،
 واستثنى الإمام الحسن: الإرادة، فإنه توقف فيها، والإمام محمد بن المطهر:
 الجوهر الفرد.

قال الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد بن المطهر (ع) في الأبيات الفخرية:
 أما حميدان من شاد المنار فقد أحيا بهمته قولاً لهم بالي

وقد تيسر بحمد الله تعالى طباعته ليعم نفعه، جعلنا الله ممن استمسك بالعروة
 الوثقى، واعتصم بالحبل المتين الأقوى، واقتفى سوي مناهج أهل البيت الطاهرين،
 ومشى على سنن أدراجهم، وهو دينه القويم، وصراطه المستقيم، إنه هو السميع
 العليم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي

غفر الله لهم وللمؤمنين

كتب بأمره ولده / إبراهيم بن مجد الدين بن محمد المؤيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة التحقيق]

[ترجمة المؤلف]

الحمد لله رب العالمين، المنزل في الذكر المبين: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا..﴾ الآية [فاطر: ٣٢]، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعترته الطاهرين أئمة الهدى ومصابيح الدجا، أطواد الإيوان، وأسباب الأمان فمثلهم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى كما قال المصطفى ﷺ فهم الذادة عن الدين وحماة سرح اليقين، وفي ذلك يقول ﷺ: ((إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي موكلاً يذب عنه ويعلن الحق وينوره ويرد كيد الكائدين فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله)).

وبعد:

فهذا المجموع العظيم والسفر العالي الفخيم من تصنيف السيد الإمام حامي علوم الآل، ومأحي رسوم الضلال، السيد العلامة الإمام الكبير البليغ المتكلم الأصولي، لسان العترة نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان بن القاسم بن الحسن بن إبراهيم بن سليمان بن الإمام المنصور بالله القاسم بن علي بن عبدالله بن محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب -سلام الله عليهم- صاحب التصانيف في علم الكلام والمترجم عن أهل البيت المصرح بمذهبهم.

قال السيد الهادي بن إبراهيم الصغير: هو ممن عاصر حي الإمام المهدي أحمد بن الحسين عليه السلام؛ وكان علامة في الكلام مطلعاً على أقوال أهله ومتبحراً في ذلك

متقناً غاية الإتقان وإليه لمح الواثق بقوله في الأبيات الفخرية:
أما حميدان من شاد المنار فقد أحيا بهمته قولاً لهم بالي

وهذه الأبيات الفخرية شهيرة وشرحها السيد العلامة محمد بن يحيى القاسمي وقال في ذلك: يريد بذلك السيد الإمام زينة الأنام تاج آل طه عليه السلام.. إلى قوله: محيي رسول آل الرسول أبا عبدالله حميدان؛ ثم قال: له من التصانيف الغربية والأنظار الصائبة العجيبة ما شهدت به العقول الراجحة والآي والآثار الواضحة، والعرة الهادية المهدية وشيعتهم الطاهرة الزكية.

وقد اشتمل هذا المجموع المبارك على أكثر مؤلفاته عليه السلام وهي على النحو التالي:

- ١- تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين.
- ٢- التصريح بالمذهب الصحيح.
- ٣- المسائل الباحثة عن معاني الأقوال الحادثة.
- ٤- المستزاع الأول من أقوال الأئمة (ع).
- ٥- المستزاع الثاني من أقوال الأئمة (ع).
- ٦- تذكرة تشتمل على أربع مسائل من كلامه (ع).
- ٧- الفصل السابع من سبعة فصول من كتاب التطريف.
- ٨- تنبيه أولي الألباب على تنزيه ورثة الكتاب.
- ٩- بيان الإشكال فيما حكى عن المهدي (ع) من الأقوال.
- ١٠- حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال مما انتزع وجمع من كتب الإمام المنصور بالله (ع).

١١- جواب المسائل الشتوية والشبه الحشوية.

١٢- سؤال وجوابه.

١٣- خبر خولة الحنفية.

١٤- سؤال وجواب.

قسم الأشعار:

١٥- الرسالة المنزللة لأعضاء المعتزلة.

١٦- من كلام السيد حميدان قصيدة أولها:

أيها المستفيد من علم قوم نكبوا عن سبيل سفن النجاة

١٧- ومن كلامه - رضي الله عنه وأرضاه:-

يا عاذلي عن مذهبي ومعنفي دعني فإني بالأئمة مكتفي

١٨- وقال أيضاً:

لقد ظهرت بعد النبي من الوري دفائن أضغان العتاة الروافض

١٩- وقال أيضاً:

زال أهل التفعيل والانفعال وأدبل التطريف بالاعتزال

ولما اطلع على مجموعه الإمام أحمد بن الحسين أثنى عليه وقال ما معناه: هو الحق الصحيح، والدين الصريح، وإنه معتقد آل الرسول. كما سيأتي في هامش هذا الكتاب.

وروى السيد العلامة محمد بن إبراهيم، عن الإمام أحمد بن الحسين، والإمام المنصور بالله الحسن بن بدر الدين، والإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى، وابنه محمد بن المطهر أنهم كتبوا على مجموعه رضي الله عنه: أنه معتقدهم؛ إلا أن الإمام محمد بن المطهر استثنى الجوهر وقال: إن لي فيه نظراً. والإمام الحسن بن بدر الدين استثنى الإرادة فإنه توقف فيها.

وقال القاضي أحمد بن صالح الدواري: هذا السيد حميدان مصنف هذه المجموعات المذكورة من أكابر علماء العترة النبوية وأفاضلهم و متمسكاً بحقائق عقائدهم ومذاهبهم وكان معاصراً للإمام أحمد بن الحسين وللإمام المطهر بن يحيى وقال ذكر في بعض كتبه: إن الإمام المهدي أحمد بن الحسين وقف على

بعضها فقال: مذهب العترة عليه السلام.

مشهده عليه السلام: بهجرة الظهراوين من أعمال شطب.

الكتاب:

أما الكتاب فقد اشتمل على كتب عظيمة تعبر عن معتقد أهل البيت (ع) والرد على مخالفهم وهي كما يلي:

١- تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين:

وهذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول يتكلم في الفصل الأول على مقدمات تنبه المتعلم على ترك الاغترار بظواهر الدواعي وزخارف الأقوال.

ويتكلم في الفصل الثاني في العقل والنفس وذكر أقوال المختلفين فيهما. ويتكلم في الفصل الثالث عن معنى العلم وتنوعه وطرقه وفي ذكر جملة من الأسماء وفي الهيولى والصورة، وفي الفرق بين صفات القديم والمحدث، وبين الفاعل والعلة وغير ذلك.

ويتكلم في الفصل الرابع عن العالم وذكر الخلاف في ماهيته وفي أصله وفي أنواعه، وفي حدوثه.

ويتكلم في الفصل الخامس عن الإسلام ومعنى الإيمان بالله تعالى وصفاته وغير ذلك.

٢- التصريح بالمذهب الصحيح:

وهذا الكتاب يشتمل على خمسة مواضع يتكلم في الأول منها في جملة من مقدمات البلوى التي يبنى عليها الكلام في علوم الدين وهو ينقسم إلى سبعة فصول.

وفي الثاني عن مسائل الإمامة لكونها من أول ما وقع فيه الاختلاف بين الأمة، وهو ينقسم إلى عشرة فصول.

وفي الثالث عن الصانع تعالى وما يستحق من الصفات لذاته أو لفعله وهو ينقسم إلى أربعة فصول.

وفي الرابع عن العالم وصفات ذواته وكيفية فنائه وهو ينقسم إلى ستة فصول.
وفي الخامس عن جملة من أصول مغالط المعتزلة التي أوهموا أنها أدلة وهو
ينقسم إلى عشرة فصول.

٣- المسائل الباحثة عن معاني الأقوال الحادثة:

وهذا الكتاب يشتمل على عشرين مسألة يفند فيها عدداً من مصطلحات
المعتزلة ويظهر فيها مذهب أهل البيت عليه السلام.

٤- المستزاع الأول من أقوال الأئمة عليه السلام:

وهذا الكتاب يشتمل على جمل من كلام الأئمة عليه السلام في النص والخصر
وصفة الإمام وذكر حكم من يخالف في ذلك من فرق الإسلام.

٥- المستزاع الثاني من أقوال الأئمة عليه السلام:

وهذا الكتاب يشتمل على جمل من كلام الأئمة عليه السلام في ذكر بعض ما اختلف
فيه أهل الكلام من الأقوال في الذوات والصفات والأحكام.

٦- تذكرة تشتمل على أربع مسائل من كلامه رضي الله عنه:

يتكلم في هذه التذكرة في أربع مسائل مما يستغلط بالسؤال عنها بعض
الصفاتية ويحجب عليه السلام عن ذلك وذلك مثل سؤالهم في المسألة الأولى عن النظر
في إثبات الصانع تعالى هل يحصل به العلم أنه تعالى قادر وعالم إذا حصل هذا فما
الفائدة في تكرار النظر ثانياً وثالثاً، ونحو ذلك مما يوهمون به أنه لا بد لله سبحانه
من صفات زائدة على ذاته مختلفة بحسب إختلاف الأدلة المنظور فيها، وغير
ذلك من مغالطهم وهو يحجب عليه السلام بأحسن جواب.

٧- الفصل السابع من سبعة فصول من كتاب التطريف:

وفي هذا الكتاب يرد عليه السلام على المطرفية الغوية ويبين فيه بطلان بدعهم
بالعقل والنقل من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال الأئمة عليه السلام.

٨- تنبيه أولي الأبواب على تنزيه ورثة الكتاب:

وهذا الكتاب يشتمل على ستة فصول الأول في ذكر جملة من أصول الفقه المذكورة في الكتاب والسنة وأحكامها، والثاني في ذكر الأصول التي يحتاج بها من خالف الأئمة أو خالف بينهم وهو ينقسم إلى ثلاثة أصول، والثالث في ذكر جملة من اختلاف أحوال الأئمة عليهم السلام، والرابع في ذكر ضروب من أمثلة ما خولف فيه بين الأئمة وما يصح منه وما لا يصح وهو ينقسم إلى عشرة ضروب والخامس في ذكر ما أجمع عليه من صفة من يجوز له الاجتهاد، والسادس في ذكر الفرق بين الشيعي والمتشيع.

٩- بيان الإشكال فيما حكى عن المهدي (ع) من الأقوال:

وفي هذا الكتاب يذكر ما الذي يجب أن ينسب من الأقوال إلى الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم -عليه السلام- فانتزع عليه السلام من مشهور ألفاظ الإمام المهدي عليه السلام الصريحة المذكورة فيما أجمع عليه من كتبه الصحيحة أقوالاً أخبر عليه السلام فيها أنه قد كُذِبَ عليه في كثير مما ينسب إليه وأقوالاً حذر فيها من الاغترار ببعض المنتسكين وبما سطر في الكتب من مشكل روايات المدلسين وأقوالاً علم فيها كيف يعمل فيما يقع في بعض العترة من الإشكال وفي مشكل ما ينسب إلى الأئمة (ع) من الأقوال، وأقوالاً عارض بها ما ينسب إليه من البدع وكثر بها عليه من الشنع.

١٠- حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال مما انتزع وجمع من كتب الإمام

المنصور بالله (ع):

وفي هذا الكتاب يحكي جملة من فوائد كتب الإمام المنصور بالله عليه السلام المتضمنة لتحقيق مذهبه؛ ليبين بها الفرق بين التشيع والاعتزال ويتميز لأجلها الصحيح عن المحال ويشتمل هذا الكتاب على أربعة فصول:

الأول: في ذكر بعض ما استدل به عليه السلام من الأخبار الموافقة لمحكم الكتاب ولما أجمعت عليه العترة.

والثاني: في ذكر شبه واعتراضات مما حكاها عن المخالفين وأجاب عنه.
 والثالث: في حكاية أقوال منتزعة من كتبه متضمنة لمذح العترة وذم من خالفهم وأنكر فضلهم، واستغنى عنهم بغيرهم.
 والرابع: في ذكر جملة مما حكاها من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك.
 ١١- جواب المسائل الشتوية والشبه الحشوية:

وفي هذا الكتاب يحيب عليه السلام على عدة مسائل أوردها أحد متفقهة عصره ونسبة دهره اعتراضاً على بعض أقوال الزيدية -حرسها الله تعالى بالذرية الزكية والعترة الهادية المهديّة- فهم -عليهم السلام- كما قال أبيهم المصطفى صلّى الله عليه وآله: ((في كل خلف من أهل بيتي عدول ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)).
 ١٢- خبر خولة الحنفية:

وفيه يبين عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام عقد على خولة الحنفية عقدة النكاح ووطئها بالعقد لا بملك اليمين.

١٣- سؤال وجواب من كلامه -رضي الله عنه وأرضاه-.
 وله عليه السلام في النظم عدة قصائد مذكورة في هذا المجموع المبارك وهي كما يلي:
 ١- الرسالة النازمة لمعاني الأدلة العاصمة:

من كلامه عليه السلام التي سماها الإمام المطهر بن يحيى (ع) المزلزلة لأعضاء المعتزلة أولها:

حمداً وشكراً دائماً طول الأبد مضاعفاً مجاوزاً حد الأمد
 ٢- وله أيضاً قصيدة أولها:

أيها المستفيد من علم قوم نكبوا عن سبيل سفن النجاة

٣- وله رضي الله عنه أيضاً قصيدة أولها:

يا عاذلي عن مذهبي ومعنفي دعني فإني بالأئمة مقتفي

٤- وله رضي الله عنه أيضاً قصيدة أولها:

لقد ظهرت بعد النبي من الوري دفائن أضغان العتاة الروافض

٥- وله - رضي الله عنه وأرضاه - أيضاً قصيدة أولها:

زال أهل التفعيل والانفعال وأدبل التطريف بالاعتزال

وبهذا ينتهي هذا المجموع الكبير والسفر الجليل.

سند الكتاب:

وهذا الكتاب مشهور في أوساط الزيدية وأنا أروي هذا المجموع المبارك عن سيدي وشيخي الإمام الأعظم والبحر الخضم، نقطة البيكار، ودرة التقصار، الولي مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) إجازة فيه وفي غيره مما صحت له روايته وما ثبت عنه من رواية ودراية وتأليف بأسانيد المسطرة في كتابه العظيم (لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار)، وكتابه (الجامعة المهمة لأسانيد كتب الأئمة).

مصادر الديباجة:

١- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار.

٢- التحف شرح الزلف.

٣- طبقات الزيدية الكبرى.

٤- مطلع البدور.

أما الكتاب فقد تمت قصاصته على ثلاث نسخ ما عدا الجواب على المسائل الشتوية والشبه الحشوية وخبر خولة الحنفية وسؤال وجواب فلم توجد إلا في

نسخة (ج)، وقد عثرت على نسخة أخرى رمزت لها بـ(هـ) وقمت بقصاصة المسائل الشتوية والشبه الحشوية وخبر خولة عليها أيضاً.

هذا، وستجد ذكر تلك النسخ في آخر الكتاب في الهامش وذلك حيث يذكر ناسخها والتاريخ الذي أكملت نساختها فيه.

وفي الختام نسأل الله العليّ القدير أن يجعل أعمالنا وأقوالنا وأفعالنا خالصة لوجهه الكريم ومقربة لنا إلى جنات النعيم أن ينصر الإسلام والمسلمين إنه ولي ذلك والقادر على ما هنالك، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

فريق التحقيق

مكتبة أهل البيت (ع)

كِتَابُ
حِكَايَةِ الْأَقْبَرِ
الْعَاصِمَةِ مِنْ الْإِعْتِرَافِ

مما انتزع وجمع من
كتب الإمام المنصور بالله أمير المؤمنين /
عبد الله بن حمزة بن سليمان عليه السلام

[ديباجة الكتاب وسبب تأليفه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد مَنْ نَعَّمَهُ لَا تُحْصَى، ومحامده لَا تُسْتَقْصَى، والصلاة على خير مبعوث إلى الورى، وأول مبعوث من الثرى، محمد خاتم النبیین، وعلى آله الطيبین.

فإنه لما ظهر كثير من الأقوال، التي ابتدعها أهل الاعتزال، في بعض من يدعي أنه من شيعة الإمام المنصور بالله^(١) أمير المؤمنين عليه السلام؛ دعاني ذلك إلى حكاية جملة من فوائد كتبه، المتضمنة لتحقيق مذهبه، ليتبين بها الفرق بين التشيع والاعتزال، ويتميز لأجلها الصحيح عن المحال، وقسمت الكلام في ذلك

(١)- هو الإمام الأعظم والبحر الخضم أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن الإمام النفس الزكية أبي هاشم الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم صلوات رب المشارق والمغارب. حاوي العلوم، وإمام معقوها ومسموعها، منطوقها والمفهوم، رئيس البلغاء والفصحاء، جدد الله به الدين وأقام به شريعة سيد المرسلين جاهد أعداء الله الظالمين ودحض شبه الملحدين من المطرفية الطغام وغيرهم من النواصب الأغتام وأبان الطريق للسالكين، وأعلى منار الدين. دعا عليه السلام سنة أربع وتسعين وخمسائة فبايعه العلماء بأكملهم والأئمة في عصره بأجمعهم واعترفوا له بالفضل الكبير والعلم الغزير فجاهد في الله حق الجهاد وأزاح الظلم والفساد وأهلك المطرفية المرتدين الفجار وغيرهم ممن لم يذعن لأحكام الواحد القهار، وأخاف الظالمين في جميع الأمصار، فلم يزل خافضاً بحسامه وجوه المعتدين، رافعاً ببيانته فرائض رب العالمين، حتى قبضه الله إليه وهو متكئ على سيفه في شهر محرم سنة أربع عشرة وستائة، وعمره اثنتان وخمسون وثمانية أشهر واثنتان وعشرون ليلة، مشهده بظفار مشهور مزور. جعل الله من الكرامات النيرات والآيات البينات ما يبهز الألباب وتخمر مذعنة له الرقاب كالنور يوم دخل شبام، والراية الخضراء وغيرها كثير مما خُصَّ به، عليه صلوات الملك القدير. وله المؤلفات الكثيرة، منها: كتاب الشافي - أربعة أجزاء، والرسالة الناصحة وشرحها، وكتاب المذهب، وحديقة الحكمة، وكتاب صفوة الاختيار، وكتاب العقد الثمين، وكتاب تفسير الزهراوين، وكتاب الجوهرة الشفافة إلى العلماء كافة، والرسالة الكافية لأهل العقول الوافية، والرسالة الهادية بالأدلة البادية، والدرة اليتيمة، والأجوبة الكافية، وكتاب عقد الفواطم، له ديوان من الشعر اسمه (مطالع الأنوار ومشارق الشمس والأقمار)، وغيرها من المؤلفات وأغلبها تحت الطبع والإخراج.

على أربعة فصول:

الأول: في ذكر بعض ما استدل به عليه السلام من الأخبار الموافقة لمحكم الكتاب، ولما أجمعت عليه العترة.

والثاني: في ذكر شبه واعتراضات مما حكاها عن المخالفين وأجاب عنه.

والثالث: في حكاية أقوال متزعة من كتبه متضمنة لمدح العترة وذم من خالفهم، وأنكر فضلهم، واستغنى عنهم بغيرهم.

والرابع: في ذكر جملة مما حكاها من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك.

[الفصل الأول: الأدلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام]

أما الفصل الأول وهو في ذكر ما استدل به عليه السلام من الأخبار الموافقة لمحكم الكتاب، ولما أجمعت عليه العترة، فهي في الشافي وشرح الرسالة الناصحة^(١) مذكورة.

منها: روايته عن النبي ﷺ أنه قال: ((من ناصب علياً في الخلافة بعدي فهو كافر، ومن شك في علي فهو كافر)).

وقال: ((علي خير البشر فمن أبى فقد كفر)).

وقال لكافة من حضر يوم غدیر خم، وهو على مكان عال في يوم شديد الحر، وهو أخذ بيد علي عليه السلام: ((ألست أولى بكم من أنفسكم؟)) قالوا: بلى يا رسول الله، قال: ((فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله)).

قال الإمام عليه السلام: وهذا الخبر مما نقلته الأمة نقلاً متواتراً، ولم يختلفوا إلا في تأويله.

(١) - حذفنا تخريج الأحاديث المروية في هذا الباب لإمكان الرجوع إلى أمهاتها كالشافي وتخريجه للمولى العلامة الحسن بن الحسين الحوئي -رحمه الله- وشرح الرسالة الناصحة للإخوان، للإمام المنصور بالله عليه السلام، ولوامع الأنوار للإمام الحجة الحافظ الواعي مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي -أيده الله تعالى وحفظه-.

وقال ﷺ: ((يا علي، بحبك يعرف المؤمنون، ويبغضك يعرف المنافقون)).
 وقال: ((إن الله تعالى قال له ليلة المسرى: مَنْ خَلَفْتُ عَلَى أَمْتِكَ؟ قال^(١): يا رب، أنت أعلم، قال: خَلَفْتُ عَلَيْهِم الصديق الأكبر، الطاهر المطهر، زوج ابنتك، وأبا سبطيك، يا محمد، أنت شجرة، وعلي أغصانها، وفاطمة ورقها، والحسن والحسين ثمارها، خلقتكم من طينة عليين وخلقت شيعةكم منكم، إنهم لو ضربوا على أعناقهم بالسيوف لم يزدادوا لكم إلا حباباً)).
 وقال ﷺ لما فر أبو بكر^(٢) وعمر^(٣) عن أهل خيبر: ((لأعطين الراية غداً رجلاً كراراً غير فرار، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه)).

قال الإمام علي عليه السلام: تضمن هذا الخبر القطع على تعيينه^(٤) بالكر؛ فدل على الإمامة.
 وقال ﷺ: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما)).
 قال الإمام علي عليه السلام: وهذا الخبر مما أطبقت الأمة على نقله لشهرته، وذكر أنه ظاهر التصريح بإمامتهما، وأن فيه دلالة على إمامة أبيهما بطريق^(٥) الأولى.

(١)- في (ب): قلت.

(٢)- أبو بكر: هو عبدالله بن عثمان بن عامر التيمي، من المهاجرين السابقين في الإسلام، بايعه أبو عبيدة وعمر ومن تبعهما يوم السقيفة مع عدم حضور الوصي والعباس وكافة بني هاشم ومن معهم من سادات المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم وكانت بيعته فلتة، وكان في أيامه قتال أهل الردة وغيرهم. توفي سنة ثلاث عشرة عن ثلاث وستين سنة على الأشهر، انتهى. انظر: لوامع الأنوار الجزء الثالث (ص ١٧٥).

(٣)- عمر بن الخطاب: أبو حفص القرشي أسلم بعد خروج مهاجرة الحبشة على يد أخته وزوجها سعيد بن زيد، وبيع له بالخلافة صبيحة وفاة أبي بكر بوصية منه. طعنه أبو لؤلؤة المجوسي فيروز غلام المغيرة بن شعبة فتوفي لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين. انظر: لوامع الأنوار / ج ٣

(٤)- (نخ): مغيبه. * في شرح الرسالة الناصحة: وكان في هذا الخبر من الزيادات القطع على مغيبه عليه السلام وذلك لم يعلم من غيره لاستواء باطنه وظاهره.

(٥)- في (أ): بطريقة الأولى.

وقال ﷺ: ((ويل لأعداء أهل بيتي المستأثرين عليهم، لا نالوا شفاعتي، ولا رأوا جنة ربي)).

وقال ﷺ: ((حرمت الجنة على من أبغض أهل بيتي^(١)، وعلى من حاربهم، وعلى المعين عليهم، أولئك لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم، ولهم عذاب أليم)).

وقال: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال الإمام عليّ (عليه السلام): وهذا الخبر مما ظهر بين الأمة ظهوراً عاماً بحيث لم^(٢) ينكره أحد، وذكر في وجه الاستدلال به أن النبي ﷺ صرح بأن التمسك بهم بمنزلة التمسك بالكتاب، قال: ولا شك في وجوب التمسك بالكتاب؛ فكذلك يجب التمسك بهم، قال: وصرح بأنهم لا يفارقون الكتاب إلى منقطع التكليف، وجعل التمسك بهم شرطاً للنجاة من الضلال، ولا يُعقل معنى التمسك إلا بالائتمام، والائتمام فرع على^(٣) الإمامة.

وقال ﷺ: ((دخرت^(٤) شفاعتي لثلاثة من أمتي: رجل أحب أهل بيتي بقلبه ولسانه، ورجل قضى حوائجهم لما احتاجوا إليه، ورجل ضارب بين أيديهم بسيفه)).

قال الإمام عليّ (عليه السلام): وهذا الخبر يفيد معنى الإمامة؛ لأن المضاربة بين أيديهم على الإطلاق لا تكون إلا بعد ثبوت الإمامة.

وقال ﷺ: ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم)).

(١)- في (ب): ظلم.

(٢)- في (ب): لا ينكره.

(٣)- في (ب): عن.

(٤)- في (ب): ادخرت.

وقال: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء؛ فإذا زال^(١) أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ما يوعدون، وإذا زالت النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون^(٢))).

وقال: ((أيها الناس، أوصيكم بعترتي أهل بيتي خيراً؛ فإنهم حُمتي وفصيلتي، فاحفظوا منهم ما تحفظون مني)).

قال الإمام علي عليه السلام: ومما يحفظ منه توقيره وتعظيمه ﷺ.

وقال ﷺ: ((كل سب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي^(٣))).

وقال: ((أيها الناس، إني خلفت فيكم كتاب الله وستي وعترتي أهل بيتي؛ فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لستتي، والمضيع لستتي كالمضيع لعترتي؛ أما إن ذلك لن يفترق حتى اللقاء على الحوض)).

وقال ﷺ لأهل بيته لما شكوا عليه جفوة أمته: ((لن ينالوا الخير حتى يحبوكم لله ولقرايتي)).

وقال ﷺ: ((أحبوا الله لما يغذوكم [به^(٤)] من نِعَمِهِ، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي)).

وقال ﷺ: ((من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم القيامة يهودياً)).

وقال ﷺ: ((مثل أهل بيتي فيكم مثل^(٥) سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك^(٦))).

(١)- في (ب): فإذا ذهب.

(٢)- ما بين المعكوفين زيادة من نخ (ب).

(٣)- في (ج): حسبي.

(٤)- زيادة من نخ (أ).

(٥)- في (ب): كسفينة.

(٦)- في (نخ): غرق وهوئ.

قال الإمام عليه السلام: لم يُحْتَلَفْ في صحة هذا الخبر، ولا في صدق راويه - وهو أبو ذر رحمة الله عليه -^(١).

وقال صلوات الله وسلامه عليه: ((ليس أحد يفضل أهل بيتي غيري)).

وقال صلوات الله وسلامه عليه: ((قَدَّمُوهم ولا تَقَدَّمُوهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تحالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا)).

قال الإمام عليه السلام: وهذا نص في موضع الخلاف، لا يجهل معناه^(٢) إلا من خُذِل. وقال صلوات الله وسلامه عليه: ((من سمع واعيتنا أهل البيت فلم يجبهها أكبه^(٣)) الله على منخريه في نار جهنم)).

وقال: ((إن الله عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق وينوره، ويرد كيد الكائدين؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا عليه)).

[الفصل الثاني: شبه واعتراضات المخالفين]

وأما الفصل الثاني، وهو في ذكر شبه واعتراضات مما حكاها عن المخالفين، وأجاب عنه.

[شبه الخوارج في الإمامة والجواب عليها]

أما الشبه: فمن ذلك: استدلال الخوارج بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ

(١) - أبو ذر واسمه: جندب بن جنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين في الإسلام، شهد مشاهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه جميعها، وهو معدود في من يقول بتفضيل أمير المؤمنين عليه السلام من الصحابة، وفيه يقول رسول الله صلوات الله وسلامه عليه: ((ما أظلت الخضراء وما أقلت الغبراء ذي لهجة أصدق من أبي ذر)) وكان لا تأخذه في الله لومة لائم. نفاه عثمان من المدينة إلى الشام، ثم أمر أن يرد إليه إلى المدينة، ثم نفاه ثانياً إلى الربرة، وبها توفي رحمة الله عليه سنة (٣٣هـ).

(٢) - في (ب): لا يجهله.

(٣) - في (أ): كبه.

الْمُنْكَرِ...الآية ﴿[آل عمران: ١٠٤]، ويقول سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة]، وقوله: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وبما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((أطيعوا السلطان ولو كان عبداً حبشياً)).
أما آية الأمر بالجهاد فأجاب عليه عن ذلك: بأنه خطاب لبعض^(١) أمرهم الله سبحانه بالجهاد خاصة؛ لأجل قوله: (منكم)، و«من» حرف تبعية، وهم^(٢) العترة بالأدلة الواضحة.

وأما آيتا المسابقة فأجاب عليه عن ذلك بجملة، منها قوله: إن جعلوا الخطاب بالمسابقة دليلاً على الإمامة عاماً وجب تناولها لأهل العاهات والنساء والمماليك، وذلك خلاف ما وقع عليه الإجماع، وإن رجعوا إلى التأويل لم يكونوا أولى به من غيرهم من غير دليل.

وأما الخبر فأجاب عنه عليه بجملة، منها قوله: لفظ السلطان لا يفيد الإمام مطلقاً بغير قرينة؛ لكونه مشتركاً، وكذلك^(٣) لفظ العبد إذا أطلق أفاد في الشريعة^(٤) نقيض الحر، والمملوك لا يصلح للإمامة؛ لأنه لا يملك التصرف في نفسه فضلاً عن غيره؛ فبطل تعلقهم بظاهر الخبر لو صح، وإن رجعوا إلى التأويل لم يكونوا أولى به من غيرهم.

قال عليه: وإن صح الخبر فالمراد به الخض على طاعة أمير البلدة^(٥) أو الجيش وإن كان عبداً حبشياً، كما أمر النبي ﷺ زياداً، وكان فيما تقدم عبداً.

(١)- في (ب): لبعض من أمرهم الله بالجهاد.

(٢)- نخ (ب): فهم.

(٣)- نخ (ب): وكذا.

(٤)- في (ب): إذا أطلق في الشريعة أفاد.

(٥)- في (ب): البلد.

[شبه المعتزلة في الإمامة والجواب عليها]

ومن شبه المعتزلة: استدلالهم بقول^(١) النبي ﷺ: ((الأئمة من قريش))، وبادعائهم لإجماع الأمة على اختيار أبي بكر والعقد له. أما الخبر فأجاب عنه: بأن الاحتجاج به للعترة أولى؛ لأن قوله: ((من قريش)) يدل على بعض منهم دون كلهم؛ لكون (من) للتبعض، وليبان الجنس. وأما دعوى الإجماع فأجاب عليه عنها: بأنها دعوى باطلة؛ لأن الإجماع لم يقع على إمامة أبي بكر وقتاً واحداً، بل وقع النزاع في الابتداء على أبلغ الوجوه، وذلك ظاهر.

قال عليه السلام: وأما العقد والاختيار فلا يجوز أن يكونا طريقاً إلى الإمامة؛ لكون ذلك بدعة لا دليل على صحتها من عقل ولا سمع، ولأنهما لا يوصلان إلى العلم بصحة الإمامة لمن عقدت له؛ لأن أكثر ما قيل يعقد ويختار خمسة، وليس تجويز نصيحتهم أولى في العقل من تجويز خيانتهم؛ لأنه لا قائل بعصمتهم، ولا مانع من خطئهم كما قد وقع^(٢) - يعني كما قد أخطأ من قدم المشائخ على علي عليه السلام. قال عليه السلام: ولأن الإمامة مصلحة في الدين، والمصالح غيوب لا يعلمها إلا الله سبحانه؛ فلا يجوز أن تكون الأدلة عليها إلا من جهته سبحانه.

[اعتراضات المخالفين في أدلة إمامة أمير المؤمنين والجواب عليها]

وأما ما أورد من اعتراضات المخالفين: فمن ذلك^(٣): إذا قيل: إن القول بالنص مطلقاً يقتضي إمامة علي عليه السلام والحسن والحسين عليهما السلام في أيام النبي ﷺ وعلى الزبير بن العوف.

(١) - في (ب): بقوله.

(٢) - في (د): قدح.

(٣) - انظر في الإجابة عن هذه الشبهة (ش الرسالة الناصحة للإخوان) للإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: أما الاستحقاق للإمامة فهو ثابت في كل وقت، وأما التصرف على الكافة فهو مخصوص بدلالة الإجماع الذي هو أكد الدلالة، ويجوز تخصيص الكتاب والسنة به.

فإن قيل: إن زيد بن حارثة^(١) قال لعلي عليه السلام: لست مولاي، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((من كنت مولاه فعلي مولاه)).

الجواب: قال الإمام عليه السلام: هذا اعتراض ظاهر البطلان؛ لأن زيدا رضي الله عنه استشهد بمؤتة^(٢)، والخبر كان في منصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع. فإن قيل: يجوز أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، أي: والركوع من شأنهم، لا أن تصدق كان في حال الركوع.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: لو كان كذلك لم يكن للآية معنى، مثاله: لو قيل: فلان يلقط الرمح من الأرض وهو راكب، ولأنه تعالى خاطب المؤمنين فيجب أن يكون المخاطب من أجله غير المخاطب، وإلا كان معنى الآية: إنما وليكم الله ورسوله وأنتم، وذلك مما^(٣) لا يجوز في كلام المخلوق مثله فضلاً عن الخالق تعالى. فإن قيل: لو تصدق في حال الصلاة لفسدت.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: لو كان مفسداً لصلاته لما مدحه الله سبحانه، ولأنه يجوز أن يكون ذلك قبل النهي عن الأفعال في الصلاة.

(١) - زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي: هو أبو أسامة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهبته له خديجة بنت خويلد فخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقتلناه قبل النبوة وزوجه صلى الله عليه وآله وسلم بأمته أم أيمن فولدت له أسامة، وأسلم وحسن إسلامه، وكان رضي الله عنه أحد القواد الثلاثة الذين استشهدوا في غزوة مؤتة من بلاد الشام، وكان استشهاده سنة ثمان للهجرة.

(٢) - كانت غزوة مؤتة في السنة الثامنة للهجرة، وحجة الوداع في السنة العاشرة للهجرة، فبين قتل زيد وحجة الوداع ستين، وهذا ظاهر.

(٣) - نخ (أ): ما.

ويجوز أن يكون ذلك فعلاً قليلاً مما رخص في مثله^(١)، نحو: درء المار، و^(٢)تسوية الثياب، والتأخر^(٣) من صف إلى صف، ويجوز أن يكون ذلك خاصاً له عليه السلام لبعض ما يعلمه الله سبحانه من المصالح.

فإن قيل: إن الله سبحانه نهى قبل هذه الآية عن موالاة اليهود والنصارى، ثم عقب^(٤) ذلك بتولي^(٥) المؤمنين.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: ذلك مما يؤكد قولنا؛ لأن الله تعالى نهى عن موالاة بعض من الخلق مخصوصين، ووُلَّى على المؤمنين بعضاً منهم مخصوصاً، ذكره بلفظ الجمع للتعظيم.

[الجواب على من قال بلزوم وجوب الإمامة لجميع أولاد أمير

المؤمنين عليه السلام]

فإن قيل: لو صح ذلك وما أشبهه من الأدلة للزم وجوب الإمامة لجميع أولاد علي عليه السلام.

قال الإمام عليه السلام: الجواب عن ذلك من وجهين: جدلي وعلمي.
أما الجدلي: فهو أن أحداً من أولاد علي عليه السلام سوى الحسن والحسين عليهما السلام لم يدعها لنفسه، مع بلوغهم الغاية^(٦) القصوى في الفضل والعلم، وكل دعوى للغير في الشرع لا تسمع إذا كانت من غير ولاية ولا وكالة.

وأما العلمي: فهو أن عموم الآية مخصص بإجماع العترة، وإجماعهم حجة؛ لما ثبت بالدليل من كونهم خيرة الله سبحانه، اصطفاهم لإرث كتابه، وللشهادة

(١)- في (ب): فعله.

(٢)- في (ب): أو.

(٣)- في (ب): أو تأخر.

(٤)- في (ب): أعقب.

(٥)- في (ب): بولاية.

(٦)- في (ب): في الغاية.

على الناس، وهو سبحانه لحكمته لا يختار إلا العدول، والعدول لا يقولون إلا الحق، والحق لا يجوز خلافه، [وكلما لا يجوز خلافه^(١)] فهو حجة.

[الجواب على من قال: لا يصح إجماع العترة فيما يرجع إليهم]

فإن قيل: لا يصح إجماع العترة فيما يرجع إليهم؛ لأنه يكون مثل شهادة الجار إلى نفسه.

الجواب: قال الإمام عليه السلام: ذلك تخصيص بغير دليل، وهو لا يجوز. قال: ولأن الشاهد لهم بذلك هو النبي ﷺ، ولأنه ﷺ أمر باتباعهم عموماً في الأقوال والأفعال، ولم يخص حالاً من حال، وأمن في اتباعهم من مواجهة الضلال.

قال: ولأن هذا الاعتراض يفتح باب الجهالات، ويسد طريقة الإجماع، وذلك باطل؛ لأن أكثر ما أجمعت عليه الأمة إنما وقع في أمور ترجع إليها، فكما لا يجوز الاعتراض^(٢) بذلك على الأمة لا يجوز على العترة عليه السلام.

[بيان وجوب اتباع أهل البيت (ع)]

فإن قيل: من أين يجوز لكم إطلاق القول بأنه يجب اتباع أهل البيت عليه السلام وفيهم الظالم لنفسه: إما بمعصية ظاهرة، وإما بضلال في الدين كما تقولون فيمن خالفكم^(٣)؟

الجواب: قال الإمام عليه السلام: قلنا: جاز ذلك كما جاز إطلاق القول بوجوب اتباع القرآن مع أن فيه المنسوخ والمتشابه.

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): فكما لا يجوز بذلك الاعتراض.

(٣) - نخ (أ): كما يقولون فيمن خالفهم.

[وقال عليه السلام في موضع غير هذا الكتاب: ^(١)] ولأن في الكتاب المحكم والمتشابه والمنسوخ، فكذلك فيهم السابق إلى الخيرات، والظالم لنفسه، والمخطئ في التأويل؛ فالسابق ^(٢) بالخيرات ^(٣) هو الإمام ومن اقتدى به منهم؛ وهو بمنزلة المحكم: يجب الرجوع إلى أوامره، والانزجار عن مناهيه، وذلك معنى الإمامة، والظالم لنفسه بمنزلة المنسوخ، وهو المصرح بالمعصية، والمخطئ في التأويل هو الداخل في المذاهب الخارجة عن الحق، وهو بمنزلة المتشابه.

[الجواب على من قال بأن الأدلة مقصورة على الحسن والحسين،

وبيان دخول الذرية]

فإن قيل: ما المانع أن تكون الأدلة مقصورة على الحسن والحسين عليهما السلام؟ فالجواب: قول الإمام عليه السلام بعد استدلاله على ذلك بقول النبي ﷺ لفاطمة عليها السلام: ((اثني بزوجه وابنيك))، فجاءت بهم؛ فألقى عليهم كساء فدياً ثم قال: ((اللهم إن هؤلاء آل محمد ^(٤)))، فاجعل شرائف صلواتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد، كما جعلتها على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)).

ثم قال عليه السلام: وأولاد الحسن والحسين عليهما السلام داخلون تحت هذا الحكم ^(٥) لثلاثة أوجه:

أحدها: أن أحداً من الأمة لم يفرق بينهم؛ فلا يجوز إحداث الفرق؛ لأنه يكون اتباعاً لغير سبيلهم.

(١) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٢) - نخ (ب): والسابق.

(٣) - في (ب): إلى الخيرات.

(٤) - نخ (ب): إن هؤلاء أهل بيت محمد.

(٥) - للاستزادة انظر كتاب (الأنموذج الخطير فيما يرد من الإشكال على آية التطهير) للإمام الناصر لدين الله عبد الله بن الحسن الأخير - مطبوع -، ولوامع الأنوار (ج ١ / ص ٥١ وما بعدها).

والثاني: إجماع العترة الطاهرة عليه السلام على أنهم داخلون تحته.
والثالث: أن إخراجهم من هذا الظاهر يؤدي القائل به إلى الكفر والإلحاد،
ولا يبعد الله إلا من كفر.

بيان ذلك: أنا نقول: لأي معنى أخرجتهم؟ فإن قال: لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خص أولئك بالذكر؛ فلا أدخل معهم من لم يذكره عليه السلام.
قلنا له: ما ترى في رجل تزوج^(١) بنت بنته أو بنت أخيه أو أخته ما يكون حكمه؟
فإن قال: «كافراً» صدق؛ لأن الحكم الوارد من الله تعالى ومن
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم يجب طرده^(٢)، ولا يجوز قصره على سببه^(٣) على الإطلاق، وإن
قال: مؤمناً مصيباً في فعله - لأن الله تعالى خص البنت والأخت بالذكر، وطرده
القول في ذلك حراسة لمذهبه الفاسد - كفر بإجماع الأمة.

[الجواب على من قال بأن الأمر باتباع أئمة العترة يكون أمراً بالتقليد]

فإن قيل: الأمر باتباع أئمة العترة عليه السلام يكون أمراً بالتقليد.
فالجواب: قول الإمام عليه السلام وكيف نرخص في التقليد ونحن أشد الناس
ذمّاً للمقلدين؟ فما أمرنا العباد بالرجوع إلينا، واتباع آثارنا، إلا بما أمرهم به
أحكم الحاكمين، وذلك ظاهر في قوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [النحل]، والذكر هو الرسول - صلى الله عليه وآله - وعلى آله الطيبين -
بدلالة قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ
إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [رَسُولًا... الآية] [الطلاق]، فكان مما تلاه على الكافة من الآيات،
وبينه لهم من الدلالات، وأخرجهم به من الظلمات - أمرُهُ لهم باتباع عترته،
والاقتداء بذريته، وأمنهم مع التمسك بهم من الضلال، وهو صادق مصدوق،

(١) - في (نخ) والرسالة الناصحة: يتزوج.

(٢) - أي: طرده، أي: كل ما وجد السبب وجد الحكم. تمت

(٣) - على سببه: من (نخ)، والرسالة الناصحة.

وذلك ثابت فيما رويناه بالإسناد الموثوق به من قوله ﷺ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال ﷺ: وهذا كما ترون أمرٌ للكافة بالاتباع، وردّ عليّ من ادعى من الرفضة والنواصب مفارقة العترة الطاهرة ﷺ للكتاب.

إلى قوله ﷺ: لما رويناه عن آبائنا الطاهرين - سلام الله عليهم - عن جدهم خاتم النبيين، الشفيع المشفع يوم الدين، صلى الله عليه وعلى آله الأكرمين، أنه قال: ((قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تخالفوهم فتضلوا، ولا تستموهم فتكفروا)).

قال ﷺ: فهذا تصريح منه ﷺ بما قلنا، وفوق ما قلنا من وجوب اتباعهم، والافتداء بهم، وأخذ العلم عنهم، وقلة المخالفة لهم، وتحريم الطعن عليهم؛ فكيف يسوغ لمسلم التخلف عنهم، فضلاً عن نسبته نفسه إلى الصواب والوفاق، ونسبتهم بزعمه إلى الخلاف والشقاق، لولا اتباع الهوى، وتغليب جنة الضلال على جنة الهدى؟

فإن قيل: قد أكثرتم في أمرهم، ونحن نعاين من أكثرهم المعاصي، ومنهم عندكم من هو ضال في الدين؛ فكيف يسوغ لكم تضيفون إليه^(١) أسباب الهدى ووراثة الكتاب؟

الجواب: قال الإمام ﷺ: قلنا: هذا سؤال ممن استوضح سلسال فرات الدين من مد بصره، ثم قام هناك ولم يزاحم على شرائعه بمنكيه؛ لأن ما ذكر لا يخرجهم من^(٢) ذلك، وكيف يخرجهم والله عز من قائل يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد]، ففسق الفاسق كما ترى لم يسقط وجوب الرجوع إلى المهتدي.

(١)- نخ (ب): إليهم.

(٢)- في (ب): عن.

وقال عز من قائل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فصرح عز وجل باصطفائه لهم مع أن فيهم الظالم لنفسه؛ لأنه علام الغيوب، وقد ذكره للبيان لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد؛ فقد رأيت تهدم هذا السؤال من كل جانب، بكلام الصادق الذي لا يجوز عليه الكذب.

[الجواب على من قال بأن لفظ عترة النبي ﷺ يعم ذريته وغيرهم]

فإن قيل: إن لفظ عترة النبي ﷺ يعم ذريته وغيرهم.

الجواب: قول الإمام علياً: كون عترة النبي خاصاً لذريته مجمع عليه، وضم غيرهم إليهم مختلف فيه؛ فالمجمع عليه يجب اتباعه، والمختلف فيه يتنظر الدليل، ولأن أهل الكتب الكبار في اللغة قد ذكروا أن العترة مأخوذة من العتيرة، وهي نبت متشعب على أصل واحد، شبه به أولاد الرجل وأولاد أولاده لتشعبهم عنه، ولأن اللفظ إذا أطلق سبق إليهم دون غيرهم، وذلك^(١) دليل على أنهم عترة النبي ﷺ دون غيرهم؛ فإن عنى بذلك غيرهم كان مجازاً، ولأن إجماعهم منعقد على أنهم عترة النبي ﷺ دون غيرهم.

إلى قوله: وهم ذوو أرحام النبي ﷺ لغة وعرفاً وشرعاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فهم أولى بالنبي ﷺ.

إلى قوله: فهم عترته بهذه الوجوه جميعها، التي^(٢) يوصل النظر في بعضها إلى العلم؛ فكيف بمجموعها؟ فقد صار اتباعهم واجباً، وقصر الإمامة فيهم أحد أصول أقوالهم المهمة.

(١)- نخ (ب): وفي ذلك.

(٢)- في (ب): الذي.

وغيرهم من الأمة وقريش لم يرد في بابهم ما يوصل إلى الظن فضلاً عن العلم، ولأنه قد قيد الخبر في بابهم بقوله ﷺ: ((أهل بيتي))، وحصرهم بما ظهر بلا اختلاف^(١) في حديث الكساء، حتى إن أم سلمة^(٢) -رحمة الله عليها- جاءت لتدخل معهم فدفعها، وقال: ((مكانك وإنك علي^(٣) خير))، ثم قال: ((اللهم إن هؤلاء عترتي أهل بيتي^(٤)) فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)). ومن احتج بهذا الخبر على وجه من الوجوه لم يفرق بينهم وبين أولاد الحسن والحسين ﷺ إلى سائر الأعصار، ولم يدخل معهم أحداً من أولاد علي ﷺ ولا غيرهم من بني هاشم، ولولا هذا الخبر وكون أمير المؤمنين علي ﷺ معهم تحت الكساء وإشراك النبي ﷺ له معهم - لما قضينا بأن علياً ﷺ من العترة، فاستعمال لفظ العترة في أولاد الحسن والحسين ﷺ حقيقة؛ لما قدمنا^(٥)، مجاز في أمير المؤمنين ﷺ بدلالة^(٦) الخبر، وقد صار في علي ﷺ لكثرة الاستعمال حقيقة، وخطاب الحكيم بالمجاز جائز في الحكمة جواز الخطاب بالحقيقة، وكذلك الكلام في لفظ^(٧) القربى.

(١)- في (ب): بلا خلاف. وفي شرح الرسالة: «من» بدل «في».

(٢)- أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، أم المؤمنين، وإحدى زوجات النبي ﷺ، وهي أول من هاجر إلى الحبشة مع زوجها الأول أبو سلمة، ويقال أنها أول مهاجرة إلى المدينة المنورة. رأت جبريل ﷺ، وتزوجها رسول الله ﷺ بعد وقعة بدر في شهر شوال من سنة ثلاث وقيل أربع للهجرة، وكانت من أكمل الناس عقلاً وخلقاً، ومن العالمات الطيبات الطاهرات، وكانت من أشد نساء الرسول ﷺ ولأولاً لأمير المؤمنين ﷺ، ونهت عائشة عن الخروج لقتال أمير المؤمنين في كلام لها طويل، وأخرجت ابنها عمر بن أبي سلمة للجهاد مع علي ﷺ يوم الجمل. توفيت - رحمها الله - سنة اثنتين وستين بالمدينة المنورة، ودفنت بالبقيع، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً.

(٣)- في (ب): لعلي.

(٤)- في (ب): ساقط (أهل بيتي).

(٥)- أي قوله ﷺ: من أن العترة في اللغة نبت متشعب من أصل واحد. تمت.

(٦)- في (ب): هذا الخبر.

(٧)- نخ: ذكر.

وروي عن النبي ﷺ أنه سئل عن قرابته الذين أمر الله بمودتهم؟ فقال: ((فاطمة وأبناؤها^(١))).

[شبهة لبعض الإمامية]

فإن قال بعض الإمامية: إن إجماع ولد الحسن مع ولد الحسين على جواز قصر الإمامة فيهم معاً، ومخالفة ولد الحسين لولد الحسن في جواز قصرها فيهم خاصة - دليلٌ يحجج ولد الحسن.

قال الإمام عليّ: الجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما: أن الذي ادعوه من مخالفة ولد الحسين لولد الحسن في ذلك دعوى باطلة، يعلم ذلك كل من علم قصص الصدر الأول وأخبارهم، نحو قصة محمد بن عبدالله^(٢) عليّ ومن اتبعه من ولد^(٣) الحسين.

(١)- نخ: علي وفاطمة وأبناؤهما.

(٢)- محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليّ ويكنى أبا القاسم، وقيل: أبو عبدالله. كان جامعاً لخصال الإمامة من العلم والورع والسخاء والزهد والقوة والشجاعة والسياسة وحسن التدبير وكان خطيباً فصيحاً بليغاً. وتسمى بالنفس الزكية، ولقب بالمهدي لدين الله، وهو أول من خوطب بأمر المؤمنين من العترة بعد الإمام عليّ عليّ، حكى ذلك الإمام أبو طالب عليّ في الإفادة، وهو أول من قام من أهل البيت عليّ في عهد الدولة العباسية. قيامه عليّ سنة خمسة وأربعين ومائة، في غرة رجب، وخرج إلى مكة وبويع هناك وبايعه جميع أهل البيت عليّ في عصره من أولاد الحسن والحسين، ولم يتخلف منهم أحد عن بيعته، وبايعه علماء عصره من الزيدية والمعتزلة وغيرهم من فقهاء الأمة. فبعث عماله إلى الجهات والنواحي، وعاصر من العباسيين أبو جعفر المنصور الدوانيقي، فهابت منه بنو العباس واضطربوا اضطراباً شديداً، ووجهوا إليه جيشاً كثيفاً؛ فعجاهد هو ومن معه جهاد الأبطال، وفرق جيوش الأعداء حتى أتاها سهم غادر فسقط شهيداً إلى رحمة الله، وسال دمه إلى أحجار الزيت، واستشهد في السنة التي قام فيها، وقبر جسده الشريف إلى جنب الحسن السبط -عليه السلام-. قال الإمام الحجة الحافظ الولي مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي -أيده الله تعالى- في هامش التحف الفاطمية: هذا على رواية في مقاتل الطالبين ومصاييح أبي العباس، والمشهور أن قبره بباب المدينة المنورة حيث قتل. انتهى.

(٣)- في (ب): أولاد.

والوجه الثاني: أن يجاب عن ذلك بمثل ما يجاب من زعم من اليهود أن إجماعنا معهم على نبوة موسى -صلى الله عليه- ومخالفتهم لنا في نبوة محمد ﷺ دليل على بطلان ما اختلفنا فيه؛ هذا مع ما ذكره ﷺ من الأدلة على بطلان قولهم بالنص.

من ذلك: قوله ﷺ: إنه لا دليل لهم [عليه^(١)]؛ لأنه لو كان عليه دليل لاشتهر كما اشتهر الدليل على النص على علي ﷺ وولديه؛ لأن كل تعبد أوجهه الله سبحانه فإنه لا بد أن يكون للمتعبدين طريق إلى معرفة وجوبه، وإلا كان التعبد به تكليفاً لما لا يعلم.

قال: ولأن النص الذي ادعوه لو كان معلوماً لهم كما ادعوا لما اختلفوا فيه، كما لم يختلفوا في النص على علي ﷺ وولديه ﷺ، ولأنهم وصفوا أئمتهم الذين ادعوا أنه منصوص عليهم بما لا يجوز أن يوصف به إلا الله سبحانه، وبما لا يجوز^(٢) إلا للأنبياء ﷺ، وكل ذلك تعدٍ للحدود.

[الفصل الثالث:

حكاية أقوال منتزعة من كتب الإمام عبد الله بن حمزة ﷺ متضمنة لمدح

العترة وذم مخالفتهم]

وأما الفصل الثالث وهو في حكاية أقوال منتزعة من كتبه ﷺ متضمنة لمدح العترة ﷺ وذم من خالفهم، وأنكر فضلهم، واستغنى عنهم بغيرهم. فمن ذلك: قوله ﷺ في شرح الرسالة الناصحة: وإذ قد فرغنا من الكلام في بطلان مذاهب المخالفين من الخوارج والمعتزلة والإمامية، ومن انضاف إليهم من شذاذ الأمة، والمتسبين إليها من الناصبين للإسلام المكائد بالدخول فيه إيهاماً من غير حقيقة لإظهار الله سبحانه لدينه -كما وعد- على الدين كله

(١)- زيادة من نخ (ب).

(٢)- في (ب): ذلك.

﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف]، وكيف يتم مرام الكائدين، وقد جعل الله في كل وقت من الأوقات من أهل بيت نبيه الصادقين وأتباعهم المستبصرين - صلوات الله عليهم أجمعين - من يفل شباهم^(١)، ويُخبرُ الناس أنباءهم؟!

وقوله ﷺ: وقد فسد القول بجواز الإمامة في جميع الناس، وهو قول الخوارج، وفسد القول بثبوت النص، وهو قول الإمامية ومن تبعها؛ فوجب اعتبار المنصب، وأهل المنصب فرقتان:

فرقة هم القائلون بأن منصبها جميع قريش، وهم المعتزلة ومن طابقتهم، وقد تبين فساد قولهم.

وفرقة قالوا: إنها مقصورة في ولد الحسن والحسين ﷺ، وهم الزيدية الجارودية؛ فلو بطل قولهم أيضاً لخرج الحق عن أيدي جميع الأمة، وذلك لا يجوز؛ لأنهم الأمة المختارة الوسطى، والله سبحانه لحكمته لا يختار من يخرج الحق من يده.

وقوله ﷺ: واعلم أن مما يجب أن يعلمه كل مسلم أنه لا يمر عصر من الأعصار، ولا وقت من الأوقات، إلا وفيهم من يصلح للإمامة، ويؤهل للزعامة، وأن الأمة إنما أتيت من قبل أنفسها، لا من قبل عترة نبيها - عليه وعليهم أفضل السلام -.

وكيف لا يكونون كذلك وأهل ذلك^(٢) وهم أمناء الله في بلاده^(٣)، وشهوده على عباده، وهم حفظة هذا الدين ورعاه، وأمناءه وثقاته، وبهم يحرس الله هذه الأمة من عاجل النقمات، وينزل عليهم نافع البركات.

(١) - أي: حدّهم.

(٢) - في (ب): وأهل لذلك.

(٣) - نخ (ب): في خلقه وبلاده.

وقوله: انظر أيديك الله بفكر ثاقب كيف يسوغ إنكار فضل قوم تُبدأُ بذكرهم الخطب، وتُختمُ بذكرهم الصلاة؛ حتى لا تتم صلاة مسلم إلا بذكرهم، وذكرهم مقرون بذكر الله سبحانه وذكر رسوله صلى الله عليه وعليهم، أين العقول السليمة والأفكار الصافية من هذا؟

وقد بلغنا عن بعض من ينفي [فضل^(١)] أهل البيت عليه السلام أن الحجة إذا لزمته في ذلك ذهب إلى القسم الثالث، وهو الظالم لنفسه، وذكره وأراه العوام، وقال: كيف يجب اتباع هذا بل كيف يجوز؟! ليسقط الحجة عنه، وذلك بعيد؛ لأنه لا يجوز مرور وقت من الأوقات، ولا عصر من الأعصار إلا وفيهم - سلام الله عليهم - من يجب اتباعه ويحرم خلافه من الصالحين، الذين هم أعلام الدين، وقدوة المؤمنين، والقادة إلى عليين، والذادة عن سرح الإسلام والمسلمين، وبهم أقام الله الحجة على الفاسقين، ورد كيد أعداء الدين، وهم القائمون دون هذا الدين القويم، حتى تقوم الساعة، ينفون عنه شبه الجاحدين، وإلحاد الملحدين.

وقوله عليه السلام: والأصل في تشعب هذه المقالات إهمال العقول، وإطراح الدليل، ومخالفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في أمر هذه الأمة بالرجوع إلى أهل بيت نبيها^(٢)، الذين شهد لهم بملازمة الكتاب إلى يوم الحساب، وأخبر أن فيهم العلم والصواب.

وقوله: ومن كان يدعي الإيماَن وينكر فضلهم لم يكن له بد من أحد أمرين: إما أن يرجع إلى الحق في اعتقاد تفضيل الله لهم، ووجوب طاعتهم، والانقياد لأمرهم، ولا شك أن الرجوع إلى الحق خير^(٣) من التماهي في الباطل.

(١) - ما بين المعكوفين زيادة من نخ (ب).

(٢) - في (ب): عترة نبيها.

(٣) - في (ب): أولى.

وأما الخروج عن هذه الدعوى الشريفة التي هي الإيمان؛ لأن من خالفهم خرج من زمرة المؤمنين، ولحق بأعداء الله الفاسقين.

وقوله ﷺ: ولا شك في أن إنكار فضلهم، وجحدان^(١) شرفهم يكون انسلاخاً عن الدين جملة؛ لأن المعلوم من إجماعهم - ﷺ - أنهم أفضل البشر بعد رسول الله ﷺ.

وقوله ﷺ: من أنكر فضل العترة الطاهرين ﷺ ومفاضلة الله تعالى بين عباده فسق بالاتفاق، ولم يبعد تكفيره؛ لردّه نصوص الكتاب العزيز التي لا يصح تأويلها على ذلك إلا بالتعسف.

وقوله: ولولا ادعاء فرعون الربوبية ومظاهرة هامان - لعنهما الله - له على ذلك لكان لقولنا: إن منكر فضل آل محمد ﷺ أشد منهما ومن اتباعهما عذاباً - مساعً في الاستدلال.

وقوله: ولا أتم رئاسة، ولا أعظم نفاسة مما حكم الله سبحانه وتعالى به لأبائنا ﷺ، وأورثنا إياه إلى يوم نشر العظام، من ولاية خاص خلقه والعام، وإلحاق الكفر والفسق بمن أنكر حقنا في ذلك من جميع الأنام.

وقوله ﷺ: أمر النبي ﷺ أمته باتباع عترته المطهرة فخالفوه في ذلك، ولهم اتباع في كل وقت يقتفون آثارهم في خلاف العترة الطاهرة حذو النعل بالنعل، بل قد تعدوا ذلك إلى أن قالوا: هم أولى بالحق منهم، واتباعهم أوجب من اتباع هدايتهم، فردوا بذلك قول النبي ﷺ: ((قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تخالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا)).

وقوله في جوابه لمن يزعم أنه مماثل للإمام في كثير مما أنعم الله به عليه بعد احتجاجه ﷺ بتفضيل الله سبحانه للذهب على الرصاص ونحو ذلك، ثم عقبه

(١) - في (ب): وجحد.

بقوله: وكذلك أنت أيها المخالف الطالب مماثلة العترة الطاهرة بزعمك بما ذكرت من الوجوه الفاتحة باب الجهالات، وإن أنعم الله عليك بشيء من نعمه فإن من شكرها ألا تنكر تفضيله لما فضل من خلقه ابتداء، ولمن فضل.

واعلم أن هذه مهواة دحضت فيها قدم إبليس -عليه لعنة الله ولعنة اللاعنين من الملائكة والناس أجمعين-، وذلك أنه أنكر تفضيل الله سبحانه لآدم -ﷺ- ابتداء، وهذا كفر.

إلى قوله ﷺ: فتدبر موقفاً ما ذكرت لك؛ فإنه يفضي بك إلى برد اليقين، ولذة العلم، ويخرجك عن دائرة المقلدين، وأهل الخيرة المتلذذين، الذين نبذوا هداتهم، ولم يرضوا بهذه المصيبة حتى أضافوا إليها ما هو أعظم منها وهو أنهم مثلهم، وربما يتعدى ذلك منهم من يختص بضرب من الصفاقة والوقاحة، فيركب مركب إبليس - لعنه الله - في أنهم أفضل من أهل عصرهم من عترة نبيهم، ويحتج لذلك بكثرة عبادته كما فعل الملعون.

وقوله: واعلم أن الاستدلال على تفضيل أهل البيت ﷺ أسقط جميع الأقوال؛ فلا وجه لإفراد كل فرقة منها بالذكر.

وقوله ﷺ: ومما يؤيد ذلك ما روينا بالاسناد الموثوق به إلى النبي ﷺ أنه قال: ((قال لي جبريل ﷺ: طفت مشارق الأرض ومغاربها فلم أر أهل بيت أفضل من بني هاشم))، ولا شك أن النبي ﷺ أفضل بني هاشم؛ فما ظنك بمذهب يؤدي إلى رد شهادة جبريل ﷺ، ثقة الملك الجليل سبحانه وتعالى، وإنكار فضل أفضل الخلق؟ فنعوذ بالله من الزيع بعد الهدى، ومواقعة^(١) أسباب الردى.

ولأن أهل البيت مجتمعون بحيث لا يعلم خلافه أنهم أفضل الناس، لولا

(١) - في الأصل: وموافقة. وما أثبتناه من شرح الرسالة الناصحة.

ذلك لما أوجبوا على الأمة الرجوع إلى أقوالهم، والاعتداء بأفعالهم، وإجماعهم حجة كما قدمنا.

وهذا - أعني اعتقاد فضل أهل البيت عليهم السلام - مذهب الزيدية خصوصاً، وطبقات الشيعة عموماً، ولم يعرفوا من بين الفرق إلا بذلك، وبما يؤدي إليه مما يبنني عليه.

وذلك أنهم اعتقدوا فضل أهل البيت عليهم السلام وأخذوا الدين عنهم بالأدلة، وأوجبوا على سائر الخلق مشايعتهم^(١) على ذلك؛ فسموا شيعة، وذلك ظاهر. ولأنهم لو لم يعتقدوا فضلهم لم يصغوا إلى كلامهم، كما فعل غيرهم من^(٢) الناس. ولا يعلم خلاف في عموم ذلك فيهم عليهم السلام إلا مع الروافض الظالمين، والنواصب الكافرين؛ فنعوذ بالله من حالهم أجمعين.

وقد قال الله تعالى رداً عليهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...الآية﴾ [فاطر: ٣٢]، وأهل البيت عليهم السلام مجمعون بأنهم المرادون بهذه الآية، وإجماعهم حجة كما قدمنا؛ فأخبر تعالى أنهم صفوته من خلقه، وصفوة كل شيء أفضله؛ ولذلك قضينا بأنهم أفضل الخلق.

وقوله عليهم السلام: وقد روينا عن أبينا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من كان في قلبه مثقال حبة من خردل عداوة لي ولأهل بيتي لم يرح رائحة الجنة))، ولا نعلم أشد لهم عداوة، ولا أعظم مكيدة لدين الله ونبيه صلّى الله عليه وآله وسلم ممن أنكر فضل عترته، وسأوى بينهم وبين غيرهم.

وقوله: كيف يكون شيعياً لآل محمد عليهم السلام من أنكر فضلهم، وقبس^(٣) العلم بزعمه من غيرهم؟!

(١)- في (ب): متابعتهم.

(٢)- في (ب): من سائر الناس.

(٣)- في (ب): واقتبس.

وقوله: فما ظنك بمن أنكر فضل ثمرة رسول الله ﷺ أصلها، وزعم مع ذلك أنه^(١) شيعي لها؟ ما تنفع الدعوى بغير شهود؟

وقال ﷺ: ((المرء مع من أحب، وله ما اكتسب)).

إلى قوله: وورود الحوض لا يكون إلا لأتباع آل محمد ﷺ، فهم أشياعهم، ولا يكون ذلك إلا بالاعتراف بفضلهم، ومطابقتهم في قولهم وعملهم واعتقادهم، ولا يرد الحوض إلا من خلصت مودته لهم، ولا تخلص مودة من أنكر فضلهم، وجحد حقهم، وساوى بينهم وبين غيرهم.

وقوله: منكر فضل أهل البيت ﷺ يشارك قتلة زيد بن علي^(٢) ﷺ وأصحابه رضی اللہ عنہم في سفك دمائهم، ووزر قتالهم؛ لأن علة قتالهم لزيد إنكار فضله وفضل أهل بيته ﷺ، وما أوجب الله على الكافة من توقيرهم،

(١)- في (ب): بأنه.

(٢)- هو الإمام الأعظم فاتح باب الجهاد والاجتهاد، الغاضب لله في الأرض، مقيم أحكام السنة والفرض، أبو الحسين زيد بن علي سيد العابدين بن الحسين السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ. ولد سنة (٧٥هـ) في أصح الأقوال، وتربى ونشأ بين وسط أسرة علوية، فأخذ العلوم على يد أبيه، وأخيه الباقر، وغيرهم من الفقهاء، وعكف على القرآن ثلاث عشر سنة حتى سمي بحليف القرآن، ففاق أقرانه ومشائخه، وهو مجدد المائة الأولى. فدعا الناس إلى طاعة الله عز وجل والخروج ضد الظلم والفساد؛ لما سمع سب رسول الله ﷺ عند هشام بن عبد الملك من قبل اليهودي الغدار. فسل سيفه لجهاد أعداء الله بني أمية وخرج هو ومن معه مقاتلاً لهم، فجاهد جهاد الأبطال، وأبلى بلاء الأحرار حتى أتاها سهم غادر في جبينه الشريف في المعركة من جيش هشام بن عبد الملك، فسقط ﷺ شهيداً، وأوصى ابنه أن يقاتل هؤلاء الأشرار. ولم يكتف هشام بقتله فحسب؛ بل نبشه من قبره وصلبه بكناسة الكوفة. وحصل له من الكرامات وقت صلبه، مثل: نسج العنكبوت على عورته، واسترخاء سرتة حتى غطت عورته، وريح المسك النافح من موضع صلبه. ثم لما أنزل داست الحخيول جسده الشريف، وأحرق وذرب في الفرات. وكان استشهاده ﷺ ليلة الجمعة لخمس بقين من محرم سنة اثنتين وعشرين ومائة، وله من العمر ست وأربعون سنة. ومن مؤلفاته ﷺ: كتاب تفسير القرآن، وكتاب غرائب معاني القرآن، كتاب الإييان، كتاب الرد على المرجئة، كتاب الخطب والتوحيد، كتاب الإحتجاج في القلة والكثرة، كتاب فضائل أمير المؤمنين، كتاب الرسالة في إثبات الوصاية، كتاب الصفوة، كتاب تفسير الفاتحة، كتاب المناظرات، كتاب المواعظ والحكم، والمجموعان: الحديثي والفقه.

والرجوع إليهم، وأخذ العلم عنهم، والجهد بين أيديهم.
 وقوله ﷺ: لا أعلم لإنكار هذه الفرقة^(١) المنتسبة إلى أهل البيت الشريف
 عند الله في الدنيا والآخرة وجهاً يصرف إليه إنكارهم لفضلهم - سيما مع
 إيمانهم للناس أنهم خواصهم واتباعهم دون غيرهم، حتى إذا نسب إليهم
 خلافهم لهم ضجوا من ذلك وأنكروه - إلا عجبهم بنفوسهم، واستكثارهم
 لأعمالهم، وقولهم: من أطول منا عبادة، وأكثر منا علماً، أو لم يعلموا أن العترة
 المطهرة التي ملكها الله تعالى أزمته، وافترض عليهم الرجوع إليها في جميع
 الأوقات إلى آخر التعبد - أركى منهم عبادة، وأغزر علماً، وأرجح حلماً، وأرصن
 فهماً؛ وكيف لا يكونون كذلك وأهل ذلك^(٢) وهم عترة رسول الله صلى الله
 عليه وعليهم، وورثة علمه، وصفوته^(٣) من خلقه؛ فيُتَبَّحُ العُجْبُ الذي ذكرنا:
 أنَّه لا فضل إلا بعمل. وهذا كما ترى جهل، وقد قدمنا بيانه.

وانضاف إليه اعتقاد فاسد، وهو أنهم أعلم الناس، فازدوجا؛ فأنتجا أنهم
 أفضل الناس، ففرحوا بهذه النتيجة وأعجبوا بها، ولم يبلغ فهمهم إلى أن النتائج
 لا تصح إلا أن تكون مقدماتها صادقة، فإن^(٤) العجب يحمل صاحبه على
 دعوى ما لم يجعل الله تعالى له.

وقوله: مت غيظاً أيها المخالف إن كنت رافضياً لأهل البيت ﷺ، الذين أوجب
 الله سبحانه عليك الصلاة عليهم في الصلاة، وذكر أيهم في الأذان، وأوجب عليك
 مودتهم في القرآن، إلا أن تظلم رسول الله ﷺ أجره على الهدى والبيان، قال الله
 سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]،

(١) - يريد ﷺ بالفرقة: المطرية.

(٢) - نخ (ب): لذلك.

(٣) - في (ب): وصفوة الله.

(٤) - نخ (ب): وإن.

وقال لنبية ﷺ: ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ [الإسراء: ٢٦]، فأتاهم الخمس، عوضهم الحكيم سبحانه إياه عن الزكاة، فعلم الناس مراد الحكيم في المودة، مع أنهم قد سألوه مَنْ^(١) قرابته الذين أمرهم تعالى بمودتهم؟ فقال: ((فاطمة وأبنائها)).

والرافضي عند أهل البيت عليه السلام: هو منكر فضلهم، وجاحد حقهم، كما أن الناصبي عندهم: من حاربهم، لا يجهل ذلك أحد منهم، ولا من أتباعهم البررة العلماء عليه السلام، وعلى أتباعهم الرحمة.

وقوله: ألا ترى أن العترة إذا أجمعت على^(٢) حكم من الأحكام، وخالفهم فيه جميع الخلق - لم يسغ لهم خلافهم عند أهل البصائر، وردتهم الأدلة إليهم صاغرين، ومتى أجمعت الأمة أسودها وأحمرها وخالفهم واحد من أهل البيت عليه السلام على قول - ساغ له خلافهم، ولم يصح [دعوى^(٣)] ادعاء الإجماع في تلك المسألة على قول الكافة، وهذا غاية الاختصاص بالشرف الكبير، والتميز بالفضل العظيم.

وقوله في شرح الرسالة الناصحة: فإن قيل: إن إنكار الفضل للنسب هو قول الشيخ، وهو عابد كما تعلمون.

قلنا: نوم النبي ﷺ خير من عبادته، وقوله ﷺ أولى بالاتباع^(٤) من قوله، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، وخوفنا من مخالفة النبي ﷺ ومخالفة عترته، ولم يخوفنا من مخالفة الشيخ ولا غيره ممن تنكب منهاجهم؛ [و^(٥)] لأن النبي ﷺ كان لا يقول شيئاً من تلقاء نفسه، وإنما يقول ما أوحى إليه من ربه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ

(١) - في (ب): عن.

(٢) - في (أ): عن.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(٤) - في (ب) زيادة هي: من اتباع.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿١﴾ [النجم]، والشيخ قال ما قال من تلقاء نفسه.

وقوله في الرسالة الناصحة للإخوان، بعد ذكره لشروط الاجتهاد، وشروط من يصح أن يجتهد: وأهل البيت عليه السلام أحق بذلك؛ لأن الرجوع إليهم واجب؛ لما ظهر من الأدلة بما قدمنا، ولأن اتباع أحادهم من العلماء تكون النفس إليه أسكن، والظن لإصابته أغلب، والدليل على وجوب اتباع الإمام منهم قائم، وهو الأمر بطاعته في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولو^(١) الأمر هم الأئمة عليهم السلام.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، والطاعة تشمل ذلك، وقد أمر بالرد إليه، والأمر يقتضي الوجوب. ولأن قضايا أحكام، وقضايا غيره فتاوى، والحكم يسقط الفتوى؛ فإن كان وقت فترة فاتباع عالمهم أولى.

وقوله في شرح الرسالة الناصحة: واعلم أن من تأمل في أحد الأدلة فضلاً عن مجموعها: إما في دلالة العقل، أو في كتاب الله سبحانه، أو في سنة الرسول، أو في إجماع الأمة أو العترة، أو تتبع أقوال الأئمة عليهم السلام علم صدق ما قلناه، ولكن وأين من يترك يصل إلى ذلك، ويمنعه [من^(٢)] ذلك إيجاب الرجوع إلى قول^(٣) الشيخ؟

وقوله: للدين قواعد لا يستقيم إلا عليها، وغايات لا ينتهي إلا إليها، وتفضيل أهل البيت عليهم السلام قواعده، والافتداء بهم غاياته؛ فمن بنى على غير قاعدة انهار بناؤه، وتهافت أركانه، ومن جاوز الغاية ضل سعيه، وكانت النار سبقتة^(٤).

(١) - نخ (ب): وأولي.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - في (ب): كلام.

(٤) - في (ب): سبقه.

وقوله: فأعداء أهل البيت عليهم السلام الذين كانوا ربما اعترفوا بفضلهم في بعض الحالات يكونون أهون جرماً ممن ظاهره الدين، وباطنه الانتقاص لعتره محمد خاتم النبيين - صلوات الله عليه وعليهم أجمعين -.

ألا ترى أن من ناصبهم من بني أمية وبني العباس لم يمكنهم صرف بواطن الناس عن هذه العترة الطاهرة، ولا أنس الناس بهم في ذلك، وظاهرهم الحرب لهم والعداوة، فكلامهم فيهم غير مستمع، ومنكر فضلهم ممن ظاهره التقشف والإسلام^(١) والعبادة قد غر الناس بعبادته، وصرفهم عن عترة نبيهم - صَلَّى الله عليه وعليهم - باعتقاده، فهو فتنة لمن اغتر به، ضال عن رشده؛ فكيفه حينئذ يكون أعظم من كيدهم، وجرمه عند الله أكبر من جرمهم.

وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: (قطع ظهري اثنان: عالم فاسق يصد الناس عن علمه بفسقه، وذو بدعة ناسك يدعو الناس إلى بدعته بنسكه).

وقوله عليه السلام: ربما احتجوا بقول يضيفونه إلى بعض آبائنا عليهم السلام جهلاً بأحكام الإضافة - وهو لم يصح، وإن صح وجب تأويله على موافقة كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وحجج العقول.

إلى قوله: فهذا الذي يجب عليه حمل كلام الأئمة عليهم السلام؛ لثلاث تناقض حجج الله وبيناته، وينسب إلى أئمة الهدى عليهم السلام مخالفة نصوص الكتاب، وأدلة العقول.

وقوله في الشافي: ألم تعلم أن المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيين؟ وقوله عليه السلام: كيف تخالف الذرية أباهما وقد شهد لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاستقامة بقوله: ((إنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))؟!

وقوله: اعلم أن كافة أهل البيت الطاهرين، ذرية خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم يدينون ويعتقدون أنه لا نجاة لأبي بكر وعمر وعثمان^(٢) إلا بخلوص ولايتهم

(١) - في (ب): في الإسلام.

(٢) - عثمان بن عفان: أبو عمرو القرشي الأموي، أسلم بعد نيف وثلاثين، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى

فيهم؛ لأن الله تعالى أوجب محبتهم على جميع المكلفين، وهم منهم.
 وقوله: لو لم يتقلد الأمر أبو بكر ما تأهل^(١) له عمر، ولو لم يتقلده عمر ما طمع^(٢) فيه عثمان، ولولا تقلده عثمان لم يطمع فيه معاوية ومن تبعه من جبابرة بني أمية، ولولا أخذه جبابرة بني أمية ما تقلده بنو العباس.
 وقوله في شرح الرسالة الناصحة: ولم يعلم بين هذه العترة الطاهرة اختلاف في ثبوت الإمامة لمن قام من ولد^(٣) أحد البطين الطاهرين الحسن والحسين عليه السلام وهو جامع لخصال الإمامة إلى أيام المأمون^(٤)، وتصنع في عمل مذهب الإمامية، يريد بذلك تفريق الشيعة والعترة، وأطلق الأموال الخطيرة لمن يعلم منه الإلحاد وشدة كيد الإسلام؛ فصنفوا في ذلك كتباً ظاهرة السقوط والبطلان.

وقوله عليه السلام في بعض أجوبته الموجودة بخطه: وسألت عمن يرضي عن الخلفاء، ويحسن الظن فيهم وهو من الزيدية، ويقول: أنا أقدم علياً عليه السلام وأرضي عن المشائخ ما يكون حكمه؟ وهل تجوز الصلاة خلفه؟
 الجواب عن ذلك: أن هذه مسألة غير صحيحة فيتوجه الجواب عنها؛ لأن

المدينة، ولم يحضر بداراً، وبويع له سنة أربع وعشرين، وسبب حصره أنه كان كلفاً بأقاربه، وكانوا أقارب سوء؛ قتل في ثاني عشر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وله تسعون سنة.

(١)- في (ب): لم يتأهل.

(٢)- في (ب): لم يطمع.

(٣)- نخ (ب): لمن قام من أحد أولاد البطين.

(٤)- المأمون: هو عبدالله بن هارون بن محمد بن عبدالله بن محمد بن علي بن العباس، وأمه زياد عيسية، تدعى مراجل. أحد ولادة الظلم والفساد من بني العباس، قام بالأمر بعد أخيه الملقب بالأمين، وبويع له لخمس بقين من المحرم سنة ثمان وتسعين ومائة، وكان مؤثراً للذات على رأي سلفه يعكف على المعاصي، ويشرب الخمر. ولقي أهل البيت عليه السلام في عهده الظلم والقتل والتشريد وأنواع العذاب، وكان قد بايع علي بن موسى الرضا عليه السلام شهر رمضان سنة إحدى ومائتين، ثم دس له عدو الله السم فقتله. ومات المأمون بالنديدون من أرض الروم لثمان خلون من رجب سنة ثمان عشرة ومائتين.

الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا يعلم في الأئمة عليهم السلام من بعد زيد بن علي عليه السلام من ليس بجارودي، واتباعهم كذلك.

وأكثر ما نقل وصح عن السلف هو ما قلنا [من التوقف^(١)] على تليفق واجتهاد، وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً، وإنما هذا رأي المحصلين منهم. وإنما هذا القول قول بعض المعتزلة يفضلون علياً عليه السلام ويترضون عن المشائخ؛ فليس هذا يطلق على أحد من الزيدية.

ولأننا نقول: قد صح النص على أمير المؤمنين عليه السلام من الله و[من^(٢)] رسوله صلوات الله وسلامه عليه، وصحت معصية القوم وظلمهم^(٣)، وتعليمهم لأمر الله سبحانه، فإن كانت جائزة المعصية والترضية فما أبعد الشاعر في قوله:

[إن كان يجرى بالخير فاعله شراً ويجزى المسيء بالحسن^(٤)]
فويل تالي القرآن في ظلم اللي — — — وطوبى لعابد الوثن

ومن حاله ما ذكرت لا يعد في^(٥) الزيدية رأساً، وإنما هذا القول قول بعض المعتزلة، وصاحب هذا القول معتزلي، لا شيعي ولا زيدي.. إلى قوله: والاحتراز من الصلاة خلف من يقول بذلك أولى.

[الفصل الرابع: في ذكر جملة من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك]

وأما الفصل الرابع وهو في ذكر جملة مما حكاه من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك.

فمن ذلك: حكايته في شرح الرسالة الناصحة عن أمير المؤمنين عليه السلام

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (ب): بظلمهم.

(٤) - هذا البيت زيادة من نخ (ب).

(٥) - نخ (ب): من.

أنه قال: أيها الناس، اعلّموا أن العلم الذي أنزله الله على الأنبياء من قبلكم^(١) في عترة نبيكم، فأين يتاه بكم عن علم^(٢) تنوسخ من أصلاب أصحاب السفينة؟ هؤلاء مثلها فيكم، وهم كالكهف لأصحاب الكهف، وهم باب السلم، فادخلوا في السلم كافة، وهم باب حطة من دخله غفر له؛ خذوها عني عن خاتم المرسلين، حجة من ذي حجة قالها في حجة الوداع: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

وحكايته في الشافي لكلام فاطمة عليها السلام مع من زارها من نساء المهاجرين والأنصار، الذي منه قولها: (أصبحت والله عائفة لديناكم، قالية لرجالكم، شنتهم بعد أن سبرتهم، ولفظتهم بعد إذ عجمتهم، فقبحاً لفلول الحد، وخور القناة، وخطل الرأي، وبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون، ويحهم لقد زححوها عن رواسي الرسالة، وقواعد النبوة، ومهبط الروح الأمين^(٣)، والطيبين لأهل الدنيا والدين، وما نقموا من أبي حسن؟

إلى قولها: (ولكن كذبوا، وسيعذبهم الله بما كانوا يكسبون، ألا هل ممن فاسمعن، وما عشتن أراكن الدهر عجباً، إلى أي ركن لجأوا؟ وبأي عروة تمسكوا؟ لبئس المولى ولبئس العشير، وبئس للظالمين بدلاً، استبدلوا—والله—الذنانبي بالقوادم، والعجز بالكاهل، وبعداً وسحقاً لقوم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون).

(١)- نخ (ب): صار في عترة.

(٢)- نخ (أ): أمر.

(٣)- في (ب): الوحي.

قال الإمام عليه السلام: فهذا قول فاطمة عليها السلام الذي لقيت عليه الله سبحانه؛ فلم تتعد طريقة من يجب الاقتداء به من الآباء والأمهات عليهم السلام.

وحكايته عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة لكلام الحسين بن علي عليهما السلام مع أعوان عمر بن سعد^(١) من أهل الكوفة في اليوم الذي استشهد فيه رحمه الله، الذي منه قوله: (تباً لكم أيتها الجماعة وترحاً، أحين استصرختمونا ولهين متحيرين؛ فأصرخناكم موجزين مستعدين - سللتم علينا سيفاً في رقابنا، وحششتم علينا نار الفتن جناها عدوكم وعدونا، فأصبحتكم إلماً على أوليائكم، ويداً عليهم لأعدائكم، بغير^(٢) عدل أفشوه فيكم، ولا أمل أصبح لكم فيهم، إلا الحرام من الدنيا أنالوكم، وخسيس عيش طمعتم فيه، من غير حدث كان منا، ولا رأي يقيّل، فهلاً - لكم الويلات - تجهتمونا والسيف لم يشهر، والجأش طامن، والرأي لم يستخف، لكن^(٣) أسرعتم إلينا كطيرة الذباب، وتداعيتم كتداعي الفراش؛ فقبحاً لكم وترحاً، فلنما أنتم من طواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام، ومحرفي الكتاب، ومطفئي السنن، وقتلة أولاد الأنبياء، ومبيدي عترة الأوصياء).

وحكايته عن زين العابدين علي بن الحسين^(٤) عليهما السلام التي هي قوله: فلو لم

(١) - عمر بن سعد: هو والي عبيد الله بن زياد على الري، وقائد جيوش الظلم والطغيان لحرب ابن رسول الله الحسين بن علي عليهما السلام، دعاه الحسين عليه السلام في المعركة، وقال له: يا عمر، أنت تقتلني تزعم أن يولييك الدعي بن الدعي بلاد الري وجرجان، والله لا تنهنا بذلك أبداً عهداً معهوداً، فاصنع ما أنت صانع، فإنك لا تفرح بعدي بدنيا ولا آخرة، وكأني برأسك على قصبة قد نصبت بالكوفة يتراماها الصبيان ويتخذونه غرضاً بينهم.

(٢) - في شرح الرسالة الناصحة: لغير.

(٣) - في (ب): ولكن.

(٤) - علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو محمد زين العابدين، وسيد الساجدين؛ ولد سنة (٣٨هـ)، سيد أهل البيت في عصره، وإمام دهره، أجمع أهل البيت على إمامته، أحد أركان الدين وأئمة المسلمين علماً وعبادة وفضلاً وورعاً وزهداً وسخاءً وتواضعاً، حاز جميع المكارم والصفات الحسنة. شهد كربلاء مع أبيه وعمره (٢٣)، وكان مريضاً وأسلمه الله من قتل بني

يكن من ذلك إلا ما روينا بالإسناد الموثوق به إلى [ابن^(١)] الجارود التميمي رحمة الله عليه أنه قال: دخلت المدينة فإذا أنا بعلي بن الحسين وجماعة^(٢) أهل بيته، وهم جلوس في حلقة، فأتيتهم فقلت: السلام عليكم يا أهل بيت الرحمة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة، كيف أصبحتم رحمكم الله؟ فرفع رأسه إلي فقال: أو ما تدري كيف نمسي ونصبح؟ أصبحنا في قومنا بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون: يذبحون الأبناء ويستحيون النساء، وأصبح خير الأمة يشتم على المنابر، وأصبح من يبغضنا يعطى الأموال على بغضنا، وأصبح من يحبنا منقوصاً حقه -أو قال: حظه- أصبحت قريش تفتخر على العرب بأن محمداً ﷺ كان قرشياً^(٣)، وأصبحت العرب تفتخر على العجم بأن محمداً ﷺ كان عربياً؛ فهم يطولون بحقنا ولا يعرفون لنا حقاً؛ اجلس أبا عمران فهذا صباحنا من مسائنا.

قال الإمام عليّ: فهذا كما ترى تصريح من علي بن الحسين عليهما السلام في محضر جماعة أهل بيته^(٤) - قدس الله أرواحهم - بأنهم أفضل الخلق بنسبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وعليهم، وذلك طريق معرفة الإجماع.

ولأن علي بن الحسين عليهما السلام قدوة وإن انفرد وحده، ولأنه عليهما السلام قد أكد ذلك بإجماع الكافة من العرب وقريش بادعاء الشرف والفخر بالقرب إلى رسول الله ﷺ، وأهل بيته أقرب من الكافة إليه - صلى الله عليه وملائكته عليه وعليهم -.

أمية حفظاً للنسل العلوي الطاهر؛ لأنه لم يبق من أولاد الحسين إلا هو. وكان فصيحاً بليغاً شجاعاً، لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان يتكفل بعيش أربعين أسرة من فقراء المدينة، ولم يعلموا أنه هو إلا بعد موته. كثير الدعاء والمناجاة لربه، توفي ﷺ سنة (٩٤ هـ) (٩٥) أو (٩٩).
(١)- نخ (أ): أبي الجارود التميمي، والموجود في أمالي أبي طالب (ع): الحارث بن الجارود التميمي، قال في الجداول: الحارث بن الجارود أبو عمران التيمي، عن علي بن الحسين. انتهى.

(٢)- في (ب): وجماعة من أهل بيته.

(٣)- في (ب): قرشي، بدون كان.

(٤)- في (ب): من أهل بيته.

وحكايته عليه السلام في الشافي لجواب زيد بن علي عليه السلام لهشام بن عبد الملك ^(١) لما افتخر ^(٢) ببني أمية، وهو قوله: (على من تفتخر؟ على هاشم أول من أطعم الطعام، وضرب الهام، وخضعت له قريش بإرغام؟ أم على عبد المطلب سيد مضر جميعاً؟ وإن قلت: معد كلها صدقت، كان إذا ركب مشوا، وإذا انتعل احتفوا، وإذا تكلم سكتوا، وكان يطعم الوحش في رؤوس الجبال، والطيور والسباع والإنس في السهل، حافر بئر زمزم، وساقى الحجيج، ربيع العمرتين، أم على بنيه أشرف رجال؟ أم على سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ حمله الله على البراق، وجعل الجنة يمينه والنار بشماله، فمن تبعه دخل الجنة، ومن تأخر عنه دخل النار، أم على ^(٣) أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب، أخي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمه، المفرج الكرب عنه، وأول من قال: لا إله إلا الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ لم يبارزه فارس قط إلا قتله، وقال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل في أحد من أصحابه، ولا لأحد من أهل بيته.

وحكايته عليه السلام عن محمد بن عبد الله النفس الزكية عليه السلام لكلام منه قوله: (فنظر علي عليه السلام للدين قبل نظره لنفسه؛ فوجد حقه لا ينال إلا بالسيف المشهور، وتذكر ما هو به من حديث عهد بجاهلية، فكره أن يضرب بعضهم ببعض؛ فيكون في ذلك ترك الألفة، فأوصى بها أبو بكر إلى عمر عن غير شوري؛ فقام ^(٤) بها عمر، وعمل في الولاية بغير عمل صاحبه، وليس بيده فيها عهد من

(١) - هشام بن عبد الملك بن مروان، يكنى أبا الوليد، وأمه أم هشام فاطمة بنت هشام المخزومي، بويح له بعهد من أخيه يزيد بن عبد الملك لست بقين من شعبان سنة خمس ومائة، وكان جباراً طاعياً ظلوماً غشوماً أحولاً ذمياً، وروي أنه ذمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقتل زيد بن علي عليه السلام وكثيراً من أصحابه، وقرب اليهود؛ ومات بالرصافة لست خلون من ربيع الآخر، سنة خمس وعشرين ومائة، وصلى عليه ابنه مسلمة.

(٢) - في (ب): لما افتخر عليه ببني أمية.

(٣) - نخ (أ): أم على علي أمير المؤمنين.

(٤) - في (ب): فقام في الولاية عمر، وعمل فيها بغير عمل صاحبه.

رسول الله ﷺ، ولا تأويل من كتاب الله، إلا رأي توخاه، هو فيه مفارق لرأي صاحبه، جعلها بين ستة ووضع عليهم أمراء أمرهم إن هم اختلفوا أن يقتل الأقل من الفئتين، وصغروا من أمرهم ما عظم الله، وصاروا سبباً لولاة السوء، وسدت عليهم أبواب التوبة، واشتملت عليهم النار بما فيها، والله جل ثناؤه بالمرصاد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

وحكايته ﷺ لجواب يحيى بن عبدالله^(١) ﷺ لهارون^(٢)، الذي منه قوله: (وإن أعش فمدرك تأري، داعياً إلى الله سبحانه على^(٣) سبيل رشاد أنا ومن اتبعني، نسلك قصد من سلف^(٤)) من آبائي وإخوتي وإخواني، القائمين بالقسط،

(١) - الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الثائر المظلوم. دعا ﷺ بعد قتل الإمام الحسين بن علي الفخي، وكان في الوقعة التي قتل فيها، وأصيب بشان وسبعين نشابة استقرت في درعه. وخرج ﷺ بعدها إلى اليمن، وأقام في صنعاء شهوراً، وأخذوا عنه علماً كثيراً. وجال في البلدان، فدخل السودان، ووصل إلى بلاد الترك فتلقيه ملكها بأعظم ما يكون من الإكرام وأسلم على يده سراً. وبث دعائه في الآفاق، فبايعه مائة ألف من المسلمين فيهم الفقهاء والعلماء؛ فخرج ﷺ إلى بلاد الديلم واستقر بها عند ملكها جستان ووافاه من المائة الألف سبعون رجلاً. واحتال هارون الغوي وأبا البخترى بالأيمان والمواثيق المؤكدة والعهود المشددة وشهادة علماء السوء على أن يحيى بن عبدالله ﷺ عبد أبق لهارون الرشيد، واغتر جستان بهؤلاء فسلمه هارون الغوي. واستشهد ﷺ داخل السجن في ولاية هارون الغوي سنة (١٨٠هـ)، وذكر الإمام المهدي أنه توفي عام (١٧٥هـ)، وهناك اختلاف في كيفية استشهاده - ﷺ -.

(٢) - هو أبو جعفر هارون بن محمد بن عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس، الملقب هارون الرشيد، وليس رشيداً بل غوياً. ولد سنة (١٤٦هـ)، وولي الخلافة سنة (١٧٠هـ)، وتوجه إلى خراسان ومعه المأمون سنة (١٩٢هـ)، حتى قدم الرس فمرض بها ومات لثلاث خلون من جدادى الآخرة سنة (١٩٣هـ)، وله سبع وأربعون سنة، وكانت مدة ولايته ثلاثاً وعشرين سنة وشهرين وسبعة عشر يوماً. وكان جباراً غشوماً، وظالماً سفاكاً للدماء، ومجاهراً بالفسق والعصيان، نالت منه العترة الطاهرة الأذى الشديد، وقتل منهم في ولايته الإمام يحيى بن عبدالله وأخوه الإمام إدريس بن عبدالله دس إليه سماً، وعبدالله بن الحسن الأفطس وغيرهم.

(٣) - في (ب): إلى.

(٤) - كذا في (نخ) والشافى وهداية الراغبين واللائى المضئئة وأخبار فخر ويحيى بن عبدالله والتحف، وفي (نخ): سلك، وما .

الدعاة إلى الحق، وإن أمت فعلى سنن^(١) ما ماتوا، غير راهب لمصرعهم، ولا راغب عن مذهبهم؛ فلي بهم أسوة حسنة، وقدوة هادية؛ فأول قدوتي منهم أمير المؤمنين رضوان الله عليه؛ إذ كان ما زال قائماً وقت القيام مع الإمكان حتماً، والنهوض لمجاهدة الجبارين فرضاً؛ فاعترض عليه من كان كالظلف مع الخف، ونازعه من كان كالظلمة مع الشمس، فوجدوا لعمر الله من حزب الشيطان مثل من وجدت، وظاهرهم مثل من ظاهره، وهم لمكان الحق عارفون، ولمواضع الرشد عالمون، فباعوا عظيم أجر الآخرة بحقير عاجل الدنيا، ولذيذ الصدق بغليظ مرارة الإفك. ولو شاء أمير المؤمنين لهدأت له وركنت إليه بمحابة الظالمين، واتخاذ المضلين، وموالة المارقين، ولكن أبى الله ورسوله أن يكون للخائنين متخذاً، وللظالمين موالياً، ولم يكن أمره عندهم مشكلاً؛ فبدلوا نعمة الله كفراً، واتخذوا آيات الله هزواً، وأنكروا كرامة الله، وجحدوا فضيلة الله، فقال رابعهم: أنى يكون لهم الخلافة والنبوة؛ حسداً وبغياً؛ فقديماً ما حُسد النبيون وأبناء النبيين الذين اختصهم الله بمثل ما اختصنا؛ فأخبر^(٢) تبارك وتعالى فقال: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۝٥١﴾ [النساء]، فجمع لهم المكارم والفضائل، والكتاب والحكمة والنبوة والملك العظيم).

وحكايته ﷺ في شرح الرسالة الناصحة عن القاسم بن إبراهيم^(٣) ﷺ

(١)- في (ب): سبيل.

(٢)- في (ب): فأخبر عنهم، وفي التحف: فأخذ عليهم.

(٣)- الإمام ترجى الدين ونجم آل الرسول، وإمام المعقول والمنقول، الإمام أبو محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - ﷺ - . جمع خصال الفضل والعلم والورع والزهد حتى أجمع على فضله المؤلف والمخالف، وأجمع على إمامته أهل البيت ﷺ. دعا إلى الله بعد استشهاد أخيه محمد بن إبراهيم ﷺ سنة (١٩٩ هـ)، من بلاد مصر، وجاءته البيعة من المدينة ومكة والكوفة، وبايعه أهل الديلم والري وطبرستان وقزوین، وكتبه أهل العدل من البصرة والأهواز، وبايعه أكثر أهل مصر وحضوه على القيام فلم

أنه قال في أول كتاب تثبيت الإمامة:

(الحمد لله فاطر السماوات والأرض، مفضل بعض مفطورات خلقه على بعض، بلوى منه تعالى للفاضلين بشكره، واختباراً للمفضولين بما أراد في ذلك من أمره؛ ليزيد الشاكرين في الآخرة بشكرهم من تفضيله، وليزيد المفضولين بسخط إن كان ذلك منهم من تنكيله^(١))، ابتداء في ذلك للفاضلين بفضله، وفعلاً فعله بالمفضولين عن عدله؛ [و^(٢)] لقوله جل ثناؤه، وتباركت وتقدس أسماؤه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء].

قال الإمام عليه السلام: فهذا تصريح منه عليه السلام بالمفاضلة منه بين خلقه، وبأنه ابتدأهم بذلك، وبأنه أوجب على الفاضلين الشكر، وعلى المفضولين الصبر، وأن المفضولين إن سخطوا حكمه وقسمه في ذلك نكلهم، وأن الفاضلين إن شكروا زادهم في الآخرة، وأعطاهم ثواب الشاكرين، وهذا مذهبنا بغير زيادة ولا نقصان، قد أجمله - عليه السلام - في هذا الفصل، والحمد لله الذي جعلنا من ذريته، وهدانا لسلوك منهاجه.

فالواجب على العاقل إنصاف نفسه، وتصفح قول هدايته وأئمتيه، وإمعان النظر في كتاب ربه، والاقتداء بالمستحفظين من عترة نبيه - صلى الله عليه - وعليهم أجمعين -.

تتظم أموره ولم يتمكن من الجهاد لشدة متابعة الظالمين من العباسيين له لخوفهم ورعبهم منه، وعاصره عدة منهم هارون الغوي والمأمون والمعتصم، وقد جدوا في طلبه عليه السلام فلم يتمكنوا من ذلك. ولبت القاسم عليه السلام في الدعاء إلى الله إلى سنة (٢٤٦ هـ)، وهي السنة التي توفي بها، وله من العمر سبع وسبعون سنة، له المؤلفات الكثيرة الدالة على علمه وبراعته، منها: كتاب الدليل الكبير، والناسخ والمنسوخ، والرد على النصاري، والرد على المجبرة، وأجوبة مسائل النيروسي، والكلاري وغيرها كثير.

(١) - في تثبيت الإمامة للإمام القاسم الرسي عليه السلام: لسخط إن كان منهم في ذلك من تنكيله.

(٢) - زيادة من نخ (ب)، وفي تثبيت الإمامة: يقول الله جل ثناؤه.

وحكايته عليه السلام لمثل ذلك عن محمد بن القاسم ^(١) عليه السلام، التي عقبها بقوله: وما حكيناه عن محمد بن القاسم عليه السلام مذكور في سيرة الهادي عليه السلام، وقد كان في قول القاسم عليه السلام كفاية، ولكننا أردنا مظاهر أقوال آبائنا عليهم السلام؛ ليعلم المستبصر اللبيب أنا على مناهجهم نلقطه لقطاً، وأن من انتسب إلى آبائنا عليهم السلام، ورفضنا جعل ذلك تدليساً لأمره، وتليساً على العوام بمكره، وأنه كما خالفنا، هو أيضاً مخالف لآبائنا عليهم السلام، وإنما انتسب إليهم لإحاداً في الدين، وتمويهاً على ضعفة المسلمين.

وحكايته عليه السلام عن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ^(٢) عليه السلام لما ذكر في

(١) - الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. العالم النحرير بلغ في العلم مبلغ الأئمة السابقين، وكان فاضلاً ورعاً مجاهداً في سبيل الله، زاهداً ورعاً، وجامعاً لخصال الكمال. باع نفسه في سبيل الله فخرج إلى الحيرة وبويع له بيعة كبيرة، وبويع له باليمن ومصر، فتوالت جيوش بني العباس على من بايعه حتى نكثوا بيعته ولم يبق معه إلا شذمة قليلة من ولد الحسن والحسين وجعفر وعقيل وغيرهم؛ فكره أن يلقي بهم إلى التهلكة. وكان - عليه السلام - مجتهداً في الأمر حتى علت سنه ولزمه مرض في ركبته أزمنه فزل عنه فرض القيام، ووافته المنية في أواخر سنة (٢٨٤هـ). واشتهر عليه السلام بالتأليف والتصنيف؛ فمن مؤلفاته: الأصول الثمانية مختصر في أصول الدين، وتفسير القرآن، تفسير بعض الآيات القرآنية وسورة يس، شرح شروط الإيمان، والشرح والتبيين في أصول الدين، الهجرة والوصية، وأجوبة على أسئلة في حكاية موسى في القرآن.

(٢) - هو الإمام الهادي إلى الحق القويم يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام مولده بالمدينة سنة (٢٤٥هـ). اشتهر فضله وعلا صيته، فخرج إليه رؤساء أهل اليمن فساعدهم للخروج معهم الخرجة الأولى سنة (٢٨٠هـ)، وهي السنة التي قام فيها بالدعوة، ثم رجع لما شاهد من بعض عسكره أخذ شيء من أموال الناس، وخرج الخرجة الثانية سنة (٢٨٤هـ). وأحيا الله به معالم الدين، وأقام به شريعة سيد المرسلين، وجدد الله به الدين في اليمن الميمون، وطمس بجهاده رسوم الملحدين، وجاهد القرامطة الأشرار، والباطنية الفجار، وله معهم نيف وسبعون وقعة، وله مع بني الحارث في نجران نيف وسبعون وقعة، وخطب له بمكة سبع سنين. وورده فيه أخبار نبوية وآثار علوية تبشر به، وخصه الله بعلم الجفر، وكان معه سيف جده علي بن أبي طالب عليه السلام ذي الفقار وكان يضرب به ضرب جده. وقد أجمع المؤلف والمخالف على فضله، وكان حسن السيرة في الرعية، عادلاً قائماً بالقسط ورعاً زاهداً، وله المؤلفات الكثيرة، منها: الأحكام، والمنتخب، والفنون، وكتاب مسائل الرازي، وغير ذلك. توفي عليه السلام شهيداً بالسم ليلة الأحد، لعشر بقين من ذي الحجة سنة (٢٩٨هـ) وعمره (٥٣ سنة)، ودفن في قبره مقابل محرابه في جامع الذي أسسه بصعدة، وقبره مشهور مزور.

كتاب الفوائد من مفاضلة الله سبحانه بين الأجسام، وكذلك ما ذكر عليه السلام في كتاب الشريعة من اعتبار الكفاءة في النسب، ثم عقب ذلك عليه السلام بقوله: وذلك مذهبه عليه السلام ومذهب الأئمة من أولاده عليه السلام إلى يومنا هذا، وفيه دلالة واضحة لمن أنصف عقله؛ لأن الناس لو كانوا عنده عليه السلام على سواء لم يعتبر إلا كفاءة الدين؛ فظهور فساد قول من يزعم أن الناس لا تفاضل بينهم، وأن الله تعالى لم يفاضل بين خلقه - معلوم لكل من لم يتخذ إلهه هواه.

وحكايته عليه السلام عن المرتضى لدين الله محمد بن يحيى ^(١) عليه السلام أنه قد صرح في مسائله بأن إجماع العترة عليه السلام منعقد على أنهم أفضل الخلق، وأن الواجب على جميع أهل الملل الرجوع إليهم، والانقياد لأمرهم.

قال الإمام عليه السلام: ولا إشكال فيه فيحتاج إلى ذكر مواضعه.

وحكايته عليه السلام لرسالة القاسم بن علي العياني ^(٢) عليه السلام إلى أهل طبرستان

(١) - هو الإمام المرتضى لدين الله محمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. ولد عليه السلام سنة (٢٧٨هـ) وترى في أسرته الهاشمية العلوية، ونشأ على الطريقة المحمدية في ولاية أبيه الهادي عليه السلام وبلغ في الفضل والورع والتواضع والزهد وجميع الخصال الحميدة مبلغاً عظيماً، حتى لقب بجبريل الأرض. وبويع له بالإمامة بعد وفاة أبيه، ثم تنازل لأخيه الإمام الناصر أحمد بن الهادي عليه السلام وعكف على العبادة والتعليم والتأليف، وألف التأليف الكثيرة التي منها: كتاب الأصول في التوحيد والعدل، وكتاب الإيضاح في الفقه، وكتاب النوازل جزآن، وجواب مسائل المغفل، وجواب مسائل مهدي، وكتاب النبوة، وكتاب الإرادة، وكتاب المشيئة، وكتاب التوبة، وكتاب الرد على الروافض، وكتاب في فضائل سيد الوصيين، وكتاب الرد على القرامطة، وكتاب الشرح والبيان - ثلاثة أجزاء -، وكتاب الرضاع، وكتاب مسائل القدميين، وكتاب مسائل الحائرين، وكتاب تفسير القرآن - تسعة أجزاء -، وكتاب مسائل الطبريين - خمسة أجزاء -، وكتاب مسائل مهدي - أربعة أجزاء -، وكتاب مسائل ابن الناصر، وكتاب مسائل البيوع - ثلاثة أجزاء -، وكتاب مسائل عبدالله بن سليمان، وجواب ابن الفضل القرمطي، وفصل المرتضى، وكتاب النهي. وتوفي عليه السلام أيام أخيه الناصر سنة عشر وثلاثمائة، وله من العمر اثنان وثلاثون سنة، وقبر جوار أبيه عليه السلام.

(٢) - هو الإمام المنصور بالله أبو الحسين القاسم بن علي بن عبدالله بن محمد بن الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. جمع خصال الفضل والورع والزهد والكرم والشجاعة، وحوى كثيراً من الخصال الحميدة، وأقام عليه السلام بلاد

التي منها قوله: (أصل التأويل أول الخبال، والاختلاف في الأئمة أول الضلال، والاعتماد على غير العترة أول الوبال، أصل العلم مع السؤال، وأصل الجهل مع الجدال، العالم في غير علمنا، كالجاهل بحقنا، الراغب في عدونا كالزاهد فينا، المحسن إلى عدونا كالسيء إلينا، الشاكر لعدونا كالذام لنا، المتعرض لنحلتنا كالعادي علينا، معارضنا في التأويل كمعارض جدنا في التنزيل، الراعي لما لم يسترع كالمضيع لما استرعي، القائم بما لم يُستأمن عليه كالمتعدي فيما استحفظ، الخاذل لنا كالمعين علينا، المتخلف عن داعينا كالمجيب لعدونا، معارضنا في الحكم كالحاكم بغير الحق، المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيين، هاهنا أصل الفتنة يا جماعة الشيعة.

قال الإمام عليه السلام وأقول صدق الله عز وجل: **إِنْ أَصْلَ الْفِتْنَةِ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعَتَرَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ**. وحكايته عليه السلام لكلام الحسين بن القاسم العياني^(١) عليه السلام الذي منه بعد استدلاله على حصر الإمامة من جهة العقل قوله: فمن هاهنا وجب أن تكون

خضعهم، وأنفذ رسله إلى اليمن سنة ثمان وثمانين وثلثمائة، فأجابوه في عصر الإمام الداعي إلى الله يوسف، وكان بينهما من المعاونة على إقامة الدين وإحياء سنن المسلمين ما يشفي الصدور. وله مؤلفات عديدة، منها: كتاب الأدلة من القرآن على توحيد الله، وكتاب التوحيد، وكتاب التجريد، وكتاب التنبيه. توفي عليه السلام سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة، وقبره بعيان ببلاد سفيان مشهور مزور.

(١) - هو الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم بن علي بن عبدالله بن محمد بن الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام. مولده سنة ست وسبعين وثلثمائة، ودعا الأمة إلى طاعة الله بعد وفاة أبيه، وكان من كبار علماء آل الرسول، وله آثار جمّة وعلوم غزيرة، وانتفع بعلومه الأئمة. بلغ في العلم مبلغاً تحار منه الأفكار وتبهر فيه الأبصار على صغر سنه، فلم يكن عمره يوم قيامه بالدعوة إلى الله إلا سبع عشرة سنة، وقد نسب إليه كثير من الجهال الأقوال الباطلة التي نزهه الأئمة الأطهار عنها، ونزه نفسه بأقواله عليه السلام وهو مبين في كتاب من هذا المجموع نفع الله به. وبلغت مؤلفاته عليه السلام ألف وثلثة وسبعين مؤلف، منها: كتاب مهج الحكمة، وكتاب الرد على أهل التقليد والنفاق، وكتاب الرد على الدعي، وكتاب الرحمة، وكتاب التوفيق والتسديد، وكتاب شواهد الصنع، وكتاب الدامغ، وكتاب الأسرار، وكتاب الرد على الملحدين، وكتاب نبأ الحكمة. وقتل عليه السلام في وادي عرار سنة أربع وأربعمائة، وله نيف وعشرون سنة، مشهده بريدة مشهور مزور، أحرق الله قاتله بالنار.

الإمامة في أهل بيت معروفين، وبالفضل والشرف مخصوصين.
وأما في الكتاب فقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقوله سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، فافترض سبحانه مودة ذوي القربى من رسوله؛ فيا أيها الأمة الضالة عن سبيل رشدتها، الجاهدة في هلاك أنفسها، أمرتم بمودة آل النبي -صلى الله عليه وعليهم- أم فرض عليكم مودة تيم وعدي؟ ومن الذي أذهب الله عنهم الرجس إلا الذين أمرتم بمودتهم من ذوي القربى من آل نبيكم.

فهذه بحمد الله حجج واضحة منيرة لا تطفئ، وشواهد مشهورة لا تخفى، إلا على مكابر عمي، أو شيطان غوي، قد كابر^(١) عقله، ورفض لبه.

قال الإمام علي عليه السلام: هذا كلامه ﷺ، وقد تقدم ما ذكرنا في ذلك من كلام الله سبحانه، وكلام رسوله ﷺ، وأقوال أولاده الأئمة السابقين عليهم سلام رب العالمين، وتركنا من ذلك الأكثر؛ لعلمنا أن في دون ما أوردناه كفاية لمن نظر بعين البصيرة، وانقاد لحكم الضرورة.

وحكايته عليه السلام عن الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي^(٢) أنه قال في

(١)- في (ب): قد كابر حكم عقله.

(٢)- هو الإمام أبو الفتح الديلمي الناصر بن الحسين بن محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. قيامه عليه السلام في الديلم سنة ثلاثين وأربعائة، وكان من أعلام الأئمة وشموس الأمة ودعا إلى الله في الديلم، ثم خرج إلى أرض اليمن فاستولى على أكثر بلاد مذحج وهمدان وخولان وانقادت له العرب، وحارب الجنود الظالمة من المتمردة والقرامطة. وكان له من الفضل ما لم يكن لأحد من أهل عصره، ولم يزل قائماً بأمر الله سبحانه وتعالى حتى أتاه اليقين، وقد فاز بفضل الأئمة السابقين. توفي عليه السلام شهيداً سنة نيف وأربعين أو خمسين وأربعائة بردمان بأرض مذحج في الوقعة المشهورة التي بينه وبين علي بن محمد الصليحي قائد الباطنية، واستشهد معه نيف وسبعون من أصحابه، وقبره بدمار. وله من المؤلفات: كتاب البرهان في تفسير القرآن - أربعة أجزاء - جمع فيه أنواع العلوم، والرسالة المبهجة في الرد على الفرق الضالة المتلجلة [أراد المطرفية].

تفسير قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧] هم الذين لا يوجبون محبة آل محمد صلى الله عليه وعليهم، وينكرون فضلهم. قال الإمام عليه السلام: وهذا معنى قوي عندنا، وبه نقول، والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.



كتاب تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين



[ديباجة الكتاب والدافع إلى تأليفه]

أما بعد حمد ذي العزة والطول، ومن به القوة والحول، والصلاة على محمد خاتم النبيين، وعلى وصيه علي أمير المؤمنين، وعلى آلهما العترة الطاهرين. فإني لما عرفت طرفاً من أقوال المختلفين^(١)، وبعضاً من أصول مغالط المتكلفين، وجملة من ردود الأئمة الهادين، المبصرة لمن تمسك بها وبهم من المسترشدين - اختصرت من جملة ذلك خمسة فصول، منبهة^(٢) على معرفة أكثر مغالط الأصول:

- الأول: في ذكر جملة مما ينبغي للمعلم^(٣) والمتعلم تقديم معرفته.
- والثاني: في العقل والنفس.
- والثالث: في العلم.
- والرابع: في العالم.
- والخامس: في الإسلام.

(١) - في (ب): المخالفين.

(٢) - في (ب): منبهة.

(٣) - في (ب): للعالم.

[الفصل الأول: ذكر مقدمات تنبيه المتعلم على ترك الاغترار

بظاهر الدعاوي]

أما الفصل الأول فهو يشتمل على ذكر ست مقدمات مما ينبه المتعلم على ترك الاغترار بظواهر الدعاوي، وزخارف الأقوال:

الأولى: أن يعلم على الجملة أنه لا بد لعلم كل فرقة ولمذهبهم من ثمرة وزبدة ينتهي إليها، ولا يمكن كتمها، وأن كل من كانت ثمرة علمه وزبدة مذهبه جحد الصانع تعالى، أو جحد كونه مختاراً لفعله، أو تثنيته، أو تشبيهه، أو إضافة شيء من صنعه إلى غيره، أو إضافة شيء من فعل غيره إليه، أو تحريف بعض محكم كتابه، أو رفض بعض حجته^(١)، أو الإلحاد في شيء من أسماؤه، أو إنكار ما يعقل، أو إثبات ما لا يعقل، وما أشبه ذلك - فهو المخالف للحق وأهله، والناظر بوهمه لا بعقله؛ إذ ليس الغرض بالتعلم في دين الإسلام إلا طلب السلامة من شبه المخالفين [له^(٢)].

الثانية: ألا يعتمد في طلب الحق على ما يسبق إلى^(٣) قلبه من محبة أحد وبغضه؛ لما في ذلك من خطر التعصب على الباطل.

الثالثة: ألا يرخص لنفسه في تجويز أن يؤدي النظر والاستدلال إلى خلاف شيء مما يعلم ضرورة أو بالإجماع، وذلك لأن المعلوم ضرورة والمعلوم بالإجماع لا يُجَوِّزُ الغلط فيه ولا الالتباس كما يُجَوِّزُ في النظر والاستدلال؛ فلذلك يجب أن يستشهد بالضروري على صحة الاستدلالي، ولا يُحَكِّم الاستدلالي على الضروري، ولا المختلف فيه على المجمع عليه، وسيأتي ذكر أمثلة ذلك فيما بعد إن شاء الله.

(١) - في (ب): حججه.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - في (ب): على ما سبق في.

الرابعة: أن يعلم أنه لا بد لكل مسألة خلاف من أصل: إما صحيح، وإما باطل، ولذلك فإن الخوض في فروع المسائل قبل معرفة صحة أصلها مما يطول فيه الكلام، ولا ينتهي فيه إلى حد معلوم.

الخامسة: أن يعلم على الجملة أنه يعجز عن الإحاطة بتفصيل جميع العلوم المختلفة، التي يحار في دقتها وكثرتها الفكر، وينفذ دون إدراك جميعها العمر. وأن يعلم مع ذلك أنه لا يجوز له في العقل ولا في الشرع الاتباع لجميع علماء الفرق المختلفين في علوم الدين، لما في ذلك من لبس الحق بالباطل، والجمع بين الأقوال المتناقضة، والاعتقادات المتداحضة، ولا يجوز له الاعتزال لجميعهم؛ لما في ذلك من الترك للحق مع الباطل، ولا يجوز له الاتباع لبعضهم دون بعض بغير دليل؛ لما في ذلك من خطر التقليد لغير المحق.

السادسة: أن يعلم أنه يجب على كل مكلف أن يقف عند منتهى قدره وحدّ عقله؛ أما وقوفه عند منتهى قدره فلئلا يدعي ما ليس له، نحو دعوى من يدعي من الزنادقة أنه رب، ودعوى من يدعي من الروافض أنه نبي أو إمام. وأما وقوفه عند حد عقله فلئلا يخرج إلى الغلو، نحو ما يأتي من أمثلته فيما بعد إن شاء الله سبحانه.

فهذه جملة مما^(١) ينبغي لكل عالم ومتعلم الابتداء بمعرفته وتعريفه.

[الفصل الثاني: الكلام في العقل والنفس]

وأما الفصل الثاني وهو الكلام في العقل والنفس فهو ينقسم إلى ذكر أقوال المختلفين في العقل والنفس ما هما؟ وأين هما؟ وإلى ذكر جملة مما يعرف به الفرق بينهما.

(١) - نخ (ب): ما.

أذكر أقوال المختلفين في العقل والنفس

أما ذكر أقوال المختلفين في العقل والنفس فجملة المشهور منها ستة أقوال:
 الأول: قول أئمة العترة ومن قال مثل قولهم، وهو: أنهما من جملة الأعراض التي خلقها الله سبحانه، وجعل محلها القلب، وأن مثل حلول العقل فيه كمثال حلول البصر في العين، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا^(١)﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وقال النبي ﷺ: ((اللسان معرفة القلب))، وقال: ((المرء مخبوء تحت لسانه))، ومثل حلول النفس فيه كمثال حلول حرارة النار في النار، ولذلك قيل: إنها تقوى بالوسواس كما تقوى النار بالخطب.

واعلم أن وجه الحكمة في خلق العقل هو كونه نعمة من أتم النعم، وحجة من أبلغ الحجج، وكونه هادياً إلى طريق النجاة.

ووجه الحكمة في خلق النفس: هو ما فطرت عليه من محبة ما لا بد من إصلاحه من أمور الدنيا.

ووجه الحكمة في مقارنة النفس للعقل: هو ما أراد الله سبحانه في ذلك من الاختبار والامتحان.

والقول الثاني: قول الفلاسفة: إن العقل الأول من العقول العشرة التي زعموا أنها قبل الزمان والمكان هو أول منفعل انفعال من العلة الأزلية التي وصفوها بأنها علة العلل، وأنها واحدة لا كثرة فيها، وأنه لا يصدر عنها إلا معلول واحد، وأن صور جميع الأشياء كامنة فيها قبل ظهورها، وموجودة فيها بالقوة قبل وجودها بالانفعال.

(١) - نخ (أ، ب): لهم قلوب لا يعقلون بها.

قالوا: وذلك العقل الأول هو العقل الكلي، وسائر العقول جزئيات له، والنفس المنفعلة منه هي الكلية، وسائر النفوس جزئيات لها. قالوا: وهذه النفس الكلية إذا أضيفت إلى ما بعدها من العقول فهي عقل، وما أشبه ذلك من أقوالهم التي هي الأصل والقدوة لكل غالٍ، ومنها تفرعت كل بدعة باطلة، نحو قول المجوس: إن الميت منهم إذا أُلقي في النار سعدت به^(١) إلى النور.

وقول أهل التناسخ: إن الإنسان يخرج من هيكله إذا مات إلى هيكل آخر. وقول الباطنية: إن منهم من هو بعض رب، ومنهم رب، ومنهم أكثر، وإن الميت منهم ينتقل؛ لأنه بزعمهم شيء غير الجثة المحمولة. وقول الصوفية: إن ربهم هواهم. وقول الأشعرية بالإرادة القديمة التي أضافوا إليها أفعال العباد. وقول المعتزلة بثبوت ذوات العالم فيما لم يزل^(٢). وقول أهل الفقهة بالفقحة، وما أشبه ذلك.

[الدليل على بطلان أقوال الفلاسفة وما تفرع منها]

واعلم أن مما يدل على بطلان أقوال الفلاسفة التي تفرعت منها هذه المحالات وما أشبهها أموراً: منها: كونها على الجملة مذهباً مخالفاً لمذهب أهل ملة الإسلام فيما الحق فيه مع واحد، وذلك ظاهر؛ إذ ليس غرضهم إلا نفي الصانع المختار، وتعطيل الشرائع، وإبطال القول بالبعث والحساب، وقد ثبت بالأدلة الصحيحة صحة الإسلام، وبطلان كل ما خالفه، وذلك لأن كل مذهبين نقيضين إذا صح أحدهما فإن صحته تدل على بطلان نقيضه، وهذا الدليل مما يعلم صحته ضرورة.

(١) - نخ (ب): سعدت به النار إلى النور.

(٢) - في (ب): في الأزل.

ومنها: كونها بدعاً مختصرة، وهم لا ينكرون ذلك؛ لأنهم يفتخرون بأن علماءهم وقدماءهم أول من استنبط معانيها بدقة نظره، وسمى ما سمي منها ووصفها بأنها علوم الإلهية، فجرت في ذلك مجرى ما ذمه الله سبحانه بقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

ومنها: كونها خارجة عن حد العقل لوجهين: أحدهما: تفكرهم في كيفية مبدأ الخلق وما أشبه ذلك من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله سبحانه، ولذا^(١) قال سبحانه: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١].

والثاني: إنكارهم لما يعقل، وإثباتهم لما لا يعقل، أما إنكارهم لما يعقل فنحو كون أنواع المتولدات من الحيوان والنبات، وما فيها من حسن التدبير والتسخير والتركيب العجيب ليس دالاً على أن لها صانعاً مختاراً.

وأما إثباتهم لما لا يعقل فنحو إضافتهم لذلك إلى علل ميتة مخلوقة، ونحو تجويزهم لكمون الضد في ضده، ووجوده قبل وجوده، وقدمه قبل حدوثه^(٢)، وما أشبه ذلك من المحالات الخارجة عن حد العقل.

ومنها: كون أكثر عباراتهم متناقضة في اللفظ والمعنى، نحو وصفهم للعلة الأزلية بأنها واحدة لا كثرة فيها، ونقضهم لذلك بقولهم: إن صور جميع الأشياء كامنة فيها، وكل مكمون فيه فالكامن بعضه أو في بعضه، وكل ما له بعض فليس بواحد على الحقيقة ولا بأزلي.

ووصفهم للعقل الكلي بأنه أزلي لأجل أزلية علته، وأنه لا يجوز أن يتوسط العدم بين العلة ومعلولها، ونقضهم لذلك بوصفهم له بالانفعال منها، والمنفعل لا يعقل كونه منفعلاً إلا إذا كان بعد أن لم يكن؛ لعدم الفرق بين الفعل والانفعال في كون كل واحد منهما محدثاً.

(١) - نخ (ب): ولذلك.

(٢) - نخ (أ): حدثه.

ووصفهم للعشرة العقول بالتقدم والتأخر، ونقضهم لذلك بقولهم: إنها موجودة قبل الزمان والمكان؛ إذ لا يعقل الفرق بين المتقدم والمتأخر من الأشياء المنفعلة إلا بالوقت والمكان؛ إذ لولا ذلك لما علم الفرق بين كون الثاني ثانياً والثالث ثالثاً، ولا بين رتبيتهما ولا انفعالهما. وكل هذه الأدلة مما لا يمكن كل عاقل إنكارها إلا بالمكابرة الدالة على العجز، ولذلك جمع كثير من الغلاة بين اسم الإسلام ومعنى الفلسفة؛ ليتوصلوا بذلك إلى إبطال محكم التنزيل بما ادعوا من علم التأويل، الذي زعموا أنه علم مكنون مكتوم، فمنهم من لا يعلمه إلا من أخذ عليه العهد والميثاق، ومنهم من لا يُعْلَمُهُ إلا من قد قبل منه ما يلقي إليه من المقدمات، التي إذا نظر فيها المتعلم أداه النظر فيها إلى ذلك العلم المكتوم، وما أشبه ذلك من الحيل والمكائد التي لا تجوز إلا على من بهر عقله زخرف أقوالهم، وقصر به الشك عن بلوغ درجة اليقين.

والقول الثالث: قول بعض من جمع بين الفلسفة والإسلام: إن العقل هو أول مخلوق خلقه الله سبحانه قبل الزمان والمكان، واحتجوا على ذلك بخبر روه، وهو أن الله سبحانه لما خلق ذلك العقل قال له: أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر.. إلى آخر الخبر.

وهذا الخبر هو من أقرب وأوضح ما يدل على بطلان قولهم؛ وذلك لأنه^(١) لا يخلو: إما أن يكون محمولاً على ظاهره أو متأولاً.

فإن كان محمولاً على ظاهره وجب القطع على كونه مكذوباً على النبي ﷺ لأجل تناقضه وتضمنه لمعنى التشبيه، وللجهل بالفرق بين صفة العقل وصفة العاقل.

(١) - في (أ): أنه.

فأما تناقضه فلأن الإدبار بعد الإقبال والإقبال بعد الإدبار لا يعقل إلا إذا كان بينهما وقت يعرف به التمييز بينهما، وكذلك الإقبال إلى المقبل إليه والإدبار عنه لا يعقل إلا إذا كان بينهما مسافة، وكان كل واحد منهما في مكان غير مكان الثاني. فإن قالوا: هو معقول بطل قولهم بنفي الزمان والمكان، وإن قالوا: هو^(١) غير معقول فإثباتهم له عبث.

وأما كونه متضمناً لمعنى التشبيه فلأن المفهوم من فحوى^(٢) الأمر بالإقبال والإدبار هو كون الأمر والمأمور متقابلين، وتقابلهما لا يعقل إلا إذا كان كل واحد منهما في جهةٍ مقابلة لجهة الثاني حتى يقع بصره على ما أقبل به إليه دون ما أدبر به عنه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأما تضمينه للجهل بالفرق بين صفة العقل وصفة العاقل فلأن العقل صفة والعاقل موصوف، والصفة حالة، والموصوف محلول فيه، والحال غير المحلول، ولأن المأمور المنهي المميز بين ما أمر به ونُهي عنه لا يكون إلا عاقلاً بعقل هو غيره، وهذا هو المعقول المعلوم بالمشاهدة، ولأن العقل لو كان يجوز^(٣) أن يوصف بصفة العاقل لاحتاج كل عقل إلى عقل إلى ما لانهاية له، وذلك محال بالإجماع.

وإن كان ذلك الخبر متأولاً على غير ما يفيد بظاهره لم يكن لهم فيه حجة، وكل دعوى بلا حجة فهي باطلة بالإجماع.

والقول الرابع: هو^(٤) قول المعتزلة: إنَّ العقل مجموع عشرة علوم ضرورية. وذلك تكلف منهم، وتوهم لما لا طريق لهم إلى معرفة ماهيته وكيفيته، لأجل كون

(١) - في (أ): وإن كان غير معقول.

(٢) - نخ (ب): معنى.

(٣) - في (ب): لو جاز.

(٤) - نخ (ب): وهو.

العقل جاريًا مجرى السمع والبصر وما أشبههما مما يعلم ولا يتوهم، ومع ذلك فلو صح قولهم لما جاز أن يتفاضل العقلاء في العقل؛ لأجل كون تلك العلوم فيهم بزعمهم على سواء، والمعلوم خلاف ذلك، ولأن العلوم الضرورية أكثر من عشرة، وتخصيصهم لبعض منها دون غيره دعوى مبتدعة لا دليل على صحتها من عقل ولا سمع، ولا قال بذلك أحد قبلهم ولا بعدهم إلا من قلدهم بغير دليل.

والقول الخامس: قول من زعم من الطبعية أن العقل في الدماغ، واحتجوا بكى الدماغ. والذي يدل على بطلان ذلك ما تقدم ذكره من نصوص الكتاب والسنة على أن العقل في القلب، ولذلك وصف الله سبحانه قلب من لم يستعمل عقله بالعمى، وعماه هو ذهاب بصره، وبصره هو العقل، كما أن عمى العين هو ذهاب بصرها. وأما كى الدماغ فأكثر الآلات الباطنة يكوى لأوجاعها في غيرها من ظاهر الجسم.

والقول السادس: قول المطرفية: إن العقل هو القلب؛ بناءً على أصلهم الباطل، وهو قولهم: إن صفة الجسم هي الجسم، واحتجوا بقول الله سبحانه: ﴿قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا^(١)﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]. والذي يدل على بطلان قولهم: إن العقل هو القلب، وتحريفهم لمعنى الآيتين: هو عدم المخصص لقلب دون قلب؛ فيلزمهم لأجل ذلك أن يعتقدوا^(٢) أن الله سبحانه خاطب كل ذي قلب من الحيوانات، ومعلوم خلاف ذلك.

وأما قولهم: إن صفة الجسم هي الجسم فلو صح ذلك للزم أن يكون الجسم الواحد موجوداً معدوماً في حالة واحدة؛ لأجل [جواز^(٣)] وجود بعض صفاته وعدم بعضها في حالة واحدة، وذلك محال، وكل قول يؤدي إلى المحال فهو محال.

(١) - في (ب): (لهم قلوب لا يعقلون بها).

(٢) - في (أ): أن يعتقدون.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

فإن جوزوا كُثْمُون ما عدم لزمهم أعظم من ذلك، وهو تجويز أن يكون الموصوف الواحد موصوفين اثنين أحدهما كامن في الثاني.

[ذكر جملة مما يعرف به الفرق بين العقل والنفس]

وأما القسم الثاني من الكلام في العقل، وهو في ذكر جملة مما يعرف به الفرق بين العقل والنفس فهو يعرف باختلافهما في ستة أمور مما يجوز أن يختلفا فيه، بعد الاشتراك في كون كل واحد منهما عرضاً حالاً في القلب.

فالأول: اختلافهما في لفظ التسمية ومعناها، وذلك لأن تسمية العقل عقلاً^(١) خاص له، وقيل: إنه مشتق من عقل نواذ الإبل بالعقال؛ لأنه يعقل من نظره عن الجهل، وقيل: لأنه يعقل الحكمة في القلب، أي: يمنعها من الذهاب. وله مع ذلك أسماء مترادفة، نحو: اللب والحجر والحجا.

واسم النفس مشترك: فمنه ما يراد به الإنسان في مثل قول الله سبحانه: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١]، ومنه ما يراد به الروح [في^(٢)] مثل قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، ومنه ما يراد به الدم، نحو ما في الشرع من ذكر ما لا نفس له سائلة، ومنه ما يذكر مجازاً وهو متأول، نحو قول الله سبحانه: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾ - أي: ما أخفي - ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، أي: ما حجب علمه عني، ومنه ما يراد به النفس المقارنة للعقل، وهي هذه التي الغرض ذكر الفرق بينها وبينه.

الثاني: اختلافهما في وقت الوجود، وذلك لأن الله سبحانه جعل وجود النفس ملازماً لأول وقت وجود الحياة؛ لأجل كون الحي من البشر مشتهياً ونافراً، والشهوة والنفرة من طباع النفوس^(٣) التي فطرها الله سبحانه عليها، لما علم في البلوى بذلك من المصلحة والحكمة البالغة.

(١) - نخ (ب): عقل.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - في (ب): النفس.

واعلم أنه^(١) ما مثَّلُها في البلوى بتقديم وجودها، واستحواذها على القلب، واستخدامها للحواس في حال مغيب العقل المؤمر عليها وعلى جميع الحواس إلا كمثل^(٢) من يملكه^(٣) الله سبحانه من ملوك أهل الدنيا بالتمكين والتخلية والإمهال، حتى يتصرف في العباد والبلاد في حال مغيب من يبعثه الله سبحانه بعد ذلك من رسله إليه أو من يقوم مقامهم؛ ليزجره عن غيه، ويمنعه من بغيه.

والثالث: اختلاف صفاتهما، وذلك لأن من صفات العقل كونه هادياً إلى الرشاد، ومميزاً بين الصدق والكذب في الأقوال، والحق والباطل في الاعتقادات، والخير والشر في عواقب الأعمال، وداعياً إلى التخلق بمحمود الأخلاق، نحو: [العلم و^(٤)] الحلم والكرم والصبر وما أشبه ذلك.

ومن صفات النفس كونها كما قال الله سبحانه: أمارة بالسوء، وموسوسة، ومسولة، وداعية إلى مذموم الأخلاق، نحو الجزع والهلع والشح والطيش وما أشبه ذلك.

والرابع: اختلافهما في النظر والاستدلال، وذلك لأن نظر العقل هو التفكير في الصنع من حيث هو حكمة ونعمة، والتدبر لما حكى الله سبحانه في كتابه من الآيات الدالة عليه، والقياس لما لم يعرف وجه الحكمة^(٥) فيه على ما عرف. ونظر النفس تظنن، وتوهم، وتتبع لمواضع الشبه والمتشابه، وقياس ما عرف وجه الحكمة فيه على ما لم يعرف من الحيوانات المؤذية والضارة وما أشبه ذلك مما يدلّس به أهل الزندقة على المتعلمين.

(١) - نخ (ب): أن.

(٢) - في (ب): مثل.

(٣) - في (ب): يملك.

(٤) - زيادة من نخ (ب).

(٥) - نخ (أ): الحكم.

والخامس: اختلاف مادتهما، وذلك لأن العقل يستمد من توفيق الله سبحانه وتسديده، ولذلك قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [عمد: ١٧]، ويستمد من محكم الكتاب والسنة ومن علوم أئمة الهدى.

والنفس تستمد من وساوس الشيطان، ومن الشبه والمتشابه، ومن علوم علماء السوء، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [النعام: ١١٢].

والسادس: اختلاف أحوال اتباعهما، وذلك لأن المتبع لعقله يقف عند حد قدره؛ لئلا يجهل فضل من فضله الله عليه، ويقف عند حد^(١) عقله؛ لئلا يغلو في دينه غير الحق.

والمتبع لهوى نفسه يخوض فيما وراء حد عقله، ويتكبر على من هو أفضل منه، ويحسده، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُتَّبَعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [قصص: ٢٨].

واعلم أن هذه الفروق وما أشبهها هي التي يعلم بها ضلال كل معطل ورافض، وكذب كل مدع أن عقله دله على صحة مخالفته للحق وأهله، ويعلم به الفرق بين ما يعلم ولا يتوهم نحو الباري سبحانه، وما يتوهم ولا يعلم نحو ما تقدم ذكره من بدع الفلاسفة وغيرهم، ويعلم به الفرق بين العالم والمتوهم.

[الفصل الثالث: الكلام في العلم]

وأما الفصل الثالث وهو الكلام في العلم، فهو يتفرع إلى ذكر ضروب مما يتعلق به الغرض، وهو التنبيه على كثير من أصول مغالط المختلفين فيه، وجملة ذلك هو: الكلام في معناه، وفي تنوعه، وفي طرقه، وفي ذكر جملة من الأسماء،

(١) - نخ (أ): حظ.

وفي الهيولى والصورة، وفي الفرق بين صفات القديم والمحدث، وبين الفاعل والعلة، وبين الحقائق الصحيحة والباطلة، وبين حد العقل والغلو، وبين المحكم والمتشابه، وبين ما يجوز من التقليد وما لا يجوز.

[الكلام في معنى العلم]

أما معنى العلم ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: قول الأئمة عليهم السلام: إنه أبين من أن يفسر بغيره، ومع ذلك فإنه اسم عام لأنواع مختلفة المعاني، وكل اسم كذلك فإنه لا يصح السؤال عن معناه حتى يبين السائل أيها يريد ^(١)؛ فإن لم يبين كان سؤاله مغلطة وتعتاً.

والثاني: قول الفلاسفة: إن معنى العلم وحقيقته: هو ثبوت صورة المعلوم في نفس العالم، وذلك مشتق من دعواهم الباطلة، وهي قولهم: إن لكل معلوم من الموجودات بعد العدم صورة ثابتة فيما لم يزل قبل وجوده. وهو محال، ولأن من المعلومات ما لا صورة له نحو الباري تعالى، وكذلك الأعراض، ولأنه يستحيل أن يكون للمعلوم الواحد ألف صورة في أنفس ألف عالم، ويستحيل ألا يعلم صورته إلا عالم واحد.

والثالث: قول المعتزلة: إن العلم هو الاعتقاد الذي يقتضي سكون نفس معتقده.. إلى آخر ما ذكروا ^(٢). وهو غير صحيح؛ لأجل ما تقدم ذكره من كون اسم العلم عاماً لأنواع من العلم مختلفة المعاني، ولأن علم كل عالم من علماء السوء قد اقتضى سكون نفسه بحيث لا يخطر بباله أن أحداً أعلم منه، وكل حقيقة لا يحصل بها التمييز بين الحق والباطل فهي باطلة.

(١) - في هامش نخ (ب): [أي] إما النحو أو الفقه أو غيرهما، تمت.

(٢) - نخ (ب): ذكره.

[الكلام في تنوع العلم]

وأما تنوع العلم فلا أنه ينقسم على الجملة إلى صحيح وباطل، والصحيح ينقسم إلى علم غيب وعلم شهادة، وعلم الشهادة ينقسم إلى علوم الدين وعلوم الدنيا، وعلوم الدين تنقسم إلى معقول ومسموع، والمعقول ينقسم إلى ضروري واستدلالي، والمسموع ينقسم إلى تنزيل وتأويل وسنة واجتهاد.

[الكلام في طرق العلم]

وأما طريق العلم فمن العلوم الضرورية ما جبل الله العقول وفطرها على معرفته ابتداءً لا عن طريق، نحو علم العاقل بأحوال نفسه، وتمييزه بين كثير مما ينفعه أو^(١) يضره، ونظير ذلك في غير العاقل من الحيوانات ما فطرها عليه من الإلهام. ومنها - أعني العلوم الضرورية - : ما جعل الله طريق معرفته الخبرة، أو إدراك إحدى الحواس الخمس. والمخالف في العلوم الضرورية كلها لا يوصف بأنه غالط ولا جاهل بها، ولكن يقال مكابر ومتجاهل. ومن العلوم ما جعل الله سبحانه طريقه النظر في الأدلة العقلية، والاستدلال بما حضر من المنظور فيه على ما غاب بطريقة القياس العقلي. والمخالف فيه يوصف بالغلط وبالجهل.

ومنها: ما جعل الله سبحانه طريق معرفته خبر من يجب قبول خبره: إما لحكمته وهو الله سبحانه، وإما لعصمته وهو النبي ﷺ، أو من شهد له النبي ﷺ بالصدق، نحو كافة الأمة أو جماعة العترة، وإما لأجل وجوب طاعته، وهو الإمام السابق. والمخالف لخبر الله سبحانه ولخبر النبي ﷺ ولإجماع الأمة كافر بالإجماع، والمخالف لإجماع العترة ﷺ مختلف في كفره، والمخالف لخبر الإمام السابق رافض وعاصي لله ولرسوله ﷺ؛ إذ لا فرق بين

(١) - نخ (ب): و.

وجوب طاعته وطاعة رسول الله ^(١) ﷺ.

وكل من طلب علماً من غير هذه الطرق فهو متوهم ومتظن ومختصر، ومن هنا يُعلم بطلان القول بعقول ونفوس وجواهر ليست بأجسام ولا أعراض، ومن هذا الأصل يعلم غلط كل مخالف لأئمة العترة عليهم السلام.

[الكلام في ذكر جملة من الأسماء]

وأما الكلام في ذكر جملة من الأسماء فالغرض به التنبيه على معرفة اختلاف فوائدها، وكثرة مغالطها؛ وذلك لأنها على ضربين: صحيحة وباطلة. فالصحيحة: هي ^(٢) كل اسم علمه الله سبحانه عباده، أو أهمهم على التسمية به، كما قال الله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]؛ قال بعض الأئمة عليهم السلام: يعني [أسماء^(٣)] جميع ما خلق الله بين السماء والأرض.

والباطلة: هي جميع أسماء البدع، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣] ﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

والصحيحة أيضاً على ضربين: أحدهما يفيد الإثبات، والثاني يفيد النفي. والأسماء المثبتة منها حقيقة ومنها مجاز؛ فالحقيقة: هو اسم كل موجود. والمجاز: هو اسم كل مستعار، وكذلك المعدوم أيضاً فإنه يجوز تسميته شيئاً مجازاً، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، يعني إذا أوجدها.

والذي يدل على أنه ليس بحقيقة قول الله سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١].

(١) - نخ (أ): رسوله.

(٢) - نخ (ب): هو.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

والأسماء التي تفيد نفي المسمى: هي كل اسم عبر به عن المحال، وكذلك المعدوم في حال عدمه، وذلك نحو كون العالم معدوماً فيما لم يزل؛ لأنه لا شيء فيما لم يزل إلا الله وحده لا شريك له، خلافاً لمن زعم أن أعيان العالم قديمة، وموجودة بالقوة، ولمن زعم أن ذواته^(١) أشياء ثابتة فيما لم يزل.

ثم اعلم أن الأسماء التي تفيد الإثبات منها ما هو خاص للخالق تعالى، نحو قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ومنها خاص للمخلوق، نحو المحدث والجسم، ومنها عام في اللفظ دون المعنى، نحو الشيء والموجود والقديم وما أشبه ذلك مما سيأتي ذكر ما ينبه عليه فيما بعد إن شاء الله سبحانه^(٢).

[الكلام في الهيولى والصورة]

وأما الكلام في الهيولى والصورة فهو ينقسم إلى ذكر من ابتدعهما، وذكر تفسيرهما، وذكر مثاليهما^(٣)، وذكر الغرض المقصود بهما، وذكر جملة مما يدل على بطلانه.

أما من ابتدعهما: فهم الفلاسفة الذين زعموا أن علمهم إلهي، وأن أدلتهم براهين باهرة، وأن ألفاظهم منطقية مهيبة.

[و^(٤)] أما تفسيرهما: فلا فرق بينهما في المعنى وبين الأصل والفرع، والجنس والنوع.

وأما مثاليهما^(٥): فمما ضربوه لهما مثلاً الحديد وما يعمل منه^(٦) من الآلات المختلفة الصور والأسماء، نحو: السيف والسكين والمنشار وما أشبه ذلك؛

(١) - نخ (ب): ذاته.

(٢) - نخ (ب): تعالى.

(٣) - في (ب): أمثاليها.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(٥) - في (ب): أمثاليها.

(٦) - نخ (أ): به.

فزعموا أن الهيولى هو الحديد، وأن الصورة^(١) هي هيئة ما يعمل من الحديد كانت كامنة فيه قبل ظهورها.

قالوا: وكذلك صورة الحديد كانت كامنة في المعدن، وكذلك هيولى المعدن حتى يتتهوا إلى علة العلل التي زعموا أن صور جميع الأشياء الحادثة كانت كامنة فيها، وموجودة فيها بالقوة، قالوا: وكذلك القول في جميع صور الحيوانات والنباتات.

وأما ذكر غرضهم الذي قصدوه: فهو جعلهم لذلك مقدمة للقياس، وشبكة يصيدون بها الأغمار، كغيرها من المقدمات التي يستحذون بها على عقل المتعلم، حتى لا يخطر بباله شك في صحتها، وفي أن نظره فيها واستدلالة بها يدل على صحة القول بالعلل المؤثرة، وبطلان القول بالصانع المختار عقلاً بزعمه لا تقليداً، ولم يشعر بكونه مقلداً في قبوله لتلك المقدمة من غير نظر في صحتها. وصحة ما تؤدي إليه من المحالات الخارجة عن حد العقل.

أذكر جملة مما يدل على بطلان القول بالهيولى والصورة

وأما الذكر لجملة مما يدل على بطلان القول بذلك: فمما يدل عليه هو كونه دعوى مبتدعة لفظاً ومعنى بغير دليل، ومع ذلك فإن الصورة لا تعقل كونها صورة إلا إذا كانت فعلاً لمصور، كما أن الصور التي تعمل من الحديد لا يصح كونها صوراً إلا بمصور صورها، وكذلك كل صورة معمولة في الشاهد لا بد لها من فاعل مختار؛ فكذلك يجب أن يكون لكل صورة من صور العالم فاعل مختار.

ولأن كل عاقل غير مكابر لعقله يعلم ضرورة أنه يستحيل كمون جملة الإنسان بما فيه من أنواع الأجسام المختلفة والأعراض المتضادة، وبما فيه من حياة وقدرة وسمع وبصر ونحو ذلك - في نطفة قليلة ضعيفة ميتة.

(١) - نخ (أ) زيادة: التي هي.

وكذلك يعلم أيضاً من طريق الاستدلال العقلي أن كل ما في الإنسان من الصنع العجيب يدل على أن له صانعاً حياً قادراً عالماً، هذا مع ما ورد به نص الكتاب من الآيات الدالة لكل عاقل على صحة ما دل عليه العقل، نحو قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۝ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ۝ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ۝﴾ [الانفطار]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]، وما أشبه ذلك مما هو على الحقيقة علم إلهي، وبراهين واضحة، خلافاً لما ادعته الفلاسفة من المحال، وزخرفته من الأقوال.

[الكلام في الفرق بين صفات القديم والمحدث]

وأما الكلام في الفرق بين صفات القديم والمحدث: فالقديم الأزلي هو نقيض المحدث في اللفظ والمعنى، ولا واسطة بينهما، ولا مماثلة، ولا مشاركة. فأما عموم بعض الأسماء والأوصاف فليس في ذلك حجة لمن زعم من المشبهة أن الباري سبحانه مماثل للأشياء لأجل كونه شيئاً، ولا لمن زعم من المعتزلة أنه مشارك لها في ذلك.

والذي يدل على بطلان استغلاطهم للمتعلمين بذلك هو أن جميع الأسماء والأوصاف التي تعم الخالق والمخلوق يجب أن يقيد مطلقها ويخص عمومها بما يجب نفيه عن الخالق وإثباته للمخلوق، نحو أن يقال في الخالق سبحانه: شيء لا كالأشياء، وموجود لا بعد عدم، وواحد لا بمعنى العدد، وحي لا بحياة^(١)، وما أشبه ذلك مما يقع به التمييز والفرق بين القديم والمحدث في اللفظ والمعنى حقيقة لا مجازاً.

(١) - ويقال في المخلوق شيء كالأشياء، وموجود بعد عدم، وواحد بمعنى عدد، وحي بحياة، وغير ذلك من الصفات.

وبهذا الدليل يعلم ييقين أنه لا يجوز أن تكون أسماء الخالق سبحانه ولا أوصافه مشتقة من معنى غير ذاته^(١)، ولا من مزية زائدة عليها ليست بشيء ولا لا شيء؛ لما في ذلك من إيهام زائد ومزيد عليه، ومشتق ومشتق منه، تعالى الله عن ذلك.

[الكلام في الفرق بين الفاعل والعلّة]

وأما الكلام في الفرق بين الفاعل والعلّة:

أما الفاعل: فاعلم أن الفاعل الذي هو فاعل على الحقيقة هو كل حي قادر مختار: إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، أو مكره على الفعل بغير اختيار^(٢).
وجملة الفاعلين أربعة:

فالفاعل الأول: هو الله الخالق الباريء المصور المبديء المعيد، الفعال لما يريد. وفعله هو جميع أصول العالم وفروعه، التي لا خالق لها إلا هو سبحانه، خلافاً لمن أنكر ذلك من فرق الملحدين.

والفاعل الثاني: هو كل حي قادر عالم عاقل متمكن بما ركب الله له وفيه من القدرة ومن آلة الحركة والسكون على تصرف حركته وسكونه فيما يختاره^(٣) من فعل واجب أو مستحب أو محذور أو مكروه أو مباح، خلافاً للمجبرة.

والفاعل الثالث: هو كل عاقل مكره على فعل أو مسخور من الممالك وغيرهم.
والفاعل الرابع: هو كل حي غير عاقل، وذلك لأن جميع أصناف الحيوانات التي ليست بعاقلة لا توصف بأنها مختارة، وإن كان بعضها ملهماً للتمييز بين ما ينفع ويضر، وهذا التقسيم للفاعلين مخالف لمذهب المجبرة؛ لأن كل فاعل من الخلق مجبور بزعمهم على فعله.

(١) - في هامش نخ (أ): المراد بالأسماء والصفات المذكورة ما كان مختصاً بالذات مثل قادر عالم وحي أعني صفات الذات لا صفات الفعل فإنها مشتقة من الفعل، والله أعلم.

(٢) - في (ب): غير مختار.

(٣) - في (ب): فيما يحتاج.

وأما العلة: فصفتها عند القائلين بها أنها بخلاف جميع ما تقدم ذكره من أوصاف الفاعلين؛ لأن وجود معلولها يجب أن يكون مقارناً لوجودها، قالوا: وتقدمها عليه تقدم بالرتبة لا بالزمان، وليس لها إلا معلول واحد.

واعلم أن العلل تنقسم على خمسة أضرب:

ضرب: يستعمله من له معرفة بالقياسات العقلية من الموحدين، مثاله: ما يعلم ضرورة من كون كل صناعة في الشاهد كالبناء والكتابة محتاجة إلى صانع؛ لأجل كونها محدثة؛ فالعلة هي كون الصنعة محدثة، ومعلولها هو الحاجة إلى الصانع؛ ولهذا وجب بطريقة القياس العقلي أن يكون العالم محتاجاً إلى صانع؛ لأجل كونه محدثاً.

والضرب الثاني: يستعمله من له معرفة بالقياسات الفقهية، مثاله: تحريم النبي ﷺ لبيع الفضة بالفضة متفاضلاً ونسأ؛ لأجل كونها جنساً موزوناً، فالجنس والوزن هو العلة، ومعلولها هو تحريم البيع متفاضلاً ونسأ، وكذلك البر بالبر؛ ولهذا وجب من طريق القياس الشرعي إجراء الحكم بذلك في كل ما شارك المنصوص عليه مما عدها في العلة والحكم.

والضرب الثالث: ما يستعمله من له معرفة بوجه الحكمة إذا سئل عن فعل من أفعال الله سبحانه لمفعله؟؛ نحو أن يقال: لم خلق الله العالم؟ فنقول: لإظهار الحكمة.

فإن قيل: لم أظهر الحكمة؟

قيل: لأن إظهارها في العقل حسن، وفعل الحسن في العقل أولى من تركه، وهذا غاية ما ينتهي إليه بالسؤال في هذه المسألة.

وإذا سئل عما لم يعرف وجه الحكمة فيه لم يُجب إلا بأن الباري سبحانه حكيم، والحكيم لا يجب عليه أن يعرف الناس بعله كل فعل يفعل، ولا خلاف في أنه يجب التسليم للحكيم المخلوق؛ فبأن يجب للباري سبحانه أولى.

الضرب الرابع: يستعمله كل أحد إذا سئل عن أمر لم فعله؟ أو لم لم يفعله؟ فيقول: لأجل كذا: صدقاً كان أو كذباً، وشاهد ذلك قول الشاعر:

وكنـت إذا ما جئت جئت بعلـةٍ فأفـنيت علاقي فكيف أقول؟

والضرب الخامس: يستعمله كل مدلس: إما عمداً وإما جهلاً، نحو علل الفلاسفة التي أضافوا إليها التأثير في أصول العالم وفروعه، وكذلك علل المشبهة التي أثبتوا التشبيه لأجلها، وكذلك علل المعتزلة والأشعرية التي أثبتوا لها أحكاماً خارجة عن حد العقل، نحو إثبات المعتزلة لأحكام ليست بشيء ولا لا شيء، وإثبات الأشعرية لإرادة أزلية، وكلام قديم، ورؤية غير معقولة.

[الكلام في الفرق بين الحقائق الصحيحة والباطلة]

وأما الكلام في الفرق بين الحقائق الصحيحة والباطلة: فهو يتفرع إلى ذكر حقيقة الحقيقة، وكيفية التحقيق، وكيفية السؤال عنه، وذكر جملة من أمثلة الحقائق المنطقية التي تصح في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو لا تصح [لا^(١)] في اللفظ ولا في المعنى.

[ذكر حقيقة الحقيقة وكيفية التحقيق]

أما حقيقة الحقيقة: فإن أريد بها اللفظ قيل^(٢): هو كل لفظ جلي يكشف عن معنى لفظ خفي. وإن أريد بها المعنى فمعنى لفظ الحقيقة: هو ذات المحقق، وذات كل شيء هي^(٣) هو.

وأما كيفية التحقيق: فالحقائق على ضربين: عرفية عامة لا اختلاف فيها. وكيفية: هي أن يذكر السائل بعض أوصاف المسؤول عنه التي يحصل له

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - نخ (أ): فليل.

(٣) - نخ (ب): هو.

بذكرها معرفة ما سأل عنه، نحو أن يقال مثلاً: ما هو الجسم؟ فيجاب بأنه: ما يصح أن يُرى، أو ما يشغل الجهة عن غيره، أو ما تحويه الجهات الست، أو ما يحله العرض، أو ما له طول وعرض وعمق.

والثانية: اصطلاحية مبتدعة^(١) خاصة مختلف في صحتها؛ لأجل كونها مما يقع فيها وبها الغلط والاستغلاط، وكيفيتها: أن يوصف الاسم الذي هو جنس متنوع بوصفين: أحدهما عام له ولغيره من أجناسه المشاركة له في ذلك الوصف العام. والثاني خاص له دون غيره ليكون فاصلاً له عن غيره بعد الاشتراك، قالوا: ومما يدل على صحة هذا الحد هو كونه من جنس وفصل، ويجمع ويمنع، ويطرد وينعكس، ومثال ذلك: تحديدهم للخمر بأنه كل شراب مسكر، فالوصف الجامع للجنس هو قولهم: شراب؛ لأن جميع أنواع المشروبات مشتركة فيه، والوصف الخاص الذي يفصله من سائر المشروبات هو قولهم: مسكر، وعكس هذه الحقيقة هو أن يقال: وكل شراب مسكر فهو خمر. فتأمل طول هذا الشرح الذي ادعت الفلاسفة ومن حذا حذوهم من المعتزلة أنه يدل على صحة الحد، وأن صحة الحد تدل على صحة المحدود، وهذا تدليس ظاهر لمن تأمله؛ لأنه ما من بدعة مستحيلة إلا ويمكن أن يصح لها حد جامع لهذه الشروط.

مثاله: النور الذي يعبد الممجوس؛ فإنه^(٢) يمكنهم أن يقولوا: هو كل إله يفعل الخير، فقولهم «إله» وصف جامع له وللظلمة، وقولهم: «يفعل الخير» وصف خاص يفصله منها. وعكسه أن يقال: وكل إله يفعل الخير فهو نور. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١)- في (أ): مبتدعة.

(٢)- نخ (أ): فإنهم.

أذكر كيفية السؤال عن الحقيقة وجملته من أمثلة الحقائق المبتدعة الاصطلاحية

وأما كيفية السؤال عن الحقيقة والجواب عنه:
أما السؤال: فهو يقع بالفاظٍ مختلفة، ومعانيها متقاربة، وهو^(١) أن يقال: ما هو؟ أو ما حقيقته؟ أو ما حده؟ أو ما معناه؟ أو ما تفسيره؟
وأما الجواب: فنحو ما تقدم [مثاله^(٢)] في العرفية والصيغة الاصطلاحية.
وأما الذكر لجملته من أمثلة الحقائق المبتدعة^(٣) الاصطلاحية:
فمثال ما يصح في اللفظ والمعنى: تحقيقهم للخمر بما تقدم ذكره.
ومثال ما يصح في اللفظ دون المعنى: تحقيق المعتزلة للمعدوم بأنه المعلوم الذي ليس بموجود، وذلك لأن ذات^(٤) المعدوم عندهم ثابتة فيما لم يزل لأجل كونه معلوماً؛ فاللفظ صحيح والمعنى باطل.
ومثال ما يصح في المعنى دون اللفظ: تحقيقهم أيضاً للجسم بأنه الجواهر المؤتلفة طولاً وعرضاً وعمقاً. أما صحة المعنى فلأن الجسم هو كل ما له طول وعرض وعمق.
وأما كون اللفظ غير صحيح فلأجل ذكرهم للجواهر التي يزعمون أنها ثابتة فيما لم يزل، وأن الجسم إذا فني عاد جواهرأً، وأن الجوهر جزء لا يتجزأ، وأنه ليس له إلا حد واحد يلاقي به ما جاوره، وأن الجواهر إذا ائتلفت طولاً فهي خط، وإذا ائتلفت طولاً وعرضاً فهي سطح، وإذا ائتلفت طولاً وعرضاً وعمقاً فهي جسم^(٥). وكل هذه الأقوال باطلة، وأسماء مختصرة لغير مسمى.

(١) - نخ (أ): وهي.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - في (أ): المبتدعة.

(٤) - في (ب): ذوات.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

ومما يدل على ذلك على سبيل الاختصار: تناقض قولين من أقوالهم في الجوهر، أحدهما: قولهم: إن الجوهر ليس له إلا حد واحد، ونقيض ذلك قولهم: إنه يشغل الجهة، وشغل الجهة لا يعقل إلا إذا كانت الجهة محيطة بجوانب ما شغلها، وكل ما أحاطت الجهة بجوانبه وجب أن يكون له ستة حدود، وهي: الأمام والخلف واليمين والشمال والفوق والتحت.

والقول الثاني: هو ما زعموا من أن الجواهر تأتلف طولاً^(١)، وذلك مما ينقض قولهم: إنه ليس للجوهر إلا حد واحد؛ إذ لا يصح ولا يعقل ائتلاف ثلاثة جواهر طولاً إلا إذا كان أحدها متوسطاً بين اثنين، وتوسطه لا يصح ولا يعقل إلا إذا كان محاداً لهما بحدين، كل ذلك معلوم بيقين لكل من تأمله بعقل صحيح.

ومثال ما لا يصح في اللفظ ولا في المعنى: هو تحقيقهم أيضاً للذات بأنه ما يصح العلم به على انفرادها؛ وذلك لأنه يستحيل عندهم خلو الذات وانفرادها عن صفتها الأخص التي زعموا أنها لا شيء ولا لا شيء، والاستحالة نقيض الصحة؛ لأنه لا يجتمع ولا يجوز القول بأنه يصح انفراد الذات عما يستحيل انفرادها عنه؛ فتأمل ذلك وما أشبهه من حقائقهم التي ليست شيئاً سوى لفظ الدعوى، صحيحة كانت أو باطلة. وكل ما كان كذلك فهو موضع وأصل للتغريب والتليس، وتسميته علماً ودليلاً تدليس وتمويه على من يوهّمونه أنهم بلغوا في تدقيق النظر وفي معرفة علم التوحيد إلى حيث لم تبلغ أئمة العترة عليهم السلام.

[الكلام في الفرق بين حد العقل والغلو]

وأما الكلام في الفرق بين حد العقل والغلو: فاعلم أن العقل من جملة الفضائل التي جعل الله سبحانه لكل واحدة منها منزلة محمودة متوسطة بين طريقين مذمومين، نحو السخاء المحمود المتوسط بين التقثير والتبذير، والعدل المتوسط بين الإهمال والجور.

(١) - في (ب): وعرضاً.

وكذلك العقل فإنه متوسط بين التفريط والإفراط، ومثله في هدايته للعلم المتوسط بين الجهل والغلو كمثّل من يسير بمن اتبعه في طريق معلوم لغرض مفهوم إلى حد مقصود.

والغلو: هو المروق والتعدي لحد العقل إلى الطريق المذموم، وهو الإفراط، ومثله في الإضلال^(١) كمثّل من يسير بمن اتبعه في غير طريق لا لغرض ولا إلى حد. وهو ثلاثة أضرب:

فالأول: غلو الإنسان في تعديه لحد نفسه وقدره، نحو من يدعي من المخلوقين الربوبية، ومن يدعي من الرعية النبوة أو الإمامة، ومن يدعي من الروافض أنه أعلم بعلوم الدين من الأئمة.

والثاني: غلوه في غيره، نحو غلو الصوفية والباطنية في مدحهم لكبرائهم، ووصفهم لهم بصفات الإله تعالى.

والثالث: غلوه في نظره، نحو ادعاء الفلاسفة بعلم المبدأ والمعاد، وكيفية ترتيب العالم، وكم مساحته، وعدد أجناسه وأنواعه.

ونحو ادعاء السوفسطائية أن نظرهم أداهم إلى تبطيل حقائق الأشياء المشاهدة.

وادعاء الأشعرية للعلم بقدم^(٢) الإرادة، وقدم القرآن.

وادعاء المعتزلة للعلم بثبوت ذوات العالم فيما لم يزل، ولإثبات أمور ليست

بشيء ولا لا شيء.

[الكلام في الفرق بين المحكم والمتشابه]

وأما الكلام في الفرق بين المحكم والمتشابه: فاعلم أن المحكم من كتاب الله سبحانه من جملة ما فضله الله على غيره، وجعله إماماً يقتدى به، نحو

(١)- في (ب): الإفراط.

(٢)- نخ (أ): بأولية.

العلم الضروري الذي جعله الله أصلاً يبنى عليه، ويرجع في كل ما اختلف فيه من العلوم الاستدلالية إليه.

ونحو من اصطفاه الله من الملائكة والناس للرسالة، ومن أوجب طاعته وسؤاله والرد إليه، وكذلك المحكم جعله الله سبحانه أصلاً وقدوة، كما قال سبحانه: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: أصله الذي يجب تحكيمه على المتشابه.

والفرق بين صفته وصفة المتشابه: أن المحكم: هو كل قول يفهم معناه من ظاهر لفظه، ولو حمل على غيره لم يعقل، مثاله قول الله سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وذلك لأنه لا خلاف في أن درك الأبصار هو رؤية العيون، وأنه لا يعقل حمله على غير ذلك.

وصفة المتشابه: هو أنه لا يفهم معناه من ظاهر لفظه: إما لأجل كونه لفظاً مشتركاً بين معانٍ^(١)، وإما لكونه مما يستعمل مجازاً لا حقيقة. فمثال المشترك قول الله سبحانه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٣٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٣٣﴾﴾ [القيامة]، وذلك لأن لفظ النظر مشترك بين النظر الذي هو بمعنى البصر، والنظر الذي هو بمعنى الانتظار؛ فلذلك لم يفهم معناه إلا بعد تأويله، وقد دل الدليل على أن الله سبحانه لم يرد به نظر البصر؛ لأن الله سبحانه قد نفاه في جوابه لموسى - صلى الله عليه - حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ ﴿١﴾﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فدل بنفيه للرؤية على أن النظر الذي أراده موسى ﷺ هو نظر البصر، وعلى أنه سبحانه لا يُرى، وعلى أن المحكم هو قوله سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٢) [الأنعام: ١٠٣]، وعلى أن المجبرة من جملة من أخبر الله سبحانه أنهم اتبعوا المتشابه لأجل ما في قلوبهم من الزيف.

(١) - في هامش نخ (أ): لعله مع التنافي كما هو معروف في أصول الفقه، أو على القول بأن المشترك مجمل كما يقوله بعضهم. تمت.

(٢) - زيادة في نخ (ب): ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.

ومثال ما يستعمل مجازاً ما ذكره سبحانه من الوجه والجنب واليد ونحو ذلك مما يوصف به المخلوق حقيقة، والمحكم الذي يجب رده إليه وحمله عليه نحو قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

[الكلام في الفرق بين ما يجوز من التقليد وما لا يجوز]

وأما الكلام فيما يجوز من التقليد وما لا يجوز:

فاعلم أن الله سبحانه لما فاضل بين عباده في العقول وفي الطاقة فاضل بينهم في التكليف، ولم يكل المفضول منهم إلى نفسه ولا إلى عقله؛ فلذلك أوجب على المفضول طاعة الفاضل^(١) وسؤاله والرد إليه، ولولا أن مما تعبد المكلفين بمعرفته ما يجب التقليد فيه، وأن من عباده من يجب تقليده - لما أمر بطاعة أولي الأمر، وسؤال أهل الذكر. ولولا أنه سبحانه قد عرفهم بما يقلدون فيه وهو قوله سبحانه: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الشورى: ١٠]، وعرفهم بمن يقلدونه في مثل قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أُورَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وتبين النبي ﷺ لذلك بقوله: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به من بعدي^(٢) لن تضلوا أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي))، ونحو ذلك مما سيأتي ذكر بعضه إن شاء الله - لكان^(٣) أمره بالطاعة والسؤال^(٤) تكليفاً لعلم ما لا يطاق وعلم ما لا يعلم؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فهذه جملة مما تنبه على وجوب طلب العلم الصحيح من أهله ومجمله^(٥).

(١) - في (ب): الأفضل.

(٢) - في (ب): لن تضلوا من بعدي أبداً.

(٣) - جواب لولا في أول الكلام.

(٤) - نخ (ب): وبالسؤال.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

[الفصل الرابع: الكلام في العالم]

وأما الفصل الرابع وهو في الكلام في العالم:
فهو ينقسم إلى ذكر الخلاف في ماهيته، وفي أصله، وفي أنواعه، وفي حدوثه،
وفي المؤثر فيه.

[ذكر الخلاف في ماهية العالم]

أما الخلاف فيه ما هو فهو بين الموحدين والملحدين.
أما قول الموحدين: فإذا أريد بالعالم جملة ما يعقل وما لا يعقل فهو
السموات والأرض وما بينهما، وإن أريد به ما يعقل خاصة فالعالمون هم
الملائكة والجن والإنس، واحدهم عالم، ويقال لأهل كل عصر عالم. ومن رواية
الأخبار من قال: إن العرش والكرسي غير السماوات والأرض.
وقال بعض الأئمة: يمكن أن يكون العرش هو جملة العالم، ويمكن أن
يكون موضعاً من أشرف العالم وأعلاه عظم الله أمره وسماء عرشاً له، كما عظم
أمر مواضع في الأرض وسمائها بيوتاً له.

قال: ويمكن أن يكون الكرسي ضرباً مثلاً^(١) لإحاطة علم الله سبحانه
بكل شيء، ولا فرق بين قوله سبحانه: إنه استوى على العرش، وقوله: إنه في
السماء إله وفي الأرض إله، وقوله: ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم - في
أن ذلك كله وما أشبهه متأول على غير ما يفيد ظاهره؛ لأنه سبحانه لا يجوز أن
يوصف بالحاجة إلى المكان.

وأما قول الملحدين: فالفلاسفة ومن قال بقولهم من الباطنية وأشباههم يزعمون
أن العوالم كثيرة، منها عالم العقول التي^(٢) زعموا أنها قبل الزمان والمكان.

(١)- نخ (أ): مثل.

(٢)- نخ (ب): الذي.

ومنهم من يعبر عن تلك العقول بأنهم الملائكة الروحانيون المقربون.
ومنها عالم الأفلاك والأماك، ومنهم من يعبر عنها بأنها الملائكة الكروبيون.
ومنها عالم الطبائع الأربع التي يسمونها العناصر والأمهات والاستقصات
[والإرادات^(١)] والأركان.
ومنها: عالم الكون والفساد، وهو الأرض وما فيها مما يحدث ويفنى، ويزيد
وينقص، ويحيى ويموت.

[ذكر الخلاف في أصل العالم]

وأما الخلاف في أصل العالم: فقد تقدم ذكر ما زخرفته الفلاسفة في ذلك
من الأقوال المبتدعة المتوهمة.
وأما أئمة العترة عليهم السلام فهم يقولون: إن معرفة أول مخلوق وكيفية خلقه من
الغيوب التي لا طريق إليها إلا الخبر الذي يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو: ((أن
أول ما خلق الله سبحانه الهواء)) الذي هو مكان لا في مكان، وهو جسم لطيف
يتحرك ويسكن، واستدلوا بذلك على أن أول وقت خلقه الله سبحانه يجب أن
يكون وجوده مقارناً لوجود الهواء، ثم خلق الله سبحانه بعد الهواء الماء، ثم
خلق الرياح حركت ذلك الماء حتى أزيد، ثم خلق النار فأحرقت ذلك الزبد، ثم
خلق الأرض من الحراقة، والسماء من الدخان، ونحو ذلك مما قصه الله سبحانه
في كتابه، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

[ذكر الخلاف في أنواع العالم]

وأما الخلاف في أنواع العالم: فمذهب أئمة العترة عليهم السلام فيه بخلاف ما
ذهبت^(٢) إليه الفلاسفة، وهو ما تقدم، وبخلاف ما ذهبوا إليه هم والمعتزلة من

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (أ): ذهب.

القول بالجواهر والخط والسطح، وبخلاف ما ذهبت إليه نفاة الأعراض ومن جوز وجود عرض لا في محل.

وذلك لأنهم عليه السلام لم يتعدوا حد عقولهم، ولم يتكلفوا علم ما لا طريق لهم إلى العلم به، ولا ما قد علموه بالمشاهدة ضرورة، أو بطريقة القياس العقلي لما لم يشاهدوا على ما شاهدوا، وذلك لأن جميع ما يشاهد من العالم لا يخلو: من أن يكون محلاً لغيره أو حالاً في غيره؛ فالمحل هو الجسم، والحال هو العرض، والعرض صفة، والجسم موصوف، ومن المعلوم بالمشاهدة استحالة وجود جسم خال من عرض، ووجود عرض لا في محل.

وأما تنوع الأجسام إلى كثيف ولطيف وحيوان وجماد، وتنوع الأعراض إلى ما يعلم بدرك الخواص الخمس، وما يعلم بالدليل - فذلك ظاهر لكل من لم يكابر الضروريات بكاذب التوهم أو^(١) التجويز الذي هو طريق كل مدلس، وملجأ كل مقلد.

إذكر الخلاف في حدوث العالم

وأما الخلاف في حدوث العالم: فقد تقدم ذكر قول الفلاسفة بقدم أعيان العالم، وأنه موجود بالقوة فيما لم يزل قبل وجوده بالفعل؛ لأجل ثبوت صورة بزعمهم في النفس الأزلية، وكذلك قول المعتزلة بثبوت ذوات العالم فيما لم يزل؛ لأجل تعلق علم الله بها بزعمهم فيما لم يزل، وأنه لا تأثير له سبحانه إلا في الصفة التي ليست بشيء ولا لاشيء، ولا هي معلومة له قالوا فيما لم يزل وهي الوجود. وأما مذهب أئمة العترة عليهم السلام: فهو أن الله سبحانه يعلم أنه لا شيء ثابت ولا موجود فيما لم يزل إلا هو وحده، وأن جميع ذوات العالم وصفاته أشياء، جعلها أشياء بعد أن لم تكن، وأنه لا يجوز وصف بعض العالم بالأزل وبعضه

(١) - نخ (ب): و.

بالحدوث، ولا وصف الذات الواحدة بأنها أزلية ومحدثة، أو ثابتة ومعدومة، وأن للعالم أصلاً وفرعاً، وكلاً وبعضاً، وأن بعض فروعه مما لا خلاف في حدوثه^(١)، وأن حدث بعض الشيء وفرعه يدل على حدث كله وأصله؛ لعدم المخصص، ولأن كل ما له كل وبعض وأصل وفرع فله نهاية، وكل ما له نهاية فهو محدث، ولأن جميع أصول العالم وفروعه غير خالية من الأعراض المتضادة التي يستحيل اجتماعها، ويدل وجود كل واحد منها بعد عدمه على حدوثه، وكل ما لم يخل من المحدث فهو محدث مثله.

[ذكر الخلاف في المؤثر في العالم]

وأما الخلاف في المؤثر في العالم: فقد تقدم أيضاً ذكر قول الفلاسفة بالعلل التي زعموا أنها موجبة لأصل العالم وفروعه. ومنها: ما هو غير معقول، وهي العقول والنفوس التي زعموا أنها قبل الزمان والمكان، وأن العاشر منها عقل فعال غير معقول هو ولا فعله.

ومنها: ما هو أجسام ميتة مسخرة وهي النجوم^(٢).

ومنها: ما هو أعراض ضرورية لا تقوم بأنفسها، ولا توجد إلا في غيرها، وهي الطبائع الأربع: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

ومن المتعمقين منهم في الزندقة من زعم أن في كل شيء من الفروع الحادثة نفساً جزئية من النفس الكلية أو أنفساً، تدبره وتنقله من حالة إلى حالة.

وأما مذهب أئمة العترة عليهم السلام: فهو أنه لا يجوز إضافة صنع العالم إلا إلى صانع حي قادر عالم مختار، كما أن كل صناعة محكمة في الشاهد لا بد لها من صانع حي قادر عالم^(٣) مختار لصنعها، وغير مشابه لها، وهذا وما أشبهه مما قد

(١)- في (ب): حدوثه.

(٢)- في (ب): كالنجوم.

(٣)- في (ب): وعالم بها.

تقدم ذكره من جنسه في حكم المقدمة للكلام في الفصل الخامس الذي هو الغرض المقصود إن شاء الله سبحانه.

[الفصل الخامس: الكلام في الإسلام]

وأما الفصل الخامس وهو الكلام في الإسلام: فاعلم أن للإسلام معنىً عاماً لدين جميع الأنبياء ﷺ، وهو: كل ما تعبد الله سبحانه به جميع المكلفين مما لا يجوز نسخه.

ومعنى خاصاً، وهو: دين نبينا ﷺ الذي أظهره الله على الدين كله، ونسخ بشريعته ما شاء أن ينسخه من شرائع من قبله، وهو الذي عناه بقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهو الذي كان النبي ﷺ يدعو إليه كافة الثقليين، فمن أجابه إلى الدخول فيه قولاً وعملاً واعتقاداً فهو المسلم على الحقيقة، ومن لم يجبه إليه من البشر فهو الكافر [على الحقيقة^(١)]، المباح للمسلمين دمه وولده وماله، ومن أجابه إليه ظاهراً وهو مبطن للكفر فهو منافق في الباطن، وحكمه حكم المسلمين في الظاهر حتى ينكشف ستره، ومن رجع عن الإسلام بعد الدخول فيه فهو مرتد، وله أحكام تخصه، ومن أحدث في الإسلام بدعة أو تأويلًا مخالفًا لشيء من أصول الدين لزمه اسم الكفر، وللأئمة النظر في السيرة فيه، ومن فعل شيئاً من كبائر المعاصي مع اعترافه بصحة الإسلام وبكونه مخطئاً فهو فاسق وعاص وكافر نعمة، وله أحكام مختلفة بحسب اختلاف معاصيه.

(١) - زيادة من نخ (ب).

[الكلام في معنى الإسلام والإيمان]

واعلم أنه لا فرق بين معنى الإسلام ومعنى الإيمان إلا أن الإسلام مشتق من التسليم لأمر الله، والإيمان: هو التصديق، ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (الإيمان قول مقول، وعمل معمول، وعرفان بالعقول)، وقوله: هذا هو الذي ينقسم إليه الكلام في هذا الفصل.

أما القول المقول: فهو جميع الأذكار التي أوجبها الله سبحانه، أو ندب إليها في كتابه وعلى لسان نبيه صلوات الله وسلامه عليه، نحو الأقوال المذكورة في الصلاة، وما أشبه ذلك من كل قول واجب أو مندوب.

وأما العمل المعمول: فهو استعمال الإنسان لبدنه وجميع آلاته الظاهرة، وتصريفه لحركاته وسكونه في كل ما أوجب الله عليه من فعل أو ترك، خلافاً لمن زعم من المعتزلة أن الترك ليس بشيء، وأن تارك الصلاة يستحق الذم والعقاب على غير فعل فعله.

وأما العرفان بالعقول: فهو المعرفة لله سبحانه بأدلة العقل التي بها ولأجلها وجب التصديق، والمعرفة للفروض التي أوجب الله سبحانه الإيمان بها، وهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وفي كل واحد من هذه الخمسة كلام يشتمل على حكاية المذاهب فيه، وذكر جملة مما يدل على صحة الصحيح منها.

[الكلام في الإيمان بالله سبحانه]

أما الإيمان بالله سبحانه: فهو ينقسم إلى الكلام في الذات، وفي الأسماء والصفات، وفي الأفعال.

أما الذات: فاعلم أن لبعض المعتزلة في ذلك مذهباً، وهو أنه لا فرق بزعمهم بين ذات الباري سبحانه، [وبين غيره من^(١)] سائر الذوات في الذاتية لأجل الاشتراك في اللفظ، وأنه سبحانه لا يفارق ما عداه من الذوات إلا بمزية خاصة له لا هي هو ولا هي غيره، ولا شيء ولا لا شيء، وأنه سبحانه لا يستحق لذاته سوى تلك المزية، وما عداها من الصفات الذاتية مقتضى عنها، ونحو ذلك مما قد تكرر ذكره في مواضع من هذا المختصر وغيره.

وأما مذهب أئمة العترة عليهم السلام: فهو أن ذات الباري سبحانه هي هو، وهو الذي ليس كمثله شيء لا في الذاتية ولا في غيرها، وإذا لم يكن له مثلٌ بطل أن يكون له مشارك؛ لعدم الفرق بين المماثلة في الذات والمشاركة، وكذلك المضاهاة والمشابهة. وكذلك لا يجوز عندهم عليهم السلام أن يوصف الباري سبحانه بأنه جنس للذوات، ولا أنه نوع من الموجودات^(٢)؛ لأجل كون التجنيس والتنويع مما يدل على الحدث، ولا يجوز أن يوصف به إلا المحدث.

وكذلك أيضاً لا يجوز عندهم إثبات أمر ليس بشيء ولا لا شيء؛ لأجل كون ذلك نفيّاً للنفي والإثبات معاً، وإثباتاً لأمر متوسط بينهما، وذلك مما يعلم ضرورة أنه محال، وكل دليل أدّى إلى إثبات المحال فهو محال.

ونظير ذلك في الشاهد ما^(٣) ضربوه هم وغيرهم مثلاً لما يعلم ضرورة، وهو قول القائل: زيد لا يخلو إما أن يكون في الدار أو ليس فيها؛ فكما لا يجوز أن يقول قائل: لا هو فيها ولا في غيرها؛ فكذلك لا يجوز أن يقال لا شيء ولا لا شيء، وذلك لأن تجويز إثبات ما لا يعقل أو ما يخالف المعلوم ضرورة يؤدي إلى تجويز إنكار كل معقول، وإلى تجويز إثبات ما لا نهاية له من الجهالات

(١)- في نخ: وبين سائر الذوات.

(٢)- في (أ): الموجود.

(٣)- نخ (ب): ما.

والمحالات، وإلى تجويز إصابة الفلاسفة في تعديهم لحد العقل، وإصابة السوفسطائية في إنكارهم للمشاهدات، وكما لا يجوز لعقل موحد تصويبهم في شيء من ذلك - فكذلك لا يجوز تصويب المعتزلة في التفكير في ذات الباري سبحانه، ولا في إثبات المشاركة بينه وبين غيره في ذات ولا في غيرها، ولا تكلف إثبات صفات له سبحانه بطريقة القياس، ولا الادعاء لدقة النظر الذي أداهم إلى الخروج من حد العقل وإثبات ما لا يعقل، والجمع بين اسم التوحيد ومعنى التشبيه، والاصطلاح على الفرق بين ما لا فرق بينه في^(١) لغة العرب، نحو: الأمر والشئ، والزائد والغير، والمشاركة والمماثلة، والثبوت والوجود، والتجدد والحدوث، وما أشبه ذلك.

[الكلام في الأسماء والصفات]

وأما الأسماء والصفات: فالكلام فيها ينقسم إلى ذكر اثني عشر منها، وإلى ذكر الاختلاف فيها، وإلى ذكر الفرق بينها في الخصوص والعموم، وفي الإضافة وفي الاشتقاق.

أما الاثنا عشر: فهي قولنا: شيء، وموجود، وواحد، وقديم، وحي قادر عالم، وسميع بصير، وعدل، ومتكلم، ومريد.

وأما الاختلاف في ذلك: فقد تقدم ذكر بعضه، لكن هذا وما أشبهه مما يحسن فيه التكرار.

واعلم أن من الفرق من يزعم أن الاسم في الشاهد والغائب هو المسمى، ومنهم من يزعم أن الصفة في الشاهد والغائب هي^(٢) الموصوف، ومنهم من زعم أن معبوده لا شيء ولا لا شيء، وكذلك جميع الأسماء والصفات، هذا على الجملة.

(١)- نخ: من.

(٢)- نخ (ب): هو.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه شيء، وذكر الاختلاف فيه]

وأما على التفصيل: فالمشبهة تزعم أن الباري سبحانه مماثل للأشياء المحدثه؛ لأجل كونه شيئاً، والمعتزلة تزعم أنه سبحانه مشارك لها في الشيئية، ومخالف لها بصفة زائدة خاصة.

وأئمة العترة عليهم السلام يقولون: إن الله سبحانه شيء لا كالأشياء، وما كان بخلاف الأشياء كلها لم يجز وصفه بأنه مماثل لها ولا مشارك، ولا يجوز أن تكون المشاركة في لفظ الاسم موجبة للمماثلة ولا للمشاركة، إلا إذا كان كلا المشتركين فيه متماثلين في ضرب من ضروب الكيفيات. والكيفية لا تكون إلا للمحدث، ومن هنا نعلم أن كل اسم يشترك فيه الخالق والمخلوق عام، وليس باسم جنس؛ لاستحالة وصف الباري سبحانه بالجنس والنوع.

ومما استدلوا به على أن الباري سبحانه شيء من العقل: هو أنه قد ثبت أنه سبحانه محدث للعالم، وأنه لا واسطة بين شيء ولا شيء، وإذا لم يكن محدث العالم لا شيء وجب أن يكون شيئاً.

ومن السمع: قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، فدل باستثنائه لنفسه من جملة الأشياء على أنه سبحانه شيء.

وكذلك قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٣٥].

واستدلوا على أنه لا كالأشياء بقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وبما سيأتي ذكره من أدلة العقل.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه موجود، وذكر الاختلاف فيه]

وأما الموجود فرعم بعض المعتزلة أن وجود الباري سبحانه أمر زائد على ذاته ليس بشيء ولا لا شيء، قالوا: وكذلك وجود المحدث ولم يفرقوا بينه سبحانه وبين المحدث إلا بأن لوجود المحدث أولاً؛ فأما كونه بزعمهم ذاتاً ثابتة^(١) أو ذاتاً فيهما لم يزل فلا فرق.

(١) - لا توجد في نسخ.

ومذهب أئمة العترة عليهم السلام: هو أنه سبحانه موجود لا في مكان، ولا بعد عدم، ولا بمشاهدة، وأنه لا يجوز إثبات وجود للموجود غير ذاته، ولا يجوز على الجملة إثبات أمر ليس بشيء ولا لا شيء في الشاهد ولا في الغائب؛ لكون ذلك مستحيلاً، وغير مفروض ولا معقول.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه واحد، وذكر الاختلاف فيه]

وأما الواحد: فاعلم أن من زنادقة الفلاسفة من يدلس على المتعلمين بضرب مثال يضربونه لوحداية علتهم التي زعموا أنها أزلية، وهو أن مثلها عندهم كمثل واحد العدد الذي يضاف إلى ما بعده، ولا يضاف إلى شيء قبله. قالوا: ومثل ^(١) العقل الأول المنفعل منها كمثل الثاني الذي رتبته ما بين الأول والثالث، ومثل النفس المنفعله من العقل الأول [المنفعل منها ^(٢)] كمثل الثالث حتى ينتهوا ^(٣) إلى التاسع.

ثم تكلموا في العاشر، قالوا: وهو العقل الفعال، وهو آخر العشرة، ونحو ذلك مما قد شغلوا به الأوراق، وأنفدوا في الاشتغال به الأعمار.

وأما مذهب أئمة العترة عليهم السلام: فهو أن وحدانية الله سبحانه وحدانية مَلِك لا بمعنى العدد؛ لأن واحد العدد يشبه سائر الأحاد، ويتجزأ في نفسه، وكل متجزئ ومشابه لغيره فليس بواحد على الحقيقة؛ لأنه يكثر بإضافة غيره إليه، ويقل في جنب ما هو أكثر منه.

ومما استدلوا به على أن الله سبحانه واحد أمور، منها: أن الذي دلهم على إثباته هو ما شاهدوا من أثر صنعة، وكذلك ما وصف نفسه به ^(٤) في كتابه،

(١)- في (ب): ومثال.

(٢)- زيادة من نخ (ب).

(٣)- في (ب): ينتهي.

(٤)- في (ب): وصف به نفسه.

ولم يجدوا في شيء من ذلك إلا ما يدهم على صانع واحد؛ فعلموا أنه لو كان له ثانٍ لدل على نفسه، فلما لم يوجد ذلك كانت الدعوى له دعوىً لغير مدع ولا مؤكِّل، وكل دعوى كذلك فهي باطلة.

ومنها: أنه لو كان له ثانٍ لم يخل إما أن يكونا مجتمعين أو مفترقين، والاجتماع والافتراق مما يدل على [ثبوت^(١)] الحدث.

ومنها: أنه لو كان له ثانٍ لم يخل إما أن يتفقا ويصطلحا، وإما أن يختلفا ويتعارضا، والاتفاق يدل على العجز والحاجة، وكل عاجز محتاج فليس بإله، وإن تعارضا لم يمتنع من طريق التقدير أن يريد أحدهما فعل شيء، و(يريد^(٢)) الآخر منعه؛ فإن تكافأت قدرهما دل على عجزهما، وإن نفذ مراد أحدهما دل على عجز الثاني، ولا يصح أن يقال بنفاذ^(٣) مراد كليهما؛ لما في ذلك من تجويز كون المراد موجوداً معدوماً في حالة واحدة، وقد أيد الله سبحانه هذا التقدير بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

[الكلام في معنى أن الله سبحانه قديم، وذكر الاختلاف في معناه]

وأما القديم: فاعلم أن من المعتزلة من يفرق بين القديم والأزلي، فيشارك بين الله سبحانه وبين ذوات العالم في الأزلية دون القدم، وفي الثبوت في الأزل دون الوجود^(٤).

وأما مذهب أئمة العترة عليهم السلام: فهو أنه قد يجوز أن يوصف المخلوق بالقدم لأجل تقادم وقت وجوده على وقت وجود غيره، قال الله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ عَادَ^(٥) كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس].

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٣) - في (ب): ينقاد.

(٤) - في (ب): دون الوجودية.

(٥) - هذه ساقطة من (أ).

قالوا: ولا يجوز أن يوصف بأنه أزلي إلا الله سبحانه؛ إذ لو جاز أن يوصف به أكثر من واحد للزم باضطرار تقدير الاجتماع والافتراق، والتماثل أو التضاد أو الاختلاف، وكل ذلك من صفات الحدث الذي هو نقيض الأزل، قالوا: وإذا كان الوصف بالأزل خاصاً لله سبحانه بطل قول المعتزلة بالمشاركة فيه^(١).

ومما استدلوا به على ذلك: دليل العكس الذي يحصل به العلم اليقين لكل عاقل غير مكابر، وهو كون كل شيء لا يخلو من أن يكون قديماً أو محدثاً، قالوا: ومن المعلوم ضرورة أنه لا يجوز أن يتوسط بين هذين الوصفين النقيضين إلا أحد محالين: إما جمعهما معاً، وإما نفيهما معاً.

قالوا: وقد ثبت بالدليل أن محدث العالم لا يجوز أن يكون محدثاً؛ لما في ذلك من تجويز حاجة كل محدث إلى محدث إلى ما لا نهاية له، وهو محال بين، وإذا بطل أن يكون محدثاً وجب باضطرار أن يكون قديماً؛ لعدم الواسطة، وهذا الدليل هو الذي يستدلون به على ما أشبه هذه المسألة من جميع مسائل التوحيد.

قالوا: ولا سبيل لأحد إلى تجويز التفكير في كيفية قدم الباري سبحانه؛ لأنه قدم لا بوقت، فلذلك لم يجز التفكير فيما قبل القبل؛ لأنه لا قبل لأول وقت خلقه الله سبحانه، وكذلك لا يجوز التفكير فيما بعد البعد، وما فوق الفوق الذي لا فوق له، وما تحت التحت، وما أشبه ذلك مما لا سبيل إليه إلا الخرص والتوهم والتجويز؛ لتعدي حد العقل، وإثبات ما لا يعقل.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه حي قادر عالم، وذكر

الاختلاف فيها]

وأما كونه سبحانه حياً قادراً عالماً:
فاعلم أن للمعتزلة في ذلك أقوالاً:

(١) - في (ب): فيها.

منها: ما وافقوا فيه [قول^(١)] المشبهة، وهو إجماعهم معهم على الجملة على أنه لا بد من موجب أوجب كون الباري سبحانه حياً وقادراً وعالمًا. ومنها: ما وافقوا فيه قول أئمة العترة، وهو إجماعهم معهم على الجملة على أن الباري سبحانه حي لا بحياة، وقادر لا بقدرة، وعالم لا بعلم. ومنها: ما اختصوا بابتداعه^(٢)، نحو قولهم: إن لله سبحانه صفة أخص زائدة على ذاته، وإن تلك الصفة موجبة ومقتضية لكونه حياً وقادراً وعالمًا. وقولهم: إن تلك الصفة الأخص ومقتضياتها وأحكام مقتضياتها أمور ثابتة فيما لم يزل.

وأما مذهب أئمة^(٣) العترة عليهم السلام: فهو أن الله سبحانه مستحق للوصف بكونه حياً قادراً عالماً لا لأمر، وأنه لا يجوز أن يكون لله صفات متوسطة بين ذاته^(٤) ووصفه، وأنه كما لا يجوز أن يوصف [الله^(٥)] سبحانه بإن ذاته وصفاتها^(٦) أشياء قديمة فكذا لا يجوز أن توصف بأنها أمور ثابتة فيما لم يزل؛ لعدم الفرق بين الأشياء والأمور، وبين القدم والأزل، فكما لا يجوز أن يكون قادراً لأجل قدرة أوجب كونه قادراً فكذا لا يجوز أن يكون قادراً لأجل أمرٍ اقتضى كونه قادراً؛ لعدم الفرق بين موجب اسمه علته، وموجب اسمه مقتضى، وكما لا يجوز أن يتفكر في إثبات قدرة موجبة فكذا لا يجوز أن يتفكر^(٧) في إثبات أمر مقتضى.

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (أ): بإبداعه.

(٣) - في (ب): أهل البيت.

(٤) - نخ (أ): بين ذاته وصفته ووصفه.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

(٦) - في (ب): وصفاته.

(٧) - في (ب): لا يجوز التفكر في.. إلخ.

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (من وصفه فقد حده [ومن حده فقد عده^(١)])، وقال: (ومن وصفه فقد شبهه، ومن لم يصفه فقد نفاه، ووصفه أنه سميع ولا صفة لسمعه [سبحانه^(٢)])، وقال: (ليس بعله ولا معلول)، وما أشبه ذلك مما أوجب به إثبات الوصف ونفي الصفة.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه سميع بصير، وذكر الاختلاف فيه]

وأما كونه سبحانه سميعاً بصيراً:

فللمشبهة المجسمة في ذلك مذهب منسوب إلى التفريط في النظر بالعقل الصحيح، وهو وصفهم للباري سبحانه بصفة المخلوق في الإدراك وغيره. وللمعتزلة فيه مذهب منسوب إلى الإفراط والتعدي لحد العقل، وهو وصفهم له سبحانه بأنه مُدْرِكٌ للمسموع والمبصر بدرك متجدد زائد على كونه عالماً، قالوا: وهو أمر ليس بشيء ولا لا شيء.

ولأئمة العترة عليهم السلام فيه مذهب متوسط، وهو قولهم: إنه سبحانه مُدْرِكٌ لكل مُدْرَكٍ دَرَكٌ عِلْمٍ، لا يعزب عنه منها شيء فيما لم يزل وفيما لا يزال، ولا يجوز توهمه ولا قياسه ولا التفكير فيه، ولا فرق عندهم بين المتجدد والمحدث في كون كل واحد منهما كائن بعد العدم، وفي الحاجة إلى مكون كونها، ولا فرق بين التكوين والإيجاد والإحداث والتجديد في المعنى.

ومن أوضح الأدلة على كون تحديد المعتزلة محالاً وصفهم له بأنه لا شيء ولا لا شيء، مع أنه لو جاز لهم تجويز ذلك في المسموع والمبصر لجاز تجويز تجديد سائر الإدراكات التي لا يجوز إضافتها إلى الله سبحانه نحو [إدراك^(٣)] لذة المشتبهات - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

[الكلام في معنى أن الله سبحانه عدل]

وأما وصف الباري سبحانه بأنه عدل: فالعدل مأخوذ من الاعتدال، واعتدال الشيء هو استوائه واستقامته، وهو من أسماء الأضداد، يقال: عدل عن الحق، إذا مال عنه، ويقال: عدل في حكمه، إذا حكم بالحق.

واعلم أن جميع فرق الإسلام تصف الله سبحانه بأنه عدل حكيم، لكن منهم من زعم أنه^(١) سبحانه خالق لظلم الظالمين، وجور الجائرين، وهم المجبرة القدرية؛ فخرجوا بذلك من جملة القائلين بالعدل.

ومنهم من سمى بعض أفعال الله سبحانه جوراً وظلماً، نحو: ما يصيب الناس في أموالهم وأنفسهم وثمراتهم من النقائص، وهم الطبيعية^(٢) المطرفية. وأما مذهب أئمة العترة عليهم السلام ومن قال مثل^(٣) قولهم: فهو القول بأن الله سبحانه قد مكن المكلف بما جعل له [و^(٤) فيه من القدرة والعقل من فعل ما يختاره لنفسه من فعل بر أو فجور؛ ابتلاء منه سبحانه له بذلك؛ ولذلك سمي مكلفاً، ومُتَعَبِّداً، والقول بأن جميع ما يتلى الله سبحانه به عباده من النقائص والآفات والأمراض حكمة ومصلحة، وذلك ظاهر لا ينكره إلا من أنكر محكم الكتاب، والمجمع عليه من سنة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه متكلم، وذكر الاختلاف في القرآن]

وأما وصفه سبحانه بأنه متكلم فلم يقع الاختلاف إلا في هذا القرآن المكتوب في المصاحف، المتلو بالألسن، المحفوظ في القلوب، هل هو كلام الله سبحانه أو غيره؟ ولم يختلف في أنه سبحانه متكلم؛ لأجل قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾

(١) - في (ب) زيادة: أن الله.

(٢) - خ: الطبيعية.

(٣) - في (ب): بقولهم.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

تَكْلِيمًا ﴿٣٦﴾ [النساء]، ولا اختلف من عدا المشبهة الذين لا يعتد بخلافهم في أن الله سبحانه، لا يجوز أن يتكلم بآلة كآلة المخلوق، ولا في أنه سبحانه لا يجوز عليه الكون في الشجرة، ولا في أن الشجرة تكلمت.

فأما اختلافهم في القرآن فائمة العترة عَلَيْهِ السَّلَامُ ومن قال مثل قولهم يقولون: إنه كلام الله سبحانه، وإنه أوجده كما أوجد غيره من مخلوقاته، وإنه لا فرق بينه وبين كلام المخلوقين إلا بكونه أفصح، وكونه معجزاً.

ومما استدلوا به على ذلك: قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والكلام الذي يسمعه هو ما يتلى عليه من هذا القرآن الحكيم، وهذا نص صريح في موضع الخلاف، و[لأن^(١)] من المعلوم الذي لا اختلاف فيه أنه لا يعقل كون الكلام كلاماً إلا إذا كان منتظماً من حرفين فصاعداً حتى يصح النطق به وسماعه وكتابته.

اذكر خلاف الأشعرية والمطرفية في القرآن، وبيان بطلان قولهما

وخالفهم في ذلك الأشعرية والمطرفية: أما الأشعرية: فزعموا أن القرآن قديم، وأن الله سبحانه متكلم فيما لم يزل، واحتجوا على ذلك بأنه لو لم يكن متكلماً لكان ساكناً أو أخرس.

قالوا: وأما ما يسمعه الناس ويكتبونه فهو دليل عليه، وليس هو هو، واحتج بعضهم على ذلك بقول الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
جُعِلَ اللسان على الفؤاد دليلاً

والذي يدل على بطلان قولهم: «إنه قديم» وصفهم له بأنه كلام، وإذا كان كلاماً فهو محدث؛ لأنه لا يعقل كون الكلام كلاماً إلا إذا كان فعلاً^(٢)

(١) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٢) - في (ب): قولاً متكلم.

للمتكلم يتصرف تصرف الأفعال؛ ولذلك قال الله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء].

والذي يدل على بطلان قولهم: «إنه لو لم يكن متكلماً فيما لم يزل لكان ساكتاً أو أخرس»: أن السكوت والخرس من صفات آلة الكلام، وهم لا يقولون بأنه سبحانه متكلم بآلة؛ فبطل إلزامهم.

والذي يدل على بطلان قولهم: «إن ما يسمع ويكتب دليل على القرآن وليس هو هو»: تكذيب الله سبحانه لذلك بما حكاه من سماع موسى لكلامه، وكذلك قوله في المشرك: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [١٨] صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴿١٩﴾ [الأعلى]، ونحو ذلك مما يدل على أن كلامه يسمع ويكتب.

وأما المطرفية: فزعموا أن هذا القرآن حكاية عن القرآن الذي زعموا أنه صفة لقلب الملك الأعلى.

واعلم أن هذا تكلف^(٢) منهم لتفسير القرآن بما تقدم ذكره من حكاية أقوال الفلاسفة بالعقل الأول، وذلك العقل عند بعضهم هو الملك الأعلى، وهو إسرائيل، ودلسوا نفوسهم ومذهبهم بادعائهم أنهم زيدية ومسلمون؛ ليستحوزوا بذلك على عقل من أضلوه من أغمار المقلدين، وقولهم هذا وما أشبهه من تدليساتهم اختراص وتوهم، ودعاوى لا دليل لهم على صحتها من عقل ولا سمع فيشكل على [كل^(٣)] عاقل أو^(٤) يحتاج إلى جواب؛ وذلك لأنهم يعجزون عن صفة الملك الأعلى فضلاً عن صفة قلبه.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - نخ (أ): تكليف.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - في (ج): أن يحتاج.

ومما يوضح ذلك أنهم لا يتكلمون به ولا يعلمونه إلا من قبله منهم، فأما من طلب منهم عليه الحجة أو عرفوا أنه قد عرف من أين أخذوه فإنهم لا يسعفون للكلام فيه معه، ومنهم من يجحده إذا أمكنه ذلك، ويوهمون اتباعهم أن مشائخهم أو صوهم بأن^(١) لا يتكلموا في ذلك مع الجهال، وكذلك جميع غلاة الباطنية والصوفية؛ فاعرف ذلك.

[الكلام في معنى أن الله سبحانه مريد، وذكر الأقوال في ذلك]

وأما وصف الباري سبحانه بأنه مريد: فالخلاف في الإرادة لا في المريد، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: قول أئمة العترة عليهم السلام: إنه سبحانه مريد لا بإرادة، كما أنه فاعل لا بآلة، ومتكلم لا بآلة، وقادر لا بقدرة؛ وذلك لأنه سبحانه لو كان مريداً بإرادة لم تخل تلك الإرادة: إما أن تكون معقولة فليس المعقول إلا ما أشبه إرادة المخلوق - تعالى الله عن ذلك -، وإما أن تكون غير معقولة فيكون الكلام فيها غلوّاً وعبثاً وتجاوزاً لحد العقل وحد التكليف.

والمذهب الثاني: قول الأشعرية: إنه سبحانه مريد لذاته إرادة قديمة. والذي يدل على بطلان ذلك هو: كونه خارجاً عن حد العقل؛ وذلك لأنه لا يعقل كون الإرادة إرادة إلا إذا كانت فعلاً للمريد، ووصف الفعل بالقدم مما لا يخفى بطلانه على كل عاقل.

والمذهب الثالث: قول المعتزلة: إنه سبحانه مريد بإرادة محدثة، وإنه خلقها ولم يردّها، وإنها عرض موجود لا في محل، وإنها مختصة به على أبلغ الوجوه؛ لأجل وجوده^(٢) لا في محل. وكل هذه الأقوال ظاهرة البطلان.

(١)- في (ب): ألا يتكلموا.

(٢)- نخ (أ): وجودها.

أما قولهم: إنه يريد بإرادة محدثة، فالذي يدل على بطلانه كون دليلهم عليه مبنياً على الغلط، وذلك قولهم: قد ثبت كونه سبحانه مريداً؛ فلا يخلو: إما أن يكون مريداً لذاته أو لغيره، وإذا كان مريداً لغيره فلا يخلو: إما أن يكون فاعلاً أو علة، وإذا كان لعله لم يخل: إما أن تكون قديمة أو محدثة؛ ثم أبطلوا الأقسام كلها إلا العلة المحدثه التي زعموا أنها أوجبت كونه سبحانه مريداً.

وموضع الغلط من^(١) هذه القسمة في أولها، وهو قولهم: لا يخلو: إما أن يكون مريداً لذاته أو لغيره، ثم وقفوا على هذين القسمين المستحيلين، وأسقطوا القسم الثالث الذي هو صحيح، وهو كونه سبحانه مريداً لا لذاته ولا لغيره؛ لأجل كونه مريداً لا بإرادة.

وأما قولهم: إنه سبحانه خلق الإرادة ولم يردّها، فالذي يدل على بطلانه: هو ما يعلمه كل عاقل من أن الفاعل لما لا يريد لا يخلو: من أن يكون زائل العقل، أو ساهياً، أو ملجأً - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -.

فإن زعموا أن الدليل أداهم إلى تجويز ذلك فيه سبحانه خاصة - فالجواب: أنه إذا لم يجز أن يؤدي الدليل إلى إثباته في المخلوق فبأن لا يؤدي إلى إثباته في الباري سبحانه أولى.

وأما قولهم: إنها عرض موجود لا في محل، فالذي يدل على بطلانه: إجماعهم مع الأئمة عليهم السلام على أنه يستحيل في الشاهد وجود عرض لا في محل، ومن المعلوم بالدليل الصحيح أنه لم يستحل [في الشاهد^(٢)] إلا لأجل كونه عرضاً، ولا مخصص في ذلك لعرض دون ما عداه.

(١) - في (ب): في.

(٢) - ما بين القوسين زيادة في (ب).

وأما قولهم: إنه مختص به سبحانه لأجل وجوده لا في محل فوجوده لا في محل مستحيل، مع أن جملة العالم موجود لا في محل وليس بمختص^(١) به سبحانه، ومع أنه لو جاز [وجود^(٢)] عرض لا في محل وجاز أن يختص به الموجود لا في محل لكان العالم الموجود لا في محل أولى بالاختصاص بذلك العرض من الباري سبحانه وتعالى عما يصفون.

[ذكر الفرق بين الأسماء والصفات]

وأما ذكر الفرق بين هذه الأسماء والصفات: فينبه عليه ذكر مسألتين:
الأولى: رد عموم مجاز الاشتراك فيها إلى حقيقة الوصف الخاص لله سبحانه، نحو أن يقال: موجود لا بعد عدم، وقديم لا بزمان، وواحد لا بمعنى العدد، وحي لا بحياة.

والثانية: كون قدرة المخلوق وعلمه وما أشبههما أشياء غير ذاته، يصح إضافتها إليه حقيقة، واشتقاق أوصافه منها، وكون الباري سبحانه موصوفاً لا بصفات.

[الكلام في أفعال الباري سبحانه، وذكر خلاف المطرفية والمجبرة]

وأما [ذكر^(٣)] أفعال الباري سبحانه: فقد تقدم ذكر كون العالم دالاً على أن له صانعاً حياً قادراً عالماً مريداً مختاراً، لا مثل له، ولا شريك في خلق جميع أصول العالم وفروعه، أجسامه وأعراضه، لا فرق في جميع ذلك بين ما شاهدنا حدوثه خلقاً بعد خلق، نحو قوله سبحانه: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق]، وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [عبس]، وبين ما أخبرنا به ولم نشاهده، نحو قوله سبحانه: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، وبين ما لم

(١)- في (ب): مختص.

(٢)- ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٣)- زيادة من نخ (ب).

نشاهده ولم نخبرنا به، نحو قوله سبحانه: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل]- في كون كل ذلك مخلوقاً ومكوناً ومحدثاً بالقصد، لا بآلة ولا عناية، وسواء كان ذلك مما يحيل أو يستحيل من صلاح إلى تغيير أو من تغيير إلى صلاح، وسواء كان له سبب أو شرط من فعل الله سبحانه أو من فعل غيره، فإنه لا يجوز نسبة شيء من ذلك حقيقة إلا إلى الله سبحانه؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد].

فأما مجازاً فقد ورد نص الكتاب بذلك. وكذلك فإنه لا يجوز أن يضاف إلى أحد من المخلوقين فعل شيء حقيقة إلا شيئين من الأعراض لا ثالث لهما، وهما: حركة كل حيوان وسكونه؛ وذلك لأن كل فعل يفعله الحيوان فهو راجع إلى الحركة، وكل ترك يتركه فهو راجع إلى السكون، ومن هنا يعلم غلط من زعم أن التارك للفعل لم يفعل شيئاً، وسواء كان المتحرك الساكن مختاراً لفعله أو ملهماً له أو ملجأً إليه، وإن اختلفت الأحكام.

ولا خلاف في شيء من ذلك بعد بطلان بدع الفلاسفة إلا مع فرقتين، وهما: أصحاب القول بالفطرة والتركيب، وأصحاب القول بالجبر.

أما أصحاب القول بالفطرة والتركيب: فهم فرقة من المطرفية الطبيعية^(١) يزعمون أن الله سبحانه لم يخلق بالقصد إلا الأصول، وأما الفروع فزعموا أنه خلقها بالفطرة والتركيب، لا بالقصد، وغرضهم بنفي القصد إثبات بدعهم، نحو إنكارهم للحكمة في خلق الحيوانات المؤذية، وفي الأمراض، وفي رزق العصاة، وأشباه ذلك مما زعموا أنه لا يجوز أن يقال إن الله سبحانه خلقه بالقصد.

(١)- نخ (أ): الطبيعية.

ومما يدل على بطلانها: أنهم إذا سئلوا عن الأجسام والأعراض الضرورية، هل لها خالق غير الله سبحانه؟ أقروا أنه لا خالق لها إلا هو سبحانه، وإذا سئلوا عن أرزاق العصاة، هل هي أجسام؟ وعن الآلام، هل هي أعراض ضرورية؟ أقروا بذلك، وكذلك إذا سئلوا عن الفطرة، هل هي فاعلة مختارة أو علة موجبة؟ صاروا في جميع ذلك وما أشبهه في حيرة مترددين، لا هادين ولا مهتدين.

وأما أصحاب القول بالجبر: فهم الأشعرية القدرية الذين يزعمون أن المكلف مجبور على الطاعة والمعصية، وأنها فعل الله سبحانه [لا له^(١)]، ثم نقضوا ذلك بقولهم: إنها كسب له، وزعموا أن بين الفعل والكسب فرقاً، وإنما ابتدعوه ليدلسوا به على المقلدين لهم.

والذي يدل على بطلان ذلك: أنه لا فرق في العقل ولا في السمع بين إضافة كل واحد منهما إلى العبد، ولا بين القدرة عليهما، ولا بين الإرادة لهما، ولا بين حدثهما في وقت واحد من فاعل واحد، ولا بين استحقاق المدح والذم عليهما.

ومما يدل من كتاب الله سبحانه على الفرق بين الإستطاعة والجبر قوله سبحانه: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٤٢) خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهُقُهُمْ ذُلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ^(٤٣) ﴿[القلم]، فانظر كيف فرق سبحانه بين ما يدعون إليه من السجود في الدنيا وما يدعون إليه في الآخرة؛ لكونهم مستطيعين في الدنيا وممنوعين في الآخرة.

ومما يدل من الكتاب أيضاً على أن الله سبحانه لم يخلق شيئاً من أفعال العباد، وعلى أنها ليست بفعل له - قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾^(١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ^(١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً... إلى آخر الآية ﴿[المؤمنون]، فانظر كيف فرق سبحانه بين ذلك لما كان إلقاء النطفة في القرار المكين فعلاً للمُلقي

(١) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

بأن عبر عنه بالجعل دون ما قبله و[ما^(١)] بعده؛ لأجل كون الجعل محتملاً للتأويل، ويصح به التمييز بين فعله سبحانه وفعل غيره؛ فتأمل ذلك وما أشبهه موثقاً إن شاء الله تعالى.

[الكلام في الإيمان بملائكة الله سبحانه]

وأما الإيمان بملائكة الله سبحانه: فالكلام فيه ينقسم إلى حكاية أقوال المختلفين فيهم، وإلى ذكر جملة مما أخبر الله سبحانه به عنهم. أما حكاية الأقوال:

فمنها: قول من حكاه الله عنهم أنهم سموهم تسمية الأئشي، ظناً واختراعاً. ومنها: قول من قال من الفلاسفة واتباعهم: إن الملائكة عبارة بزعمهم عن العقول، وعن الكواكب السبعة، وعن الطبائع، ونحو ذلك من تحريفهم للكلم عن مواضعه.

ومنها: قول أئمة العترة عليهم السلام: وهو أنه لا طريق إلى معرفتهم إلا ما أخبر الله سبحانه به عنهم في كتبه أو على ألسن أنبيائه.

وأما الذكر لجملة مما أخبر الله سبحانه به عنهم: فمن ذلك وصفه لهم عليهم السلام بأنهم أولي أجنحة، وأنهم عباد مربوبون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وأنهم أهل السماوات وحفظتها، وأن منهم من يرسل بالروح^(٢) من أمره على من يشاء من عباده، ومنهم من هو موكل بحفظ أعمال المكلفين ليلاً ونهاراً، ومنهم موكل بقبض الأرواح، ومنهم حملة العرش، على حسب الخلاف في تأويل العرش وكيفية الحمل، ومنهم الموكلون بمحاسبة العباد في يوم المعاد، ومنهم خزنة الجنة وخزنة النار، وأشباه ذلك مما يجب التصديق به.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - في هامش نخ (أ): هو الوحي والنبوة، قال الله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ [النحل: ٢٠]، تمت ضياء. وفي القاموس: حكم الله وأمره، تمت.

[الكلام في الإيمان بكتب الله سبحانه]

وأما الإيمان بكتب الله سبحانه: فأما ما قبل القرآن من كتب الأنبياء ﷺ فيجب على الجملة التصديق بكونها قولاً لله سبحانه صدقاً وديناً حقاً، وإن كانت^(١) لا يجب التعلم فيها، ولا يجوز العمل بمنسوخها.

وأما القرآن: فيجب الإيمان به قولاً وعملاً واعتقاداً؛ لأجل كونه حجة الله^(٢) بعد العقل باقية لا يجوز مخالفته، وكونه معجزاً لا يقدر أحد على الإتيان بمثله، لا في الفصاحة، ولا فيما يتضمن من الإخبار بالغيوب الماضية والمستقبلية، ولا في كونه محفوظاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا فيما وصفه الله سبحانه به، نحو: كونه تبياناً لكل شيء، ونوراً، وروحاً، وشفاء، وبصائر وهدى وبشرى للمؤمنين.

وكذلك وصف النبي ﷺ [له^(٣)] بقوله: ((إذا التبت عليكم الأمور كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن؛ فإنه شافع مشفع، وشاهد مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، هو أوضح دليل إلى خير سبيل، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل^(٤))).

ويجب تحكيم المحكم منه على المتشابه، والمبين على المجمل، والناسخ على المنسوخ، والخاص على العام، ويجب الائتمار بجميع ما أمر الله سبحانه به، والانتفاء عن جميع ما نهى [الله^(٥)] عنه، ويجب الرجوع في كل مشكل من غامض علومه أو مختلف فيه من تأويله إلى سؤال من أمر الله بسؤاله والرد إليه من ورثته وأهله، والتمسك بهم مع الكتاب، ولذلك قال النبي ﷺ:

(١)- في (ب): كان.

(٢)- نخ (أ): حجة الله.

(٣)- ما بين القوسين ناقص في (ب).

(٤)- روى نحوه الإمام أبو طالب في الأمالي بعدة طرق في بعضها زيادة.

(٥)- زيادة من نخ (ب).

((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي))، ونحو ذلك من الأخبار المتفقة في المعنى وإن اختلفت الألفاظ. ويجب ترك الاغترار بشبهه من زعم أن عقله يغنيه عن الكتاب وأهله، ومن زعم أن ورثة الكتاب هم جميع العلماء، ومن زعم أن القرآن الصحيح مكتوم مع الأئمة الغائبين، ومن زعم أن للقرآن تأويلاً باطناً مخالفاً لجميع ظواهره^(١).

[الكلام في الإيمان برسل الله سبحانه]

وأما الإيمان برسل الله سبحانه: فالكلام فيه ينقسم إلى ذكر من تقدم من الأنبياء عليهم السلام، وإلى ذكر نبينا خاصة، وإلى ذكر من يقوم من ذريته مقامه من بعده. أما ذكر من تقدم من الأنبياء عليهم السلام : فهو يشتمل على جمل تفيد من تأملها يقيناً في علمه، وخشوعاً في قلبه، إذا لم يكن فيه زيغ يمنعه من البصر بعقله. منها: حكاية الله سبحانه لاتفاق أقوالهم في الدعاء لأهمهم إلى الإيمان بالله سبحانه، والاستدلال عليه بصنعه نحو: قول نوح عليه السلام: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۖ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح]، أي: مرة بعد مرة، وخلقاً بعد خلق. وقول هود عليه السلام: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۖ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ۖ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء]، أي: خافوا الله الذي رزقكم. وقول صالح عليه السلام: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، أي: تذكروا لتعلموا أن الله سبحانه [الذي^(٢)] خلقكم وجعلكم خلفاء لعاد، وأسكنكم في مساكنهم، فلا تعصوه فيفعل بكم مثل ما فعل بهم.

وقول شعيب عليه السلام: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأُولَى﴾ [الشعراء].

(١)- في (ب): الظواهر.

(٢)- زيادة من نخ (ب).

(٣)- زيادة من نخ (ب).

وقول إبراهيم - على جميعهم^(١) السلام - : ﴿اتَّعْبُدُون مَا تَنْحِتُونَ﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ [الصفات]، وأشبه ذلك مما يجمعه قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... الآية ﴿[إبراهيم]؛ فهذا وما أشبهه هو الذي إذا تفكر فيه الموحد ازداد يقيناً إن شاء الله [سبحانه]^(٢) .

ومنها: حكايته سبحانه للمعجزات التي جعلها دالة على معرفته وحجة لأنبياؤه، نحو قوله سبحانه للنار: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾ [الأنبياء: ٦٩]، ونحو ما جعل في عصا موسى - صلى الله عليه - من الآيات، ونحو خلقه لعيسى - صلى الله عليه - من غير أب، وإنطاقه له في المهدي، وما جعل على يديه من إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وما أشبه ذلك مما أعجز^(٣) كل متزندق إطفاء نوره.

ومنها: حكايته سبحانه لما ابتلى به أنبياءه من المحن، نحو عمى يعقوب، وضر أيوب، وما أشبه ذلك من أنواع الضر والخوف والحاجة التي محصهم [الله^(٤)] بها في الدنيا ليكونوا من عباده المخلصين، وليكونوا^(٥) في ذلك أسوة وقدوة للمؤمنين، وليدل [بذلك^(٦)] على كذب من نسبته إلى طالع المولود وما يقارنه من نحوس أو^(٧) سعود.

(١) - في (ب): عليه السلام.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (أ): عجز.

(٤) - زيادة من نخ (ب).

(٥) - نخ (أ): ليكون.

(٦) - ما بين القوسين ناقص في (ب).

(٧) - نخ (ب): وسعود.

أذكر نبينا ﷺ خاصة

وأما ذكر نبينا خاصة^(١) - صلى الله عليه وعلى آله -: فلأن الله سبحانه خصه بأن جعله رسولاً إلى كافة الثقلين، وختم به الرسل، وفضله على جميع الأولين والآخرين، وأظهر دينه على جميع الأديان، وافترض على كل مكلف اتباع سبيله، والمودة له والطاعة، والصلاة عليه، والاعتقاد به في الدين، والموالة لمن والاه، والمعاداة لمن عاداه، وجعل سبحانه طاعته طريقاً إلى الجنة، ومعصيته طريقاً إلى النار، قضاء وقدرراً لا محيص عنه؛ فلهذا وجب الإيمان به خاصة، والتمسك بدينه قولاً وعملاً واعتقاداً.

أذكر من يقوم مقامه ﷺ من ذريته ويخلفه من بعده

وأما ذكر من يقوم مقامه من ذريته ويخلفه من بعده: فلأنه لا فرق بين الحاجة إليه والحاجة إلى من يقوم مقامه في كل عصر. والكلام في ذلك ينقسم إلى حكاية أقوال المختلفين، وإلى ذكر جملة مما يدل على بطلان ما عدا قول أئمة العترة عليهم السلام.

أما حكاية الأقوال:

فزعمت الخوارج وقدماء المعتزلة: أن الإمامة في جميع الناس. وزعمت المرجئة ومن قال بقولهم من المعتزلة: أن الإمامة في قريش، وكل هؤلاء يزعم أن طريق ثبوت^(٢) الإمامة الشورى والعقد والاختيار. وزعمت شيعة بني العباس أن الإمامة فيهم بالإرث، وطريق ثبوتها القهر والغلبة. وزعمت فرق الإمامية: أن الإمامة بعد الحسن [والحسين^(٣)] في ولد

(١)- نخ (ب): فأما ذكر نبينا ﷺ خاصة.

(٢)- في (ب): إثبات الإمامة بالشورى.

(٣)- زيادة من نخ (ب).

الحسين خاصة، وطريق ثبوتها الوصية، وجوزوا غيبة الإمام مع بقاء كونه حجة في حال غيبته.

ومن الشيعة المعتزلة من زعم أن إجماع العترة ليس بحجة، وأن الخبر الذي يرويه الإمام السابق ليس بحجة، وكذلك اجتهداه. وكل هذه الأقوال مخالفة لقول أئمة العترة عليهم السلام [الزيدية^(١)]، وهو: ثبوت الإمامة في علي والحسن والحسين عليهم السلام بالنص الجلي، وفي ولد الحسن والحسين بالدليل، وأن طريق ثبوتها تكامل الشروط وظهور الدعوة.

أذكر جملة مما يدل على بطلان قول المخالفين لأئمة العترة (ع) في الإمامة

وأما القسم الثاني: وهو في ذكر جملة مما يدل على بطلان أقوال المخالفين لأئمة العترة عليهم السلام.

فالذي يدل على بطلان قول الخوارج بثبوت الإمامة في جميع الناس، وقول من قال بالشورى والعقد والاختيار: قول الله سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا التَّوْبَةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وقوله سبحانه لإبراهيم - صلى الله عليه - : ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [١٢٩] [البقرة]، فاستجاب له، ولذلك استثنى الظالمين منهم، ثم خاطب هؤلاء الذرية بقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٧٧] وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ

(١) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ
إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا
عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ...[الآية] [الحج].

والذي يدل على بطلان قول من زعم أن الإمامة في كل قریش أو في
بني العباس: ما في آية المباحلة وفي خبر الكساء من النص اليقين^(١) على كون
الحسن والحسين ابنين لرسول الله ﷺ وعترته له، وأهل بيته وذريته، وإيجابه
سبحانه لمودة ذوي قرباه^(٢)، وللصلاة في كل صلاة عليهم، وأمر النبي ﷺ
لأئمة بأن يتمسكوا بعترته مع الكتاب، وما أشبه ذلك من الأدلة التي قدمها الله
سبحانه حجة له ولأوليائه على أعدائه؛ لعلمه سبحانه بأنهم سيحسدونهم، كما
قدم الدلالة في التوراة والإنجيل على نبوة محمد ﷺ؛ لعلمه بأن اليهود
والنصارى سينكرون نبوته، وكذلك كل مختلف فيه من الدين؛ لأنه لا بد لله
سبحانه ولأوليائه [عليه^(٣)] من حجة ظاهرة على أعدائه، لا يمكنهم جحدها
بقلوبهم، وإن أظهروا إنكارها بألسنتهم.

والذي يدل على بطلان تخصيص الإمامية لولد الحسين دون ولد
الحسن كون ذلك بدعة حادثة لا دليل عليها، ولذلك اختلفوا وخالفهم فيه
صلحاء ولد الحسين.

والذي يدل على بطلان تجويزهم لغيبة الإمام وبقاء كونه حجة في حال الغيبة
قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد].

وما روي عنه ﷺ من أنه لا بد لله سبحانه في كل عصر من حجة إما سابق وإما
مقتصد، وإخبار النبي ﷺ بأن الحجة من عترته في كل عصر لا يفارق الكتاب.

(١) - نخ (أ): البين.

(٢) - في (ب): ذوي القربى.

(٣) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

[الأدلة على مذهب العترة في مسألة الإمامة]

والذي يدل على صحة القول بالنص الجلي: قول النبي ﷺ لعلي عليه السلام في قصة أسد بن غويلم: ((أخرج إليه يا علي ولك الإمامة من بعدي))، وقوله: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما)).

والذي يدل على أن منصب الإمامة في ولد الحسن والحسين خاصة إخبار الله سبحانه بأنه اصطفاهم لإرث كتابه، وأنه اختارهم على علم على العالمين، وأنه أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ونحو ذلك مما يدل على أنه سبحانه إنما اختارهم لعلمه بصلاحهم وعدالتهم، وهذا أيضاً هو الذي يدل على كون إجماعهم حجة.

والذي يدل على أن الإمام السابق حجة الله سبحانه يجب تصديقه والافتداء به: قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولوا الأمر هم أئمة الأعصار؛ فدل بذلك على أن طاعتهم واجبة كطاعته وطاعة رسوله، وكل من وجبت طاعته لم تجز مخالفته، ولا الشك في روايته واجتهاده في سيرته، فاعلم ذلك.

[الكلام في الإيمان باليوم الآخر]

وأما الإيمان باليوم الآخر: فالكلام فيه ينقسم إلى خمس مسائل:

الأولى: [في^(١)] الكلام في البعث على الجملة، وذلك لأن جميع فرق الكفار والزنادقة استبعدوا واستعظموا أن يعود الإنسان حياً بعد كونه تراباً، قال الله سبحانه: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝ أَيْنَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ۝﴾... إلى قوله سبحانه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودٌ ۝ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ

(١) - زيادة من نخ (ب).

لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدُ ﴿١٤﴾ أَفَعَيَيْنَا
بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾ [ق]، ومما علم^(١) سبحانه
أنبياءه من الأدلة وأمرهم أن يحتجوا بها على أمهم أربع دلالات، ولكل دلالة
طريق، من سلكه انتهى به إلى العلم اليقين:

الأولى: دلالة المبدأ على المعاد، نحو قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي
رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ
مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ
نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ
الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ
اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ
الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ
مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴿٧﴾ ﴿[الحج].

ووجه الاستدلال بهذه الآية من وجهين:

أحدهما: أنه لما كان لا يحسن الكلام مع الكفار في البعث قبل الكلام في
إثبات الصانع القادر نبههم على النظر في كونهم مخلوقين خلقاً بعد خلق؛
ليستدلوا بذلك على أن لهم صانعاً أوجدتهم بعد عدمهم، وكثرهم بعد قلتهم،
وأحياهم بعد موتهم.

والوجه الثاني: تنبيهه سبحانه لهم على أن الذي خلق أولهم من تراب في
الابتداء يقدر أن يعيدهم أحياء بعد كونهم تراباً، ونظائر هذا^(٢) كثير، نحو قوله
سبحانه: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾
قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس].

(١)- نخ (ب): علمه.

(٢)- في (ب): ذلك.

والدلالة الثانية: طريقها قياس بعض الصنع على بعض، نحو قول الله^(١) سبحانه: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس]، وقوله سبحانه: ﴿وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم]، وقوله سبحانه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِنَّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر]، وقوله سبحانه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِنَّ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [فصلت: ٣٩]، وما أشبه ذلك مما نبه الله سبحانه على أنه لا فرق بين إحياء الأرض بعد موتها وإحياء الناس بعد موتهم.

والدلالة الثالثة: طريقها خبر الحكيم الذي يجب تصديقه، وهو الله سبحانه، وقد أخبر بذلك، ومعرفة وجوب تصديقه فرع على معرفة حكمته على^(٢) ما تقدم.

والدلالة الرابعة: طريقها المشاهدة، نحو ما شاهده إبراهيم - صلى الله عليه - فيما حكاه الله^(٣) سبحانه بقوله: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة]، وما شاهده عزيز فيما حكاه الله سبحانه بقوله: ﴿وَانْظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وما شاهده بنو إسرائيل فيما حكاه سبحانه بقوله: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة].

(١) - نخ (ب): قوله سبحانه.

(٢) - في (ب): كما تقدم.

(٣) - في (ب): حكى الله عنه بقوله.

[الكلام في بعث ما عدا آدميين من الحيوانات]

والمسألة الثانية: بعث ما عدا آدميين من الحيوانات، وذلك لأن من المختلفين^(١) من زعم أنها لا تبعث، ومنهم من زعم أنها تبعث ثم يقال لها: كوني تراباً، ومنهم من قال: إنها تبعث وتعوض على ما نالها من المحن في الدنيا، وإنها باقية أبداً؛ إذ لا فرق بينها وبين آدميين في كونها مخلوقة بالقصد، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وقال: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فكما أنه لا فرق بين جميع الدواب في ذلك في الدنيا فكذلك لا فرق بينها في البعث في الآخرة.

وكذلك قال الله سبحانه: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام]. وكذلك فإن العقل يقضي بأن إحياءها بعد الموت أولى في الحكمة من تركها ميتة، وأن تعويضها بالنعيم الدائم أولى من إمامتها بعد الحشر.

[تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، ومعنى الصراط]

والمسألة الثالثة: تأويل قول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧١]، وتأويل الصراط، وذلك لأن من المفسرين من زعم أن الضمير في «واردها» المراد به جهنم، وأن جميع الناس يمرون في صراط فوقها؛ فمنهم من تزل قدمه، ومنهم من يسلم.

وأنكر ذلك بعضهم، وقال: [إن^(٢)] الضمير في واردها راجع إلى الموضع الذي ذكره الله سبحانه بقوله: ﴿ثُمَّ لَنُخْرِجَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [مریم].

(١) - في (ج): المخالفين.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

هذا إذا كان الخطاب عاماً لأهل الجنة وأهل النار، وإن كان خاصاً للذين^(١) عناهم بقوله سبحانه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، ارتفع الخلاف. ومما احتج به من أنكر ورود أهل الجنة لجهنم قول الله سبحانه: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٨]، قالوا: ولا فرع أعظم من المرور فوق جهنم على مثل حد السيف، ومع ذلك فقد أخبر الله سبحانه أن لكل باب من أبواب جهنم جزءاً من أهل النار مقسوماً، وأنهم يساقون إليها من موضع الحساب الذي يَرُدُّه كل إنسان^(٢) إلا من شاء الله سبحانه من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وكذلك أهل الجنة يساقون إليها من ذلك الموضع، لا إلى جهنم.

[استحقاق الخلود في النار]

المسألة الرابعة: في استحقاق الخلود في النار هل هو بعمل أو لا بعمل؟ وذلك لأن المجبرة يزعمون أنه مستحق لا بعمل؛ لأنه لا قدرة للمخلوق بزعمهم. ومما يشنع به بعضهم سؤا لهم عمن مات عقيب^(٣) بلوغه وقد عصى معصية واحدة: هل يخلد أم لا؟ فإن قيل: يخلد، ألزموا أن ذلك ظلم؛ لثلا يعترض بمثله عليهم، وإن قيل: لا يخلد، ألزموا الخروج من المذهب. وقد تقدم ذكر ما يدل على بطلان قولهم: إنه لا قدرة للمكلف على فعل ما كلف فعله، وترك ما كلف تركه، مع كون بطلانه ظاهراً؛ لأجل مخالفتهم به للعقل والسمع. أما العقل: فلأن الله سبحانه جبل العقول على معرفة الفرق بين الظلم والعدل في الشاهد.

(١) - في (ب): بالذين.

(٢) - في (ب): الناس.

(٣) - نخ (ب): بعد.

وأما السمع: فلأن الله سبحانه نفى الظلم عن نفسه، وأضافه إلى الظالمين من عباده، ومن المعلوم ضرورة أنه لا يعقل كون الظالم من^(١) المخلوقين ظالماً إلا إذا فعل الظلم، وأنه لا يعقل كون العادل عادلاً إلا إذا أنصف المظلوم من الظالم، ومن المعلوم عقلاً وسمعاً أنه لا يجوز أن يضاف إلى الله سبحانه فعل ما جبل العقول على معرفة قبحه، ونهى المكلفين عن فعله، فكذلك كل ما تمدح سبحانه بنفيه عن نفسه.

وأما تشنيعهم وتدليسهم بالسؤال عمن عصي معصية واحدة عقيب بلوغه ثم مات - فالجواب عن ذلك بأمور:

منها: أنا لم نتعبد بعلم الغيب، وإنما تعبدنا بإجراء أحكام الشريعة في الظاهر، وترك الخوض بالأوهام فيما لا علم لنا به.

ومنها: أنه لا يعتبر في استحقاق الخلود في النار بالمعصية إلا الإصرار عليها بحيث إنه لو أخرج من النار لعاد لما نهي عنه.

ومنها: أن الله سبحانه ألطافاً خفية، ورحمة واسعة، ومن الممكن أن يكون سبحانه ألهم ذلك العاصي التوبة والندم قبل موته، وعلمها من ضميره، وختم بها له، فيكون حكمه عند الله في الباطن بخلاف حكمه عندنا في الظاهر.

ومنها: أنه يمكن أن يكون ممن يقبل الله سبحانه فيه الشفاعة.

وأشبه ذلك مما يدل على أن الله سبحانه لا يدخل أحداً النار ويخلده فيها إلا^(٢) بذنب فعله في الدنيا، ومات مصرأً عليه، بعد الإعذار والإنذار والتمكين من فعل الطاعة وترك المعصية.

(١)- في (ب): كون الظالم ظالماً من المخلوقين إلا إذا فعل الظلم.

(٢)- نخ (ب): لا بذنب.

[زعم المجبرة أن الله يخلف الوعيد ، والجواب عليهم]

والمسألة الخامسة: إخلاف الوعيد، وذلك لأن المرجئة يزعمون أن الله سبحانه يخلف وعيده لأهل النار بالخلود فيها، واحتجوا على ذلك من المتشابه^(١) والشبه بما لا حجة لهم فيه.

أما المتشابه: فنحو قول الله سبحانه: ﴿لَا يَتَّبِعُنَّ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا]، وقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، ثم استثنى بقوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

والجواب: أن هذه الآيات وما أشبهها من [جملة^(٢)] المتشابه المجمل الذي قد بينه الله سبحانه بالآيات التي أكدها بالتأييد الذي لا انقطاع له، وتحكيم المحكم الميّن على المتشابه المجمل واجب لا يجوز خلافه، مع أنه لو لم يرد في ذلك إلا ما حكاه الله سبحانه من قول الكفار: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾، وتكذيبه سبحانه لهم بقوله: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٨] بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ [٨٨] [البقرة]، ونحو قوله سبحانه: ﴿قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران] - لكفى^(٣) به للمرجئة فاضحاً، ولنا عليهم دليلاً واضحاً.

وأما إيهامهم للمماثلة بين سيئة العاصي والسيئة التي هي جزاء له فليس بينهما مماثلة في الكيفية ولا في المقدار، مثاله: ما نعلمه في الشاهد من قطع يد السارق التي ديتها خمس مائة مثقال على سرقة التي قيمتها عشرة دراهم قفلة.

وأما الشبه: فنحو قولهم: إن العقلاء في الشاهد يستحسنون إخلاف الوعيد ويمدحون عليه.

(١) - نخ (ب): بالمتشابه.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - هذا جواب «لو» في قوله: مع أنه لو لم يرد... إلخ.

والجواب: أن ذلك لم يحسن إلا لأجل قرائن لا يجوز^(١) إضافتها إلى الله سبحانه نحو البداء^(٢)، والندم من الظلم، وطلب الذكر أو العوض؛ بدليل أن المتوعد لو كان إمام حق لما جاز له في الشرع ولا حسن في العقل أن يخلف بوعده للظالم، وأن يترك إنصاف المظلوم منه مع القدرة عليه.
فهذه جملة ما قصدت به التنبيه للمتعلمين على طلب العلم من أهله ومعدنه.
والحمد لله وحده^(٣)، وصلى الله على محمد وآله وسلم.



(١) - في (ب): لا يحسن.
(٢) - (البداء) ظُهُور الرَّأْيِ بعد أن لم يكن، واستصواب شَيْء علم بعد أن لم يعلم، ويُقَال: بدا لي في هَذَا الأمر بداء، أي: ظهر لي فِيهِ رَأْي آخر. المعجم الوسيط
(٣) - في (ب): والحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً، بكرة وأصيلاً.

كِتَابُ

تَنْبِيْهِ اَوَّلِي الْاَلْبَابِ

عَلَى تَنْزِيهِ وَرِثَةِ الْكِتَابِ

من كلامه عليه السلام

[مقدمة الكتاب والحامل له على تأليفه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد من فطر العقول على معرفة الأدلة، وعرف المكلفين بجميع حدود فرائض الملة، وبأولي الأمر الحافظين^(١) لها ولهم من الشبه المضلة، والصلاة على محمد خاتم النبيين، وعلى آله الخيرة المتجبين - فإنه لما كثرت مخالفة من خالف بين الأئمة، واستغنى بالاجتهاد عنهم كثير من الأئمة، وقل من ينظر فيما يجب من معرفة التأويل لما يوجد في كتبهم من مختلف الأقاويل - رأيت^(٢) لأجل ذلك أن أنبه من أحب أن يتفقه من الشيعة فيما وضعوه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ من كتب الشريعة بمختصر مما يحض على سلوك مذهبهم، وعلى التبصر في فوائد كتبهم، ويدل على أنهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لم يفرقوا دينهم فيكون في ذلك حجة لمن خالفهم أو خالف بينهم، غير متحد في شيء من ذلك لرافض، ولا متعرض به لجدال معارض، وقسمت جملة الكلام فيه على ستة فصول:

الأول: في ذكر جملة من أصول الفقه المذكورة في الكتاب والسنة، وأحكامها.
والثاني: في ذكر الأصول التي يحتج بها من خالف الأئمة أو خالف بينهم.
والثالث: في ذكر جملة من اختلاف أحوال الأئمة.
والرابع: في ذكر ضروب من أمثلة ما خولف فيه بين الأئمة، وما يصح منه وما لا يصح.

والخامس: في ذكر ما أجمع عليه من^(٣) صفة من يجوز له الاجتهاد.
والسادس: في ذكر الفرق بين الشيعي والمتشيع.

(١) - نخ (أ): الحائطين لهم ولها.

(٢) - جواب «كَمَا».

(٣) - نخ (ب): في.

[الفصل الأول: في ذكر أصول الفقه في الكتاب والسنة وأحكامها]

أما الفصل الأول: وهو في ذكر أصول الفقه في الكتاب والسنة وأحكامها، فالغرض بذكرها التنبيه على معرفة الفرق بين الخطاب العام والخاص، والاختلاف المحذور والجائز، وبين ما يرجع المجتهد فيه إلى نفسه أو إلى غيره، ونحو ذلك مما يمكن من عرفه رد كل ما يسأل^(١) عنه إلى أصله، والتمييز بين ما التبس من فقه الأئمة بمبتدع فقه العامة، وبين الحاكي لمذهب غيره والمتعاطي برأيه.

وبيان ذلك هو: أن جملة ما يعمه اسم الفقه ستة أنواع مختلفة الأحكام، وذلك لأن جميع مسائل الفقه لا تخلو: إما أن تكون مما طريق معرفته النص البين، أو القياس المنصوص على مثال جنسه، أو السؤال لمن يجب سؤاله والرد إليه من أولي الأمر وأهل الذكر، أو الرجوع فيها إلى الحاكم، أو إلى حكم عدلين، أو إلى نظر المكلف لنفسه وتحريره للأصلح فيما التبس عليه.

[ذكر أمثلة ما طريق معرفته النص البين، والأحكام التي تخصه]

أما ما طريق معرفته النص البين: فمن أمثلة ذلك ما ذكره الله سبحانه من مقادير سهام ذوي السهام من الورثة، وأنواع الكفارات، وأوقات العدة، وكذلك كل ما لم يختلف في أن النبي ﷺ بينه بقوله أو فعله من مجمل النصوص. ومن أحكام هذا النوع التي تخصه كون الخطاب به عاماً، يستوي في معرفته و[في^(٢)] وجوب العمل به كل مكلف.

ومنها: استمرار وجوب التعبد به في كل عصر، من غير تكلف نظر. ومنها: حظر السؤال عن علل أحكامه؛ لأجل كونه تكليف من لا يسأل عما يفعل، ولذلك قال القاسم بن إبراهيم عليه السلام: السؤال عن اللّميات^(٣) في الشرعيات زندقة.

(١) - نخ (ب): سأل.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - المراد: السؤال بـ(لم) عن الشرعيات؛ لأنه اعتراض على حكمة الحكيم تعالى.

ومنها: حظر تأويلها وتحريفها على غير ما يفيد ظاهرها - ولذلك سميت الباطنية زنادقة لأجل قولهم: إن لكل ظاهر من الفروض باطناً - وذلك لأن النصوص البينة جارية في العلم بها مجرى العلوم الضرورية؛ فكما لا يجوز تحريف العلوم الضرورية العقلية فكذلك لا يجوز تحريف النصوص الشرعية البينة.

[ذكر أمثلة ما طريق معرفته القياس والأحكام الخاصة له]

وأما النوع الثاني: وهو ما طريق معرفته القياس على ما ورد النص بتعيين جنسه وذكر صفته فمن أمثلته نهي النبي ﷺ عن بيع الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل، [و^(١)يداً بيد، وكذلك البر بالبر ونحو ذلك مما علم من قصده ﷺ] أنه إنما أصله ليقاس عليه كل ما شاركه في اسم الجنس وصفة الوزن أو^(٢) الكيل في تحريم بيع بعضه ببعض متفاضلاً أو مؤجلاً.

ومن أحكام هذا النوع الخاصة له كون مسائله بخلاف مسائل النوع الأول، وإن كان كلها معلوماً بالنص؛ وذلك لأن كل فريضة من فرائض النوع الأول نحو الصلاة والزكاة لا يصح قياسها ولا القياس عليها، ولذلك لم يجز السؤال عن عللها؛ إذ لو كان لها علل وجبت لأجلها كما عُلِّلَ كونها تعبداً لفاعل حكيم مختار يجب التسليم لأمره.

ومسائل هذا النوع الثاني يصح السؤال عن عللها؛ لأجل كونها مسائل قياس كما أراد الله سبحانه، والقياس لا يصح كونه قياساً إلا إذا كان الذي يقاس مشاركاً للذي يقاس عليه في اسم جنس معلوم، وصفة خاصة معلومة، ولذلك جاز ورود الغلط والالتباس في كثير من مسائل القياس؛ لأجل جهل كثير من القائسين بصفة ما يصح قياسه والقياس عليه، وصفة من يجوز له القياس.

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (ب): الوزن والكيل.

[ذكر ما طريق معرفته السؤال لمن يجب سؤاله وذكر أحكامه]

وأما النوع الثالث: وهو ما طريق معرفته السؤال^(١) لمن يجب سؤاله والرد إليه من أولي الأمر وأهل الذكر.

فاعلم أن الله سبحانه لما علم ما سيكون من الأمة في تأويل كثير من^(٢) الآيات، وفي كثير من الأخبار - جعل لكل قوم في كل عصر هادياً، وأوجب على الرعية طاعته وسؤاله عن كل مختلف فيه، وسيأتي إن شاء الله من أمثلة ذلك ما ينبه على ما عده في فصل ما خولف فيه بين الأئمة.

ومن أحكام هذا النوع: جواز اختلاف فتاوى الأئمة عليهم السلام وسيرهم: إما لأجل^(٣) كون بعض ما يحتجون به من الآيات والأخبار محتملاً لأكثر من تأويل، وإما لاختلاف أحوالهم في التمكن، وإما لأجل سهو بعضهم في بعض المسائل، أو سهو من حكى عنهم، أو تدليس مدلس في بعض كتبهم، ونحو ذلك مما يجوز وقوعه.

ولا يجوز لأحد^(٤) أن ينسب إليهم الاختلاف في الدين، بل يجب حسن الظن بهم، والتأويل لما أشكل من كلامهم، ونفي كل ما علم كونه خطأ عنهم، والتمسك بالحي منهم دون الميت، وإن كان وقت فترة وجب العمل بالأحوط من أقوالهم، وذلك لأن كثيراً من المسائل مرجأً لأنظار الأئمة في كل عصر على حسب تمكنهم، نحو الحكم فيمن كُفّر كفر إلهام، وفي حمل المرتدة الذي حملت به قبل ردتها هي وزوجها، وفي ذمة أهل الكتاب، وفي قاطع الصلاة المقر بوجوبها عليه، وفي مسألة الرد على ذوي الأرحام، وفي رجل خلف أختين لأب

(١) - نخ (أ): في السؤال.

(٢) - نخ (أ): في كثير من تأويل.

(٣) - في (ب): لكون.

(٤) - في (ب): ولا يجوز لأجله.

وأم وأختاً لأب معها عصبه غير إخوة^(١)، وفي أمور مما يجب أن تدرأ به الحدود، وفي غلو من غلا من شيعة الإمام الأول: إما في تشديد أو ترخيص، ورده إلى الحد الذي تعداه.

ومن لطيف أنظار الأئمة ومستحسن سيرهم استخراج بعضهم من مجمل حكم بعض ما يكون أصلح للمحكوم عليه في بعض الأحوال، اقتداء بما حكاه الله سبحانه من حكم داود وسليمان عليهما السلام في غرم ما استهلكته غنم قوم من غلة حرث قوم آخرين؛ فحكم داود عليه السلام بوجوب غرم ذلك حكماً مجملاً من غير تعيين وقت، وذلك هو ظاهر الحكم الواجب الذي لا خلاف فيه، ونظر سليمان عليه السلام في ذلك بتوفيق الله سبحانه له فعلم أن الغرم من غلة الغنم أصلح لأهلها، وأنه لا خلل في ذلك على أهل غلة الحرث؛ لأجل تأخر وقت حصاد تلك الغلة كتأخر غلة الغنم؛ فصوب الله سبحانه حكمه بذلك، ولم يخط أباه، بل قال سبحانه: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فتأمل ذلك وما أشبهه.

أذكر أمثلة ما طريق معرفته الرجوع فيه إلى حكم الحاكم، وأحكامه

وأما النوع الرابع: وهو ما طريق معرفته الرجوع فيه إلى حكم الحاكم فمن أمثلته: تقدير الحكومات فيما لا أرش له من الجنايات، ومقادير واجب النفقات، والتوسط بالصلح فيما تساوت فيه الأيمان أو البيئات، وما أشبه ذلك من الأحكام التي لا يجوز أن ينظر فيها إلا من ينصبه إمام^(٢) الحق إلا على وجه الاحتساب في أوقات الفترات لمن يجوز له الاحتساب من أهل الدين والعلم والورع.

(١) - كابن الأخ مثلاً فيأخذ الباقي بعد فرض الأختين لأب وأم، وهذا مما زاد فيه الفرع على الأصل.

(٢) - نخ (ب): الإمام المحق.

ومن أحكام هذا النوع: كونه متفرعاً عن معرفة الحاكم لظواهر أحكام الشريعة، وعن الخبرة والمعرفة لأحوال الخصوم، بخلاف ما لا يجوز الرجوع فيه إلا إلى الأئمة خاصة؛ لأن ما يرجع فيه إليهم متفرع عن استنباطهم لغامض علم الكتاب الذي خصهم الله بإثره، وجعلهم أهلاً له.

وعلم الحاكم متفرع عن علوم^(١) الأئمة، ومن هنا يعلم بطلان قول من زعم أنه لا فرق بينه وبين الأئمة في علم غامض الكتاب، ويعلم أن كل اجتهد لهم خالفوا فيه^(٢) إجماع العترة فهو باطل، وأن ما كان منه موافقاً لكلهم أو لبعضهم فنسبته إلى الأئمة أولى من نسبته إليهم؛ لأجل كونهم رعية لا رعاة؛ فاعرف.

[ذكر أمثلة ما طريق معرفته الرجوع إلى حكم عدلين، وأحكامه]

وأما النوع الخامس: وهو ما طريق المعرفة له الرجوع إلى حكم عدلين؛ فمن أمثلته: قول الله سبحانه في جزاء ما يقتل من الصيد المحرم: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله سبحانه في شأن الزوجين: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا...الآية﴾ [النساء: ٣٥].

ومن أحكام هذا النوع التي تخصه: كون ما يرجع فيه إلى العدلين ليس مما يجب على الإمام ولا على الحاكم؛ لجواز كون غيرهم أعرف منهم به لأجل الخبرة، وهذا مما يجوز أن يقاس عليه ما أشبهه من مسائل الصلح في مسائل المعاملات الحادثة.

(١) - في (ب): علم.

(٢) - نخ (أ): به.

[ذكر أمثلة ما طريق معرفته نظر المكلف لنفسه وتحريه للأصلح فيما التبس عليه، وأحكامه]

وأما النوع السادس: وهو ما طريق معرفته نظر المكلف فيما تلجئه إليه
الضرورة من التحري للأصلح فيما لا طريق له إلى معرفته^(١) إلا تغليب ظنه
فمن أمثلته: تحري جهة القبلة، ووقت الصلاة، وما أشبه ذلك من كل مشكل
في مسائل العبادات المعينة.

ومن أحكام هذا النوع التي تخصه: كون وقت النظر فيه مضيقاً، وكونه عاماً
لكل مكلف، وأنه هو الذي يجوز أن يقال فيه خاصة: كل مجتهد مصيب.
واعلم أن ما عدا هذه الجملة مما قد جعل من أصول الفقه وليس بأصل على
الحقيقة لا يخلو: إما أن يكون آية من الآيات المتشابهة، وإما خبراً من الأخبار
المختلف في صحتها، وفي^(٢) الصحيح من تأويلها، وإما مسألة من مسائل بعض
الأئمة حملت على غير معناها، وخرج منها ما لا يوافق غرض من نسبت^(٣) إليه من
الأئمة عليه السلام فتأمل جميع هذه الأصول لتعرف جميع ما تفرع عنها إن شاء الله سبحانه.

[الفصل الثاني: في ذكر الأصول التي يحتج بها من خالف الأئمة أو خالف بينهم، والدليل على بطلانها]

وأما الفصل الثاني وهو في ذكر الأصول التي يحتج بها من خالف الأئمة عليه السلام
أو خالف بينهم، فجملتها ثلاثة:

الأول: إنكار كثير من الصحابة للنص والحصص الذي هو قدوة كل رافض للأئمة.
والثاني: اختلافهم في نصبهم لأئمتهم، نحو قولهم في إمامة أبي بكر: إن طريقها
العقد والاختيار، وجعل أبي بكر للإمامة بعده في عمر خاصة من غير مشورة،

(١) - نخ (ب): فيما لا طريق له بمعرفته إلا بغلبة ظنه فمن أمثلة ذلك تحري.. إلخ.

(٢) - نخ (ب): أو في.

(٣) - نخ (أ): تنسب.

وجعل عمر لها في ستة معينين يختار أحدهم، الذي هو قدوة لكل^(١) من أنكر كون الإمامة من أصول الدين، وجعلها من مسائل الاجتهاد، وقدوة لمن جوز خمسة أن ينصبوا سادساً يقوم مقام الإمام.

والثالث: تصويهم لمن خالف أمير المؤمنين عليه السلام برأيه واجتهاده في كثير من المسائل، نحو مسألة ميراث الجد وما أشبهها، الذي هو قدوة لمن زعم أن كل مجتهد مصيب في اجتهاده، وأنه متعبد به وإن خالف إمام عصره أو إجماع العترة. والذي يدل على بطلان جميع هذه الأصول على الجملة: هو أنه لا يصلح لحفظ الملة وحيطة الأمة إلا من هو معلوم الصلاح والعدالة ظاهراً وباطناً، وعلم الباطن من أحوال الناس من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله سبحانه، ولذلك قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ونحو ذلك من الآيات التي ذكر فيها الاصطفاء [والاجتباء^(٢)] والاختيار.

ثم أخبر سبحانه بمن اصطفاه فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ...﴾ [الحدید: ٢٦]، وذريتهما معاً لا تكون إلا من ولد إبراهيم دون سائر ولد نوح. ومما أكد به ذلك قوله سبحانه في إبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، فعهد له بذلك، ولم يستثن من ذريته إلا من ظلم؛ فلم تنزل النبوة في ولده عليه السلام إلى أن بعث الله محمداً صلی اللہ علیہ وسلم، وقال فيه: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ...﴾ [آل عمران: ٦٨]، وأخبر سبحانه أنه ختم به الأنبياء، ثم ورد نص الكتاب والسنة بكون الأمر من بعده في وصييه خاصة، ثم في ذريته، ولذلك خصهم بالذكر في آية المباهلة، وفي خبر الكساء، وفي قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [المائدة: ٥٥]، وفي تأكيد النبي صلی اللہ علیہ وسلم هذه

(١)- في (ب): لمن.

(٢)- زيادة من نخ (أ).

الآية بقوله: ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، وبأنه (١) ﷺ بايعهم له ولم يبايعه لهم، وأمره عليهم ولم يؤمر أحداً منهم عليه. وأكد ﷺ ما في آية المباينة وخبر الكساء من ذكر ذريته وعترته بالأخبار الكثيرة البينة، نحو قوله: ((عليكم بأهل بيتي))، وقوله: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به من بعدي لن تضلوا أبداً)) (٢): كتاب الله وعترتي أهل بيتي))، وما أشبه ذلك مما يدل على أنه لا بد لله سبحانه في كل عصر من حجة من ذرية نبيه: إما سابق وإما مقتصد، لا يجوز لأحد من رعيته مخالفته، ولا المخالفة بينه وبين أحد من سلفه، بحيث يوهم التفرق في الدين الذي ذمه الله سبحانه؛ لأجل كون حكم خليفة النبي ﷺ كحكمه فيما يجب عليه وله؛ فكما تجب الطاعة للنبي، والافتداء به، والتسليم لأمره - فكذلك خليفته، وكما لا يجوز لخمسة من الأمة أن ينصبوا سادساً يقوم مقام النبي ﷺ فكذلك لا يجوز لخمسة من الرعية أن ينصبوا سادساً يقوم مقام الإمام، وكما لا يجوز الاستغناء بالرأي والاجتهاد عن النبي، فكذلك لا يجوز الاستغناء به عن الإمام مع التمكن من سؤاله والرد إليه. وكما لا يجوز معارضة النبي في التنزيل، فكذلك لا يجوز معارضة الإمام في التأويل الذي خصه الله سبحانه بإرثه، وجعله أهلاً له، وكما يجب تصديق النبي فيما يرويه عن الله سبحانه، فكذلك يجب تصديق الإمام فيما يرويه عن النبي.

وكما لا يجوز الاعتراض على النبي بكونه بشراً يأكل الطعام ويمشي في الأسواق، فكذلك لا يجوز الاعتراض على الإمام بكونه واحداً من آحاد المكلفين؛ ليتوصل بذلك إلى ترك قبول روايته، وإلى تجويز الاستغناء عنه باجتهاد غيره أو روايته.

(١) - نخ (ب): وبأن النبي.

(٢) - في نسخة (س): لن تضلوا من بعدي.

وكما لا يجوز لأحد من علماء الأمم^(١) ترك التسليم لأمر النبي ﷺ مع كونه أمياً، فكذلك لا يجوز لأحد من علماء الفرق ترك التسليم لأمر الإمام مع كونه لا يعلم إلا القدر الذي يجب عليه.

أقوال وأفعال أمير المؤمنين ﷺ فيمن يخالف الأئمة

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من أقوال أمير المؤمنين ﷺ وأفعاله:
أما أقواله؛ فمنها قوله: (فيا عجباً، وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتفون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي..)
 إلى قوله: (ومفرعهم في العضلات إلى أنفسهم، وتعويلهم في المبهات على آرائهم، كأن كل امرئ منهم إمام نفسه).

وقوله في صفة المتعاطين: (وآخر قد تسمى عالماً وليس بعالم..) إلى قوله: (وقد حمل الكتاب على آرائه، وعطف الحق على أهوائه).

وقوله: (قد تسمى عالماً وليس به..) إلى قوله: (فإن نزلت به إحدى المهمات هيأ لها حشواً رثاً من رأيه).

وقوله في صفة من يخالفهم من أئمة العترة: (يعطف الهوى على الهدى إذا عطفوا الهدى على الهوى، ويعطف الرأي على القرآن إذا عطفوا القرآن على الرأي^(٢)).

وقوله في ذمه للذين خالفوه في مسألة ميراث الجد: (حفظت ونسيتم أن السدس الثاني طعمة من رسول الله ﷺ أطعمه إياه، وليس بفرض فرضه له).

(١) - نخ (ب): الأمة.

(٢) - قال ابن أبي الحديد في شرح النهج: هذا إشارة إلى إمام مخلقه الله تعالى في آخر الزمان.. إلى أن قال: ومعنى يعطف الهوى: يقهره ويشنيه عن جانب الإيثار والإرادة فيجعل الهدى قاهراً له، وظاهراً عليه. وكذا قوله: ويعطف الرأي على القرآن، أي: يقهر حكم الرأي والقياس والعمل بغلبة الظن عاملاً عمل القرآن. وقوله: «إذا عطفوا الهدى» و «إذا عطفوا القرآن» إشارة إلى الفرق المخالفين لهذا الإمام.. إلخ.

وأشبه ذلك مما يدل على أنه لا يجوز أن يُقتدى بأحد ممن خالف أئمة الهدى، ولا أن يعتد بخلافه، فضلاً عن تصويبه.

وأما أفعاله عليه السلام؛ فمنها: اعتزاله للمشائخ في وقت عدمه للناصر عليهم، وتركه لمعاونتهم على الإثم والعدوان ومعصية الرسول، مع علمه بما يجب عليه من المعاونة على البر والتقوى، ومن النصرة لأئمة الهدى؛ فلو كانوا أئمة وأفعالهم دين لله سبحانه خالص لما جاز له التخلف عن نصرتهم.

ومنها: موالاته عليه السلام لمن أنكر إمامة المشائخ من الصحابة.

ومنها: جهاده لمن سلك طريقته^(١) من اتباعهم وأشباههم^(٢)؛ لأجل وجوده للناصر^(٣) عليهم، وأشبه ذلك مما هو معلوم بإجماع العترة.

[الفصل الثالث: في ذكر جملة من اختلاف أحوال الأئمة]

وأما الفصل الثالث: وهو في ذكر جملة من اختلاف أحوال الأئمة عليهم السلام:

فالغرض بذكره التنبيه على معرفة تصارييف عباراتهم، التي معرفتها تنبيه على معرفة غامض قصودهم، التي من عرفها عرف اتفاقهم، وأمكنه التأويل لكل مشكل من الأقوال المنسوبة إليهم؛ وذلك لأنه^(٤) لما كثر حاسدهم على ما آتاهم الله سبحانه من فضله، وخصهم به من إرث الكتاب وخلافة الرسول - تفرق من سلم منهم من القتل في البلاد:

فمنهم: من صار إلى حيث لا يمكنه التصريح بمذهبه لفظاً ومعنى، والإنكار على كل مخالف في الإمامة وأحكامها.

(١) - في (ب): طريقهم.

(٢) - نخ: أشياهم.

(٣) - نخ (ب): الناصر.

(٤) - نخ (ب): أنه.

ومنهم: من صار إلى حيث لا يمكنه إلا التعريض بمذهبه والإشارة إليه، والخلط له بحكاية غيره من مذاهب المخالفين.

ومنهم: من أمكنه التوسع في العلوم والاستظهار بكثرة التصانيف.

ومنهم: من اقتصر على القدر الواجب عليه، والمحتاج إليه.

ومنهم: من نشأ بين العرب.

ومنهم: من نشأ بين العجم.

ومنهم: من صارت كتبه في حياته وبعد موته إلى من يحفظها من أكثر الدسيس.

ومنهم: من صارت كتبه إلى من باطنه بخلاف ظاهره.

ومنهم: من ألزم رعيته العمل بفتاويه وسيره في حياته.

ومنهم: من لم يلزم أحداً ذلك.

ومنهم: من جمعت أقواله بعد موته وجعلت مذهباً له.

وأشبه ذلك مما يجب لأجله حسن الظن بهم، وترك المخالفة بينهم في كل ما يحتمل أن يتأول على الموافقة دون المخالفة، ويجب لأجله أن يقلد الحي منهم، وأن يرجع إلى قوله في تأويل كل ما أشكل من أقوال سلفه، فإن كان وقت فترة وجب العمل بالأحوط من أقوالهم، وهذا هو الظاهر المعلوم من مذهبهم على جميعهم السلام.

[الفصل الرابع: بعض أمثلة ما خولف فيه بين الأئمة وما يصح منها

وما لا يصح]

وأما الفصل الرابع: وهو في ذكر ضروب من أمثلة ما خولف فيه بين الأئمة، وذكر ما يصح منه^(١) وما لا يصح؛ فجملتها عشرة:

الأول: ما تقدم ذكره من المسائل المرجاة لأنظار الأئمة التي يجوز اختلافها

(١) - في (ب): منها.

لأجل^(١) اختلاف أحوال الأئمة، وأحوال الرعية، ولأجل كونها حوادث لا أصل لها، ولا يجوز أن يخالف بينهم لأجل اختلافها.

والضرب الثاني: مسائل اختلفت أقوالهم فيها لأجل كون أدلتها من الكتاب أو السنة مجملة، أو محتملة لأكثر من تأويل، نحو اختلاف المهاجرين والأنصار في وجوب الغسل على من جامع ولم يحتب^(٢).

وكذلك اختلاف بعض ولد الحسن وولد الحسين في طلاق البدعة هل يقع أو لا يقع، ونحو ذلك.

ومن ذلك مسائل ذكرها القاسم بن علي عليه السلام لينبه بها على جواز اختلاف أنظار الأئمة، وعلى أنه لا يجوز تخطئة أحد منهم، ولا تخطئة اتباع كل إمام منهم في عصره.

فأما معارضة الإمام الآخر بقول من قبله فذلك مما لا يجوز، على أنه يجب حمل أحد القولين المختلفين على الوجوب، وهو ما وقع الإجماع عليه، وحمل الثاني على الاستحباب، وهو المختلف فيه، مثال ذلك:

مسألة في خمس ما لم ينتظمه اسم الغنيمة التي ذكرها الله سبحانه؛ لأن ما وقع الإجماع عليه من ذلك واجب، وما اختلف فيه مستحب، إلا أن يوجبه بعض الأئمة في عصره وجب التسليم لأمره، من غير تخطئة لمن لم يوجبه قبله أو بعده.

ومسألة إيلاء الرجل من زوجته بغير الله سبحانه، فإن منهم من لم يجعله إيلاء؛ لأجل تعظيم القسم بالله سبحانه، ومنهم من جعله إيلاء؛ لأجل دفع المضاربة^(٣) عن الزوجة، ولأجل كون اسم الإيلاء مجملاً يحتمل أن يشترك فيه كل إيلاء، ولأجل سد باب التحيل على الزوجة.

(١)- في (ب): لأجل جواز.

(٢)- في هامش نخ (ب): أي بمنى، تمت.

(٣)- في (ب): المضار.

ومسألة البنوة بلبن الفحل، وذلك لأن ظاهر ما روي عن النبي ﷺ في بنت عمه حمزة أنها بنت أخيه من الرضاعة يدل على أنه يحرم، وظاهر قول الله سبحانه: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، يدل على أن حليلة الابن من الرضاعة لا تحرم؛ لأجل ما في ذلك من الإشكال.

ومسألة ميراث الأم من ابنها إذا خلف معها أباً وإخوة، وذلك لأن منهم من تأول قول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، على أنه مستأنف، وأن معناه: إخوة ليس معهم أب يسقطهم، ومنهم من جعل ذلك استثناء مما قبله، وأشبه ذلك كثير، فاعرف.

أمسائل غير صحيحة عن الأئمة (ع)

والضرب الثالث: مسائل عُلِمَ بيقين أنها غير صحيحة، ومن أمثلتها ما حكي عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنه كان يرى بجواز بيع أمهات الأولاد، وإنما كان ذلك غير صحيح لأن تحريمه ثابت بقول النبي ﷺ في أم ولد: ((أعتقها ولدها)).

وأمير المؤمنين عليه السلام لا يجهل ذلك، ولا يخالفه بالرأي، وهذا هو الذي صرح به الهادي عليه السلام في كتاب الأحكام.

وروى فيه عن جده القاسم بن إبراهيم عليه السلام أنه قال: لا يجوز نسبة ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ولا يصدق به عليه.

ومنها: ما حكي عن زيد بن علي عليه السلام من أنه كان يرى بجواز مناكة أهل الكتاب؛ لأجل إباحة الله سبحانه للمسلمين نكاح المحصنات منهم، وإنما كان ذلك غير صحيح لأنه لا خلاف في كونهم كافرين بملة الإسلام، ولا في أنه لا يجوز مناكة كل كافر بملة الإسلام؛ وأما ما في كتاب الله سبحانه من ذكر المحصنات منهم فالمراد به إحصان الإيمان، وأما المحصنة بالزوج فلا يجوز لمسلم

نكاحها^(١) إلا على وجه السبي لها.

ومنها: ما حكى عن المؤيد بالله عليه السلام من أنه أنكر قول الهادي عليه السلام: لو أن جماعة كان بينهم شركة في عبد أو دابة، واضطر أحدهم إلى بيع نصيبه، ونصيبه لا يشتري منفرداً - حكم على شركائه بابتياح نصيبه أو ببيع^(٢) حصصهم معه.

قال المؤيد بالله^(٣) عليه السلام: هذا قول يحیی عليه السلام وإن كان له وجه في النظر فإنني لا أقول به؛ لأنني لا أعرفه قولاً لأحد غير^(٤) عليه السلام، فلا آمن أن يكون خارجاً عن الإجماع.

وإنما كان هذا الإنكار غير صحيح لأجل أمور لا يحسن أن تنسب إليه مع سعة علمه، وشرف قدره:

منها: تخطئته لإمام حق في مسألة نظرية حادثة من غير تأمل لمعانيها، ولا تأول في قائلها.

(١) - نخ (ب): إنكاحها.

(٢) - في (ب): بيع.

(٣) - المؤيد بالله: هو الإمام أبو الحسين أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليه السلام. دعا سنة ثمانين وثلاثمائة، أفاد الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام أنه لم ير في عصره مثله فضلاً وزهداً وعلماً وسخاوة وشجاعة وورعاً وحلماً، لم يبق علم من العلوم إلا وقد ضرب فيه بأوفر نصيب. ومن بايعه من العلماء قاضي القضاة عبد الجبار مع سعة علمه وعلو حاله وإحاطته بأنواع العلوم، وكذلك كافي الكفاة صاحب بن عباد. وله من المؤلفات الباهرات النيرات الكثير، منها: كتاب بين فيه إعجاز القرآن وغيره من المعجزات وقد طبع باسم إثبات نبوة النبي ﷺ، وكتاب النبوات والآداب في علم الكلام، وكتاب البلغة، وكتاب الإفادة، وكتاب الموسميات، وكتاب الزيادات، وكتاب التفرعات في الفقه، وكتاب التبصرة، والأمالى الصغرى، والتجريد وشرحه - أربعة مجلدات -، وكتاب سياسة المريدین. توفي عليه السلام يوم عرفة سنة إحدى وأربعمائة، ودفن يوم الأضحى، وصلى عليه الإمام مانكديم؛ مشهده بلنجا، وقد بلغ من العمر سبعاً وسبعين سنة.

(٤) - في (ب): قبل.

ومنها: اعتذاره في ذلك بأنه لا قائل بها قبل يحيى عليه السلام؛ لأنه لو كان الإمام لا ينظر في مسألة حادثة حتى يكون قد قال بها قبله قائل لكان ذلك سد لباب النظر في كل مسألة حادثة حتى يقول بها قائل وقبله قائل إلى ما لا نهاية له.

ومنها: ما فيه من الجمع بين القول بأنه لا يعرفه قولاً لأحد، والقول بأنه لا يأمن أن يكون خارجاً عن الإجماع؛ وذلك لأن ما لا يعرف لا يعتبر فيه الإجماع لأنه منفي، والإجماع لا يكون إلا على الإثبات، ولأن ما يعتبر فيه الإجماع لا يجوز وصفه بأنه لا يعرف.

وكذلك ما حكى عن المؤيد [بالله عليه السلام]^(١) أيضاً من أنه أوجب على من له عشرة أثواب وفيها واحد نجس أن يصلي في جميعها إذا التبس [بها]^(٢)، قياساً على من كان له عشرة عبيد، منهم واحد معتق والتبس بهم، وإنما كان هذا القياس غير صحيح لأن من صلى في ثوبين من تلك الثياب التي ليس فيها نجس إلا ثوب واحد يحصل له العلم ضرورة بأنه قد صلى في طاهر، وليس كذلك العبد الملتبس لأنه لا يحصل له العلم به حتى يعتقهم كلهم.

وكذلك ما حكى عنه من تجويزه لمعالجة الخمر خلاً قياساً عليها إذا استحالت^(٣) خلا بنفسها، وإنما كان هذا القياس غير صحيح لأن المعالجة فعل لفاعل مختار، فلا يجوز قياسه على الاستحالة التي ليست كذلك، [و]^(٤) لأن النبي ﷺ لما حرمت الخمر استؤذن في تحليل^(٥) خمر كانت لأيتام فلم يأذن، وأمر بإهراقها، وهو لا يبلغ إلا ما يوحى إليه، فلو كان ذلك جائزاً لما أمر بإضاعة مال الأيتام، وتحريمه لذلك نص لا يجوز مخالفته بالاجتهاد.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (ب): استحلت.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(٥) - في (ب): تحليل.

وكذلك ما حكى عنه عليه السلام أنه قال: لو أن صبيين ارتضعا من لبن شاة لثبتت بينهما الأخوة، وإنما كان هذا القياس غير صحيح لأجل كونه مخالفاً للإجماع، ونظائر ذلك كثير.

والضرب الرابع: مسائل كان الخلاف فيها بين الخاصة - وهم أئمة العترة عليهم السلام ومن قال بقولهم - وبين العامة، وهم سائر علماء الفرق، واحتجت الخاصة فيها بالنص، واحتجت العامة بالرأي، ثم نسب إلى بعض الأئمة أنه استحسّن القول بالرأي.

ومن أمثلة ذلك: مسألة القراءة فيما زاد على ركعتين من الصلوات [الخمس^(١)] المفروضة، ومسألة الطلاق الثلاث بلفظة واحدة، أو بثلاث تطليقات متتابعة لا رجعة بينهما، وذلك لأن الهادي عليه السلام احتج على أنه لا يقرأ في الركعتين الآخرين من كل أربع، وفي الثالثة من صلاة المغرب بما صح له عن جميع من قبله من علماء العترة أنهم رَوَوْا أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان يسبح فيها، وأنه لا يصلي إلا كما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)).

وكذلك روى عليه السلام أن الثلاث^(٢) التطليقات بلفظة واحدة أو بثلاث لا رجعة بينها كانت في وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطليقة واحدة، وفي أيام أبي بكر، وفي بعض أيام عمر، ثم جعلها بعد ذلك عمر ثلاثاً، ثم اختلف الناس فيها بعد ذلك.

والضرب الخامس: مسائل اختلفت لأجل اختلاف الأئمة عليهم السلام في الترخيص والتشديد.

ومن أمثلة ذلك: ما روي عن القاسم عليه السلام أنه قال: حكم القليل من النجاسة في الماء القليل^(٣) إذا لم تغير شيئاً من أوصافه [حكم النجاسة الكثيرة

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - في (ب): التطليقات الثلاث.

(٣) - نخ (أ): حكم القليل من النجاسة الكثيرة في الماء الكثير.

في الماء الكثير إذا لم تغير شيئاً من أوصافه^(١)، وذلك لأن عنده عليه السلام أنها مستهلكة لا تستعمل باستعماله.

وروي عن الهادي عليه السلام أن النجاسة القليلة لا تصير مستهلكة في الماء القليل، وأنه يغلب في الظن أنها مستعملة باستعماله، وقس على ذلك كل ما شبهه من الرخص التي يجوز العمل بها عند الضرورة إليها، والشدائد التي العمل بها أحوط عند عدم الضرورة، ولا يجوز أن ينسب من عمل بذلك أو أفتى به إلى أن له مذهباً مخالفاً لأحد من جميع الأئمة عليهم السلام؛ إذ لا خلاف بينهم في جواز العمل بالرخصة^(٢) الجائزة عند الضرورة إليها، ولا في كون العمل^(٣) بالأحوط هو الأفضل عند عدم الضرورة. فأما من تتبع الرخص لغير ضرورة فهو زاهد في دينه، غير مقتد في ذلك بأحد من أئمة الهدى.

والضرب السادس: مسائل قيل إنها متعارضة المعاني، وليست كذلك؛ لأن لكل واحدة معنى غير معنى الثانية.

ومن أمثلتها: قول الهادي عليه السلام في الأحكام: لا يجوز أن يشهد الإنسان على خطئه إذا لم يذكر^(٤)، قيل إنه مخالف لقوله في المنتخب: يجوز أن يشهد على خطئه إذا تيقن أنه خطئه، وذلك لأنه^(٥) إذا تيقن حصل له العلم بصحة شهادته، وإذا لم يذكر وقع معه الشك في شهادته، وبين اليقين والشك فرق ظاهر.

وكذلك قوله عليه السلام في الأحكام: «الأرض البيضاء لمن أحيها»، قيل إنه مخالف لقوله في المنتخب: «الأرض البيضاء التي لا مالك لها أمرها إلى الإمام»، وذلك لأن فحوى قوله عليه السلام: «لا مالك لها» يدل على أنها قد كانت ملكة ثم صارت

(١) - ما بين المعكوفين زيادة في (ب).

(٢) - نخ (ب): بالرخص.

(٣) - نخ (أ): ولا في كون جواز العمل.

(٤) - في (ب): لم يذكره.

(٥) - في (ب): أنه.

بعد ذلك أرضاً^(١) بيضاء لا مالك لها، بخلاف الأرض التي ذكرها في الأحكام. والضرب السابع: مسائل اختلفت لأجل زيادة في لفظ إحدى المسألتين لا يفيد معنى لا يوجب الاختلاف.

ومن أمثلة ذلك: ما روي عن الهادي عليه السلام أنه قال: (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة).

قيل: إنه مخالف لقول جده القاسم بن إبراهيم عليه السلام: (إنها تتوضأ لكل صلاة)؛ لأجل ذكر الهادي عليه السلام للوقت، وذكره لذلك لا يفيد معنى زائداً على معنى ما ذكره القاسم عليه السلام؛ إذ لا خلاف بينهما في أن الوضوء لا يكون إلا للصلاة دون الوقت، وذلك ظاهر، وكذلك كل ما أشبهه من المسائل المختلفة الألفاظ بالزيادة والنقصان، والإجمال والتبيين، والحقيقة والمجاز.

والضرب الثامن: مسائل لكثير من الأئمة عليهم السلام حملت على غير معناها، ثم خرج من المسائل المحمولة مسائل بطريقة القياس عليها، والمخرجة والمحمولة كلها مخالفة لمعنى المسألة التي حملت على غير معناها.

ومن أمثلة ذلك: ما حكاه السيد أبو طالب^(٢) عليه السلام من تخريجات أخيه

(١) - في (ب): الأرض بيضاء.

(٢) - الإمام أبو طالب، هو: يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليه السلام أخو الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني. من أئمة الجيل، دعا إلى الله تعالى بعد وفاة أخيه المؤيد بالله عليه السلام سنة إحدى عشرة وأربع مائة، أجابه العلماء بسهول البلاد الجيلية والديلمية وجبالها وانتشرت بيعته في الآفاق، وكان تلو أخيه عليه السلام في الفضل والشرف والعلم والشجاعة والزهد والورع والسخاء وحسن السيرة والسياسة ونشر العدل. ولم يبق من فنون العلم فن إلا طار في أرجائه وسبح في أثنائه، وله تصانيف همة وكثيرة في الأصول والفروع؛ فمنها: المجزي في أصول الفقه مجلدان - وهو من الأمهات -، وكتاب جامع الأدلة في أصول الفقه أيضاً، وكتاب التحرير وشرحه - اثنا عشر مجلد -، وكتاب مبادئ الأدلة في علم الكلام، وكتاب الدعامة، وكتاب الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، والأمالى المسمى تيسير المطالب في أمالي السيد أبي طالب. توفي عليه السلام سنة أربع وعشرين وأربع مائة عن نيف وثمانين سنة.

المؤيد بالله عليه السلام التي منها تخريجه لجواز تولية القضاء من جهة الظلمة من قول الهادي عليه السلام في الأحكام: يقر من أحكام البغاة ما وافق الحق، ومن قوله في المنتخب: إنه يجوز قيام الكبير بإخوته الصغار إذا أمره بذلك بعض أمراء الظلمة.

قال السيد أبو طالب عليه السلام: وهذا تخريج غير واضح عندي.

وكذلك ما حكاه ^(١) من تخريجات علي بن بلال ^(٢) التي منها:

قوله: [و^(٣)] إذا وجد رجلٌ قتيلاً في دار نفسه فديته على عاقلته تخريجاً.

قال أبو طالب عليه السلام: وما قاله ابن بلال رحمه الله ليس بواضح عندي. وكذلك أكثر مسائل الجمل والتخريج؛ فتأمل ذلك واعرفه.

والضرب التاسع: مسائل اختلفت لأجل اختلاف الحكم في ظاهر الشرع والحكم فيما بين الإنسان وبين ربه.

ومن أمثلة ذلك: قول الهادي عليه السلام في الأحكام: (للصحيح أن يفعل في ماله ^(٤) ما شاء).

قيل: إنه مخالف لقوله عليه السلام في المنتخب: (لا يجوز للإنسان أن يهب جميع ماله ويححف بنفسه وعياله).

وليس كذلك لأنه عليه السلام بين في الأحكام ما يثبت من ^(٥) الحكم في ظاهر الشرع وإن كان فيه المأثم، وبين في المنتخب ما لا يجوز للإنسان فيما بينه وبين الله سبحانه. وكذلك حكم كثير من الأحكام الشرعية التي ظاهرها بخلاف باطنها؛ فتأمل ذلك.

(١) - نخ (ب): حكى.

(٢) - علي بن بلال: هو مولى السيدين والأخوين والإمامين المؤيد بالله أحمد بن الحسين عليه السلام وأخوه أبو طالب يحيى بن الحسين عليه السلام، وهو من العلماء والفضلاء المؤلفين على مذهب الهادي عليه السلام؛ فمن مؤلفاته - رحمه الله -: كتاب شرح الأحكام، وتتممة المصابيح في علم التاريخ الذي ألفه أبو العباس الحسيني إلى وقته، وله خلاف كثير في كتب الفروع.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(٤) - في (ب): في ملكه.

(٥) - نخ (ب): به.

والضرب العاشر: مسائل اختلفت لأجل كون بعضها إما واقعاً على سبيل السهو والغلط، وإما مكذوباً كما تقدم، وإما قول من سلك غير طريقة سلفه من العترة، وأشباه ذلك مما لا يحتمل التأويل، ولا يجوز نسبته إلى أحد من أئمة الهدى عليهم السلام، ومن هاهنا يعلم غلط من ادعى أنه على مذهب بعض الأئمة في مسألة لا يجوز نسبتها إلى ذلك الإمام الذي زعم أنه على مذهبه، ولذلك التبس المحق بالمبطل في كثير من المسائل.

[الفصل الخامس: في ذكر صفة من يجوز له الاجتهاد]

وأما الفصل الخامس: وهو في ذكر صفة من يجوز له الاجتهاد: فاعلم أن من أظهر صفاته التي لا خلاف فيها: أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة الدالة على أصول الشريعة وفروعها، التي لا يصح معارضتها بالاجتهاد؛ لأن من شرط صحة الاجتهاد ألا يكون إلا في حادثة لا نص عليها، ولا يعلم كونها حادثة إلا من أحاط بعلم خطاب^(١) الله سبحانه وخطاب رسوله صلّى الله عليه وآله وسلم، ويعلم كيفية الاستدلال به، وما هو منه معلوم لا يحتاج إلى تأويل، وما يحتاج في تأويله إلى العقل، أو إلى اللغة العربية، أو إلى الإجماع. ولا يحيط بعلم ذلك إلا من عرف الفرق بين المحكم والمتشابه، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، وعرف ما هو مجمع عليه من الأخبار، وما هو منها موافق لمحكم الكتاب، وما هو منها موافق لمتشابهه، وعرف ما يصح قياسه والقياس عليه، وأشباه ذلك مما لا خلاف في وجوب معرفته على الجملة. فأما على التفصيل: فاعلم أن أئمة العترة عليهم السلام وعلماء العامة قد اختلفوا في كثير من نصوص الكتاب والسنة الدالة على الإمامة وغيرها؛ لأجل اختلافهم في تأويلها، حتى جعل كثير من محكمها متشابهاً، وكثير من مبينها مجملاً، وكثير من خاصها عاماً.

(١) - في (ب): كتاب.

[أئمة العترة أعلم الأمة بنصوص الكتاب]

واعلم أن أئمة العترة عليهم السلام يدعون أنهم [هم^(١)] أهل الكتاب الذين اصطفاهم الله سبحانه لإرثه، وأهل الذكر الذين أمرَ بسؤالهم، وأولو الأمر الذين أوجب الله تعالى على جميع المؤمنين طاعتهم والرد إليهم، وأنهم هم عترة النبي صلّى الله عليه وآله وسلم الذين افترض على الأمة مودتهم، والصلاة في كل صلاة عليهم؛ لأجل علمه سبحانه بصلاحهم، ولذلك اختارهم لحفظ دينه، وخلافة نبيه صلّى الله عليه وآله وسلم.

ومن أدلتهم على ذلك على الجملة: تعيين الله سبحانه لهم بالذكر في آية المباهلة، وكذلك تعيين النبي صلّى الله عليه وآله وسلم لهم في خبر الكساء، مع ما يؤيد ذلك من نصوص الكتاب ومن أقوال النبي صلّى الله عليه وآله وسلم وأفعاله، ومع إجماع [جميع^(٢)] فرق الأمة على تجويز الإمامة في العترة عليهم السلام، وعلى تصويب كل مجتهد منهم.

ولم تجمع العترة مع العامة على أن الإمامة تجوز في غيرهم، ولا على تصويب اجتهاد من خالف إجماعهم؛ فصح بهذه الأدلة أن أئمة العترة عليهم السلام هم أعلم الأمة بنصوص الكتاب والسنة، وبكيفية الاستدلال والقياس؛ لأجل عدم [وجود^(٣)] صفة من يجوز له الاجتهاد في كل من خالفهم؛ فلذلك لزم ألا يعتمد على اجتهاد أحد من المخالفين لهم، ولا أن يلتفت إلى خلافه.

[الفصل السادس: في ذكر الفرق بين الشيعي والتمشيقي]

وأما الفصل السادس: وهو في ذكر الفرق بين الشيعي والتمشيقي:
فاعلم أن كل من يعتزى إلى مذهب من جميع فرق الأمة ثلاثة أصناف لا رابع لها:
فالصنف الأول: هم الذين جمعوا بين اسم التشيع ومعناه ظاهراً وباطناً،

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - زيادة من نخ (أ).

واعترفوا بصحة النص والحصص، وبالفضل وبوجوب المودة لجميع الأئمة، وبوجوب طاعة أهل كل عصر منهم لمن في عصرهم من الأئمة، لا يخالفونه، ولا يخالفون بينه وبين أحد من آبائه، ولا يعترضون على سيرته بسيرة أحد منهم؛ لأجل كونه أعلم منهم بما يأتي وما يذر، وهم الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: ((شيعتنا منا))، وبقوله^(١): ((من أحبنا أهل البيت فليعد للفقر جلباباً))، وذلك لأجل^(٢) قوله ﷺ: ((الدنيا حبس المؤمن))، ولأجل كون أكثر نعيم الدنيا مع أئمة الضلال.

وكذلك هم الذين ذكرهم^(٣) أمير المؤمنين عليه السلام فيمن كان في أيامه منهم بقوله: ((إي على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبروا الفرض فأقاموه، وأحيوا السنة، وأماتوا البدعة، دُعوا للجهاد فأجابوا، ووثقوا بالقائم فاتبعوا)). واعلم أنه لا يوجد من الشيعة في جميع أعصار الأئمة من هو كما وصف أمير المؤمنين عليه السلام إلا القليل؛ لأجل مشقة القيام بفرض الولاء والبراء، وقلة الصبر على ذلك وما أشبهه.

والصنف الثاني: ليسوا بشيعة لا ظاهراً ولا باطناً، وهم كل من أنكر القول بالنص والحصص، وجحد الفضل، وجوز الإمامة في غير العترة من جميع الناس عامة، أو من قريش خاصة، ولأجل كونهم بهذه^(٤) الصفة هانت مضرتهم على كل من عرف كونهم مخالفين للحق وأهله، لأنهم لم يظهروا في ذلك خلاف ما أبطنوا فيغتر بهم أحد من الشيعة المخلصين.

(١) - نخ (ب): وقوله.

(٢) - نخ (ب): وذلك لقوله.

(٣) - نخ (أ): ذكر.

(٤) - في (ب): على هذه.

والصنف الثالث: هم الذين جمعوا بين اسم التشيع ومعنى الرفض، وحرفوا نصوص الكتاب المحكم بالتأويلات الباطلة، وتعلقوا بكثير من الأخبار المشككة، وفرقوا بين العترة، وخالفوا بين الأئمة - عَلَيْهِ السَّلَام - ؛ فلذلك كانت عداوتهم للمسترشدين فوق كل عداوة، ومكيدتهم للمحققين أدق [كل^(١)] مكيدة؛ وذلك لأنهم لما تحلوا باسم التشيع ودعوى العلم استمالوا بذلك قلوب المتعلمين والأغنياء الذين يحبون أن يتصدقوا على المتعلمين، فصاروا لأجل ذلك من جملة من حكى الله سبحانه ضلاله من علماء السوء بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، وهذا الصنف الثالث ينقسمون على الجملة إلى أربع فرق، لكل فرقة منهم مذاهب متعارضة، وأقوال متناقضة، وهم: الباطنية، والإمامية، والجامعون بين التشيع والاعتزال، والمطرفية.

وذكر تفاصيل مذاهبهم وأقوالهم مما لا حاجة في هذا الموضع إلى ذكرها، وإنما الحاجة إلى ذكر جملة من حيلهم ومكائدهم:

فمن حيل الباطنية والإمامية تعلقهم بإمامة ولد الحسين دون ولد الحسن، وبالغائب من ولد الحسين دون الحاضر، وادعاء كلهم لعلوم باطنة.

ومن حيل الجامعين بين التشيع والاعتزال: تجويز كثير منهم لكون الإمامة من مسائل الاجتهاد، وإنكارهم لفضل العترة، ولكون إجماعهم حجة، وتفضيلهم لكثير من علوم رفضة الأئمة على علوم الأئمة، وتجويزهم لمخالفة كل عالم منهم لإمام عصره في مسائل الاجتهاد، وإنكارهم لما روي من شدة عداوة المشائخ لمن كان في عصرهم من آل رسول الله ﷺ، وتزهدهم^(٢) في علوم أئمة العترة، واعتذارهم لهم بأنهم اشتغلوا بالجهاد عن تدقيق النظر في العلوم الدينية، وما أشبه ذلك.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - نخ (ب): وتزهدهم.

ومن حيل المطرفية: تعلقهم بعلوم الميت من الأئمة دون الحي، ومعارضتهم لسيرة الحي بسيرة الميت، وإظهارهم للدرس في كتب كثير من الأئمة^(١) الماضين؛ ليتأولوا مجملها على موافقة^(٢) بدعهم، ونحو ذلك مما تحلوا به من محاسن^(٣) الأخلاق.

واعلم أنه لا يعدم من جميع هذه الأصناف من يتصل بإمام الحق الظاهر أمره؛ ليكون من جملة شياطين الإنس الذين حكى الله سبحانه أن بعضهم يوحى إلى بعض زخرف القول غروراً.

فهذه^(٤) جملة مما تجري مجرى المحك للشيعة، ولمعرفتهم بما يشكل من أقوال الأئمة عليهم السلام في مسائل^(٥) الشريعة.

والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وسلم^(٦)



(١) - نخ (أ): في كتب كثير من كتب الأئمة الماضين.

(٢) - نخ (ب): موافق.

(٣) - في (ب): مكارم.

(٤) - في (ب): فهذا ما يجري.

(٥) - في (ب): باب.

(٦) - نخ (ب): والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد خاتم النبيين وآله الطاهرين.

كِتَابُ
التَّصْرِیحِ
بِالْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ

مما ولي تأليفه

السيد العالم العامل نور الدين وعين الموحدين

محيي علوم آبائه الأكرمين

حميدان بن يحيى بن حميدان بن

القاسم بن الحسن القاسمي

قدس الله روحه ونور ضريحه بحق محمد وآل محمد

[ديباجة الكتاب والغرض بتأليفه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه أستعين

الحمد لله^(١) تعالى حمد معترف بوحدانيته وجلاله، وعدله وحكمته سبحانه في جميع أفعاله وأقواله، مؤد لما يجب من شكر سني مواهبه الهنية ونواله، وما لا نحصي [له^(٢)] عدداً من جزيل إنعامه وإفضاله، وتركيبه فينا العقول المميزة بين صحيح القول ومحاله، وإحكامه لما صرّف في كتابه المبين من آياته وأمثاله، وهدايته لمعرفة معالم دينه الحنيف وإكماله، ولما افترض من الوقوف عند حدود حرامه وحلاله، وإيجابه للتمسك^(٣) بعتره من خصه بختم إرساله، محمد صلى الله عليه وعلى الطيبين الطاهرين من آله.

وبعد، فإن الغرض بهذا المختصر وتأليفه، والأرب الذي دعا إلى جمعه وتصنيفه - هو التقرب إلى الله سبحانه بتصريح الحق وتعريفه، وكشف لبس من لبّسه بمغالط تأويلاته وتحريفه، ومشاركته بين الخالق والمخلوق في بعض وصفه وتكييفه، وتهجينه بأقوال الموحدين من الأئمة وتعنيفه، وتعظيمه لما زعم أنه من دقيق علم الكلام ولطيفه، الذي ادعت^(٤) المعتزلة أنهم استنبطوه بثواقب العقول، وأوهموا أنهم ميزوا به بين كل معلوم ومجهول، فيما اعتمدوه من رفضهم لأئمة آل الرسول صلى الله عليه وعليهم، واعتقدوه من جواز تقديم الأبعد المفضل، وابتدعوه من الأقوال المزخرفة في الفروع والأصول، الخارجة بمن اغتر بها عن حد المسموع والمعقول، وفي سلوكهم لطريقة الفلاسفة في الجدل، ولبس أدلة الهدى بمغالط الضلال، وادعائهم للحق فيما اخترصوه من مذهبهم،

(١) - في (ب): أحمد الله حمد.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (أ): للتمسك.

(٤) - في (ب): زعمت.

والسبق إلى ما امتدحوا به من لقبهم، وتسميتهم لبدعهم باسم العدل والتوحيد، وتظهرهم لزم الجهل والتقليد؛ ليصيدوا بذلك من اغتر به من أغمار الأمة، ويصدوهم به عن التمسك بعلوم الأئمة، الذين اصطفاهم الله تعالى لإرث الكتاب، وإيتاء الحكمة وفصل الخطاب، وجعلهم حفظاً للعقول عن تجاوز الغايات، والاختيار لسبل مهاوي الغوايات، وملجأً لكشف ما التبس من الشبهات، وتبيين ما اختلف فيه من تأويل الآيات المتشابهات، وما يوافقها من الأخبار المزخرفة، وتفرع عنها من القياسات المتكلفة، ولذلك أمر المؤمنين بالاعتماد^(١) في السؤال عليهم، والرد لكل^(٢) شيء اختلفوا فيه إليهم، وحتم بالمودة لهم حتماً لازماً، وحكم في الصلاة بالصلاة عليهم حكماً واجباً، وأخبر سبحانه بتطهيره لهم؛ ليشهر^(٣) بذلك فضلهم، ويين في محكم كتابه المبين أنه اختارهم على علم على العالمين؛ لعلمه سبحانه باهتدائهم إلى سواء الصراط، المتوسط بين التفريط والإفراط، ولما زادهم بعد اهتدائهم من الهدى، الذي جعلهم لأجله ممن به يهتدى ويقتدى.

ثم إن من أنكر البدع، وأشهر الشنع - طموح العجب بأهواء المعتزلة إلى الطمع في النزول بهذه المنزلة؛ تحكماً في الدين وعلواً، وتعظماً^(٤) على المنتجين وعلواً، وليسوا في ذلك بأعجب حكاية، ولا أعظم في الدين نكاية - من سائر رفضة الأئمة السابقين، والبغضة لكافة العترة المحقين، لولا ميل من خدعوه بزخارف الأقوال، من الجامعين بين التشيع والاعتزال - إلى الترجيح لأقوالهم، والتصحيح لمحالهم، والتعظيم لأخطارهم، والتفخيم لأنظارهم، والتفضيل

(١) - في (ب): في الاعتماد بالسؤال.

(٢) - نخ (س): في كل.

(٣) - نخ (ب): يشهر.

(٤) - في (ب): تعظياً.

لمذهبهم، والتبجيل لكتبهم؛ ليتوصلوا بذلك إلى اعتزال علوم الأئمة الهادين، والوصف لهم بقلّة العلم بدقائق النظر في أصول الدين، واعتذروا^(١) لهم في التقصير عن بلوغ المراد في نشر العلوم وهداية العباد - بأنهم قنعوا بالجمل واشتغلوا بالجهد.

فلما سمعت بذلك عنهم، وسمعت شفاهاً من بعض من عرفت منهم، مع علمي ببعض ما يدحضه من الأدلة الباهرة، وينقضه من أقوال أئمة العترة الطاهرة - تعين عليّ حينئذ فرض التصريح بما علمت من أدلة المذهب الصحيح، فاجتهدت في ذلك بحسب الإمكان؛ لكيلا أكون ممن ذمه الله سبحانه بالكتمان، واعتمدت بعد التوكل على الله والتفويض إليه، والاعتماد فيما قصدت من ذلك عليه - على التبيين لمذهب الأئمة عليهم السلام في أهم ما خالفهم فيه أهل علم الكلام، وأهم ما وقع بينهم فيه من الاختلاف مسائل الإمامة والذوات والأوصاف، مع ما هو في حكم المشتق منها، والمتفرع من المسائل عنها، وجملة الكلام في ذلك يقع في خمسة مواضع:

الأول منها: في ذكر جملة من مقدمات البلوى التي ينبني^(٢) عليها الكلام في علوم الدين.

والثاني: في مسائل الإمامة؛ لكونها من أول ما وقع فيه الاختلاف بين الأمة.

والثالث: في الصانع تعالى وما يستحق من الصفات لذاته أو لفعله^(٣).

والرابع: في العالم، وصفات ذواته، وذكر فئاته.

والخامس: في ذكر جملة من أصول مغالط المعتزلة التي أوهموا أنها أدلة.

(١) - نخ (ب): فاعتذروا.

(٢) - في (نخ) ينبئ.

(٣) - في (ب): الذاتية والفعلية.

[ذكر جملة من مقدمات البلوى التي ينبني عليها الكلام في علوم الدين]

أما الموضوع الأول فهو ينقسم إلى سبعة فصول:
الأول: في ذكر عموم البلوى، وبيان وجه الحكمة فيها.
والثاني: في البلوى باختلاف طرق العلم، وذكر بعض أمثلتها، وما يجب ترتيبه منها.

والثالث: في البلوى بمقارنة هوى النفوس للعقول.
والرابع: في البلوى باشتغال القرآن على المحكم والمتشابه.
والخامس: في البلوى بجواز استعمال المجاز مع الحقيقة في كثير من الأسماء والعبارات.

والسادس: في البلوى بالتخلية والتمكين لأعداء الحق والمحقين.
والسابع: في البلوى بإيجاب الولاء والبراء في الدين.

[الفصل الأول: في عموم البلوى، وبيان وجه الحكمة فيها]

أما الفصل الأول: فكل عاقل على الجملة مبتلى بضروب من البلوى، ولذلك سمي متعبداً ومكلفاً، وذلك ظاهر في كتاب الله سبحانه بما يكثر عن الإحصاء^(١)، من ذلك قول الله سبحانه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢]، وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال: ﴿وَنَبْلُوَكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].
وقال في بلوى المفاضلة: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ فِتْنًا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [الأنعام: ٥٣]، وهذا موضع الفائدة من هذا الفصل، وهو التنبيه على معرفة عظم هذه البلية التي لأجلها هلك أكثر الأولين والآخرين.

(١) - في إحدى النسختين: الاختصار، وفي الأخرى: الإحصار. وأظن أن ما أثبتناه هو الصواب.

وأما بيان وجه الحكمة في الابتلاء فهو ما أخبر الله سبحانه به من التمييز بين المطيعين والعاصين بما^(١) يظهر عند البلوى من أسرارهم؛ لأنه سبحانه لحكمته لا يعذب على ما يعلم من معاصي العباد قبل ظهورها، وظهورها لا يكون إلا بالامتحان كما قال سبحانه: ﴿الْم أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾^(٣) [العنكبوت]، وقال: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ومن أمثلة ذلك: ما حكى سبحانه من امتحانه للملائكة بإيجاب السجود من أجل آدم؛ فسجدوا إلا إبليس.

وامتحانه لأصحاب طالوت بتحريم الشرب من النهر [فشربوا إلا قليلاً منهم]^(٢)، وامتحانه لأصحاب القرية بتحريم صيد يوم السبت، وامتحانه لقوم موسى بمغيبه عنهم، واستخلافه هارون فيهم، وأشباه ذلك مما يدل على أنه سبحانه يمتحن أهل كل عصر إلى يوم القيامة بما يميز بينهم، ويوجب له الحجة عليهم؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة.

ولذلك قرن سبحانه وجوب طاعته على المؤمنين بطاعة رسوله ﷺ، وطاعة أولي الأمر من القائمين مقام رسوله^(٣) ﷺ، وأمر بالرد إليهم، وأمر نبيه أن يُعرّف الأمة بهم.

(١) - نخ (ب): ما.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): رسول الله.

انبذ من كلام أمير المؤمنين (ع) في الحكمة من بعثة الرسل والابتلاء

ومما يؤيد هذه الجملة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة: قوله: (فبعث الله فيهم رسله، وواتر إليهم أنبياءه، ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منشأ نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويشيروا لهم دفائن العقول، ويُرُوهم آثار القدرة: من سقف فوقهم مرفوع، ومهاد تحتهم موضوع، ومعائش تحييهم، وآجال تفتنيهم، وأوصاب تهرمهم، وأحداث تتابع عليهم). وقوله عليه السلام: (ولم يُخلِ الله سبحانه خلقه من نبي مرسل، وكتاب منزل، وحجة^(١) لازمة، أو محجة^(٢) قائمة).

وقوله في البلوى: (ولكن الله سبحانه يبتلي خلقه ببعض ما يجهلون أصله؛ تمييزاً بالاختبار لهم، ونفيًا للاستكبار عنهم).

وقوله عليه السلام في إبليس ومن اقتدى بفعله: (فعدو الله إمام المتعصبين، وسلف المستكبرين، الذي وضع أساس العصبية، ونازع الله رداء الجبروتية، وأدَّرَعَ لباس التعزز، وخلع قناع التذلل).

.. إلى قوله: (فمن بعد إبليس يسلم على الله بمثل معصيته، كلاً؛ ما كان الله ليدخل الجنة بشراً بأمر أخرج به منها ملكاً، إنَّ حُكْمَهُ في أهل السماء وأهل الأرض لواحد، وما بين الله وبين أحد من خلقه هوادة في إباحة حمى حرمه على العالمين).

(١) - نخ (أ): أو حجة.

(٢) - نخ (أ): ومحجة.

[الفصل الثاني: في البلوى باختلاف طرق العلم، وذكر بعض أمثلتها]

وأما الفصل الثاني: وهو في البلوى باختلاف طرق العلم، وذكر بعض أمثلتها، وما يجب ترتيبه منها:

فوجه الحكمة فيها التمييز بين من يقف بعقله على حده وفرضه، ومن يتعدّ الحدود بوهمه، ويتعاطى معرفة ما لا علم له به، وذلك لأن من المعلومات ما لا طريق لكل المكلفين أو لبعضهم إلى معرفته على الجملة، أو على الجملة والتفصيل؛ لكونها من الغيوب التي استأثر الله بعلمها، أو خص بعلمها بعض عباده.

وشاهد ذلك قوله سبحانه: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل]، وقوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء]، وقوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومن المعلومات ما فطر الله العقول على معرفته ضرورة، وهو على الجملة كل ما يُعدُّ من خالف فيه مكابراً لعقله^(١).

ومن أمثلة ما يتعلق بذكره الغرض منها: العلم بأنه يستحيل إثبات متوسط بين النفي والإثبات، نحو شيء ولا شيء؛ فإنه لا يجوز أن يتوسط بينهما إلا ما يعلم ضرورة أنه محال، نحو أن يوصف أمر بالنفي والإثبات معاً فيقال: شيء ولا شيء، أو يوصف بنفيهما معاً فيقال: لا شيء ولا لا شيء.

وكذلك الجمع بين صفتي القدم والحدوث، نحو أن يوصف أمر بأنه محدث وأزلي، أو محدث ولا نهاية لجنس ذاته، أو محدث ولا أول لذاته.

(١) - في (ب): لحكم عقله.

وكذلك الجمع بين صفتي الوجود والعدم، نحو أن يوصف أمر بأنه ثابت معدوم، وأشباه ذلك مما يكثر عن الإحصاء.

ومن المعلومات ما طريق معرفته درك الحواس الخمس، وأمثلتها ظاهرة في الأجسام والأعراض.

ومنها: ما طريق معرفته درك النفس نحو: الفرح والغم والتوهم، وأشباه ذلك مما قد ذكره الأئمة عليهم السلام.

ومنها: ما طريق معرفته النظر العقلي، والقياس الاستدلالي، نحو الاستدلال بالصنع على أن له صانعاً، والاستدلال على مخالفة كل نقيض لنقيضه بكونه نقيضاً له، ولذلك وجب وصف الله سبحانه بأنه شيء لا كالأشياء، وأنه ليس كمثله شيء.

وكذلك ^(١) الاستدلال بمعلوم النشأة الأولى على جواز ما سيكون من النشأة الآخرة ^(٢)، ومما نبه الله به على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة، ٣٢] وقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس، ٧١].

ومن المعلومات ما طريق معرفته خبر من يجب قبول خبره: إما لحكمته، وإما لعصمته، وإما لوجوب طاعته، وهذه الجملة تشتمل على الكتاب والسنة وإجماع الأمة أو ^(٣) العترة، وأقوال أئمة الأعصار، وهم أولو الأمر الذين أوجب الله طاعتهم مع طاعته وطاعة رسوله، وأمر بسؤالهم ^(٤) والرد إليهم، وهو سبحانه لا يأمر بسؤال من لا يجب قبول أخباره ^(٥) عما سئل عنه.

(١) - نخ (ب): وكذا.

(٢) - في (ب): الأخرى.

(٣) - نخ (ب): و.

(٤) - نخ (أ): سؤالهم.

(٥) - في (ب): خبره عما.

وأما ما يجب ترتيبه من ذلك: فأدلة العقل مقدمة على أدلة السمع، بمعنى أنه لا يجوز القنوع بالتقليد فيما يجب معرفته بالعقل، وأنه لا يحتج بالفرع على من ينكر أصله.

ثم الضروري من المعلومات مقدم على الاستدلالي، بمعنى أنه كافٍ في الاستدلال، وأنه لا يجوز أن يتوصل^(١) بالنظر والاستدلال إلى مخالفته.

والكتاب مقدم على السنة، بمعنى أنه لا يجوز مخالفة محكم الكتاب بما ينسب إلى السنة؛ لأنه يجب عرض ما اختلف فيه من السنة على محكم الكتاب. والسنة مقدمة على الإجماع، بمعنى أنه لا يصح دعوى الإجماع على ما يخالف محكم السنة.

والإجماع مقدم على أقوال أولي الأمر، بمعنى أنه لا يجوز أن ينسب إلى الأئمة الهادين ما يخالف الإجماع.

ثم أقوال الأئمة مقدمة على ما عداها، بمعنى أنه لا يجوز معارضة الأئمة بأقوال مخالفيهم.

ومما ينبه على النظر في معاني هذا الفصل من كلام النبي ﷺ قوله: ((من أخذ دينه عن التفكير في آلاء الله، والتدبر لكتابه، والتفهم لستي - زالت الرواسي ولم يزل)).

وقوله: ((تفكروا في المخلوق، ولا تفكروا في الخالق)).

وقوله: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها))، ونحو ذلك مما ينبه^(٢) على معرفة طرق العلم والأخذ له من أهله.

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه المذكورة في كتاب نهج البلاغة قوله: (وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في القرآن فرضه، ولا في سنة النبي ﷺ وأئمة الهدى أثره - فكل علمه إلى الله، فذلك منتهى حق الله عليك).

(١) - في (ب): التوصل.

(٢) - نخ (ب): نبه.

[الفصل الثالث: في البلوى بمقارنة هوى النفس للعقول]

وأما الفصل الثالث وهو في البلوى بمقارنة هوى النفس للعقول:

فوجه الحكمة في ذلك ما تقدم ذكره من التمييز؛ لأن الله سبحانه لو أخلى العقول المركبة^(١) في البشر عن هوى النفوس لم يظهر الفرق بين من يُحْكَمُ^(٢) عقله على هوى نفسه وبين من^(٣) يؤثر هوى نفسه على عقله، ولا الفرق بين الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وغيرهم.

ولو أخلى هوى نفوس المكلفين من البشر عن العقول لأشبهوا البهائم، ولأجل عظم البلوى بهوى النفس ضرب لها المثل بالعدو الذي إن غفلت عنه لم يغفل عنك، ولذلك^(٤) وصفها الله سبحانه بأنها أمارة بالسوء، ومسولة للقبیح. وضرب المثل للعقل بالحكيم الذي إن طلبته وجدته، وإن غفلت عنه لم يطلبك، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد].

واتباع هوى النفس هو سبب كل معصية لله ولرسوله، وسبب الاعتراض بالشبه على الأدلة، وبالمتشابه على المحكم، وبأئمة الضلال وعلماء السوء على أئمة الهدى، وهو سبب استحقاق كل عقوبة كانت في الدنيا، وما سيكون في الآخرة.

ولأجل عظم البلوى بهوى النفوس سمى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جهادها الجهاد الأكبر، ومما ينبه على ذلك من كتاب الله سبحانه قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [٤٠] فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١].

(١) - نخ (أ): المزكية.

(٢) - في (ب): حكم.

(٣) - في (ب): مؤثر.

(٤) - نخ (ب): وكذلك.

ومن الأخبار المروية عن النبي - ﷺ - [قوله^(١)]: ((إنما يؤتى الناس يوم القيامة من إحدى ثلاث: إما من شبهة في الدين ارتكبوها، أو شهوة للذة آثروها، أو عصبية لحمية أعملوها)).

وقوله: ((إني أخاف على أمتي أعمالاً ثلاثة: زلة عالم، وحكم جائر، وهوى متبعاً)). ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة قوله: ((إنما بدء وقوع الفتن أهواء تتبع، وأحكام تبتدع، يخالف فيها كتاب الله، ويتولى عليها^(٢) رجال رجالاً على غير دين الله؛ فلو أن الباطل خلص من مزاج الحق لم يَخَفَ على المرتادين، ولو أن الحق خلص من لبس الباطل انقطعت عنه ألسن المعاندين، ولكن يؤخذ من هذا ضِعْثٌ، ومن هذا ضِعْثٌ، فيمتزجان، فهناك يستولي الشيطان على أوليائه، وينجو الذين سبقت لهم من الله الحسنى^(٣))).

[الفصل الرابع: في البلوى باشتمال القرآن على المحكم والمتشابه]

وأما الفصل الرابع: وهو في البلوى باشتمال القرآن على المحكم والمتشابه فلأن الله سبحانه لو جعله ضرباً واحداً جلياً علمه، مستمراً حكمه - لم يظهر به الفرق بين المؤمن بلسانه وقلبه والمؤمن بلسانه دون قلبه، ولو لم يظهر لم يتميز بعد النبي ﷺ عدو أئمة الهدى من وليهم، وإنما جعله الله سبحانه مشتملاً على المحكم والمتشابه، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، وأشباه ذلك مما لأجل البلوى به ظهر شر كل مؤمن بلسانه متبع لهوى نفسه، وأمكنه لأجله أن يعارض محكم الكتاب والسنة بزخرف التأويلات، ومبدع الروايات المستحيلات؛ فلذلك تبين رفضه للأئمة الهادين، وظهر الفرق بينه وبين المخلصين للدين، وعظمت به البلوى على المسترشدين والمقلدين.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - في (ب): فيها.

(٣) - نهج البلاغة الجزء الأول خطبة رقم (٥١).

ومما يشهد بصحة ذلك من كتاب الله سبحانه قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران].

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام قوله المحكي في النهج: (واعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السدد المضروبة دون الغيوب الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب؛ فمدح الله اعترافهم بالعجز عن تأويل ما لم يحيطوا به علماً، وسمى تركهم للتعمق فيما لم يكلفوا البحث عن كنهه رسوخاً).

وقوله: (إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم على عهده حتى قام خطيباً، فقال: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))). وقوله: (فإنه لا سواء إمام الهدى وإمام الردى، وقد قال النبي صلّى الله عليه وآله وسلم: ((إني لا أخاف على أمتي مؤمناً ولا مشركاً؛ أما المؤمن فيمنعه الله بإيمانه، وأما المشرك فيمنعه الله بشركه، ولكني أخاف عليهم منافق الجنان، عالم اللسان، يقول ما يعرفون، ويفعل ما ينكرون))).

وقوله: (دعه يا عمار فإنه لم يأخذ من الدين إلا ما قارنته الدنيا، وعلى عمد لبس على نفسه؛ ليجعل الشبهات عاذراً لسقطاته).

[الفصل الخامس: في البلوى بجواز استعمال المجاز مع الحقيقة]

وأما الفصل الخامس: وهو في البلوى بجواز استعمال المجاز مع الحقيقة في كثير من الأسماء والعبارات:

فذلك ظاهر في إباحة الله سبحانه لعباده أن يتسموا مجازاً بها هو من أسمائه

حقيقة، نحو الملك^(١) والقادر.

وإضافته إلى نفسه مجازاً ما هو من صفاتهم حقيقة، نحو العين واليد، وذلك هو الذي يجب أن يحمل عليه كل اسم تسمى به الله وغيره من الأسماء المشتركة في اللفظ دون المعنى، ولا يجوز أن يجعل من قبيل أسماء الأجناس التي يتوصل بها إلى القياس؛ لكون أسماء الأجناس من خصائص المحدثات التي يتعالى الله سبحانه عنها؛ لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وإذا لم يكن له مثل فليس له جنس، [وإذا لم يكن له جنس^(٢)] فالمشاركة بينه وبين غيره فيما يتوصل به إلى القياس له على غيره تكون إلحاداً في أسمائه، وعدولاً عن طريق معرفته، وتحريفاً للكلم عن مواضعه، وتلبيساً على من لا يميز بين ما يكون من الأسماء مشتركاً بين أشياء مختلفة نحو العين والوجه، وما يكون من الأشياء مسمى^(٣) بأسماء مترادفة نحو وجود الشيء وثبوته، وكونه و^(٤)كنهه، وذاته وعينه، أو قدمه وأزله، أو حدثه وتجده، إذا أريد بالتجدد كونه بعد أن لم يكن.

وما يدل من الأسماء على نفي المسمى، نحو العدم والمعدوم، وما يدل على إثبات مسمى غير مكيف ولا معين، نحو الشيء والموجود، وما يدل على إثبات مسمى مكيف مجانس، نحو الجسم والحيوان.

وما يدل على إثبات صفة زائدة على ذات الموصوف، نحو القادر من المخلوقين^(٥)؛ لكونه قادراً بقدرة، بخلاف الباري سبحانه؛ لكونه قادراً لا بقدرة، وأشبه ذلك من تصاريف الكلام، واختلاف معاني الأسماء والعبارات التي لأجل البلوى باختلافها ظهر الفرق والتمييز بين الأئمة الموحدين،

(١)- في (ب): المالك.

(٢)- ما بين المعكوفين زيادة من نخ (أ).

(٣)- في (ب): يسمى.

(٤)- نخ (أ): أو.

(٥)- في (ب): المقدورين.

و[بين^(١)] من خالفهم في علوم الدين، على ما سيأتي من شواهد ذلك، وبيان ما يحتاج إلى بيانه فيما بعد إن شاء الله سبحانه^(٢).

[الفصل السادس: في البلوى بالتخلية والتمكين لأعداء الحق والمحقين]

وأما الفصل السادس: وهو في البلوى بالتخلية والتمكين لأعداء الحق والمحقين: فوجه الحكمة في ذلك: إظهار ما علم الله سبحانه من صبر الأنبياء والأئمة واتباعهم على كربه ما ابتلاهم به من المحن في دنياهم، وإظهار ما علم سبحانه من حسد أعدائهم لهم، وقلة صبرهم على ما ابتلاهم به من إيجاب طاعتهم، وميلهم إلى متابعة أهوائهم؛ لما في الميل إلى الدنيا من حصول شهوات أنفسهم، التي لأجل الحب لها تظاهر أئمة الضلال وعلماء السوء واتباعهم على عداوة أئمة الهدى والصد عنهم، وعلى المعارضة لأدلة العقول بشبه أوهام النفوس، ولمحكم الكتاب والسنة بمتشابه الآيات وزخارف الروايات، ولما يجب من توقيف الأئمة الهادين بتعظيم الرؤساء المضلين^(٣).

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من كتاب الله سبحانه: قوله في [ذكر^(٤)] البلوى بالتخلية والإملاء: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام]، وقوله: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف]، وأُمِّلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿٤٥﴾ [القلم].

وقوله في ذم الأكثر من الناس عموماً، ومن العلماء والعباد خصوصاً: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف]، وقوله: ﴿وَإِنْ تُطِيعْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَصْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام]،

(١) - ما بين المعكوفين زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (ب): تعالى.

(٣) - نخ (ب): المبطلين.

(٤) - ما بين المعكوفين زيادة من نخ (أ).

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ... الآية﴾ [التوبة: ٣٤].

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام في ذم الأكثر من أهل عصره، والوعظ لمن يغتر بالكثرة: (واعلموا رحمكم الله أنكم في زمان القائل فيه بالحق قليل، واللسان عن الصدق قليل، واللازم للحق ذليل).

وقوله: (ولقد أصبحنا في زمان اتخذ أكثر أهله الغدر كيساً، ونسبهم أهل الجهل فيه إلى حسن الحيلة، ما لهم قاتلهم الله قد يرى الخَوَلُ القُلُبُ^(١)) وجه الحيلة ودونها مانع من الله ونهيه، فيدعها رأي عين بعد القدرة عليها، ويتنهر فرصتها من لا حريجة له في الدين).

وقوله في ذكر قلة أنصاره على أهل السقيفة: (فنظرت فإذا ليس لي ناصر [ولا ذاب ولا مساعد]^(٢)) إلا أهل بيتي، فضننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى، وشربت على الشجا، وصبرت على أخذ الكظم^(٣)، وعلى أمر من طعم العلقم).
وقوله: ([يا^(٤)]) أيها الناس لا تستوحشوا في طريق الهدى لقلّة أهله).

وقوله للحارث بن حوط^(٥) لما قال له: أترى يا أمير المؤمنين إن أهل الشام مع كثرتهم على الباطل، وإن أهل العراق مع قلتهم على الحق؟ (يا حار^(٦))، إنه لملبوس عليك، إن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما الرجال يعرفون بالحق؛ فاعرف الحق تعرف أهله قلوا أم كثروا، واعرف الباطل تعرف أهله قلوا أم كثروا).

وقوله له أيضاً لما قال له: أتراني أظن أصحاب الجمل كانوا على ضلالة؟ (يا

(١) - الحول القلب: الذي قد تحول وتقلب في الأمور وجرب وحنكته الخطوب والحوادث. شرح النهج

(٢) - ما بين المعكوفين زيادة في (ب).

(٣) - الكظم - بفتح الظاء -: مخرج النفس. وضننت - بالكسر - بخلت. وأغضيت على كذا: غضضت طرفي. والشجى: ما يعترض في الخلق. شرح النهج

(٤) - زيادة من نخ (ب).

(٥) - الحارث بن حوط - سبّاح معجزة - ذكره السيد أبو طالب بنقط الخاء، روى عن أمير المؤمنين عليه السلام.

(٦) - نخ (أ): حارث.

حار، إنك نظرت تحتك ولم تنظر فوقك فحرت، إنك لم تعرف الحق فتعرف^(١) من أتاه، ولم تعرف الباطل فتعرف من أتاه) فقال: إني أعتزل مع سعد بن مالك^(٢) وعبدالله بن عمر، فقال عليه السلام: (إن سعداً وعبدالله بن عمر لم ينصرا الحق ولم يخذلا الباطل).

[الفصل السابع: في البلوى بإيجاب الولاء والبراء في الدين]

وأما الفصل السابع: وهو في البلوى بإيجاب الولاء والبراء في الدين: فالولاء ينقسم إلى عام: نحو ما ذكره الله سبحانه من موالاة المؤمنين والمؤمنات بعضهم لبعض، وإلى خاص: وهو ما أوجب الله سبحانه على المؤمنين^(٣) من طاعة أولي الأمر منهم، ومودتهم، وتوقيعهم، وسؤالهم، والرد إليهم، والافتقار لآثارهم في الدين قولاً وعملاً واعتقاداً. والبراء ينقسم إلى المبارأة لكل عاص لله بالقلب واللسان، مع جواز البر له والإقساط إليه -إذا كان مسلماً- بكل ممكن، وإلى المبارأة لمن حارب أئمة الهدى، وظاهر^(٤) على حربهم والمعادة لهم. وأما كون التعبد بالولاء والبراء من جملة البلوى فلما فيه من وجوب إكراه النفس على البغضة والمهاجرة لمن ولعت نفسه بمحبته، وأنست بصحبته، من الآباء والأبناء، والسادات والأخلاء، إذا كانوا محادين لله ولأوليائه، وإكراهها على ما تكره^(٥) من الموادة والموالاة لمن عاداهم. وأما وجوب الولاء والبراء: فهو ظاهر بما في كتاب الله سبحانه من الأمر

(١)- في (أ): وتعرف.

(٢)- سعد بن مالك بن أبي وقاص القرشي الزهري المكي، شهد بدرًا وما بعدها، واعتزل بعد قتل عثمان، وروى من فضائل علي عليه السلام خبر المنزلة والراية وغيرهما. أخرج ذلك عنه أئمة العترة عليهم السلام والعامّة. توفي في العقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل إليها سنة (٥٥هـ) أو (٥٨هـ)، أخرج له أئمتنا الخمسة إلا محمد بن منصور والجماعة، وروى عنه سعيد بن المسيب وابنته عائشة وغيرهما.

(٣)- نخ (ب): المسلمين.

(٤)- نخ (أ): فظاهر.

(٥)- نخ (ب): يكره.

بموالاة أوليائه، والوعد على ذلك بالشواب، والنهي عن موادة أعدائه، والوعيد على ذلك بالعقاب.

وبما في أقوال النبي ﷺ وأفعاله، واشتراطه للولاء والبراء على من تابعه. ولا خلاف في وجوبها على الجملة؛ لأن أهل كل مذهب يوجبونها على اتباعهم، ويدعون أنهم [هم^(١)] الفرقة الناجية.

وإنما الخلاف في معرفة الفرق بين ولي الله وعدوه، ومعرفة الفرق بينهما فرع على معرفة الفرق بين الحق والباطل بصفاتها وأدلتها التي من عرفها لم يوال من تجب مباراته، ولم يبار من تجب موالاته.

ومعرفة الفرق بين الحق والباطل فرع على معرفة الفرق بين أدلة العقل وما يعارضها من الشبه المتوهمة، وبين محكم الكتاب والسنة وما يعارضها من المتشابه، ومن الآراء المبتدعة.

وبمعرفة هذا الأصل وهذه الجملة من مقدمات البلوى يُعرف الفرق بين الحق والباطل، وبين أهلها، وبمعرفة ذلك كله يستعان على معرفة البلوى بما أوجب الله تعالى على الأمة من طاعة من جعله [الله^(٢)] ولياً لهم بعد رسول الله ﷺ وأميراً لهم في حياته وبعد موته، وعرفهم به، وبما يجب من موالاته ومعاداة من نازعه؛ إذ لا واسطة بين إمام الهدى وإمام الضلال، ولا يجوز اعتقاد صحة إمامة كليهما مع التنازع، ولا يجوز رفض كليهما؛ لما في ذلك من تجويز خروج الحق من أيدي جميع الأمة.

ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام فيما ينبه على ذلك تعريضه لمن قدم غيره عليه بقوله: (خلفتم الحق وراء ظهوركم، وقطعتم الأدنى ووصلتم الأبعد، واعلموا أنكم إن اتبعتم الداعي لكم سلك بكم منهاج الرسول، وكفيتم مؤنة الاعتساف).

وقوله: (ألا فالحذر الحذر من طاعة ساداتكم وكبرائكم الذين تكبروا عن

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

حسبهم، وترفعوا فوق نسبهم).

وتعريضه بمن لم يحكم القرآن على رأيه بقوله: (فإنه ينادي مناد يوم القيامة: ألا إن كل حارث مبتلى في حرثه وعاقبة عمله، غير حرثة القرآن؛ فكونوا من حرثته واتباعه، واستدلوا^(١) به على ربكم، واستنصحوه على أنفسكم، واتهموا عليه آراءكم، واغتشوا فيه أهواءكم، العمل العمل، ثم النهاية النهاية، والاستقامة الاستقامة، ثم الصبر الصبر، والورع الورع، إن لكم نهاية فانتهاوا^(٢) إلى نهايتكم، وإن لكم علماً فاهتدوا بعلمكم).

وقوله في قصة التحكيم: (ولما دعانا القوم إلى أن يحكم بيننا القرآن لم نكن الفريق المتولي عن كتاب الله، [فنحن أحق الناس به^(٣)]، وقال الله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فردّه إلى الله أن نحكم بكتابه، وردّه إلى الرسول أن نأخذ^(٤) بسنته؛ فإذا حكم بالصدق في كتاب الله فنحن أحق الناس به، وإن حكم بسنة رسول الله ﷺ فنحن أولاهم بها). وتعريضه بمن لم ينكر على من تقدم عليه بقوله: (أيها الناس إنما يجمع الناس الرضا والسخط، وإنما عقر ناقة ثمود رجل واحد فعمهم الله بالعذاب لما عموه بالرضا).

وقوله: (وإنما^(٥) الناس رجلاّن: متبع شرعة، ومتبع بدعة ليس معه من الله سبحانه برهان سنة، ولا ضياء حجة).

تم الكلام في الموضع الأول

(١)- في (ب): واستدلوه على آرائكم.

(٢)- في (ب): فاتبعوا.

(٣)- زيادة من نخ (ب).

(٤)- نخ (أ): يؤخذ.

(٥)- في (ب): إنها.

[الموضع الثاني: الكلام في مسائل الإمامة]

وأما^(١) الموضع الثاني وهو في الكلام في مسائل الإمامة: فهو ينقسم إلى عشرة فصول:

الأول: في حكاية جملة [من^(٢)] مذهب العترة في ذلك، ومذهب المعتزلة. والثاني: في ذكر جملة مما يدل على صحة مذهب العترة وبطلان ما عداه. والثالث: في صفة الإمام الذي تجب طاعته. والرابع: في ذكر حكم من يخالف الأئمة في علوم الدين التي يجب العلم بها. والخامس: في ذكر حكم من يخالف بين أئمة العترة، وينسبهم إلى التفرق في الدين. والسادس: في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام.

والسابع: في ذكر جملة من معارضات المعتزلة لأدلة الأئمة في مسائل الإمامة. والثامن: في ذكر جملة مما يعتذر به من جمع بين التشيع والاعتزال. والتاسع: في ذكر فروق تميز بين الأئمة والعامّة. والعاشر: في ذكر جملة مما يكشف عن أسرار المتشيعين.

[الفصل الأول: حكاية جملة من مذهب العترة في الإمامة ومذهب

[المعتزلة]

أما الفصل الأول فمذهب العترة ومن شايعهم: هو القول بأن الله سبحانه قد أوجب في محكم كتابه، وعلى لسان نبيه صلّى الله عليه وآله وسلم أن تكون الإمامة بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله وسلم علي ثم للحسن ثم للحسين عليهم السلام على التعيين. ثم من بعدهم على الجملة لمن بلغ درجة^(١) السبق، وجمع خصال الفضل من ولد الحسن والحسين خاصة، وأنهم هم آل النبي وعترة وذريته الذين أوجب الله

(١)- في (ب): وأما الكلام في.

(٢)- زيادة من نخ (أ).

مودتهم، واصطفاهم لإرث كتابه، وسماهم أهل الذكر وأولي الأمر، وأمر بسؤالهم، وأوجب طاعتهم مع طاعته وطاعة رسوله، وأمر بالرد إليهم، وجعل طريق النجاة في طاعتهم والتمسك بهم، وطريق الهلاك في مخالفتهم.

ومذهب المعتزلة: هو القول بأن النص بدعة، وأن أولي^(٢) الأمر وأهل الذكر ليس المراد بهم أهل البيت خاصة، وأن الله سبحانه لم يجعل الإمامة بعد النبي ﷺ في واحد بعينه، ولا في منصب من قرش مخصوص، بل جعل الأمر في ذلك شورى بين الأمة يعقدون ويختارون للإمامة من اتفق رأيهم على تقديمه، واحتجوا بقول الله سبحانه: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

وحكى الحاكم رحمته الله في السفينة: أن شاعرهم قال في ذلك: مانص في الأمر على الأئمة لكنه حكم فيه الأمة

والإمام عندهم بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي عليه السلام.

[الفصل الثاني: في ذكر ما يدل على صحة مذهب العترة وبطلان

ما عداها]

وأما الفصل الثاني وهو في ذكر ما يدل على صحة مذهب العترة وبطلان ما عداها: فيدل على ذلك: نصوص الكتاب وموافقتها من الأخبار، وأدلة العقل المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة، وإجماع الأمة مع العترة على جواز الإمامة فيهم، وإجماع الصحابة مع العترة على أن الأفضل أولى بالإمامة، وإجماع المعتزلة مع العترة على القول بإمامة علي عليه السلام.

أما نصوص الكتاب:

فمنها: قول الله سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣) [الأنعام: ١٢٤]،

(١) - نخ (ب): درجات.

(٢) - نخ (ب): أولوا.

(٣) - نخ (ب): ﴿رسالاته﴾.

وقوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ...﴾ الآية [الفصل: ٦٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاَهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣١]، ونحو ذلك من الآيات المتضمنة للنص الصريح على أن الله سبحانه هو الذي يختار ويصطفى ويحتجبي لتبليغ رسالاته^(١)، وإرث كتبه، وتمليك الأمر والنهي في بريته من يشاء من عباده، وأنه لا خيرة في ذلك لغيره، وكل من اختاره الله سبحانه فقد نص عليه وبينه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، إما معيناً باسمه وصفته، وإما مجملاً بصفته دون اسمه.

وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ٥٥]، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].

ودلالة هذه الآيات فيما تضمنته من نص الله سبحانه على ولي المؤمنين، الذي قرن ولايته لهم بولايته وولاية رسوله، ليدل بذلك على وجوب طاعته، وإخباره سبحانه في الآية الأولى بأنه يأتي به، وإتيانه به هو نصه عليه بالصفات التي لم توجد في أحد من الصحابة على أبلغ الوجوه إلا في أمير المؤمنين ﷺ، وهي المحبة لله ولرسوله.

ودليل صحة المحبة: استمرار الطاعة والنصيحة، والجهاد في سبيل الله حق الجهاد، والرافة بالمؤمنين، والغلظة على الكافرين، وترك خوف اللائمين، والتصدق في حال الركوع.

وأورد سبحانه هذه الصفات بلفظ الجمع امتحاناً، مع كون ذلك جائزاً في لغة العرب للتعظيم، [و^(٢)] مع التخصيص بالقرينة التي لم توجد ولا تعلم^(٣) إلا

(١) - في (ب): رسالته.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (ب): التي لم تعلم ولم توجد إلا لأمر المؤمنين.

لأمير المؤمنين عليه السلام، وهو التصديق في حال الركوع، ولأن ذلك لو كان عاماً لالتبس ولم يفهم، والله سبحانه لحكمته وعدله لا يخاطب بها لا يفهم ولا يعلم في موضع الأمر والإيجاب، ولأن العرف جار في كل عصر بأن ولي أمر المؤمنين لا يكون إلا واحداً معيناً معلوماً، ولأن النبي صلى الله عليه وآله قد بين ذلك بما سيأتي ذكره إن شاء الله سبحانه من الأخبار الموافقة له.

وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة]، ودلالة هذه الآية فيما تضمنته من الأمر للمؤمنين بالكون مع الصادقين، والأمر يقتضي الوجوب، والله سبحانه لحكمته لا يأمر بالكون مع من لا يعلم صدقه قطعاً. ولا يعلم صدقه قطعاً إلا من شهد الله له به، ومن شهد الله له بالصدق علي عليه السلام في قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾ يعني حمزة ^(١) بن عبد المطلب وجعفر ^(٢) بن أبي طالب وعبيدة ^(٣) بن الحارث رضي الله عنهم، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، يعني علياً عليه السلام لأنه بقي منتظراً للشهادة إلى سنة أربعين من الهجرة.

والطريق إلى معرفة صحة ذلك إجماع العترة عليهم السلام، وهو حجة على ما سيأتي

(١) - حمزة بن عبد المطلب بن هاشم، ويكنى أبا عمارة وأبا يعلى، عم الرسول صلى الله عليه وآله وأخوه من الرضاعة، بلغ من الشجاعة مبلغاً عظيماً، وانتقم لرسول الله صلى الله عليه وآله من كثير من أعداءه حتى سباه رسول الله صلى الله عليه وآله أسد الله وأسد رسوله. أسلم رضي الله عنه بمكة، وشهد مع رسول الله بدرًا وأحداً وقتل بها بعد أن قاتل الأبطال وفرق صفوف أعداء الله وقتل منهم إحدى وثلاثين، وقتله وحشي بتحريض من هند عليها لعنة الله، فبقرت بطنه وأخرجت كبده فأكلتها فلم تسغها. وكان استشهاده رضي الله عنه في النصف من شوال سنة (٣هـ)، وكان عمره سبعاً وخمسين سنة، وصلى عليه الرسول صلى الله عليه وآله وكبر عليه سبعين تكبيرة.

(٢) - جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، ويكنى أبا عبد الله وأبا المساكين، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله، ولد بعد عقيل بعشر سنين، وأمه فاطمة بنت أسد. أسلم رضي الله عنه بمكة وهاجر إلى الحشمة واجتمع بالنجاشي ملك الحشمة وقرأ عليه سورة مريم فأسلم على يديه، ورجع إلى المدينة المنورة يوم فتح خيبر فسر النبي صلى الله عليه وآله وفرح فرحاً شديداً حتى قال: ((ما أدري بأيها أنا أسر بفتح خيبر أو قدوم جعفر))، وبعثه النبي صلى الله عليه وآله مع جيش إلى مؤتة وكان صاحب اللواء أخذه بيمينه فقطعت ثم أخذه بشماله فقطعت، ثم احتضنه رضي الله عنه حتى سقط شهيداً إلى رحمة الله، ويدعى بذئ الجناحين التي يطير بها في الجنة حيث شاء.

(٣) - عبيدة بن الحارث:

من بيان ذلك إن شاء الله سبحانه^(١).

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، وفائدة هذه الآية فيما تضمنته من إيجاب المودة لذوي قربى الرسول ﷺ في مقابلة بعض ما يستحقه من الأجر على ما تحمل من المشاق في القيام بهدايتهم، وإصلاح أمورهم، وهو سبحانه لحكمته لا يوجب المودة على القطع إلا لمن تجب له؛ لأنه سبحانه قد ذم الموادة لمن يحاده.

وصدق المودة لا يُعلم إلا بالطاعة والاتباع، لا بالرفض والاعتزال، وقد بين سبحانه ذلك بقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ... الآية﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال النبي ﷺ: ((المرء مع من أحب)).

وقوله سبحانه في آية المباهلة: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ... الآية﴾ [آل عمران: ٦١]، ودلالاتها ظاهرة بنص الكتاب الجلي، وبفعل النبي ﷺ على أعيان من شهد المباهلة - على كون علي والحسن والحسين وفاطمة عليهما السلام ذوي قربى النبي ﷺ خاصة، وآله وأهل بيته، وأن ذريتهم ذريته إلى يوم القيامة.

وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْذِنَ اللَّهُ... الآية﴾ [فاطر: ٣٢]، ودلالاتها فيما تضمنته من النص على اصطفاء بعض من العباد لإرث الكتاب، وعلى أن من أولئك الورثة من هو سابق بالخيرات بإذنه، والسابق بالخيرات لا يكون إلا الإمام، والإمام لا يجوز أن يكون مجهولاً؛ فلذلك تبطل تأويلات من خالف العترة في دعوى وراثتهم للكتاب.

ومما يؤيد ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٢]، ومحمد ﷺ

(١) - نخ (ب): على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في بيان ذلك.

هو خاتم الأنبياء من ذريتهما، فيجب أن تكون ذريته [هم^(١)] خاتمة الذراري الذين أخبر الله سبحانه أن يجعل الكتاب فيهم.

وقوله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل]، ودلالتها فيما تضمنته من وجوب السؤال لأهل الذكر، والذكر الذي أمر الله بسؤال أهله هو النبي ﷺ؛ بدليل قوله سبحانه: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [رَسُولًا] [الطلاق].

وقد سمى القرآن أيضاً ذكراً، وهم أهله وورثته، وليس يُوجد في الأمة أهل بيت مشهور يجمعهم النسب والمذهب، وهم مجمعون على أنهم [هم^(٢)] أهل النبي وأهل الكتاب - غير أهل بيت محمد ﷺ.

والذي يعدل بالسؤال عنهم إلى غيرهم لا يخلو: إما أن يسأل علماء كل فرقة مع اختلافهم، فلم يأمر الله سبحانه بالسؤال إلا فيما وقع فيه الاختلاف، وهو سبحانه لا يأمر المختلفين بسؤال المختلفين.

وإما أن يقتصر على سؤال بعضهم بغير دليل، فلا يأمن أن يكون الحق مع من لم يسأله، وإما أن يترك السؤال لكلهم؛ فيعصي الله بتركه لطلب العلم من أهله. وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ [الآية] [النساء: ٥٩]، ودلالتها فيما تضمنته من وجوب طاعة أولي الأمر من المؤمنين على المؤمنين، ووجوب الطاعة فرع على وجوب معرفة المطاع؛ لأن الله سبحانه لا يكلف المؤمنين طاعة من لا يُعرف، ولذلك قال النبي ﷺ: ((من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية)).

قال الهادي عليه السلام: يعني إما باسمه إن كان حاضراً، وإما بصفته إن كان في زمان فترة.

وقوله سبحانه: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (أ).

لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿[الحج: ٧٨]﴾.
 وقوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا
 وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿[آل عمران: ٦٨]﴾.
 وقوله سبحانه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو
 الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ ﴿[الأحزاب: ٦]﴾.
 ودلالة هذه الآيات ظاهرة لمن لم تعمه عنها شبه المعارضين، وزخرف
 تأويلات الرافضين:

أما الآية الأولى: فدلالتها فيما تضمنته من تبين مجمل قول الله سبحانه: ﴿وَلْتَكُنْ
 مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ﴿[آل عمران: ١٠٤]﴾،
 وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ﴿[البقرة: ١٤٣]﴾، وقوله:
 ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ ﴿[آل عمران: ١٤٠]﴾.

فجعلله سبحانه للجهاد حق الجهاد، وللشهادة على الناس في ذرية إبراهيم
 خاصة دون من عداهم في قوله: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ ﴿[الحج: ٧٨]﴾، وفيما تضمنته
 أيضاً من تخصيص بعض ولد إبراهيم بذلك، وهم الذين استجاب دعوته فيهم
 حيث حكى قوله بقوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً
 مُسْلِمَةً لَكَ﴾ ﴿[البقرة: ١٢٨]﴾، وقوله: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ﴿[إبراهيم: ٣٥]﴾،
 وقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي
 الظَّالِمِينَ﴾ ﴿[البقرة: ١٢٩]﴾، فثبت بذلك أن الإمامة لا تكون في ذريته إلا لمن لم يتقدم
 إسلامه شرك، ولم يلبس إيمانه بظلم.

وأما الآية الثانية: فدلالتها فيما تضمنته من البيان على أن النبي ﷺ هو
 أولى ذرية إبراهيم به وبمذهبه.

وأما الآية الثالثة: فدلالتها فيما تضمنته من البيان على أن النبي ﷺ أولى
 بالمؤمنين من أنفسهم، وأن ذوي رحمهم الذين لم يشركوا ولم يظلموا هم أولى بولاية

المؤمنين من بعده، كما أنه أولى ولد إبراهيم وإسماعيل بمقامهما الذي ^(١) خصهما الله به وذريتهما - على جميعهم السلام ورحمة الله وبركاته [وصلواته وسلامه] ^(٢).

أذكر الأخبار الدالة على صحة مذهب العترة في الإمامة

وأما ما يوافق ^(٣) نصوص الكتاب من الأخبار فمن ذلك:

رواية الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام في الأحكام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله في أرضه، وخليفة كتابه، وخليفة رسوله)).

ورواية الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان ^(٤) عليه السلام في كتاب الحكمة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((إن الله جعل علياً لي وزيراً وأخاً ووصياً، وجعل الشجاعة في قلبه، وألبسه الهبة على عدوه، وهو أول من آمن بي، وهو أول من وحد الله معي، وهو سيد الأوصياء، اللحق به سعادة، والموت في طاعته شهادة، واسمه في التوراة مقرون إلى اسمي، زوجته الصديقة الكبرى، وابناه سيدي شباب أهل الجنة، وهو وهما والأئمة من بعدهما من ولدهما حجج الله على خلقه)).

(١) - نخ (ب): الذين.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): توافق.

(٤) - الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر بن علي بن الإمام الناصر لدين الله بن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. قام عليه السلام سنة اثنتين وثلاثين وخمسة، وبلغ الغاية القصوى، والقدح المعلن في العلم والشجاعة والورع والزهد، وجمع الخصال الحميدة، ودعا إلى الله وجاهد أعداء الله، فاستولى على جميع اليمن وخطب له بينبع وخيبر، وانقادت لأحكام ولايته الجليل والدليم. وله عليه السلام كثير من الوقعات مع أعداءه الملحدين الطغام، انتصر عليهم فيها، وله كرامات بيّنة، وعلامات واضحة تدل على علو منزلة شأنه عند الله. ومن مؤلفاته عليه السلام: أصول الأحكام في السنة، وكتاب الرسالة العامة، وكتاب المطاعن، والهاشمة لأنف الضلال وشرحها العمدة، كتاب حقائق المعرفة في أصول الدين، وكتاب المدخل في أصول الفقه.

وقال: ((ما بال أقوام^(١)) إذا ذكر عندهم آل إبراهيم استبشرت قلوبهم وتهللت وجوههم، وإذا ذكر أهل بيتي اشمأزت قلوبهم وكلحت وجوههم، والذي بعثني بالحق نبياً لو أن رجلاً لقي الله عز وجل بعمل سبعين نبياً، ثم لم يلقه بولاية أولى الأمر من أهل بيتي - ما قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)).

وقال ﷺ: ((عليكم بأهل بيتي؛ فإنهم لن يخرجوكم من باب هدى، ولن يدخلوكم في باب ردئ)).

ورواية الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام، عنه ﷺ في الشافي وغيره أنه قال: ((من ناصب علياً في الخلافة بعدي فهو كافر، ومن شك في علي فهو كافر)).

وقال: ((علي خير البشر فمن أباه فقد كفر)).

وقال: ((ويل لأعداء أهل بيتي المستأثرين عليهم، لا نالتهم شفاعتي، ولا رأوا جنة ربي)).

وقال: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

وقال: ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم)).

وقال: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء؛ فإذا زال أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ما يوعدون، وإذا زالت النجوم من السماء أتى أهل السماء ما يوعدون)).

وقال: ((أيها الناس إني خلفت فيكم كتاب الله وستي وعترتي أهل بيتي؛ فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لستتي، والمضيع لستتي كالمضيع لعترتي، أما إن ذلك لن يفترق حتى اللقاء علي الحوض)).

وقال: ((مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة^(٢)) نوح، من ركبها نجا، ومن

(١)- نخ (ب): قوم.

(٢)- نخ (ب): كمثل.

تخلف عنها هلك)).

وقال: ((ليس أحد من الخلائق يفضل أهل بيتي غيري)).

وقال: ((قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تحالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا)).

وقال: ((إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق وينوره، ويرد كيد الكائدين؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار، وتوكلوا على الله)).

ومما روي بالإسناد إلى الحاكم^(١) رَحِمَهُ اللهُ -وهو ممن كان يقول بالاعتزال ثم رجع عنه- في كتابه المسمى تنبيه الغافلين عن^(٢) فضائل الطالبين. ومنه: روايته عن النبي ﷺ أنه قال عقيب نكول أبي بكر وعمر عن حرب أهل خيبر: ((لأبعثن بالراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كرار^(٣) غير فرار)).

وقال لعلي عليه السلام: ((حبك إيمان، وبغضك نفاق)).

وقال: ((أقضى أمتي بكتاب الله علي بن أبي طالب عليه السلام، من أحبني فليحبه، وإن العبد لا ينال ولايتي إلا بحب علي)).

(١)- الحاكم: شيخ الإسلام الحافظ المحدث المتكلم المفسر القارئ أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي البروقني، ينتهي نسبه إلى محمد [بن الحنفية] بن علي بن أبي طالب عليه السلام. كان مولده في شهر رمضان من سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وهو علامة عصره، وفريد دهره، وكان معتزلياً ثم رجع إلى الزيدية، وله مؤلفات كثيرة شاهدة على علمه وبراعته، فمنها: التهذيب في تفسير القرآن -عدة مجلدات- السفينة الجامعة لأنواع العلوم، والعيون، وشرح عيون المسائل في علم الكلام، وكتاب تنزيه الأنبياء والأئمة، وكتاب تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين، وكتاب التأثير والمؤثر في أصول الدين، وكتاب الإمامة على مذهب الزيدية، وكتاب الرسالة الغراء، وكتاب المنتخب في فقه الهدوية وغيرها كثير. وكان قتله غيلة سنة أربع وتسعين وأربعمائة، وعمره -رَحِمَهُ اللهُ- إحدى وستون عاماً.

(٢)- في (ب): علي.

(٣)- نخ (ب): كراراً.

وقال: ((من أحب الحسن والحسين فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني)).
 وقال: ((أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي)).
 وقال: ((الصديقون ثلاثة: حبيب النجار مؤمن آل ياسين، وحزقيل مؤمن آل فرعون، وعلي بن أبي طالب مؤمن آل محمد ﷺ)).
 وروي أن علياً عليه السلام قال^(١): (أنا عبدالله وأخو رسول الله ﷺ، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كذاب).
 وقال النبي ﷺ: ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله^(٢))).
 وقال: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).
 وقال: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خير منهما)).
 وقال لعلي عليه السلام: ((أنت الولي، وأنت الوزير، والوصي^(٣)، والخليفة في الأهل والمال والمسلمين في كل غيبة)).
 وقال: ((علي مع الحق والقرآن، والحق والقرآن^(٤) مع علي، لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).
 وقال: ((أوحى الله إلي في علي أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين [إلى جنات النعيم^(٥)])).
 وقال يوم^(٦) أحجم الناس عن قتال أسد بن غويلم: ((يا علي، اخرج

(١) - نخ (ب): أنه قال.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - في (ب): وأنت الوصي.

(٤) - نخ (أ): والقرآن والحق.

(٥) - زيادة من نخ.

(٦) - نخ (ب): حين.

إليه ولك الإمامة بعدي)).

وقال: ((خذوا بحجزة^(١) هذا الأنزع^(٢) فإنه الصديق الأكبر، والهادي لمن اتبعه، ومن اعتصم به أخذ بحبل الله، ومن تركه مرق من دين الله، ومن تخلف عنه محقه الله، ومن ترك ولايته أضله الله، ومن أخذ بولايته هداه الله)).

وقال: ((في كل خلف من أهل بيتي عدول ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا إن أئمتكم وفدكم إلى الله، فانظروا من تقدمون في دينكم)).

وقال: ((أيها الناس، إنما أنا بشر أوشك أن أدعى فأجيب، ألا وإني تارك فيكم الثقلين، أحدهما كتاب الله، وهو حبل الله، من اتبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة، ثم أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)).

وقال: ((مثل أهل بيتي فيكم كسفينة^(٣) نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك، ومثل باب حطة في بني إسرائيل)).

ووجدت في بعض الكتب مروياً عن النبي ﷺ أنه قال: ((أُمرتُ بطاعة الله، وأُمرَ أهل بيتي بطاعة الله وطاعتي، وأُمرَ الناسُ جميعاً بطاعة الله وطاعتي وطاعة الأئمة من أهل بيتي^(٤))).

أذكر أدلة العقل المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة الدالة على صحة مذهب العترة

وأما أدلة العقل المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة:

(١) - أصل الحُجْزَة: موضع شد الإزار، ثم قيل للإزار حُجْزَة للمجاورة، واحتجز الرجل بالإزار:

إذا شده على وسطه فاستعاره للاعتصام والالتجاء والتمسك بالشئ والتعلق به. نهاية

(٢) - الأنزع: الذي ينحسر شعر مقدم رأسه مما فوق الجبين. وفي صفة علي: البطين الأنزع: كان

أنزع الشعر، له بطن. وقيل: معناه الأنزع من الشرك، المملوء البطن من العلم والإيمان. نهاية

(٣) - نخ (ب): مثل سفينة.

(٤) - في (ب): من بعدي.

فمنها: أنه قد ثبت في العقل أن شكر المنعم واجب، وثبت بالدليل أن الله سبحانه منعم يجب شكره، ومن شكره طاعته فيما أوجب من عبادته، وكيفية عبادته لا تعلم إلا بمعرف من جهته؛ فلذلك علم وجوب^(١) بعثة الرسل إلى المكلفين.

ولا فرق بين حاجتهم إلى الرسول وحاجتهم إلى من يقوم مقامه بعد وفاته؛ فلذلك يعلم على الجملة وجوب نصب الأئمة في كل عصر يحتاج فيه إليهم، وقد ثبت أنه لا اختيار للمكلفين في الرسل؛ فكذلك فيمن يقوم مقامهم.

ومنها: أنه قد ثبت بالدليل أن الله سبحانه عالم بما كان وبما سيكون، وأنه حكيم لا يجوز عليه الظلم، ولا العبث، وقد علم سبحانه ما سيكون من اختلاف الأمة بعد وفاة نبيهم^(٢) ﷺ، وعلم أن اختلافهم مؤد إلى هلاكهم، وأنه لا نجاة لهم إلا بمن يجمع كلمتهم، ويلم شعثهم؛ فلو لم يد لهم سبحانه على من يتمسكون به في دينهم، ويعرفهم بمن تكون على يديه نجاتهم - لكان مهملاً لهم، والإهمال قبيح لا يجوز إضافته إلى الله سبحانه.

ومنها: أنه قد ثبت أمر الله سبحانه للمؤمنين بطاعة أولي الأمر منهم أمراً مجملاً، فلو لم يبينه لهم، ويعرفهم بمن تجب عليهم طاعته - لكان مخاطباً لهم بما لا يفهم، ومكلفاً لهم طاعة من لا يعرف، ومغرياً لهم بطاعة من نهى عن اتباعه من الكبراء والسادات الذين يوهمون أنهم أولو الأمر، وذلك مما لا يجوز نسبته إلى الله سبحانه.

ومنها: أن الإمامة فضيلة تخص الأئمة، ونعمة تعم المأمومين، [وتمليك^(٣)]، وذلك مما لا يجوز إضافته إلا إلى الله سبحانه؛ لأنه الذي بيده الملك، وهو الذي يؤتي الملك من يشاء، لا أهل العقد والاختيار.

(١) - في حاشية (أ): علم من جهة الحكمة والعقل. تمت.

(٢) - في (ب): النبي.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

ومنها: أن المراد بنصب الإمام إصلاح أمور الأمة، ولا يصلح لذلك إلا من يعلم صلاحه ظاهراً وباطناً، والعلم بذلك من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله سبحانه، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، والرسالات بعد [موت^(١)] الأنبياء لا تكون إلا مع من يقوم مقامهم من الأئمة.

ومنها: أن اختيار الأئمة لو كان موقوفاً على رأي الأمة مع اختلافهم - لم يمتنع أن تختار كل فرقة إماماً؛ فيقع التشاجر، أو لا يختار أحد منهم؛ فيقع الإهمال، أو يختار بعضهم دون بعض؛ فليس فيما احتجوا به من ذكرهم للشورى ما يدل على أن بعض فرق الأمة أولى بذلك من غيره من سائر الفرق.

ومنها: أن الإمامة لو كانت لا تثبت إلا بالشورى والعقد والاختيار لما جاز لأبي بكر أن يجعلها في عمر من غير شورى، ولا^(٢) جاز لعمر أن يجعلها في ستة مخصوصين فيلزم أتباعهم القائلين بالشورى إما تكذيب أنفسهم فيما حكوه عن الله سبحانه من أنه جعل الإمامة موقوفة على الشورى - بتصويبهم للشيخين في مخالفتها للقول بالشورى، وإما تضليل الشيخين فيما أقدموا عليه من المخالفة لأمر الله سبحانه.

ومنها: أن تسميتهم لأبي^(٣) بكر خليفة توهم أن النبي ﷺ استخلفه، وهم لا يقولون بذلك؛ بل هم الذين استخلفوه؛ فيلزمهم^(٤) في ذلك أن يكونوا مناقضين، ولذلك قيل: إن أبا بكر لما كتب إلى أسامة بن زيد^(٥) كتابه الذي يقول فيه: من أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ إلى أسامة بن زيد، أما بعد: (فإن المسلمين ولوني على أنفسهم؛ فإذا قرأت كتابي فاقدم أنت ومن معك) - أجابه أسامة بن زيد بكتابه الذي

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ج): ولما.

(٣) - في (ب): أبي بكر.

(٤) - فيلزم (نخ).

(٥) -

يقول فيه: (من أسامة بن زيد [مولي رسول الله ﷺ] ^(١) إلى أبي بكر بن أبي قحافة، أما بعد، فإنك كتبت إلي ^(٢) كتاباً ينقض آخره أوله؛ فلو كنت خليفة رسول الله لم تحتج إلى ولاية المسلمين، ورسول الله توفي وقد أمّرني عليك؛ فمن أمرك عليّ بعده؛ فخل المكان لأهله، والحق بموضعك الذي أمرك به رسول الله ﷺ).

ومنها: أن أفعال النبي ﷺ حجة كأقواله؛ فإن كان لم يستخلف وجب الاقتداء به في ترك الاستخلاف، وإن كان استخلف وجب اتباع خليفته.

ومنها: أنه ﷺ لم يهمل أمته في حال حضوره، ولا يتركهم بلا زعيم يختاره لهم في كل غيبة يغيبونها عنه، وذلك يدل بطريقة الأولى على أنه لا يجوز أن يهملهم بعد وفاته - صلى الله عليه وعلى آله -.

أذكر إجماع الأمة مع العترة على جواز الإمامة في العترة

وأما إجماع الأمة مع العترة على جواز الإمامة فيهم ففائدة الاستدلال به: التنبيه على أن كل الناس وكل قريش لم يجمعوا على دعوى الإمامة كما أجمعت العترة، وعلى أن العترة لم يجمعوا معهم على جوازها فيهم؛ فدل ذلك على أن الإجماع لم ينعقد إلا على جواز الإمامة في العترة، وعلى أن دعوى الخوارج ودعوى المعتزلة باطلة؛ لكونها دعوى للغير بغير دليل.

أذكر إجماع الصحابة مع العترة على أن الأفضل أولى بالإمامة،

وبعض فضائل أمير المؤمنين (ع)

وأما إجماع الصحابة مع العترة على أن الأفضل أولى بالإمامة ففائدة الاستدلال به: التنبيه على أن ذلك يكون حجة عليهم؛ لأنه قد اجتمع لعلي عليه السلام من الفضائل ما لا يمكنهم جحدها، ولا يوجد لغيره مجتمعاً مثلها.

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): عليّ.

ومن مشهور فضائله عليه السلام: فضيلة القربى، وفضيلة النجابة، وفضيلة طيب المنشأ، وفضيلة السبق، وفضيلة العلم، وفضيلة الصبر، وفضيلة الصدق والوفاء، وفضيلة التخصيص بالكرامات المنبهة على علو منزلته عند الله سبحانه. أما فضيلة القربى: فلأنه ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبيه وأمه، وشاهد ذلك قول أبي طالب ^(١) شعراً:

إن علياً وجعفرأثرقةً عند شداد الأمور والكرب
لا تخذلا وانصرا ابن عمكما أخى لأمي من بينهم وأبي

ولذلك فإنه عليه السلام لما علم باحتجاج ^(٢) قريش على الأنصار بالقربى قال: (احتجوا بالشجرة، وأضاعوا الثمرة)، وقال في معنى ذلك شعراً:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف تليها والمشiron غيبُ
وإن كنت بالقربى حجبت خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقربُ

وأما فضيلة النجابة: فلأن نسبه هو نسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لم يفرق بينهما من الأمهات إلا فاطمة ^(٣) بنت أسد بن هاشم أم علي عليه السلام فضائلها ^(٤) مشهورة.

ومما يؤيد ذلك: حكاية الحاكم رحمة الله في كتاب تنبيه الغافلين ^(١) عن

(١) - أبو طالب: هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو علي بن أبي طالب، وكان كبير قومه، وله السيادة والوجاهة في قريش، أجمع أهل البيت عليهم السلام على إسلامه وعلى أنه مات مؤمناً، وأشعاره وأخباره في ذلك مشهورة. ودافع عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دفاع الأبطال، وحماه من الكفار، وهو مربي الرسول وكافله بعد وفاة عبد المطلب. توفي بعد حصار الشعب قبل الهجرة بستة أشهر في العام الذي توفيت فيه خديجة وسمي ذلك العام بعام الحزن.

(٢) - نخ (ب): احتجاج.

(٣) - فاطمة بنت أسد بن هاشم أول هاشمية ولدت لهاشمي: هي أم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وزوجة أبي طالب رضي الله عنه التي تربى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتها، وكانت تطعمه وتحجج أولادها، وكانت أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعدها توفيت صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبر عليها أربعين تكبيرة لأربعين صفاً من الملائكة، وكفنها في قميصه، واضطجع في قبرها صلى الله عليه وآله وسلم.

(٤) - نخ (ب): وفضائلها.

النبي ﷺ أنه قال: ((إن الله تعالى خلق روحي وروح علي قبل أن يخلق آدم ﷺ بما شاء الله؛ فلما خلق آدم ﷺ أودع أرواحنا صلبه، فلم يزل ينقلها من صلب طاهر إلى رحم طاهر لم يصبها دنس الشرك، ولا عهر الجاهلية، حتى أقرها في صلب عبد المطلب، ثم أخرجها من صلبه فقسمها قسمين، فجعل روحي في صلب عبدالله، وروح علي في صلب أبي طالب؛ فعلي مني وأنا من علي، نفسه كنفس، وطاعته كطاعتي لا يحبني من يبغضه، ولا يبغضني من يحبه)).

وأما فضيلة طيب المنشأ: فلأن النبي - صلى الله عليه وعلى آله - هو الذي كفله وآواه، وأدبه ورباه، فلم يسجد ﷺ لصنم، ولم^(٢) يقع في مأثم، وقد بين ﷺ ذلك في بعض خطبه المذكورة في [كتاب^(٣)] نهج البلاغة؛ فقال: (وقد علمتم موضعي من رسول الله ﷺ بالقربة القريبة، والمزية الخصيصة، وضعني في حجره وأنا وليد، يضمني إلى صدره، ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرقه، وكان يمزغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة^(٤) في فعل).

وأما فضيلة السبق: فلأنه ﷺ أول ذكر آمن بالنبي ﷺ وصلى معه، وله ﷺ [في ذلك^(٥)] مع فضيلة السبق فضيلة العصمة، وفضيلة إيتاء الحكمة في حال الصغر، ومن شعره ﷺ في معنى ذلك [قوله^(٦)]:
سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طُرّاً صغيراً^(٧) ما بلغتُ أو أن حلمي

(١) - كتاب تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين في الآيات النازلة في أهل البيت ﷺ.

(٢) - في (أ): لا.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(٤) - الخطلة في الفعل: الخطأ فيه، وإيقاعه على غير وجهه. شرح النهج

(٥) - زيادة من نخ (أ).

(٦) - زيادة من نخ (ب).

(٧) - في (ب): غلاماً.

وَأَتَانِي وَلَا يَتَّهِ عَلَيَّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ

وأما فضيلة العلم: فلأنه عليه السلام وارث علم النبي - صلى الله عليه وعلى آله - والمخصوص بمكنون سره؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وعلى آله: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها))، وكان كل الصحابة محتاجاً^(١) إلى علمه عليه السلام، ولم يكن محتاجاً إلى علم أحد منهم.

ومما يؤيد ذلك: حكاية الحاكم رحمة الله عنه عليه السلام في كتاب تنبيه الغافلين أنه قال: (لو كسرت لي الوسادة، ثم جلست عليها -لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين^(٢) أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله ما من آية نزلت في بر ولا بحر، ولا سماء ولا أرض، ولا سهل ولا جبل، ولا ليل ولا نهار - إلا وأنا أعلم متى نزلت وفي أي شيء^(٣) نزلت، وما من رجل من قريش جرت عليه المواسي^(٤) إلا وأنا أعلم [أي^(٥) آية نزلت فيه تسوقه إلى جنة أو نار).

وأما فضيلة الصبر: فلأنه عليه السلام ذكر في كتاب المحن أن الله سبحانه ابتلى صبره في أربعة عشر موطناً، سبعة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسبعة بعد وفاته. وجملة ذلك: أنه عليه السلام بلي من المحن بما لم يبيل به [أحد^(٦)] غيره من الصحابة، وظهر من صبره عليها^(٧) ما لم يظهر من غيره مثله على ما هو دونها، وذلك منذ مبيته على فراش النبي صلى الله عليه وآله وسلم موطناً لنفسه على الصبر للقتل إلى ما كان من صبره

(١) - نخ (ب): محتاج.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (أ): وقت.

(٤) - أي: من نبتت عانته؛ لأن المواسي إنما تجري على من أنبت، أراد من بلغ الحلم. تمت نهاية في تفسير حديث عمر: كتب أن يقتل من جرت عليه المواسي.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

(٦) - زيادة من نخ (ب).

(٧) - نخ (ب): عليه السلام.

في مواطن الزحف التي تزل فيها الأقدام، وتبلغ القلوب الحناجر، إلى ما كان من صبره على ما ابتلي به من وفاة رسول الله ﷺ، وإجماع أكثر الصحابة في ذلك الحال على استغنام الفرصة في ظلمه، والاستئثار بالأمر دونه، وعظم الصبر على قدر عظم البلوى، وعظم البلوى على قدر عظم حال المبتلى.

وقد مدح الله الصابرين، وجعل من ثواب بعضهم استحقاق الإمامة؛ فقال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا...الآية﴾ [السجدة: ٢٤].

وأما فضيلة الصدق والوفاء: فلأنه ﷺ لم ينكث عهداً، ولم يخلف موعداً، وشاهده في ذلك قول الله سبحانه: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...الآية﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقد تقدم ذكرها، وقوله سبحانه: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان].

وأما فضيلة التخصيص بالكرامات المنبهة على علو منزلته عند الله سبحانه: فهي أكثر من أن تحصر، وقد^(١) نظم ذلك الإمام المنصور بالله أمير المؤمنين ﷺ في شعره الذي يقول فيه:

ردت له شمس الضحى وردها من أعظم الآيات والفضائل
ولو عادت ما قضيت حقه ومن يعد حباً رمل هائل
فصرفت عنه لغير موجب بل هئات قيل أو دغائل^(٢)

الفائدة الاستدلال بإجماع المعتزلة مع العترة على القول بإمامة

علي ﷺ، والمشهور من مذهبه ﷺ

وإما إجماع المعتزلة مع العترة على القول بإمامة علي^(٣) ﷺ، ففائدة الاستدلال به التنبيه على أنه يلزمهم تصديقه ﷺ، والسلوك لمذهبه، والاقتفاء

(١) - نخ (أ): كما قد.

(٢) - نخ (ب): وصرفنا.

(٣) - نخ (ب): بإمامته.

لآثاره في الدين قولاً وعملاً واعتقاداً؛ إذ لا يجوز لمن يعتقد صحة إمامته ترك الائتمام به إلا على وجه الرفض والمعصية، ولا يصح الجمع بين الإقرار بصحة إمامته ومخالفته إلا على وجه التدليس والنفاق.

ومن مشهور مذهبه الذي لا يمكنهم كتمه ولا جحدته إلا على وجه المكابرة توبيخه ﷺ للمشائخ وأتباعهم على ما أقدموا عليه من ظلمه، وعلى مخالفتهم لما أوجب الله له عليهم من المودة والطاعة، وعلى نكثهم للعهد^(١)، ورجوعهم على الأعقاب، ولذلك هجرهم، وامتنع من نصرتهم ومعاونتهم، ومن البيعة لهم، إلا ما ذُكر^(٢) من إكراههم له على البيعة لأبي بكر بعد جمعهم لحزم الخطب على داره ليحرقوها بمن فيها إن لم يخرج، وعزمهم بعد خروجه على قتله إن لم يبايع؛ فلذلك لم يفرق بينهم وبين معاوية^(٣) في الحسد [له^(٤)] والبغي عليه، بل جعلهم له أولاً، وجعله لهم آخراً، وذلك ظاهر في قوله ﷺ المحكي عنه في [كتاب^(٥)] نهج البلاغة:

(أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة^(٦))، لولا حضور الحاضر، وقيام^(٧) الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يُقَارَّوا على كِظَّة ظالم، ولا

(١) - نخ (ب): العهد.

(٢) - نخ (أ): ذكره.

(٣) - معاوية بن أبي سفيان بن حرب الأموي، الطليق بن الطليق، استسلم في فتح مكة، أظهر الإسلام وأبطن الكفر، ولاه عمر بعد أخيه يزيد بن أبي سفيان بلاد الشام ثم ولاه عثمان أيام ولايته، دس في الإسلام معضلات عظيمة، وابتدع بدعاً كثيرة، قال فيه النبي ﷺ: ((إذا رأيتُم معاوية على منبري فاقتلوه))، وقال فيه: ((يطلع عليكم رجل يموت على غير ملتي)) فطلع معاوية. وأجمع أهل البيت ﷺ على كفره، ولا اختلاف بين المعتزلة في فسقه وبغيه. إمام الفئة الباغية الداعية إلى النار بنص النبي المختار ﷺ الأطهار، كان يبيع الخمر والأصنام في الهند. قتل الحسن بن علي ﷺ وجماعة وافرة من شيعة أمير المؤمنين، ولو عددنا مثالبه لاحتاجت إلى مؤلفات. هلك سنة (٦٠هـ) بعد أن ولي السكير ابنه يزيد عليه وعلى أبيه وجده لعنة الله.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(٥) - زيادة من نخ (أ).

(٦) - النسمة: كل ذي روح من البشر خاصة. والكظة - بكسر الكاف - ما يعتري الإنسان من الثقل والكره عند الامتلاء من الطعام. والسغب: الجوع. شرح نهج. والغارب: مقدم السنام. نهاية

(٧) - في (ب): ووجوب.

سَغَبِ مَظْلُوم - لَأَلْقَيْتَ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتَ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلَهَا).
وروى أحمد^(١) بن موسى الطبري رَحِمَهُ اللهُ أَنْ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْجُمْلَةِ: مَا أَعْظَمَ
هَذِهِ الْفِتْنَةَ!! فَقَالَ [عَلِي^(٢)]: (وَأَيُّ فِتْنَةٍ وَأَنَا قَائِدُهَا وَأَمِيرُهَا؟! وَإِنَّمَا بَدَأَ
الْفِتْنَةَ مِنْ يَوْمِ السَّقِيفَةِ ثُمَّ يَوْمِ الشُّوْرَى وَيَوْمِ الدَّارِ).
وَمِنْ صَرِيحٍ مَا ذَكَرَ عَلِيٌّ فِي النَّصِّ وَالْحَصْرِ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْإِمَامَةَ مِنْ قُرَيْشٍ فِي
هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلَا يَصْلُحُ الْوَلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ).
وَقَوْلُهُ: ((و[^(٣)]) لَا يَعَادِلُ بِآلِ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ، وَلَا يَسَاوِي بِهِمْ مِنْ
جَرَتْ نَعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ، وَعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي،
وَبِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي، وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوَلَايَةِ، وَفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ وَالْوَرَاثَةُ).
وَمِنْ شَعْرِهِ عَلِيٌّ فِي مَعْنَى ذَلِكَ:
أَنَا عَلِيٌّ صَاحِبُ الصِّمَصَامَةِ أَخُو نَبِيِّ اللَّهِ ذِي الْعَلَامَةِ
قَدْ قَالَ إِذْ عَمَّنِي الْعِمَامَةُ: أَنْتَ الَّذِي بَعْدِي لَهُ^(٤) الْإِمَامَةُ

[الكلام في إجماع العترة هل هو حجة؟ وهل يصح أن يستدل به على صحة حصر الإمامة فيهم؟]

ولا خلاف في إجماع العترة على دعوى النص والحصر، وإنما الخلاف في
إجماعهم هل هو حجة أم لا؟ وإذا ثبت كونه حجة هل يصح أن يستدل به على
صحة حصر الإمامة فيهم أم لا؟

(١) - أحمد بن موسى الطبري: يكنى أبا الحسين، علامة الشيعة، الفقيه الرباني وحافظ السنن،
وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ. كَانَ لَهُ الْعِنَايَةُ بِأَحْيَاءِ الْمَلَّةِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِي الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ عَلِيٍّ، وَكَانَ
مُتَحَلِّيًا بِالْخُصَالِ الْحَمِيدَةِ مِنْ قُوَّةِ الْأَصْطِبَارِ وَالْحِلْمِ وَالسَّخَاءِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ،
وَلَبِثَ فِي صَنْعَاءٍ يَنْشُرُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيَّهِمُ السَّلَامُ وَيُدْرُسُ مَعْتَقَدَاتِهِمْ. تَوَفَّى رَحِمَهُ اللهُ سَنَةَ ٣٤٠ هـ
تَقْرِيبًا فِي أَغْلَبِ الْمَصَادِرِ). مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: كِتَابُ الْمَنِيرِ، وَمَجَالِسُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الطَّبْرِيِّ.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - في (ب): لك. وفيها: له (نخ).

والذي يدل على كون إجماعهم حجة هو ما تقدم من بيان كونهم خيرة الله سبحانه، اصطفاهم لإرث كتابه والجهاد فيه^(١) حق الجهاد، والشهادة على العباد، وأمر بطاعتهم وسؤالهم والرد إليهم، وهو سبحانه حكيم، والحكيم لا يختار لذلك إلا من يجب قبول قوله، وكلما أوجب الله قبوله فهو حجة.

والذي يدل على أنه يصح الاستدلال بإجماعهم على صحة حصر الإمامة فيهم: هو أن الله سبحانه قد أمر بالرد إليهم وسؤالهم عن كل مختلف فيه، والإمامة من جملة ما وقع فيه الاختلاف؛ فيجب قبول قولهم فيها، والتمسك بهم، والترك لمخالفتهم؛ لعدم المخصص لمختلف فيه دون غيره، مع كونهم أعلم بما يجب لهم وعليهم؛ لأجل كونهم خيرة الله سبحانه، وورثة لكتابه^(٢)، كما أن النبي ﷺ أعلم بما يجب له وعليه؛ لأجل كونه خيرة الله^(٣) سبحانه.

[الفصل الثالث: صفة الإمام الذي تجب طاعته]

وأما الفصل الثالث وهو^(٤) في صفة الإمام الذي تجب طاعته:

فمذهب العترة ومن شايعهم أن من صفة من يستحق الإمامة من ولد الحسن والحسين عليهما السلام أن يكون بالغاً في العلم إلى درجة السبق، وهي الإحاطة بما يحتاج إلى معرفته من علم الكتاب والسنة، والتمكن من استنباط غامضهما، وأن يكون فيه مع ذلك من السخاء والقوة والزهد والورع وحسن التدبير ما يصلح لأجله أن يكون ممن يعتمد عليه، ويركن إليه^(٥)، ويوثق به لسد الثغور، وتدبير الأمور، وجمع كلمة المسلمين، ومنعهم بالدليل عن التفرق في الدين، ونحو ذلك مما لا يصلح للقيام به إلا السابق بالخيرات من العترة؛ خلافاً للمعتزلة ومن شايعهم، فإنه يجوز عندهم أن

(١) - في حاشية في نسخة (س): أي: في الله.

(٢) - نخ (ب): للكتاب.

(٣) - في نسخة (س): الله.

(٤) - نخ (ب): فهو.

(٥) - في (ب): عليه.

يكون في رعية الإمام من هو مثله في العلم أو أعلم منه؛ قياساً على قلة علم أئمتهم، واختلاف آرائهم، ورجوعهم في المشكلات إلى غيرهم.

ومما يشهد بصدق حكاية مذهب العترة في ذلك من أقوال أئمتهم عليهم السلام على وجه التنبيه بالقليل على الكثير - قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما حكى عنه في كتاب نهج البلاغة في وصفه^(١) لأئمة العترة: (هم الذين يجبركم حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم، لا يخالفون الدين، ولا يختلفون فيه). وقول زيد بن علي عليه السلام فيما روي عنه: (اعلم أنه لا ينبغي لأحد منا أن يدعو إلى هذا الأمر حتى تجتمع فيه هذه الخلال: حتى يعلم التنزيل والتأويل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، وعلم الحلال والحرام، والسنة الناسخة ما^(٢) كان قبلها، وما يحدث كيف يردّه إلى ما قد كان بما فيه وله، وحتى يعلم السيرة في أهل البغي، والسيرة في أهل الشرك، ويكون قوياً على جهاد عدو المؤمنين، يدافع عنهم، ويبذل نفسه لهم، [و^(٣)] لا يسلمهم حذار دائرة، ولا يخالف فيهم حكم الله؛ فهذه صفة من تجب طاعته من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

وذكر القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب تثبيت الإمامة ما خص الله به الأنبياء من المعجز^(٤)، والأوصياء من مكنون العلم، وذكر بعد ذلك ما خص به الأئمة بعدهم؛ فقال: (ثم أبان الأئمة من بعدهم، ودل الأمة فيهم على رشدهم، بدليلين مبينين، وعلمين مضيئين، لا يَحْتَمِلَانِ لبس تغليط، ولا زيغ شبه تخليط، لا يطبق خلقهما متقن^(٥)، ولا يحسن تخلقهما^(٦) محسن، ولي ذلك منهما، ومظهر

(١) - في (ب): صفته.

(٢) - في نسخة (س): لما.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - في (ب): المعجزات.

(٥) - نخ (أ): محسن.

(٦) - نخ (ب): لخلقها.

دلالة صنعه فيهما - الله رب العالمين، وخالق جميع المحدثين، وهما ما لا يدفعه عن الله دافع، ولا ينتحل صنعه مع الله صانع: من القرابة بالرسول ﷺ، وما جعل من احتمال كمال الحكمة فيمن الإمامة فيه. وحدّ الحكمة وحقيقة تأويلها: درك حقائق الأحكام كلها).

وذكر الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام في كتاب القياس ما خص الله به السابقين من العترة، بعد ذكره لما أوجب الله من سؤال العترة على الجملة؛ فقال: (ثم ذكر السابقين منهم بالخيرات، المقيمين لدعائم البركات، وهم الأئمة الطاهرون، المجاهدون السابقون، القائمون بحق الله، المنابذون لأعداء الله، المنفذون لأحكام الله، الراضون لرضاه^(١)، الساخطون لسخطه، والحجة بينه وبين خلقه، المستأهلون لتأييده، المستوجبون لتوفيقه، المخصوصون بتسديده في كل حكم حكموا به، وقياس في شيء من الأحكام قاسوا به، حجة الله الكبرى، ونعمته العظمى، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً).

وقال^(٢) ابنه المرتضى عليه السلام في كتاب الرد على الروافض: (وجرى الأمر في ولد النبي ﷺ الصفوة بعد الصفوة، وإنما الصفوة لا يكون إلا خير أهل زمانه، أكثرهم اجتهاداً^(٣)، وأكثرهم تعبداً، وأطوعهم لله سبحانه، وأعرفهم بحلال الله وحرامه، وأقومهم بحق الله، وأزهدهم في الدنيا، وأرغبهم في الآخرة، وأشوقهم للقاء ربه؛ فهذه صفة الإمام).

وقال في جوابه للطبريين: (فالواجب على الرعية إذا وثقت بعدالة إمامها، وصحت عندهم إمامته - أن يعلموا أن علمهم يقصر عن علمه، ولا يقعون من الغامض على ما يقع عليه؛ فإذا علموا ذلك وجب عليهم التسليم).

(١) - في (ب): برضاه.

(٢) - نخ (ب): وقول.

(٣) - نخ (ب): جهاداً.

[الفصل الرابع: في حكم من يخالف الأئمة في علوم الدين التي يجب العلم بها]

وأما الفصل الرابع وهو في ذكر حكم من يخالف أئمة العترة في علوم الدين التي يجب العلم بها فحكمهم عندهم في الضلال^(١) كحكم من شاق الله ورسوله، واتبع غير سبيل المؤمنين، وقطع ما أمر الله به أن يوصل؛ خلافاً للشريعة^(٢) المعتزلة، وذلك لأن الله سبحانه قد أمر باتباعهم، ونهى عن مخالفتهم، وقال لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي...الآية﴾ [يوسف: ١٠٨]، والذين اتبعوا سبيله في الدعاء إلى الله سبحانه على بصيرة هم الأئمة الذين أوجب الله طاعتهم مع طاعته وطاعة رسوله، وأمر بسؤالهم، والرد لما اختلف فيه إليهم، وذلك يدل على أن من خالفهم في علوم الدين فليس على بصيرة، وإن أظهر أنه يدعو إلى الله سبحانه.

ولأن النبي ﷺ وهو لا ينطق عن الهوى - قد قرن العترة بالكتاب، وأمر بالتمسك به وبهم معاً؛ فدل بذلك^(٣) على أنه لا يصح دعوى التمسك بالكتاب مع رفضهم، كما لا يصح دعوى التمسك بهم مع رفض الكتاب، ولأنه ﷺ قد صرح بتهلك من خالفهم في قوله: ((و^(٤)) [ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها هالكة إلا فرقة واحدة]).

وقوله: ((مثل أهل بيتي فيكم كمثـل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهو))، وهذا بيان لا يحتمل التأويل، ولا يصح معه التجويز لسلامة من يخالف العترة؛ لما في تجويزها من التعريض بالمشاقة والمعارضة

(١) - في (ب): الهلاك.

(٢) - في (ب): لشريعة.

(٣) - في (ب): ذلك.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

والمخالفة والرد لقول النبي ﷺ.

[أقوال الأئمة ﷺ في وجوب اتباعهم]

ومن صريح ما ذكره الأئمة ﷺ في معنى ذلك: قول أمير المؤمنين ﷺ المذكور في كتاب نهج البلاغة: (فأين يتاه بكم، بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم؟ وهم أئمة^(١) الحق، وألسنة الصدق).

وقول ابنه الحسن ﷺ المروي عنه: (ومن البلاء على هذه الأمة أنا إذا دعوناهم لم يحييونا، وإذا تركناهم لم يهتدوا إلّا بنا).

وقول زين العابدين علي بن الحسين ﷺ في موشحته القافية: (فمن الأمان به على بلاغ الحجة وتأويل الكتاب إلّا أهل الكتاب، وأبناء أئمة الهدى، ومصاييح الدجى، الذين احتج الله بهم على خلقه [ولم يترك الخلق سدى^(٢)]).

وحكى الحاكم عن زيد بن علي ﷺ أنه قال: (الرد إلينا؛ نحن والكتاب الثقلان). وقول الهادي إلى الحق -ﷺ- في جوابه^(٣) لأهل صنعاء: (لست بزندق ولا دهري، ولا ممن يقول بالطبع ولا ثنوي، ولا مجبر قدري، ولا حشوي ولا خارجي، وإلى الله أبرأ من كل رافض غوي، ومن كل حروري ناصبي، ومن كل معتزلي غال، ومن جميع الفرق الشاذة، ونعوذ بالله من كل مقالة غالية، ولا بد من فرقة ناجية عالية، وهذه الفرق كلها عندي حجتهم داحضة، والحمد لله).

وقال^(٤) ابنه المرتضى ﷺ في الرسالة السابقة: (فمن غدا بهذا الأمر في غير أهل بيت نبيه فقد عبث بنفسه، وتمرد في دين خالقه).

وقول الإمام القاسم بن علي ﷺ في رسالته إلى أهل طبرستان: (معارضنا

(١)- في (ب): أئمة.

(٢)- نخ (أ): ولم يدع الخلق سدى.

(٣)- في (ب): في جواب أهل صنعاء.

(٤)- نخ (ب): وقول.

في التأويل كمعارض جدنا في التنزيل).

وقول الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام في جوابه لمسائل الأمراء السليمانيين: (وقد قال رسول الله ﷺ: ((ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا فرقة واحدة))، وقد بينها ﷺ وأوضحها في أهل بيته عليه السلام ومن تبعهم).

وقول [الإمام^(١)] المنصور بالله أمير المؤمنين عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة: (أمر النبي ﷺ أئمة باتباع عترته المطهرة فخالفوه في ذلك، ولهم اتباع في كل وقت يقتفون^(٢) آثارهم في خلاف العترة الطاهرة حذو النعل بالنعل، بل قد تعدوا ذلك إلى أن قالوا: هم أولى بالحق [منهم^(٣)]، واتباعهم أوجب من اتباع هدايتهم، فردوا بذلك قول النبي ﷺ: ((قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تحالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا)).

[الفصل الخامس: في ذكر حكم من يخالف بين أئمة العترة،

وينسبهم إلى التفرق في الدين]

وأما الفصل الخامس وهو في ذكر حكم من يخالف بين أئمة العترة، وينسبهم إلى التفرق في الدين

فحكمه عندهم في الضلال كحكم من يفرق بين الأنبياء، وحكم^(٤) من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، وحكم^(٥) من يلبس الحق بالباطل؛ وبيان قبح التفريق بينهم ظاهر في الكتاب والسنة وأقوال الأئمة.

أما الكتاب: فنحو قول الله سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (أ): يقتفون.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - نخ (ب): وكحكم.

(٥) - نخ (ب): وكحكم.

وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...الآية ﴿[الشورى: ١٣]﴾، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وأما السنة: فنحو إخبار النبي ﷺ على الجملة بأن عترته مع الكتاب لا يفارقهم ولا يفارقونه، وذلك دليل الاتفاق على موافقة الكتاب، وهو ﷺ صادق مصدوق^(١)، وتصديقه واجب، ومن شرط صحة تصديقه تكذيب المخالفين له في ذلك؛ لأجل قبح الجمع بين تصديقه وتصديقهم فيه. وأما أقوال الأئمة: فنحو ما تقدم من أقوال أمير المؤمنين ﷺ في وصفه للأئمة: (لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه).

وقول الهادي إلى الحق ﷺ في كتاب القياس: (فإن قال [قائل^(٢)]: فكيف لا تقع الفرقة، ولا يقع بين أولئك ﷺ خليفة؟ قيل: لأنهم أخذوا علمهم من الكتاب والسنة، ولم يحتاجوا إلى إحداث رأي ولا بدعة).

وقول ابنه المرتضى ﷺ في جواب مسائل الطبريين: (وقلت: هل يجوز للأئمة الاختلاف في الديانة كما جاز للأنبياء الاختلاف في الشريعة؟ واعلم - أعانك الله - أن الأئمة متبعة [للنبي^(٣)] لا مبتدعة، محتذية لا مخترعة من نفوسها، ولا مقتحمة بذلك على خالقها، والأنبياء فإنما اختلفوا في الشريعة لأمر الله سبحانه لهم بذلك).

وقول القاسم بن علي ﷺ في رسالته إلى أهل^(٤) طبرستان: (المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيين).

وقول ابنه الحسين ﷺ في كتاب تثبيت إمامة أبيه: (فكيف إلا أنه قد قال

(١) - نخ (ب): مصدق.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - في (ب): لأهل.

بإجماعهم - لو انتفعوا بقلوبهم وأسماعهم -: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا [من^(١)] بعدي [أبدأ^(٢)]: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))، ولا يخلو قوله ﷺ: ((لن يفترقا)) من أن يكون باطلاً أو حقاً؛ فنعوذ بالله من تكذيب الرسول، ومكابرة حجج العقول).

وقول الإمام المنصور بالله ﷺ في الشافي: (ألم تعلم أن المفرق بين العترة^(٣) الهادين كالمفرق بين النبيين)، وقوله: (وكيف تخالف الذرية^(٤)) أباهما وقد شهد لهم النبي ﷺ بالاستقامة بقوله: ((لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))؟

[الفصل السادس:]

في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف من الأقوال

المنسوبة إلى الأئمة ﷺ

وأما الفصل السادس: وهو في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف فيه من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة ﷺ:

فإذا^(٥) لم يكن الخلاف [فيها^(٦)] منسوباً إلى بعض من ظلم نفسه من العترة باتباعه لمذهب غير أهله، وكان منسوباً إلى أئمة الهدى - فهو لا يخلو: إما أن يكون فيما يجوز الاختلاف^(٧) فيه، نحو السَّير والحوادث التي لا نص عليها، وما

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - في (ج): الأئمة.

(٤) - في (ج): الأئمة.

(٥) - في (ب): فإن لم.

(٦) - زيادة من نخ (ب).

(٧) - في (ب): فيه الاختلاف.

كان من الآيات والأخبار له في اللغة أكثر من معنى، وإما أن يكون فيما الحق فيه واحد، نحو الواجبات العقلية، والفرائض السمعية.

فإن كان من السير والحوادث التي يختلف النظر فيها لاختلاف الأحوال، أو كان مما له أكثر من معنى - فنسبة الاختلاف فيه إلى الأئمة على الإطلاق من غير تبين يكون تمويهاً وتشنيعاً، وموهمة للمساواة بين أئمة الهدى وعلماء السوء وأئمة الضلال المفرقين لأديانهم، والمختلفين في مذاهبهم، وذلك مما ينفر المسترشدين من الأمة عن الاتباع لعلوم الأئمة.

وإن كان ذلك الاختلاف فيما الحق فيه واحد فنسبته إلى الأئمة على الإطلاق مع إمكان تأويله^(١) يكون قبيحاً على ما تقدم.

ومن الوجوه التي يمكن^(٢) حمله عليها: تجويز أن يكون الإمام الذي نسب إليه ذلك قَصْدَ الحكاية لمذهب غيره، فظن^(٣) السامع أنه حكاة عن نفسه، أو يكون في القول المخالف إجمال أو مجاز لم يعرف السامع له معناه، وحمله على ما توهم، أو يكون مما ألجأت الضرورة إلى تظهيره وترك بيانه، كما قال القاسم بن إبراهيم عليه السلام:
 كم من غريبة علم لو أبوح بها ل قيل إنك ممن يعبد الوثنا
 ولاستحل أناس ناسكون دمي يرون أقبح ما يأتونه حسنا

أو يكون بعض شيعة الإمام الأول جعلوا بعض شدائده أو رخصه فرائض، وردها الإمام الثاني إلى الأصل، أو يكون ذلك القول المخالف وقع من الإمام على وجه السهو والغلط، والمرور على الأثر من غير نظر، أو يكون مما ألجأت الضرورة إلى ترخيص فيه لسائل مخصوص، أو يكون مكذوباً على الإمام، أو محرفاً بتبديل أو

(١) - في (أ): تأوله.

(٢) - في (ب): يكون.

(٣) - في (ب): وظن.

زيادة أو نقصان، ونحو^(١) ذلك مما لا طريق لذي ورع معه إلى إساءة الظن بأحد من الأئمة عليهم السلام، ولا إلى المخالفة [بينهم]^(٢).

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة عليهم السلام: قول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب الأحكام: (وأوثق وثائق الإسلام أن آل محمد لا يختلفون إلا من جهة التفريط، فمن فرط في علم آبائه ولم يتبع علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى [علم^(٣)] علي بن أبي طالب - رحمة الله عليه - والنبي صلى الله عليه وآله [و^(٤)] شارك العامة في أقاويلها، وتابعها في سيئ تأويلها - لزمه^(٥) الاختلاف، لا سيما إذا لم يكن ذا نظر وتميز، ورد لما ورد عليه إلى الكتاب، ورد كل متشابه إلى المحكم).

وقول الناصر للحق الحسن بن علي^(٦) عليه السلام فيما حكاه عنه مصنف المسفر: (فإذا نظر الطالب للحق في اختلاف علماء آل الرسول فله أن يتبع قول أحدهم إذا وقع له الحق فيه بدليل، من غير طعن ولا تخطئة للباقي).

(١) - في (ب): أو نحو.

(٢) - في (ب) زيادة.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - زيادة من الأحكام.

(٥) - هكذا في الأحكام بدون واو، وفي نخ (أ، ب): ولزمه.

(٦) - الناصر للحق الإمام الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام الملقب بالناصر الأطروش والناصر للحق والناصر الكبير. ولد عليه السلام بالمدينة المنورة سنة (٢٣٠هـ) أحد الأئمة الزيدية العظماء الذين لم يشهد لهم مثيل في التاريخ الإسلامي علماً وعملاً وورعاً وزهداً وشجاعةً وعبادةً ودعاءً إلى دين الله، وجهاداً في سبيل الله. كان من أئمة الزيدية في الجليل والديلم، وهو ثالث الأئمة الدعاة في نواحي جيلان ودليمان وطبرستان، ويعتبر المؤسس للدولة الزيدية في تلك النواحي بعد الإمامين الداعيين الحسن ومحمد ابنا زيد عليه السلام. وكان عادلاً حسن السيرة مقيماً للحق، وإماماً من أئمة اللغة والأدب، وهو ممن يحتج بكلامه ويستدل به في الناحية اللغوية، ومن تتبع آثاره علم صحة ما قلنا. ويروى أنه أسلم على يديه من عبّاد الشجر والحجر ألف ألف نسمة، وأسلم على يديه في يوم واحد خمسة عشر ألف نسمة، وله من الكرامات الكثيرة والفضائل الشهيرة والمناقب المنيرة التي تشهد بفضله وعظيم منزلته. دعا إلى الله سبحانه سنة (٢٨٤هـ) وكان في عصر الإمام الهادي عليه السلام. توفي سنة (٣٠٤هـ)، في خمسة وعشرين شعبان عن أربع وسبعين سنة. وله عليه السلام الكثير من المؤلفات العظيمة، حتى قيل إن مؤلفاته تزيد على ثلاثمائة مؤلف؛ منها: البساط، المسفر، المصفى، وكتاب في التفسير في مجلدين احتج فيه بألف بيت من الشعر من ألف قصيدة، وله غير ذلك.

وقول المرتضى لدين الله محمد بن يحيى عليه السلام في جوابه لمسائل الطبريين: (وإننا لنعلم أن في المسائل التي نسخنا لك عنهما^(١) مما لم يجيبا به، واجتزينا باليسير المقيم للحجة^(٢) عن الكثير المفرع - دقائق وزيادة في الشرح لم تقع في الكتب حفظناها من لفظ الهادي إلى الحق عليه السلام، وأداها إلينا عن القاسم بن إبراهيم عليه السلام من لحقنا من ولده، فدعانا إلى ترك شرحها لك معرفتنا بأن ذلك الشرح ليس عندكم، ولم يصل في الكتب إليكم؛ فخشينا عند ذلك إن شرحناه لكم^(٣) أن تنسبونا إلى خلاف^(٤) تارة أخرى، وقد أعلمتك في مسائلك الأولى أنه لا يحل ولا يجوز لمن أراد الفائدة والعلم أن يسيء الظن، ولا ينسب إلى المخالفة؛ فلكل مسألة جواب وشرح، وأوقات يظهر ذلك فيها، وأوقات يغمض إلا ما لا بد منه، ودهر يعمل فيه بالقليل لشدة أهله، والخوف لظلمهم، والتعدي منهم لقلة معرفتهم، وعلى قدر الإمكان والقدرة تجب إقامة الحجة.

وفي دون ما ذكرنا لك [من ذلك^(٥)] كفاية، غير أنه قد يحدث في الكتب من الكتاب فساد بالزيادة والنقصان والتصحيح؛ فكل ما وجد^(٦) في كتبنا مما [هو^(٧)] يتفاوت في أصول الحق فنعوذ بالله أن يكون منا، وإنما ذلك مزيود^(٨) مكذوب علينا.

ولقد وجدت في كتب^(٩) الأحكام التي وضعها الهادي إلى الحق عليه السلام باباً مزيوداً عليه، منسوباً إليه، ما وضعه قط، ووجد هو أيضاً - رحمة الله عليه - باباً

(١) - في هامش نخ (أ): يعني القاسم ويحيى عليه السلام.

(٢) - نخ (أ): الحجة.

(٣) - في (ب): إليكم.

(٤) - في (ب): الخلاف.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

(٦) - في (ب): وجدتم.

(٧) - زيادة من نخ (ب).

(٨) - نخ (ب): مردود.

(٩) - في (ب): كتاب.

آخر موضوعاً منسوباً إليه لم يضعه، تعمده^(١) فيه بعض من لا يتقي الله؛ فهذا ومثله كثير، فما وجدتم من ذلك فليس منا.

وقوله: (إنما تختلف الأئمة في غير الحلال والحرام، وفي الشرح والكلام، ولكل إمام في عصره نوازل تنزل به وعليه، يحكم فيها بما يوفقه الله له، فيستنبطها من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، أو حجة العقل التي يستدل بها على غامض الكتاب، ويستخرج بها الحق والصواب، ولو نزلت هذه المسألة بالأول لاستخرجها كما يستخرجها الآخر، والأئمة مؤتمنه على الخلق، قد أمرهم الله عز وجل بحسن السيرة فيهم، والنصح لهم؛ فلعله أن يجري في عصر الإمام سبب من أسباب الرعية يحكم فيه بالصواب، الذي يشهد له به الكتاب، ثم تنزل تلك النازلة في عصر آخر من الأئمة لا يمكنه من إنفاذ الحكم فيها ما أمكن الأول؛ فيكون بذلك عند الله معذوراً).

وقول القاسم بن علي ؑ في كتاب التفریع: (وما ينسب من الخلاف بين الأئمة فمستحيل، ولا ينسب إليهم ذلك إلا من جهل ما بين الحق والباطل، وإنما تختلف ظواهر سيرهم وتأويلاتهم، وهي موافقة للعدل غير خارجة منه. .. إلى قوله: وأما ما يعترض به من الاختلاف بين ولد الحسن وولد الحسين في التأويل والسير، نحو اختلافهم في الإمامة وفي الكلالة والطلاق ونحو ذلك من المسائل.

فأما الإمامة: فذهبت كل شيعة إلى غير ما ذهبت إليه أئمتها، وتعلقوا بروايات عن النبي ﷺ لم يصح أكثرها، ومنها ما هو صحيح وهو على غير ما تأولوا. ولقد روى لنا من وثقنا به عن القاسم بن إبراهيم ؑ أنه قال: أدركت مشيخة آل محمد من ولد الحسن والحسين وما بين أحد منهم اختلاف حتى كان بآخره، ثم ظهر^(٢) أحداث فتابعوا العامة في أقوالها.

(١)- من (س).

(٢)- نخ (ب): ظهرت.

وكذلك روي لنا في خطب جرى من عبدالله^(١) بن الحسن إلى جعفر^(٢) بن محمد عليه السلام وهما بالروحاء يريدان الحج؛ فقال جعفر بن محمد: (والله وحق هذه البنية التي أنا قاصد لها إني لمكذوب علي، وما المذهب إلا واحد).
ففضلاء آل محمد متفقون، ولم يزل الأشياء مختلفين متداغليين.
وقوله في كتاب التنبيه: (والقاسم عليه السلام العالم، وبه يقتدي العالم، ثم ولده من بعده يقتفون أثره، ويعلمون أمره، وما أعلم منهم من بعد القاسم إلى هذه الغاية مختلفين، ولا فيما بُعد من الأرض وقرب إلا مؤتلفين، إلا أن يكون ذو جهل نظنه ولا نعرفه بعينه، فلعله أن يكون لقلة معرفته يتابع المخالفين، تعرضاً لديء ما ينال، وطمعاً لما يأكل من سحت الأموال، ولعله مع ذلك موافق لأهل بيته في باطن أمره).
وقوله في كتاب الاستفهام: (وقد اتخذ كثير من الشيعة آراء الأئمة فرائض^(٣) لازمة، يكفرون من تركها، ويجهلون منهم من لم يعمل بها، وليس ذلك بواجب كما ذكرت لك؛ فاعلم ذلك).
وقال^(٤) ابنه الحسين عليه السلام في كتاب مختصر الأحكام: (ولست أصدق بكل

(١) - عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، إمام جمع الفضائل كلها، وأبو الأئمة الأفاضل. كان عالماً فاضلاً زاهداً ورعاً عابداً لله عز وجل حق العبادة، حتى أنه روي أنه صلى الفجر بوضوء العشاء ستين سنة، ربى الأجيال الصالحة فله ستة أولاد كلهم أئمة دعوا إلى الله وجاهدوا أعداء الله. حبسه أبو جعفر المنصور الدوانيقي في محبس الهاشمية الذي كان لا يُعرف فيه الليل من النار، وتوفي عليه السلام في ذلك السجن مظلوماً سنة (١٤٥ هـ).

(٢) - جعفر بن محمد، هو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي أمير المؤمنين بن أبي طالب عليه السلام، أبو عبدالله، أحد الأئمة الأعلام، وهداة الأنام، وحجج الله على العباد، وخير الخلق والخلقة. ولد عليه السلام سنة ثمانين من الهجرة، وأمه أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، كان من علماء أهل البيت في عصره، والمرجوع إليه في دهره، وكان من المبايعين للإمام زيد بن علي عليه السلام والمعترفين بإمامته والشاهدين بفضله. توفي عليه السلام سنة ثمان وأربعين ومائة، وهو ابن ثمان وستين سنة، ودفن في البقيع في قبر أبيه الباقر وجده علي بن الحسين وعم أبيه الحسن بن علي، وجدته فاطمة الزهراء عليها السلام.

(٣) - في (ب): فريضة.

(٤) - نخ (ب): وقول.

ما روي عن رسول الله ﷺ لقلة الثقات وطول الزمان، وها أنا أسمع في حياتي^(١) من الروايات الكاذبة علي ما لم أقل ولم أفعل، فربما يسمع بذلك أولياء الله، فيصدقون به والعهد قريب؛ فكيف برسول الله، وله مدة طويلة من الزمان؟

وروي عن الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليه السلام أنه قال: (أما فروع الشريعة فإن وقع بين الأئمة عليهم السلام في ذلك^(٢) اختلاف فليس ذلك مما ينقص من علمهم وفضلهم؛ لأن الاجتهاد في الدين واجب، والاحتياط لازم، والرجوع إلى الكتاب والسنة مما تعم به البلوى، ولكل في عصره نظر واستدلال وبحث وكشف، وقد ينكشف للمتأخر ما لم ينكشف للمتقدم، لا بأن المتقدم قصر عما بان للمتأخر.. إلى قوله: وليس من الدين تخطئة واحد منهم، والحكم عليه بأنه خالف الشريعة والأئمة).

وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام في الشافي عن محمد بن الداعي^(٣) عليه السلام أنه لما وصل الديلم وبين الشيعة القاسمية والشيعة الناصرية الاختلاف في الفروع، وكل منهم يضلل من خالف إمامه - جمع كلمتهم، وبين لهم أن مذهب الإمامين عليهما السلام واحد.

[الفصل السابع: في ذكر جملة من معارضة المعتزلة لأدلة العترة]

وأما الفصل السابع: وهو في ذكر جملة من معارضة المعتزلة لأدلة العترة، فذكرها مفصلة يكثر عن الاختصار؛ فأما على وجه الإجمال فهي خمس:

الأولى: معارضتهم لما تستدل به العترة من الآيات التي تقدم ذكر بعضها بقولهم: إنها مجملة تحتاج إلى بيان، واحتجوا باختلاف علمائهم وأشباههم في تأويلها.

(١) - في (ب): زمني.

(٢) - في (ب): اختلاف في ذلك.

(٣) - يترجم..

مثال ذلك: ما حكاه الحاكم رحمته الله في كتاب تنبيه الغافلين من اختلافهم في أهل الذكر، قال: منهم من قال: يعني أهل العلم بأخبار الأمم، ومنهم من قال: أهل الكتاب، ومنهم من قال: من آمن من أهل الكتاب.

وكذلك اختلافهم في أولي الأمر، قال: منهم من قال: [يعني^(١)] أمراء السرايا، ومنهم من قال: العلماء، ومنهم من قال: الخلفاء الأربعة، ومنهم من قال: المهاجرون والأنصار، ومنهم من قال: الصحابة، ومنهم من قال: الأئمة والسلاطين.

ومن الجواب: أن يقال: إن الحجة في ذلك عليهم لا لهم؛ لأن اختلافهم في تأويلها يدل على جهلهم بمعانيها، وجهلهم بمعانيها دليل على أن الله سبحانه [وتعالى^(٢)] لم يجعلهم أهلاً لتأويل كتابه، وهداية عبادته؛ لأنهم لو كانوا أهلاً لذلك لعلموه، ولو علموه لم يختلفوا فيه؛ لأن الله سبحانه لا^(٣) يصطفي لإرث كتابه إلا من يعلم من حالهم أنهم لا يخالفون الدين، ولا يختلفون فيه، ولأن تأويلاتهم المختلفة لا يصح أن تكون بياناً للمجمل؛ لكونها أحوج إلى البيان، وذلك يؤدي إلى أن يحتاج كل بيان إلى بيان، أو إلى اقتصار على بيان عالم منهم دون غيره بغير دليل.

ولأنه لو كان جائزاً لكل عالم من فرق الأمة أن يتأول مع اختلافهم للزم أن يكون الله سبحانه آمراً بالاختلاف والتفرق الذي نهى عنه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، ولبطل معنى التمييز بالامتحان الذي أخبر الله سبحانه أنه يميز به الخبيث من الطيب، ولو بطل ذلك لبطل معنى الثواب والعقاب.

ومما ذكره الأئمة عليهم السلام في معنى ذلك:

ما حكاه المرتضى لدين الله محمد بن يحيى عن أبيه الهادي إلى الحق عليه السلام في

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): لم.

الإيضاح أنه أجاب من سأل عن مثل ذلك بجواب، منه قوله: فإن قال: وما هذا الذي منع الله سبحانه أن يجعل القرآن كله محكماً ولا يجعل فيه متشابهاً، ومنعه أن يأمر بِنَصْبِ علي وقطع الأمر فيه، وجعل ذلك بالدلالات والإشارات والعلامات، ومنع رسول الله ﷺ من ذلك فيه؟

قيل له: باب المحنة والاختبار، وما أراد الله سبحانه أن يكون في عباده من الأخيار، وما فرض عليهم من معرفة الحق واقتباسه من أهله، والوقوف على الباطل والرفض له بعد معرفته؛ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال].

[معارضة المعتزلة لما تستدل به العترة من الأخبار في مسألة

الإمامة، والجواب عن ذلك]

الثانية: معارضتهم لما تستدل^(١) به العترة من الأخبار بقولهم في المجمع عليه منها: إنه متأول كآيات، وفيما عداه: إنه أخبار آحاد لا يوصل إلى العلم. ومما يجاب به عن ذلك: أن يقال: إن الذي يدل على صحة الخبر وعلى معناه هو كونه موافقاً لمعنى المحكم من الكتاب إذا عرض عليه كما أمر النبي ﷺ، وإذا كان الكلام في الخبر فرعاً^(٢) على الكلام في المحكم الذي خالفت المعتزلة في كونه محكماً فلا وجه للكلام معهم في الخبر إلا على سبيل الإلزام، بأن يقال: قد ثبت بما تقدم ذكر بعضه من الأدلة أن العترة أهل الكتاب وورثته، وأهل النبي ﷺ وورثته، وأنهم لأجل ذلك أعلم الأمة بالكتاب والسنة، وإذا ثبت ذلك علم على الجملة أن كل معارض لهم فيها رافض، وأن معارضة كل رافض باطلة.

(١)- نخ (ب): استدل.

(٢)- نخ (ب): فرع.

[تقسيم أمير المؤمنين عليه السلام لرجال الحديث]

ويؤيد ذلك: ما حكي في [كتاب^(١)] نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: (رجال الحديث أربعة: الأول: منافق يتعمد الكذب؛ فظاهره^(٢) أنه صاحب لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه وهو ممن وصفه الله بما وصف، وبقي بعد النبي صلوات الله وسلامه عليه يتقرب بالكذب إلى أئمة الضلال، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله.

والثاني: رجل سمع ولم يحفظ بل توهم.

والثالث: رجل سمع شيئاً ثم نفي عنه ولم يعلم بنسخه.

والرابع: رجل سمع من الكلام ما له وجهان ولم يعلم أيهما عنى النبي صلوات الله وسلامه عليه، وليس كل أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه كان يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يحيي الأعرابي أو الطارئ فيسأله حتى يسمعه، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه وحفظته).

وقال عليه السلام: (تالله لقد علّمتُ بتبليغ الرسالات، وإتمام العادات، وتتمام الكلمات، وعندنا أهل البيت أبواب الحكم، وضياء الأمر).

[معارضة للمعتزلة في مسألة الإمامة والجواب عليها]

الثالثة: معارضتهم للاستدلال بإجماع العترة على دعواهم للنص والخصر بقولهم: إن ذلك مثل شهادة الجار للنفع إلى نفسه.

ومما يجاب به عن ذلك: أن الذي دل على كون إجماع العترة حجة هو إخبار الله سبحانه في كتابه وعلى لسان نبيه بأنه اختارهم من خلقه، واصفطاهم لإرث كتابه، وللجهاد فيه حق جهاده، وللشهادة له على عبادته، وأمرهم بمودتهم وطاعتهم، وسؤالهم والرد إليهم، وجعله لطاعتهم مقرونة بطاعته؛ فدل^(٣)

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): وظاهره.

(٣) - في (ب): فدل ذلك.

بذلك على عصمة جماعتهم، وعدالة أئمتهم، وكل من أوجب الله ذلك له فقله حجة، وقبوله واجب.

وأما قياسهم لذلك على شهادة الجار لنفسه فهو قياس من لا يعرف شروط القياس؛ لأن الإجماع دليل يحصل به العلم، والشهادة يحصل بها^(١) الظن، ولأن القياس لا يكون إلا لما لا دليل عليه، والإجماع مدلول عليه، ولأن من شرط ما يقاس أن يكون مشاركاً لما يقاس عليه في علة الحكم المطلوب، ولأن إجماع العترة على دعوى الإمامة لا تجر لهم في الدنيا إلا المضار التي تزيل التهم عنهم؛ لكون ذلك تكليفاً شاقاً، فبان بذلك أن الإجماع والشهادة لم يشتركا في شيء من أوصافهما، وكل أمرين لم يشتركا في وصف فقياس أحدهما على الثاني باطل.

[أدلة الأئمة على حجية إجماع العترة]

وقد تكلم في ذلك: السيد أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني، والسيد أبو عبدالله الحسين^(٢) بن إسماعيل الجرجاني، والإمام المنصور بالله - على جميعهم السلام - بما يكثر أن يحكى لفظاً ومعنى.

فمن معاني أدلة السيد أبي طالب عليه السلام: نفي الله سبحانه للرجس عن العترة في آية التطهير، وهو رجس المعاصي؛ فدل بذلك^(٣) على أنهم لا يجمعون إلا على حق يجب قبوله.

(١)- نخ (ب): به.

(٢)- السيد أبو عبدالله الموفق بالله الجرجاني، الحسين بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن محمد بن جعفر بن عبد الرحمن الشجري بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب - عليهم صلوات الله وسلامه-. وكان هذا الإمام من أصحاب المؤيد بالله، قال الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام: بلغ في علم الأدب من النحو واللغة ما لم يبلغه أحد من أهل عصره، وفي الشعر مقدم، وفي الخطب في أعلى رتبة، وفي الكتابة والرسائل في أعلى درجة، ثم هو في علم الكلام وأصول الدين في النهاية، وفي أصول الفقه البسطة الواسعة، وكان عليه السلام أعلم بفقه الحنفية والشافعية والمالكية من فقهاءهم المحققين، ولا ينازعونه في ذلك، ومصنفاته شاهدة بذلك وهي موجودة مشهورة - انتهى من الشافي ١/ ٣٣٧ - توفي بعد العشرين وأربعمائة تقريباً، وله كتاب الاعتبار وسلوة العارفين، وكتاب الإحاطة في علم الكلام، وكتاب الإجماع.

(٣)- في (ب): فدل ذلك.

ومن معاني أدلة السيد أبي عبد الله عليه السلام: مقارنة النبي ﷺ للعترة بالكتاب، وفيه لافتراقهما، وتسميته لهما باسم واحد، وهو الثقل؛ فدل بذلك ^(١) على كونهم حجة كالكتاب.

ومن معاني أدلة الإمام المنصور بالله عليه السلام: جعل الله [سبحانه ^(٢)] العترة شهوداً على الناس، وهو سبحانه لحكمته لا يختار للشهادة إلا العدول، والعدول لا يقولون إلا الحق، والحق لا يجوز خلافه.

وجعل النبي ﷺ التمسك بهم شرطاً للنجاة من الضلال ^(٣)، قال عليه السلام: (ولا يُشَبَّه إجماع العترة بشهادة الجارِّ إلى نفسه؛ لكون إجماعهم منصوباً عليه من جهة غيرهم، قال: ولأن الأمة قد تجمع على ما يجر النفع إليها ولا يرد إجماعها).

[معارضة المعتزلة لما أوجب الله سبحانه من مودة العترة وتعظيمهم وتفضيلهم بغلوهم في مدح الصحابة على الجملة، والجواب عن ذلك]

الرابعة: معارضتهم لما أوجب الله سبحانه من مودة العترة وتعظيمهم وتفضيلهم بغلوهم في مدح الصحابة على الجملة، واستدلالهم على ذلك بروايتهم عن النبي ﷺ أنه قال: ((أصحابي مثل ^(٤) النجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم))، ونحو ذلك.

ومما يجاب به عن ذلك - لكونه ^(٥) شبهة يجب حلها - أن يقال: إن مدح الصحابة على الإطلاق بعد تفرقهم يؤدي إلى مخالفة إجماع العترة، وإلى الإخلال بفرض الولاء

(١) - في (ب): فدل ذلك.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - في (ب): الضلالة.

(٤) - في (ب): كالنجوم.

(٥) - في (ب): لأنه.

والبراء، وإلى لبس أئمة الهدى بأئمة الضلال، وإلى لبس المحق بالمبطل، وإلى تعظيم من لا يجوز تعظيمه، وكل ذلك قبيح، وما أدى إلى القبيح فهو قبيح.

وذلك لكون اسم الصحابة عاماً لكل من صحب النبي ﷺ في حياته، وقد تفرقوا بعد وفاته؛ فمنهم من ارتد عن جملة الإسلام^(١)، ومنهم من بقي على نفاقه مجتهداً في التدليس، ومنهم من ظلم الأئمة بصدده لهم عن سبيل نجاتهم، وظلم^(٢) الأئمة بدفعه لهم عن مقامهم وإرثهم، وظلم الإمامة بجعله لها في غير موضعها، وظلم نفسه بمعصيته لله^(٣) ورسوله في نكثه لبيعته ورجوعه عن جيش أسامة بغير إذن^(٤)، وقطعه لما^(٥) أمر الله به أن يوصل، وكونه أول من سن رفض الأئمة والخلاف بين الأئمة، وقد ميز الله سبحانه من لم يظلم من المؤمنين عمن ظلم بقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام].

ومنهم الناكثون، ومنهم القاسطون، ومنهم المارقون، ومنهم المعتزلون لعلّي ﷺ المكثفون بأنفسهم، والمحكمون لأرائهم، المتشككون^(٦) في جهاد معاوية. فبأي هؤلاء يقتدي المقتدي؟ وأين فضل الصحابة من فضل القرابة؟ وما المانع من أن يكون لأهل السقيفة أسوة بقوم موسى - صلى الله عليه - في فعلهم^(٧) ومعصيتهم لولي أمرهم، وخليفة نبيهم فيهم؟ كما أن لأمر المؤمنين ﷺ أسوة بهارون ﷺ.

(١) - في (أ): عن الإسلام.

(٢) - نخ (ب): فظلم.

(٣) - نخ (ب): الله.

(٤) - في (ب): إذنه.

(٥) - في (ب): ما.

(٦) - نخ (أ): المشككون.

(٧) - نخ (أ): في فضلهم وصحابتهم ومعصيتهم لولي.

[تظلم أمير المؤمنين عليه السلام وتشكيه من أهل السقيفة]

ومما يؤيد هذه الجملة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام - قوله في كتاب المحن: (فلم أشعر بعد قبض رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم إلا برجال من بعث أسامة وعسكره قد تركوا مراكزهم، وأخلوا مواضعهم، وخالفوا أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم فيما أنهضهم فيه وأمرهم به، وتقدم إليهم فيه: من ملازمة أميرهم، والمسير معه وتحت لوائه حتى ينفذ لوجهه الذي وجهه له، وخلفوا أميرهم مقيماً في عسكره؛ فأقبلوا يتبادرون على الخيل ركضاً إلى عقد عقده الله ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلم ^(١) لي في أعناقهم، وعهد عهده ^(٢) الله لي إليهم ورسوله، فنكثوه وعقدوا لأنفسهم).

وقوله المحكي في كتاب نهج البلاغة: (حتى إذا قبض رسول الله - صلى الله عليه عليه وعلى آله - رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل، واتكلوا على اللوائج ^(٣)، ووصلوا غير الرحم، وهجروا النسب ^(٤) الذي أمروا بمودته، ونقلوا البناء عن أرض ^(٥) أساسه، فبنوه في غير موضعه).

وقوله: (اللهم إني أستعديك على قریش؛ فإنهم قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري، وقالوا ألا إن في الحق أن نأخذه وفي الحق أن تُثَمِّنَّه، فاصبر مغموماً أو مت متأسفاً؛ فنظرت فإذا ليس لي رافد ولا ذاب ولا مساعد إلا أهل بيتي؛ فضننت بهم عن المنية).

وقوله في خطبته المعروفة بالموضحة ذات البيان: (فاجتدع المسلمون ثم سبقي،

(١) - في (ب): عقده الله لي ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلم.

(٢) - في (ب): أعهده.

(٣) - اللوائج: جمع وليجة، وهي البطانة يتخذها الإنسان لنفسه. وقوله: «وصلوا غير الرحم»: أي:

أي: غير رحم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم. شرح النهج

(٤) - قال في شرح النهج: السبب يعني: أهل البيت.

(٥) - في (نخ): رص. وفي شرح النهج: عن رص أساسه، قال: الرص مصدر رصت الشيء أرضه، أي: ألصقت بعضه ببعض... إلى أن قال: فبنوه في غير موضعه ونقلوا الأمر عن أهله إلى غير أهله.

واقطعوني دون حقي، التيمي منهم ثم العدوي، احتيلاً واغتيالاً، إلى قوله بعد ذكره للمواقف التي لم يسبق إليها أهل السبق إلى السقيفة معرضاً لهم بقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ١٥﴾ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٦﴾ [الأنفال]، ثم قال ﷺ: (فاغضبوا رحمكم الله على من غضب الله عليه).

وروى فيها بعد ذلك عن النبي ﷺ أنه قال: ((يرفع لي^(١) يوم القيامة ريح سوداء تخطف من دوني أقواماً ممن صحبتهم وصحبوني من عظماء أصحابي من المهاجرين والأنصار؛ فأقول: يا رب أصحابي؛ فيقال: يا أحمد [إنك^(٢)] لا تدري ما أحدثوا^(٣) بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري)).

إمعارضة المعتزلة لما أوجب الله سبحانه من سؤال أهل الذكر من العترة

الخامسة: معارضتهم لما أوجب الله سبحانه من سؤال أهل الذكر من العترة، والرد إلى أولي الأمر منهم - بادعائهم أن كل عالم منهم متعبد بنظره واجتهاده، واحتجاجهم على ذلك بروايتهم عن النبي ﷺ أنه قال: ((العلماء ورثة الأنبياء)). وبحكايتهم^(٤) عن أمير المؤمنين ﷺ أنه كان يرى جواز بيع أمهات الأولاد في أحد قولي، وأن عبيدة السلماني قال له: (رأيك يا أمير المؤمنين في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك).

(١) - في (ب): ترفع إليّ.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (أ): أخذوا.

(٤) - في (ب): وحكايتهم.

وبروايتهم^(١) أن النبي ﷺ أذن لمعاذ حين بعثه إلى اليمن أن يجتهد رأيه إذا عدم الحكم في الكتاب والسنة، وأنه قال ﷺ: ((كل مجتهد مصيب)).
فأما احتجاجهم بقوله ﷺ: ((العلماء ورثة الأنبياء)) فإنما أصلوا ذلك ليتوصلوا به إلى أن يجعلوا أنفسهم من ورثته ﷺ؛ خلافاً للعترة.
ومما يمكن أن يجاب به عن ذلك أن يقال: إن قوله: ((العلماء ورثة الأنبياء)) لا يخلو: إما أن يريد به علماء كل فرقة مع اختلافهم، أو يريد به علماء الفرقة الناجية، ولا يجوز أن يريد [به^(٢)] علماء كل فرقة لوجهين:
أحدهما: أن في تجويز نجا علماء كل فرقة رد ما أخبر الله تعالى به من ضلال كثير من الأحرار والرهبان.

والثاني: ما في ذلك من تجويز أن يكون الله سبحانه أمر المختلفين بسؤال المختلفين، وكل ذلك باطل، وفي بطلانه دليل على أن النبي ﷺ لم يرد بذلك إلا علماء الفرقة الناجية.

وإذا ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن العترة ومن شايعهم هم الفرقة الناجية لزم من أنكر ذلك بعد معرفته له بقلبه - وإن أنكره بلسانه - أن يكون كاتماً لما أنزل الله من البيان فيهم^(٣)، وقد قال سبحانه [وتعالى^(٤)]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ...﴾ [البقرة].

وشاهد هذه الجملة: ما روي من ذم زيد بن علي عليه السلام لعلماء الفرق في رسالته التي منها قوله: (عباد الله، إن الظالمين قد استحلوا دماءنا، وأخافونا في

(١) - في (ب): وفي روايتهم.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - في (أ): لهم.

(٤) - زيادة من نخ (ب).

ديارنا، وقد اتخذوا خذلانكم حجة علينا فيما كرهوه من دعوتنا، وفيما سفهوه من حقنا، وفيما أنكروه من فضلنا. عباد الله، فأنتم شركاؤهم في دمائنا، وأعوانهم على ظلمنا، فكل مال لله أنفقوه، وكل جمع جمعوه، وكل سيف شحذوه، وكل عدل تركوه، وكل جور ركبوه، وكل ذمة لله أخفروها، وكل مسلم أذلوه، وكل كتاب نبذوه، وكل حكم لله عطلوه، وكل عهد لله نقضوه - فأنتم المعاونون لهم بالسكوت عن نهيهم عن السوء. عباد الله، إن الأحبار والرهبان من كل أمة مسؤولون عما استحفظوا عليه؛ فأعدوا جواباً لله^(١) سبحانه عن سؤاله).

[حكاية المعتزلة أن أمير المؤمنين (ع) كان يرى بالرأي ويجوز بيع أمهات الأولاد، والجواب على ذلك]

وأما حكايتهم عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنه كان يرى بالرأي، وبجواز بيع أمهات الأولاد فأصلوه ليتوصلوا به إلى دعوى كونه عليه السلام مجمعا معهم على القول بالرأي، وإلى تجويز مخالفتهم لرأيه فيما خالفهم فيه.

والجواب: أن ذلك غير صحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأن تحريم بيع أمهات الأولاد ثابت بقول النبي ﷺ لأم ولد: ((أعتقها ولدها))، وذلك نص لا يجوز أن ينسب إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه يجمله، و[لا^(٢)] أنه يخالفه برأيه.

وأما حكايتهم عن عبيدة أنه لا يجب من رأي أمير المؤمنين إلا ما وافق هواه ففي ذلك - مع كونه غير صحيح - دليل على أن من يفعل ذلك رافض أو مشك. وشاهد ذلك: قول الهادي [إلى الحق^(٣)] عليه السلام في باب بيع أمهات الأولاد من كتاب الأحكام: (فأما ما يرويه همج الناس عن أمير المؤمنين من إطلاق بيعهن فذلك ما لا يصدق به عليه، ولا يقول به من عرفه فيه. وفي ذلك:

(١) - نخ (ب): فأعدوا لله سبحانه جواباً عن سؤاله.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - زيادة من نخ (ب).

ما حدثني أبي عن أبيه أنه سئل عن بيع أمهات الأولاد؛ فقال: لا يجوز ذلك فيهن، ولا يحكم به عليهن. وأما ما يرويه أهل الجهل عن أمير المؤمنين فلا نقبل ذلك منهم، ولا نصدق به عليه).

وأما روايتهم عن النبي ﷺ أنه أذن لمعاذ أن يجتهد رأيه^(١) فأصلوا^(٢) ذلك ليتوصلوا به إلى معارضة ما يجب من سؤال أهل الذكر، والرد إلى أولي الأمر، والحجة فيه عليهم لا لهم؛ لأنه إذا صح فإنما جاز لمعاذ بشروط لم يوجد مثلها لأحد من المعتزلة، وهي إذن النبي ﷺ لمعاذ في ذلك، وكونه عالماً بأحكام الكتاب والسنة التي لا يجوز الاجتهاد إلا بعد عدمها، وكون علمه بذلك سماعاً [له^(٣)] عن النبي ﷺ ولا يخالف له في تأويلها، وكون معاذ في تلك الحال موافقاً لأهل الحق، وكون اجتهاده فيما حدث دون ما سيحدث، وفي حال بُعده عن يجب عليه سؤاله والرد إليه، وبُعْدَ عدمه للحكم في الكتاب والسنة، وكونه في حكم المضطر إلى أن يجتهد.

وأما روايتهم عن النبي ﷺ أنه قال: ((كل مجتهد مصيب)) فأصلوه ليتوصلوا به إلى تصويب مشائخهم فيما أداهم إليه الاجتهاد والرأي من البدع؛ نحو اجتهاد أهل السقيفة في أن يجعلوا الإمامة في أبي بكر، واجتهاد أبي بكر في أن ينزع فداً من أهلها، وأن يجعل الإمامة في عمر، واجتهاد عمر [في^(٤)] أن ينقص من الأذان ما هو منه، ويزيد فيه ما ليس منه، وأن يثبت صلاة التراويح، وأن يجعل الإمامة شورى في ستة، واجتهاد عثمان في أن يؤوي طريد رسول الله ﷺ، ويؤثره وأشباهه بما جعله الله [ورسوله^(٥)] لكافة المسلمين، وما أشبه^(٦) ذلك من اجتهاداتهم واجتهادات اتباعهم من أئمة الضلال وعلماء السوء.

(١) - نخ (ب): برأيه.

(٢) - في (ب): فأصلوه.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(٥) - زيادة من نخ (أ).

(٦) - نخ (ب): وأشباه ذلك.

ومما يمكن أن يجابوا^(١) به: أن يقال: إن ذلك الخبر لا يخلو: إما أن يحمل على ظاهره؛ فيلزم من ذلك أن يكون ناسخاً لأكثر نصوص الكتاب والسنة، وألا يخطأ أحد من جميع من أداه اجتهاده إلى تحليل ما حرم الله سبحانه، وذلك باطل بالإجماع.

وإما أن يكون متأولاً؛ فيبطل احتجاج المعتزلة به، ويجب أن يتأول على ما يوافق الحق والمحققين.

[أقسام الاجتهاد]

وبيان ذلك: أن الاجتهاد ينقسم؛ فمنه ما يجب أن يرجع فيه إلى الاستنباط من غامض علم الكتاب والسنة، لا إلى الظن، وذلك هو الذي أمر الله سبحانه برده إلى أولي الأمر، وهم الأئمة السابقون.

وإنما وجب رده إليهم لأنه لا يجتهد فيه إلا بعد عدم الدليل الظاهر عليه في الكتاب و^(٢)السنة، ولا يعدمه إلا من أحاط بعلم أحكامهما، ولا يحيط بعلمهما إلا السابق بالخيرات من أهلها وورثتهما، ولأن من شرط من يصلح للاجتهاد عند الجميع أن يكون عالماً بكتاب الله سبحانه، وخطاب رسوله ﷺ، وكيفية الاستدلال بذلك، ومن جملة خطاب الله وخطاب رسوله ما تقدم ذكر بعضه من نصوص الكتاب والسنة الدالة على حصر الإمامة، وقد خالفت فيها المعتزلة؛ فيلزم أن يكونوا جاهلين ببعض خطاب الله وخطاب رسوله ﷺ، وقد أجمعوا على أن من جهل شيئاً من ذلك لم يصح اجتهاده، ولا تسميته بالفقيه حقيقة.

ومن الاجتهاد ما يرجع فيه إلى الاقتداء بظواهر النصوص واعتبار الأحوال، وذلك نحو ما يرد إلى الحكام من تقدير النفقات وأروش الجنایات، ونحو ما يرد

(١) - أن يجاب به (خ).

(٢) - نخ (أ): أو.

إلى حكم ذوي عدل في تقويم جزاء ما يستهلك من الصيد المحرّم، وكذلك ما يرد إلى حكم الحكمين المبعوثين من أهل الزوجين، كما أمر الله سبحانه. ومن الاجتهاد ما لا يقوم فيه أحد مقام أحد، نحو تحري جهة الكعبة، ووقت الصلاة إذا أشكل، وهذا وما أشبهه خاصة هو الذي يصح أن يقال فيه على الإطلاق: [إن^(١)] كل مجتهد مصيب.

اذكر أقوال الأئمة (ع) في ذم من يقول في الدين بالرأي

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة في ذم من يقول في الدين بالرأي، ويعارض الأئمة في الاجتهاد: قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما حكي عنه في كتاب نهج البلاغة: (إن أبغض الخلائق إلى الله رجلان: رجل وكله الله إلى نفسه، فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة، ودعاء ضلالة؛ فهو فتنة لمن افتتن به، ضال عن هدى من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمال خطايا غيره، رهن بخطيئته^(٢)). ورجل قمش^(٣) جهلاً، موضع في جهال الأمة، عاد في أغباش الفتنة، عم بما في عقد الهدنة، قد سماه أشباه الناس عالماً وليس به)... إلى قوله عليه السلام: (فإن نزلت به إحدى المهمات هيأ لها حشواً رثاً^(٤)) من رأيه، ثم قطع به، فهو من لبس الشبهات في مثل نسج العنكبوت، لا يدرى أصاب أم أخطأ، إن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب، جاهل خباط جهالات، عاش ركاب عشوات، لم يعرض على العلم بضرر قاطع، يُذري الروايات إذراء الرياح الهشيم، لا مليء - والله - بإصدار ما ورد عليه، ولا هو

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (أ): خطيئته.

(٣) - قمش جهلاً: جمعه، وموضع: مسرع، وأغباش الفتنة: ظلّمها. شرح النهج

(٤) - الرث: الخلق، ضد الجديد. وقوله: «حشواً» يعني: كثيراً لا فائدة فيه. وعاش: خابط في ظلام. وقوله: «يذري الروايات» كأنه يقول: يلقي الروايات كما يلقي الإنسان الشيء على الأرض. والهشيم: ما ييس من النبت وتفتت. شرح النهج بتصرف.

أهل لما^(١) فوض إليه، لا يحسب العلم في شيء مما أنكره، ولا يرى أن وراء ما بلغ منه مذهباً لغيره، وإن أظلم عليه أمره اكتتم به؛ لما يعلم من جهل نفسه). وقوله عليه السلام: (وآخر قد تسمى عالماً وليس بعالم، فاقتبس جهائل من جهال، وأضاليل من ضلال، ونصب^(٢) للناس أشراكاً من حبائل غرور وقول زور، وقد حمل الكتاب على آرائه^(٣)، وعطف الحق على أهوائه، يؤمن من العظام، ويهون كبير^(٤) الجرائم، يقول: أقف عند الشبهات وفيها وقع، ويقول: أعتزل البدع وفيها اضطجع).

وقول محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب شرح دعائم الإيمان: (فأهل غائص الفهم الذين لا يتكلفون النطق^(٥) فيه، ولا يسألون عما لم يقع؛ فإذا وقع لزمهم النظر فيه، فوجدوه في الكتاب والسنة، والأدلة القائمة، ولم يقولوا في دين الله وأحكامه وشرائعه برأيهم وقياسهم، بل يغوصون عليه بغائص فهمهم، حتى يخرجوه من الكتاب والسنة والأدلة القائمة).

كما روي ذلك عن علي عليه السلام^(٦) حين أراد عمر أن يرمي امرأة أتت بولد لسته أشهر؛ فقال: (إن خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم، قال الله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، فخلا عمر سبيلها).

وقال الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب القياس: (والقياس فلا يجوز أبداً، ولا يكون بحيلة من الحيل، ولا يمكن أن يتناوله متناول، ولا يطول إليه متناول،

(١) - نخ (ب): بيا.

(٢) - في (ب): فنصب.

(٣) - نخ (ب): رأيه.

(٤) - في (ب): كثير.

(٥) - النظر (س).

(٦) - نخ (ب): عليه السلام.

ولا يطمع فيه^(١) طامع - إلا من بعد إحكام أصول العلم بالكتاب، والوقوف على ما فيه من جميع الأسباب، من الحلال والحرام، وما جَعَلَ الله فيه من الأحكام، وبَيَّنَّ عز وجل من شرائع الإسلام، التي جعلها الله سبحانه للدين قواماً، وللمسلمين إماماً، ومن بعد علم أصول السنة، وفهم فروعها المتفرعة.

فإذا تمكن المتمكن في علمه، وأحاط بجميع ما تحتاج الأمة في دينها، ثم فرع^(٢) فيها [للأمة^(٣)] ما لا غنى بالأمة عن معرفته في جميع أسبابها، من حلالها وحرامها، وما جعله الله ديناً لها، وافترضه سبحانه عليها؛ فإذا فرغ^(٤) من علوم الدين، وأحاط بمعرفة ما افترض الله على المسلمين، فكان بذلك كله عارفاً، ومن الجهل بشيء منه سالماً، ثم كان من بعد ذلك ذا لب رصين، ودين ثابت متين - جاز له القياس في الدين، وأمكنه الحكم في ذلك وبه بين المؤمنين، وكان حقيقاً بالصواب، حرياً بإتقان الجواب.

إلى قوله: ثم اعلم أيها السائل علماً يقيناً، وافهم فهماً ثابتاً متيناً - أن العلماء تتفاضل في علمها، وتتفاوت في قياسها وفهمها، وفيما قلنا به من ذلك يقول الله سبحانه: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف]، وأنه ليس أحد من المخلوقين أولى بفهم أحكام رب العالمين ممن اختاره الله واصطفاه، وانتجبه وارتضاه).

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام فيما حكى^(٥) عنه مصنف المسفر: (ولله أدلة على الحوادث على المكلف إصابتها التي الأمة فيها^(٦) سواء،

(١) - في (أ): به.

(٢) - نخ (ب): يفرع.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - نخ (ب): تفرع.

(٥) - نخ (ب): حكاه مصنف.

(٦) - في (ب): فيها على سواء، وأما سوى...

فأما سوى هذه الأصول من الأحكام في الحوادث النازلة التي يسوغ فيها الاجتهاد إذ لا نص فيها^(١) من كتاب^(٢) ولا سنة، ولا إجماع من الأمة والأئمة - فالاجتهاد فيها إلى علماء آل الرسول ﷺ دون غيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ..الآية﴾ [النساء: ٨٣].

وقول الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة ﷺ في الرسالة الناصحة للإخوان: (وما ذكر الناصر ﷺ من أن الاجتهاد جائز فيما لا نص فيه؛ فذلك ثابت عندنا فيما لا نص فيه، ولا استدلال بنص، ولا ما يجري مجراه، ولا ما يتبعه من القياس على النص، وبعد ذلك يصح الاجتهاد لمن جمع شروط الاجتهاد، وهو أن يكون عالماً بكتاب الله تعالى، وخطاب رسوله ﷺ، وأقسام الخطاب، وأحكامه، وما يجوز عليه تعالى في الخطاب وما لا يجوز، وما يجوز أن يفعله وما لا يجوز أن يفعله، وما يتبع ذلك من الأخبار والأفعال والإجماع والقياس).

ويشتمل هذا على الأوامر والنواهي، والخصوص والعموم، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والأخبار والأفعال، والإجماع والقياس، وأدلتها وأحكامها، وعلل ما يجب تعليله منها، وكيفية الاستدلال بها، وما يتبع كيفية الاستدلال؛ على ما ذلك مقرر في مواضعه من أصول الفقه.

وأهل البيت ﷺ أحق بذلك؛ لأن الرجوع إليهم واجب بما ظهر من الأدلة بما^(٣) قدمنا، ولأن اتباع آحادهم من العلماء تكون النفس إليه أسكن، والظن لإصابته أغلب، والدليل على وجوب اتباع الإمام منهم قائم، وهو الأمر بطاعته في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولوا الأمر هم الأئمة ﷺ.

(١) - نخ (أ): عليها.

(٢) - نخ (ب): كتاب الله.

(٣) - نخ (ب): لما.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، والطاعة تشمل ذلك، وقد أمر^(١) بالرد إليه، والأمر يقتضي الوجوب، ولأن قضاياه أحكام، وقضايا غيره فتاوى، والحكم يسقط الفتوى، فإن كان وقت فترة فاتباع عالمهم أولى.

[الفصل الثامن: في ذكر جملة مما يعتذر به من جمع بين التشيع والاعتزال]

وأما الفصل الثامن وهو في ذكر جملة مما يعتذر به من جمع بين التشيع والاعتزال، فالغرض التنبيه -بذكر بعضها وبيان بطلانه- على خدعهم بإظهار التشيع لمن لم يكن ليدخل معهم في مذهب الاعتزال لولا خدعهم له بذلك. فمما ينبه من ذلك على أشباهه: إيهامهم أنهم لم يجدوا للأئمة في أصول الدين وأصول الفقه من العلم مثل الذي وجدوا للمعتزلة في الدقة والكثرة والبيان، وأنهم لم يتبعوهم في ذلك إلا من طريق النظر والاستدلال، لا من طريق التقليد، وأنهم لو اكتفوا في ذلك بعلوم الأئمة للزمهم أن يكونوا مقلدين ومفرطين. واعتذارهم للأئمة فيما نسبوه إليهم من التقصير بأنهم قنعوا بالجمل واشتغلوا بالجهاد، وقولهم: إن المعتزلة شيوخ لكثير من الأئمة في العلم، وقول^(٢) بعضهم: إن لفظ الاعتزال ما ورد^(٣) في الكتاب والسنة إلا صفة مدح، ومعارضتهم لآيات الإحباط بآيات الموازنة، ليوهموا أن خلاف المعتزلة في الإمامة هين في جنب ما وضعوا من العلوم في العدل والتوحيد، وكل ذلك منهم غلاط، وإخبار بما لا صحة لأكثره.

أما إيهامهم أنهم لم يجدوا للأئمة في الأصوليين مثل الذي وجدوا للمعتزلة فلو وقفوا على كتب الأئمة، وعقلوا ما فيها -لعلموا أن الذم للمعتزلة في

(١)- في (ب): أمرنا بالرد إليهم.

(٢)- في (ب): وقولهم.

(٣)- نخ (أ): وردت.

اتباعهم^(١) لغير^(٢) ما في الكتاب والسنة، وفي كتب الأئمة - أولى من مدحهم لأجل إتيانهم بما لا يعقل، وبما يعلم كونه محالاً على ما يأتي بيانه إن شاء الله سبحانه.

وليس أحد من العلماء المخالفين إلا وفي كتبهم من البدع ما لا يوجد للأئمة مثله؛ فلا معنى لتخصيص المعتزلة بما خالفوا به الأئمة لأجل تسميتهم له علماً.

وأما إيهامهم أنهم لم يتبعوهم في^(٣) ذلك إلا من طريق النظر والاستدلال، لا من طريق التقليد - فخلافاً لذلك ظاهر؛ لأنهم إن زعموا أنهم نظروا واستدلوا على صحة علوم المعتزلة قبل تعلمهم فيها فذلك محال؛ إذ لا طريق لهم إلى ذلك إلا إخبار الغير لهم عنه.

وإن زعموا أنهم نظروا في صحتها واستدلوا بعد تعلمهم فيها فقد قلدوا من علمهم في بدء أمرهم، وفي حال اتباعهم له حتى أدخلهم في مذهبه.

وأما إيهامهم أنهم لو اكتفوا بعلوم الأئمة للزمهم التقليد والتفريط فغلاطهم في ذلك بين؛ لأن الأئمة عليهم السلام لا يعلمون من اتبعهم إلا في معقول بينة أدلته، أو مسموع منصوح عليه، أو فيما يجب رده إليهم كما يجب رده إلى الرسول؛ لأن الله سبحانه قد أخبر أنهم لو ردوه إليهم لعلموه، وذلك يعم كل مختلف فيه: معقولاً كان أو مسموعاً؛ لأن الله سبحانه أدخل حرف « من » الذي هو للتبعيض على اسم « شيء » الذي هو أعم النكرات في قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، فوجب أن يستغرق؛ لكونه عموماً لا مخصص له، وحكم الله سبحانه في كل مختلف فيه أن يرد إلى الكتاب، أو السنة إن عدم في الكتاب، أو إلى أولى الأمر إن عدم في السنة على ما تقدم ذكره.

(١) - في (د): في إتيانهم.

(٢) - في (ب): لغير الكتاب والسنة.

(٣) - في (ب): لم يتبعوهم إلا.

وأما اعتذارهم للأئمة في التقصير عن بلوغ درجة المعتزلة في علوم الدين بأنهم قنعوا بالجمل واشتغلوا بالجهاد فذلك قول من لا يعرف الجمل ولا شروط الجهاد؛ لأن تلك الجمل التي زعم أنهم قنعوا بها هي منتهى ما يعقل ويجب، ولا منفذ بعدها لعقل مكلف من البشر إلا إلى الغلو والإفراط والخرص والتوهم المنهي عن تكلفه والخوض فيه.

ولأن الجهاد للنفس عن التقصير مقدم على الجهاد للغير، والجهاد بالسيف فرع على الجهاد بالعلم؛ لأن من شرط الإمام الذي يجب عليه الجهاد أن يكون سابقاً، والسابق لا يوصف بأنه قانع في علوم الدين بالجمل؛ لكون القانع بالجمل مسبوقاً.

ومع ذلك فإن أكثر الأئمة عليهم السلام لم يكن لهم ^(١) شغل إلا الجهاد بالعلم دون الجهاد بالسيف؛ لقلة الاتباع، وخذلان الأشياع.

وأما قولهم: إن المعتزلة شيوخ لكثير من الأئمة في العلم: فإن أرادوا بذلك الإيham بأن الأئمة محتاجة إلى المعتزلة في علوم الدين فذلك خلاف ما اقتضته أدلة الكتاب والسنة، وانعقد عليه ^(٢) إجماع العترة.

وإن أرادوا أن من الأئمة من قرأ في علوم المعتزلة على شيوخهم فليس لهم في ذلك حجة؛ لأنه يجوز أن يقرأ في كل فن من سائر العلوم على شيوخ أهله إذا كان فيه صلاح.

وإن أرادوا أن من العترة من اعتزل فلو صح ذلك لم يكن لهم فيه حجة؛ لأن الله سبحانه قد أخبر أن من العترة من هو ظالم لنفسه.

وأما قول من قال منهم: إن لفظة الاعتزال ما وردت في الكتاب والسنة إلا صفة مدح فذلك دليل على أنهم لم يحيطوا بعلم ألفاظ القرآن، فضلاً عن معانيه؛

(١) - نخ (ب): له.

(٢) - نخ (أ): إليه.

لأن الله سبحانه قد وصف الكفار بالاعتزال في قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزِلُنِي﴾ [الدخان]، ونحو ذلك مما يدل على أنه لا مدح في لقب الاعتزال لمن اعتزل الحق وأهله، واكتفى في الدين بنفسه، واعتمد فيه على رأيه.

وأما معارضتهم لآيات الإحباط بآيات الموازنة؛ ليتوصلوا بذلك إلى تحسين الظن بالمعتزلة وأئمتهم، وإلى أن يوهموا^(١) أن خلافهم في الإمامة هين في جنب أفعالهم المستحسنة، وعلومهم الباهرة - فلا أنهم لو اعتقدوا كون الإمامة والولاء فيها والبراء من الفروض المعينة التي^(٢) يقبح^(٣) الإخلال بها، وقالوا مع ذلك بالإحباط - لم يمكنهم تجويز السلامة لأحد ممن يخالف في ذلك، سواء كان من الصحابة أو من المعتزلة أو من غيرهم.

والذي يبطل هذه المعارضة: هو^(٤) كونها معارضة للمحكم بالمتشابه، وللحقيقة بالمجاز، وبيان ذلك: أن آيات الإحباط لا يعقل معناها إلا إذا حملت على ظاهرها، وذلك هو الذي يدل على صحة كونها محكمة وحقيقة.

وليس كذلك آيات الموازنة؛ فإنه لا يعقل معناها إلا إذا تأولت على غير ما يفيد ظاهرها، أو حملت على أن المراد بها ضرب المثل.

بدليل: أنها لو حملت على ظاهرها للزم من ذلك تجويز وزن الأعراض، وكون ذلك محالاً معلوم ضرورة، أو لزم تجويز كون أفعال العباد أجساماً، وكونه محالاً معلوم أيضاً ضرورة، وذلك هو الذي يدل على كون ما كان كذلك متشابهاً ومجازاً.

وإن قيل: إن الوزن يقع على ما هي مكتوبة فيه كان عدولاً عن الظاهر؛ لكون ما هي مكتوبة فيه ليس بطاعة ولا معصية؛ ولأن الصحيح من المذهب أن

(١) - في (أ): توهموا.

(٢) - في (أ): الذي.

(٣) - في (ب): لا يصح.

(٤) - نخ (ب): هي.

كل من كانت^(١) خاتمة معاصيه التوبة النصوح فهو من أهل الجنة، ومن كانت خاتمة طاعاته الإصرار على معصية واحدة فهو من أهل النار، وذلك مما يرجح القول بالإحباط على القول بالموازنة.

[كلام الأئمة في ذم كل مخالف في الإمامة]

ومما يؤيد ما تقدم ذكره في هذا الفصل من كلام الأئمة في ذم كل مخالف في الإمامة سواء كان صحابياً أو معتزلياً، أو كان ممن شايعهم وحسن الظن بهم: قول أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة في ذم من استغنى برأيه وعلم شيوخه: (فيا عجبا، وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتفون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي، ولا يؤمنون بغيب، ولا يعفون عن عيب، يعملون في الشبهات، ويسيرون في الشهوات، المعروف فيهم ما عرفوه، والمنكر عندهم ما أنكروه، ومفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم، وتعويلهم في المبهات على آرائهم، كأن كل امرء منهم إمام نفسه).

وحكي عن زيد بن علي عليه السلام أنه نسب ما أصابه من ظلم هشام إلى الشيخين؛ لكونها أول من سن ظلم العترة والتقدم على الأئمة.

وحكى^(٢) الإمام المنصور بالله عليه السلام كلام محمد بن عبد الله النفس الزكية عليه السلام الذي منه قوله: (فأوصى بها أبو بكر إلى عمر عن^(٣) غير شوري؛ فقام بها^(٤) عمر، وعمل في الولاية بغير عمل صاحبه، وليس بيده فيها عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تأويل من كتاب الله إلا رأي توخاه، هو فيه مفارق لرأي

(١)- في (ب): كان.

(٢)- نخ (ب): وحكاية.

(٣)- في (ب): من.

(٤)- في (ب): فيها.

صاحبه، جعلها بين ستة ووضع عليهم أمراء أمرهم إن هم اختلفوا أن يقتل الأقل من الفتية، وصغروا من أمرهم ما عظم الله، وصاروا سبباً لولاة السوء، وسدت عليهم [أبواب^(١)] التوبة، واشتملت عليهم النار بما فيها، والله جل ثناؤه بالمرصاد).

وقول^(٢) القاسم بن إبراهيم عليه السلام في جواب من سأله عن الشيخين: (كانت لنا أم صديقة بنت صديق، وماتت وهي غضبانة عليهما، ونحن غاضبون لغضبها؛ لقول النبي صلّى الله عليه وآله وسلم: ((إن الله يغضب لغضب فاطمة [ويرضا لرضاها^(٣)])).

وقوله في كتاب تثبيت الإمامة: (ولو كان الأمر في الإمامة كما قال المبطلون فيها، وعلى ما زعموا [من^(٤)] أنهم الحاكمون بأرائهم واختيارهم عليها، وأن الخيرة فيها ما اختاروا، والرأي فيها وبها ما رأوا - لكان في ذلك من طول مدة الالتماس، وما قد أعطبوا بقبحه وفساده من إهمال الناس ما لا يخفى على نظرة عين، ولا يسلم معه عصمة دين).

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام، في كتاب الأحكام: (ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - واجبة على جميع المسلمين، فرض من الله رب العالمين، لا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتم له اسم الإيمان، حتى يعتقد ذلك بأيقن الإيقان).

وقوله في جوابه لأهل صنعاء: (والى الله أبرأ من كل رافض غوي، ومن كل حروري ناصبي، ومن كل معتزلي غال).

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): قال.

(٣) - في (أ): ناقص ما بين القوسين.

(٤) - زيادة من نخ (ب).

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام فيما حكاه عنه مصنف المسفر: (لا إيمان إلا بالبراءة من أعداء الله وأعداء رسوله ﷺ)، وهم الذين ظلموا آل محمد ﷺ، وأخذوا ميراثهم، وغضبوا خمسهم، وهما بإحراق منازلهم).

وحكى عليه السلام أن أبا بكر وعمر اختلفا في المشورة على النبي ﷺ فيمن يرأس [على^(١)] بني تميم من وفدهم، فأشار أبو بكر بالأقرع بن حابس^(٢)، وأشار عمر بغيره، وتعارضتا حتى علت أصواتهما فوق صوت النبي ﷺ فأنزل الله سبحانه فيهما: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات].

قال عليه السلام: (فإذا^(٣)) كانت طاعتهم تحبط برفع الصوت فما ظنك بمن قلت طاعته، وعظم خلافه للنبي ﷺ).

وحكى عنه جوابه عن تعمقات الفلاسفة، ثم قال -وخص^(٤) بالإنكار المعتزلة؛ لأنهم خائضون فيما دق عليهم ولم يكلفوه، وهم معروفون به؛ فقال عليه السلام في كتاب الكفر والإيمان -: (ثم انصدعت من هذه الملة طائفة تحلت باسم الاعتزال، استهواها واصل^(٥) بن عطاء، وعمرو بن عبيد.

إلى قوله: ولأن غرضه عليه السلام ترك الخوض فيما دق؛ إذ لم يكلفه الخائض فيه، كالقول في معرفة الباري تعالى من غير الجهة التي عرفهم منها نفسه، حتى خاضوا

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - الأقرع بن حابس:

(٣) - نخ (ب): وإذا.

(٤) - في (ب): بذلك الإنكار.

(٥) - واصل بن عطاء الغزال، أبو حذيفة البصري، ولد بالمدينة ونشأ بالبصرة ومات بها، من أئمة المعتزلة وبلغائهم ورؤسائهم وهو الذي انتسبت إليه الواصلية من المعتزلة ومنه ومن عمرو بن عبيد سمو معتزلة لأنهم اعتزلوا حلقة الحسن البصري فسماهم معتزلة فاشتهروا به. وله مؤلفات كثيرة من الجهال من ينسب إلى زيد بن علي عليه السلام أنه أخذ علم الكلام عن واصل بن عطاء وهذا نقل من لا خبرة له ولا اطلاع على أحوال الإمام زيد وتلامذته ومشائخه.

في صفات ذاته، وضربوا له الأمثال، وقد نهى الله عن ذلك؛ فقال تعالى: ﴿فَلَا تَصْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف]، وبالغوا في خلاف ذلك، ولم يرضوا حتى تعدوا إلى الكلام في كل ما لا يعلمون ولا يدركون، خلافاً لله تعالى ولرسوله ﷺ، وابتداعاً وتخرصاً وميناً، ورمياً بعقولهم وحواسهم من وراء غاياتها ونهاياتها ضالة حائرة مرتطمة في بحور الجهالات، على غير مثال، وبغير دليل.

فتكلموا في تقضي نعيم أهل الجنة، وما قدرها، وهيئتها من التدوير والتربيع، حتى تبرأ بعضهم من بعض لأجل الخلاف بينهم فيه، وقالوا بالأصلح، واللطف، والكمون والظهور، وتحديد الأعراض والأجسام والجزء، والطف، وفي إرادة الله تعالى، وفي علمه، وإدراكه، وما حقيقة المعلوم والمجهول، والمباشرة للفعل والتولد، والمداخلة بين الأجزاء والمجاورة.

وقد كفوا عن ذلك بما أبانه الله تعالى من وصفه لنفسه، ووصفه لخلقه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى]، وقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام]، وقال تعالى في وصف خلقه: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل].

إلى قوله: وتكلموا^(١) من دقيق الكلام بما لم يكلفوا، وبما لعل حواسهم خلقت مقصرة عن إدراك حقيقتها، وعاجزة عن قصد السبيل فيها).

وقول القاسم بن علي [العياني^(٢)] عليه السلام في كتاب التنبيه: (وسألت عن السواد الأعظم، وإرماله للحج إلى بيت الله الحرام، وزيارة قبر رسول الله ﷺ^(٣))، يشهدون بالأمر والخلافة لصاحب الغار، وينكرون قول رسول الله ﷺ: ((من كنت مولاه فعلي مولاه)).

(١)- في (ب): وتكفلوا.

(٢)- زيادة من نخ (ب).

(٣)- في (ب): عليه السلام.

الجواب: اعلم أيها الأخ - أكرمك الله - أن هؤلاء سامرية أمة محمد ﷺ، [و^(١)] لا فرق بينهم وبين سامرية أمة موسى صلى الله عليه، كما لا فرق بين موسى ومحمد، وكما لا فرق بين هارون وعلي إلا النبوة؛ لقول النبي ﷺ: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

وقول ابنه الحسين بن القاسم علية في كتاب الرد على الملحدين: (فيا أيتها^(٢) الأمة الضالة عن رشدها، الجاهدة في هلاك أنفسها، أمرتم بمودة آل النبي أم فرض عليكم مودة^(٣) تيم وعدي)؟

وقول الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان علية في كتاب الحكمة: (وكان من جملة الظالمين من غصب علياً علية حقه، وأنكر سبقه، واستولى على الأمر الذي كان أولى به، كأبي بكر وعمر وعثمان ومن أعانهم على أمرهم).

وقوله في جواب مسائل الأمراء السليمانيين: (سمي المعتزلة معتزلة حيث اعتزلوا عن أمير المؤمنين علية، منهم سعد بن مالك بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، ومحمد^(٤) بن مسلمة الأنصاري، وأسامة^(٥) بن زيد بن حارثة الكلبي، والأحنف^(٦) بن قيس، وسموا نفوسهم أهل العدل والتوحيد).

وقول الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة علية في شرح الرسالة الناصحة: (وقد روينا عن أبينا رسول الله ﷺ أنه قال: ((من كان في قلبه مثقال حبة من

(١)-زيادة من نخ (ب).

(٢)-نخ (أ): أيها.

(٣)-محبة (س).

(٤)- محمد بن مسلمة الأنصاري بن سلمة، أبو عبدالله الأوسي الأنصاري، شهد بدرًا وما بعدها، واعتزل أمير المؤمنين علياً علية ولم يبايعه مع ترجيحه جانبه كما رواه الناصر الأطروش علية فيما رواه الإمام أبو طالب. توفي بالمدينة سنة (٤٣ هـ).

(٥)-أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي نسباً، الهاشمي ولأه، أبو زيد المدني، اعتزل عن أمير المؤمنين علية مع تفضيله، وقد اعتذر من اعتزل بأعذار واهية غير مخلصه عند بارئ البرية. توفي سنة (٥٤ هـ).

(٦)-الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين المري السعدي المنقري التميمي، أبو بحر ولد في البصرة وأدرك النبي ﷺ - ولم يره، شهد صفين مع أمير المؤمنين علياً علية.

خردل عداوة لي ولأهل بيتي لم يرح رائحة الجنة))، ولا يعلم أشد لهم عداوة، ولا أعظم مكيدة لدين الله سبحانه ونبيه ﷺ من أنكر فضل عترته، وساوى بينهم وبين غيرهم).

وقوله: (ولا يرد الحوض إلا من خلصت مودته لهم، ولا تخلص مودة من أنكر فضلهم، وجحد حقهم، وساوى بينهم وبين غيرهم).

وقوله: (كيف يكون شيعياً لآل محمد - عليه وعليهم السلام - من أنكر فضلهم، وجحد حقهم، وقبس^(١) العلم بزعمه من غيرهم).

وقوله في الشافي: (اعلم أن كافة أهل البيت الطاهرين، ذرية خاتم النبيين - صلى الله عليه وعلى آله - يدينون ويعتقدون أنه لا نجاة لأبي بكر وعمر وعثمان إلا بخلوص ولايتهم [فيهم^(٢)]; لأن الله تعالى أوجب محبتهم على جميع المكلفين، وهم منهم).

ولأنا روينا عن النبي ﷺ أنه قال: ((أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي)).

[ذكر فروق تمييز بين الأئمة والعامة]

وأما الفصل التاسع: وهو في ذكر فروق تمييزها بين أئمة العترة ومخالفهم من علماء العامة:

فأول ذلك: اختلافهم في الفضل، وذلك لأنه قد ثبت بالأدلة أن العترة خيرة الله [سبحانه^(٣)], الذين خصهم بولادة أنبيائه، واصطفاهم لإرث كتابه، وخلافة نبيه، وحفظ دينه؛ فدل ذلك على أنهم الفضلاء ومن عداهم مفضول، والخاصة ومن عداهم عامة، والرعاة ومن عداهم رعية، والشهود ومن عداهم مشهود عليه، والأئمة ومن عداهم مأموم.

(١)- في (ب): واقتبس.

(٢)- زيادة من نخ (ب).

(٣)- زيادة من نخ (أ).

وإذا^(١) ثبت ذلك فمخالفتهم في علوم الدين ليس بعالم على الحقيقة، فضلاً عن أن يكون مثلهم في العلم، أو أعلم منهم.

ومما يؤيد ذلك وينبه على ما عداه من أقوال الأئمة:

قول زيد بن علي عليه السلام في كتاب الصفوة: (فليس^(٢) كل العباد اصطفى الله، ولكن الله يصطفى منهم من يشاء، وقال عز وجل: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وإنما فضلت نعم الله بين الناس من^(٣) غير حول أحد [منهم^(٤)] ولا قوة؛ بل من من الله ونعمة وفضل يختص به من يشاء؛ فكنا أهل البيت ممن خصه [الله^(٥)] بنعمته وفضله).

وقول الهادي إلى الحق [يحيى بن الحسين^(٦)] عليه السلام في جوابه لأهل صنعاء: (وإني متمسك بأهل بيت النبوة، [ومعدن الرسالة، ومهبط الوحي^(٧)]، ومعدن العلم، وأهل الذكر، الذين بهم وحد الرحمن، وفي بيتهم نزل القرآن والفرقان، ولديهم التأويل والبيان، وبمفاتيح منطقهم^(٨)) نطق كل إنسان، ولذلك حث عليهم رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله - بقوله: ((إني تارك فيكم الثقلين لن يفترقا حتى يردا علي الحوض: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، مثلهم فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى)).

وقال^(٩) الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام في أول كتاب

(١)- في (ب): فإذا.

(٢)- في (ب): وليس.

(٣)- نخ (أ): عن.

(٤)- زيادة من نخ (أ).

(٥)- زيادة من نخ (ب).

(٦)- زيادة من نخ (أ).

(٧)- زيادة من نخ (ب).

(٨)- نخ (ب): مناطقهم.

(٩)- نخ (أ): وقول.

البلغة: (وصلى الله على النبي المجتبى محمد المصطفى، وآله الطاهرين الذين جعلهم الله معادن وحيه، وحفظة علمه، ورعاة دينه).

وقول الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليه السلام في تفسيره لقول الله سبحانه: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]: (أراد أن النبي صلوات الله عليه وآله من نسل إبراهيم عليه السلام، والحسن والحسين من نسله، والأئمة الهداة من نسلهما).

وقوله في تفسيره لقول الله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]: (هذه الآية نزلت في رسول الله صلوات الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ^(١) وخيار أهل بيتهما، ومن سار بسيرتهما، وتبع ^(٢) طريقتهما، إلى يوم القيامة؛ لأنهم ورثة الكتاب والعالمون به، ولهم الخلافة في الأرض إلى يوم العرض).

وقوله في تفسيره لقول الله سبحانه ^(٣): ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...الآية﴾ [فاطر: ٣٢]: (هذه الآية خاصة في رسول الله صلوات الله عليه وآله وخيار أهل بيته، من كان منهم على طريقته، ومتبعاً لستته؛ فإن الله اصطفاهم لورثة الكتاب، وائتمنهم عليه، وحكم لهم به).

[الاختلاف في القصود]

والفرق الثاني: باختلاف قصودهم، وذلك لأن الأئمة عليهم السلام لم يقصدوا بما وضعوا من العلوم في الدين إلا أداء ما أوجب الله عليهم من هداية الأمة، بخلاف قصد من خالفهم في ذلك من علماء العامة؛ فإن وضعهم للخلاف الذي سموه علماً تكلف ^(١) منهم وتعاط يدل على أنهم قصدوا به الفساد، وإن أظهرُوا أنهم قصدوا به الصلاح.

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (ب): واتبع.

(٣) - نخ (ب): تعالى.

(١) - نخ (ب): تكلفاً.

ومما يؤيد ذلك: قول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الرد على ابن المقفع ^(١) بعد ذكره لما اشتبه على أهل القول بالظلمة والنور؛ لأجل اغترارهم بعلماء العامة، وتركهم لطلب العلم من أهله: (فلما عموا عن حكمة الله في ذلك ورسله، وما حكم به سبحانه من أحكام عدله).

..إلى قوله: (ولم يلقوا فيما اشتبه عليهم منه من جعلهم الله معدنه فيكشفوا لهم الأغذية عن ^(٢) محكم نوره، ويظهروا لهم الأخفية من مشتبّه أمورهِ، الذين جعلهم الله الأمناء عليها، ومنّ عليهم بأن جعلهم الأئمة فيها، ولم يجدوا عند علماء هذه العامة فيما اشتبه عليهم منه شفاء، ولم يرجوا منهم في مسألة لو كانت لهم عنه اكتفاء، ازدادوا بذلك إلى حيرتهم فيه حيرة، ولم تفدهم أقوال العلماء فيه بصيرة).

[الاختلاف في العلوم فيما طريق معرفته النظر والاستدلال]

والفرق الثالث: باختلاف علومهم فيما طريق معرفته النظر والاستدلال، وذلك لأن الأئمة عليهم السلام مخصوصون ^(٣) من زكاء العقل، وذكاء الفطنة، وخصائص التوفيق، ومواد التأييد، بحسب ما خصوا به من التكليف بالقيام مقام النبي صلّى الله عليه وآله وسلم في هداية العباد إلى طريق الرشاد، وحفظ علوم الدين عن تلبيسات ^(٤) الملحدين، وتحريفات المعاندين، بخلاف مخالفهم من علماء العامة، فإنهم لأجل مخالفتهم لأئمتهم، وسلوكهم لغير طريقهم - من جملة الظالمين المتحيرين ^(١)، السالكين لغير سبيل المؤمنين، الذين جمعوا بين اسم العقل ومعنى الجهل، وخاضوا بالوهم فيما وراء حد العقل.

(١)- ابن المقفع: اسمه روزية، كنيته أبو عمرو، زنديق مرتد، ضربه الحجاج حتى تفقّع جسده، تسمى بعبده الله، وكان مقرباً إلى الحجاج.

(٢)- نخ (ب): من.

(٣)- نخ (ب): مخصوصين.

(٤)- في (ب): تلبيس.

(١)- في (ب): المتحيرين.

ومما يؤيد ذلك: قول زيد بن علي عليه السلام في رسالته إلى علماء الأمصار: (فنحن أعلم الأمة بالله، وأوعى الخلق للحكمة، وعلينا نزل القرآن، وفينا كان يهبط جبريل عليه السلام، ومن عندنا اقتبس الخير؛ فمن علم خيراً فمنا اقتبسه، ومن قال خيراً فنحن أصله، ونحن أهل المعروف، ونحن الناهون عن المنكر، ونحن الحافظون لحدود الله).

وقول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب التوفيق والتسديد: (وسألت عن العقول هل هي مستوية أم بينها اختلاف؟.. إلى قوله: فأفضل^(١) العقول عقول الملائكة الأكرمين، ثم عقول الأنبياء أكمل من عقول الأوصياء، ثم الأوصياء أكمل من الأئمة في العقول، وأفضل في الاعتقاد والقول، ثم للسابقين من الفضيلة على المقتصدين كمثل فضيلة^(٢) الأنبياء على الوصيين، وللأئمة المقتصدين من الفضل ما لا يكون لفضلاء المؤمنين، وأفضل الناس كلهم فضلاً، وأكملهم ديناً وعقلاً - محمد خاتم النبيين - ﷺ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين -).

وقوله في كتاب نبا الحكمة: (وجميع العقول مفتقرة إلى عقول الأئمة عليهم السلام، ولولا ذلك لما احتاج أحد إلى إمام، ولسقط فرض الإمام عن^(٣) جميع الأنام).

[الاختلاف في تأويل الكتاب]

والفرق الرابع: باختلاف تأويلهم للكتاب، وذلك لأن الأئمة عليهم السلام هم أهل الكتاب، ولا معنى^(١) لكونهم أهلاً له إلا كونهم ورثة لعلمه، وأنهم أعلم الأمة بمحكمه ومتشابهه، ومجمله ومبينه، وخاصه وعامه، وأمره ونهيه، وناسخه ومنسوخه، وإيجابه وحظره، وإباحته وزجره وندبه، ومقدمه ومؤخره،

(١) - نخ (ب): وأفضل.

(٢) - في (ب): فضل.

(٣) - نخ (ب): على.

(١) - في (ب): ولا معنى كونهم.

ومجموعه ومفصله، وصريحه وكنايته، وقصصه وأمثاله، ونحو ذلك مما لا يجوز لأحد تأويله إلا بعد معرفته، ومعرفة كون^(١) محكمه أصلاً لتأويل ما عداه، وكل مخالف لهم في ذلك من علماء العامة فإنه مخالف للمحكم، ومتعلق بالمتشابه ونحوه مما يوافق هوى نفسه، وآراء^(٢) شيوخه.

[أقوال الأئمة في أنهم أهل التأويل]

ومما يؤيد ذلك: قول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الرد على ابن المقفع: (وكلمنا ذكره الله في السور فله وجوه متصرفة يعرفها من عرفه الله إياها.. إلى قوله: فليسأل عنها، وليطلب ما خفي عليه منها عند ورثة الكتاب، الذين جعلهم الله معدن ما خفي فيه من الأسباب؛ فإنه يقول سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْذِ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر]، ولتكن مسألته منهم للسابقين بالخيرات؛ فإن أولئك أمناء الله على سرائر الخفيات، من منزل وحى كتابه، وما فيه من خفي عجائب؛ فقد سمعت قول الله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل].

وجواب المرتضى لدين الله محمد بن يحيى عليه السلام لمن سألته عن الفرق بين تفسير الأئمة والعامة، الذي منه قوله: (وفي الحديث الذي ترويه العامة ما لا تقوم به حجة، ولا تتضح به بينة، ولا يشهد له كتاب ولا سنة، وكل ما قلنا به، وأجبنا عليه، فشاهده في كتاب الله عز وجل، وفي السنة المجمع عليها عن رسول الله ﷺ، أو حجة من العقل يصدقها الكتاب؛ فكل ما كان من هذا فهو أصح^(١) مطلوب، وأنور حجة في القلوب، وليس يجوز تفسيره إلا لأهله، الذين خصهم الله بعلمه، من أهل بيت نبيه ﷺ).

(١)- في (ب): كونه محكماً.

(٢)- نخ (ب): ورأي.

(١)- في (ب): أوضح.

[الاختلاف في العلوم في أصول الفقه وفروعه]

والفرق الخامس: باختلاف^(١) علومهم في أصول الفقه وفروعه، وذلك لأن الأئمة عليهم السلام جعلوا محكم الكتاب وموافقه من السنة وقضايا أمير المؤمنين عليه السلام أصولاً يفرعون عنها الأحكام، ويحفظونها عن تحريف علماء العوام، الذين عدلوا عن كثير من النصوص، وعن الاقتداء بأمر المؤمنين عليهم السلام إلى القول بالرأي والاقتداء بالشيوخ.

ومما يؤيد ذلك: ما حكى^(٢) في [كتاب^(٣)] نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام من وصفه للمحقق من العترة، وذمه لمن يخالفه من العامة بقوله الذي منه: (يعطف الهوى على الهدى إذا عطفوا الهدى على الهوى، ويعطف الرأي على القرآن إذا عطفوا القرآن على الرأي).

وقول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام الذي روي أنه قال لأبي حنيفة - وقيل اسمه النعمان بن ثابت - لما قدم من العراق إلى المدينة، الذي منه: (اتق الله، ولا تقس الدين^(٤))، فإن أول من قاس إبليس إذ أمره الله بالسجود لآدم، فقال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف].

ثم قال^(٥): ويحك، أيهما أعظم^(١) عند الله عز وجل قتل النفس التي حرم الله أم الزنا؟ قال: لا، بل قتل النفس، قال: فإن الله تعالى قد رضي وقبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلا أربعة؛ فكيف يقوم لك قياس.

(١) - في (ب): اختلاف.

(٢) - في (ب): ذكر.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - في (ب): ولا تقس الأمور برأيك.

(٥) - نخ (أ): إلى قوله.

(١) - في (ب): المعظم.

ثم قال: أيهما أعظم عند الله عز وجل الصلاة أم الصوم^(١)؟ قال: بل الصلاة، قال: فما بال المرأة إذا حاضت تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة؟ اتق الله يا عبد الله ولا تقس، فإننا نقف نحن غداً وأنت^(٢) ومن خالفنا بين يدي الله عز وجل، فنقول: قال رسول الله ﷺ، قال الله عز وتعالى^(٣)، وتقول أنت وأصحابك: سمعنا ورأينا، فيفعل بنا وبكم ما يشاء).

[الاختلاف في العلوم على الجملة في الصحة والبيان]

والفرق السادس: باختلاف^(٤) علومهم على الجملة في الصحة والبيان، وذلك لأن علوم الأئمة عليهم السلام مبنية على أصول صحيحة معلومة، وموضوعة بألفاظ فصيحة مفهومة، سلكوا فيها^(٥) طريقة العرب في الخطاب بالمجاز، واقتدوا بألفاظ الكتاب والسنة في السجع والإيجاز، وليس كذلك أكثر علوم مخالفيهم من علماء العامة؛ فإنها مبنية على أصول أكثرها مجهولة ومختلفة وموضوعة، بألفاظ أكثرها متكلفة ومزخرفة، سلكوا بها طريقة الفلاسفة في استعمال^(٦) الموضوعات المنطقية، والتأصيل للمقدمات المغلطة الاصطلاحية، والتفريع عنها بالقياسات المبدعة الوهمية، التي تميل إلى سماعها النفوس، وتنفر عن مغالطها العقول.

ومما ينبه على معرفة الفرق بين الأئمة والعامة من الكتاب قول الله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس].

(١)- نخ (ب): الصوم أم الصلاة.

(٢)- نخ (ب): نحن وأنت غداً.

(٣)- في (ب): عز وجل.

(٤)- في (ب): اختلاف.

(٥)- نخ (أ): بها.

(٦)- في (ب): استعمالات.

ذكر الحاكم رَحِمَهُ اللهُ في كتاب تنبيه الغافلين: أن المراد بالهادي في هذه الآية أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، واحتج بقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد]، وبأخبار رواها في معنى ذلك، وقد ذكر الأئمة عَلَيْهِ السَّلَامُ أن هذه الآية تدل على أن لكل قومٍ عصرٍ هادياً من العترة عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[الفرق بقلّة ألفاظ علوم الأئمة مع البيان وكثرة ألفاظ

مخالفيهم مع الالتباس]

والفرق السابع: بقلّة ألفاظ علوم الأئمة مع البيان، وكثرة ألفاظ علوم مخالفيهم من العامة مع الالتباس، وذلك لأن الأئمة عَلَيْهِ السَّلَامُ اكتفوا بما قد أغناهم الله سبحانه به عن تكلف غيره، وهو العلم الذي كان كافياً لأهل عصر النبي ﷺ، ولم يزدوا عليه إلا ما تدعو الحاجة إلى تبينه، نحو حل شبهة، أو تبين مجمل، أو تفريع حكم، أو حكاية ما يريدون إبطاله من أقوال المخالفين، وليس كذلك علوم أكثر مخالفيهم من علماء العامة؛ فإنهم كثروها بشروح يقل عن الإحاطة بكلها العمر، ويضل في طريق مغالطها الفِكر، وطولوها بحكاياتهم لكثير من الأقوال المتعارضة التي لا فائدة في ذكرها، من غير تبين للفرق بينها، إلا توصلهم إلى من خافوه أو أحبوّه بما يوافقه منها، أو^(١) إيهامهم أن لمن حكاها فضلاً في العلم على من لم يحك مثلها.

والفرق بين علوم الأئمة وعلوم العامة في ذلك جلي، لولا تلبس من ينظر في كتب الأئمة بعين الاستزراء، ويعبر عنها بلسان الاستهزاء؛ ليتوصل بالتشكيك في علوم الأئمة إلى الترغيب في علوم العامة.

(١) - نخ (ب): وإيهامهم.

[الاختلاف في الائتلاف]

والفرق الثامن: باختلافهم في الائتلاف، وذلك لأن الأئمة عليهم السلام فرقة واحدة لأجل تمسكهم بالكتاب، وكل واحد منهم متبع لسبيل من قبله من الأئمة، وحاذ حذوهم، ومبين لما اختلف فيه من أقوالهم وسيرهم، ولما حرف من كلامهم، أو زيد عليه أو نقص منه، ومنكر على من خالفهم أو خالف بينهم، بخلاف علماء العامة فإنهم فرق، ولكل فرقة منهم مذهب يعتزون إليه، وشيخ يعتمدون فيه عليه.

ومما يؤيد ذلك: قول أمير المؤمنين عليه السلام ^(١) المحكي عنه في نهج البلاغة، الذي [منه قوله ^(٢)] في ذم المختلفين: (أفأمرهم الله سبحانه بالاختلاف فأطاعوه؟ أم نهاهم عنه فعصوه؟ أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه؟ أم كانوا له شركاء فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟ أم أنزل الله ديناً تاماً فقصر الرسول صلوات الله وسلاماته عليه عن تبليغه وأدائه؟).

وكذلك ما حكاه الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام - فيما رواه عنه مصنف المسفر - من اختلاف كثير من شيوخ المعتزلة في علوم الدين، حتى تبرأ بعضهم من بعض لأجل ذلك.

[الفصل العاشر: في ذكر صفات المتشيعين]

وأما الفصل العاشر: وهو في ذكر جملة مما يكشف عن أسرار المتشيعين. فلأن من صفة شيعة العترة عندهم: أن يكون متبعاً لسبيلهم في الدين قولاً وعملاً واعتقاداً، لا يخالفهم ولا يخالف بينهم، ولا يوالي من خالفهم، ولا ينكر كون إجماع العترة حجة لازمة، ولا كون التمسك بهم واجباً.

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - زيادة من نخ (أ).

وبيان ذلك بطريقة التقسيم والإلزام يقع في ثلاث مسائل مما أجمعت عليه العترة، كافية في التنبيه على ما عداها:

الأولى: إجماعهم على أن معرفة مسائل الإمامة من أصول الدين المفروضة المعينة، التي يستحق من أخل بها الذم والعقاب.

والثانية: إجماعهم على أن كل مدع للإمامة لا يخلو: إما أن يكون إمام هدى أو إمام ضلال.

والثالثة: إجماعهم على أن الإمام السابق قائم في أهل عصره مقام رسول الله ﷺ فيما يجب له عليهم من الطاعة والتسليم، ويجب لهم عليه من الحيطة والتعظيم^(١).

[الإجماع على أن معرفة مسائل الإمامة من أصول الدين المفروضة]

أما إجماعهم في المسألة الأولى على أن معرفة مسائل الإمامة واعتقاد صحتها من الفروض المعينة فمدعي التشيع لا يخلو: إما أن يقر بما أجمعوا عليه ويعترف بصحته أو لا.

فإن أنكر ذلك أو تأوله فليس بشيعة، وإن اعترف بصحة ذلك لزمه أن يعتقد أن كل من خالف في وجوب تقديم علي عليه السلام مستحق للذم والعقاب، سواء كان صحابياً أو معتزلياً^(٢) أو غيرهما؛ لعدم المخصص لمُخَلِّ بفرض دون غيره، فإن اعترض على ذلك بتوقف من توقف من العترة في معصية الشيخين هل هي صغيرة أم كبيرة؟

(١) - الهداية والتعليم (نخ).

(٢) - نخ (ب): أم.

فالجواب: أن التوقف ليس بمذهب يجب سلوكه؛ لأن المتوقف في ذلك منهم لا يخلو: إما أن يكون مشكاً أو متاقياً أو متألفاً.

فإن كان مشكاً فهو منتظر للدليل ومجوز لحصوله، إما له وإما لغيره، وإن كان متاقياً أو متألفاً فهو منتظر للنصر والفرج.

ولأن المتوقف في ذلك من العترة لا يتوقف عن وصف فعل الشيخين بأنه ظلم ومعصية على الجملة، وإن توقف عن سبهما، ولأنه لا يتوقف عن وصف النبي ﷺ بأنه قد بين لأصحابه ما أمره الله بتبليغه إليهم، ولأنه لا يتوقف عن تفسيق من فعل مثل فعلهما مع من هو دون علي ﷺ في الفضل من سائر من بعده من الأئمة، ولأنه لا يوجب التوقف على غيره، ولا يبطل عدالة من لم يتوقف من أئمة العترة.

ومما يؤيد ذلك من أقوال الأئمة [مع^(١)] ما تقدم ذكر بعضه:

قول الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ﷺ في جوابه لأهل صنعاء: (ولا أسب إلا من نقض العهد والعزيمة، وفي كل وقت له هزيمة، من الذين بالنفاق تفردوا، وعلى الرسول مرة بعد أخرى تردوا، وعلى أهل بيته اجتروا وطعنوا).

وقول الإمام المنصور بالله ﷺ في شرح الرسالة الناصحة: (ولا أتم رياسة ولا أعظم نفاسة مما حكم الله سبحانه [به^(٢)] لأبائنا ﷺ، وأورثنا إياه إلى يوم نشر العظام، من ولاية خاص خلقه العام، وإلحاق الكفر والفسق بمن أنكر حقنا في ذلك من جميع الأنام).

وقوله في الشافي: (اعلم أن كافة أهل البيت الطاهرين - ﷺ - [و^(٣)] ذرية خاتم النبيين ﷺ^(١) يدينون ويعتقدون أنه لا نجاة لأبي بكر

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - زيادة من نخ (ب).

وعمر وعثمان إلا بخلوص ولايتهم فيهم؛ لأن الله تعالى أوجب محبتهم على جميع المكلفين، وهم منهم).

وقوله في بعض أجوبته الموجودة بخطه في ذكر توقف من توقف من العترة: (وأكثر ما نقل وصح عن السلف هو ما قلنا على تليفق واجتهاد، وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً).

[الإجماع على أن مدعي الإمامة إما إمام هدى أو ضلال]

وأما إجماع العترة في المسألة الثانية، [على^(٢)] أن كل مدع [للإمامة] لا يخلو إما أن يكون إمام هدى أو إمام ضلال.

فمدعي التشيع لا يخلو: إما أن يلتزم ذلك؛ لكون هذه القسمة دائرة بين النفي والإثبات، أو لا يلتزم؛ فإن لم يلتزم فليس بشيعة، وإن التزمه لزمه أن يدين الله تعالى بأن المشائخ أئمة ضلال^(٣)، وأن كل متبع لهم ضال؛ لأن الحق إذا تعين مع علي عليه السلام لزم أن يكون الضلال مع مخالفه؛ لقول الله سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

فإن ادعى بعض المتشيعين أو تأول بأن^(٤) المشائخ لم يعلموا بما أراد الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...الآية﴾ [المائدة: ٥٥]، و[لا^(٥)] ما أراد النبي بقوله: ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، وقوله: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما))، ونحو ذلك من الآيات والأخبار - لزمه أن يكون باهتاً لهم بما لم يدعوه، ولا ادعاه لهم أحد من اتباعهم؛ لأنهم لا

(١) - نخ (ب): عليه السلام وعليهم أجمعين.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): الضلال.

(٤) - في (ب): أن.

(٥) - زيادة من نخ (أ).

يسلمون أنهم يجهلون خطاب الله [تعالى^(١)] وخطاب رسوله مع كونهم من صميم العرب الذي نزل القرآن بلسانهم، ولا يسلمون أنهم يجهلون ما هو من أهم أصول الدين وفروضه مع كونهم من أفاضل الصحابة.

ومن المعلوم عقلاً وشرعاً أن المعصية تعظم على قدر عظم معرفة من أقدم عليها بما يجب له وعليه، ولا يجتمع لمنصف من المتشيعين أن يعتقد أن النبي ﷺ قد بين للمشائخ ما أمره الله بتبليغه إليهم وأن يعتقد أن المشائخ لم يفهموا بيانه وتقديمه^(٢) لعلّي ﷺ قولاً وفعلاً، مع ما في ذلك من إبطال حجة التبليغ والبيان، وإثبات حجة أهل الرفض والعصيان.

ومما يؤيد ذلك: قول أمير المؤمنين ﷺ في خطبته المعروفة بالموضحة ذات البيان: (إنا أهل البيت قوم شيد الله فوق بناء قريش بناءنا، وأعلى فوق رؤوسهم رؤوسنا، اختارنا دونهم، واصطفانا عليهم بعلمه؛ فنقموا على الله أن اختارنا، فسخطوا^(٣) ما رضىه، وأحبوا ما كرهه).

وقوله فيما حكي عنه في كتاب نهج البلاغة: (أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحا).

وقوله فيه: (حتى إذا مضى الأول لسبيله أدلى بها إلى غيري بعده؛ فيا عجباً، بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقد بها لآخر بعد وفاته)، وأشبه ذلك مما تقدم ذكر بعضه.

[الإجماع على أن الإمام السابق قائم مقام النبي]

وأما إجماع العترة في المسألة الثالثة: على أن الإمام السابق قائم مقام النبي ﷺ فيما يجب له وعليه؛ فإنها^(٤) أجمعوا على ذلك لأجل أن الله سبحانه

(١) - زيادة من نخ (ب).

(٢) - نخ (ب): وتقديم.

(٣) - في (ب): وسخطوا.

(٤) - نخ (ب): وإنا.

لم يفرق بين وجوب طاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر، وأن النبي ﷺ أوجب للأئمة من بعده مثل الذي يجب له في^(١) قوله: ((قدموهم ولا تَقْدِّموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تخالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا))، ونحو ذلك من الآيات والأخبار.

وإذا ثبت ذلك فمدعي التشيع لا يخلو: إما أن يلتزمه أو لا يلتزمه، فإن^(٢) لم يلتزمه فليس بشيعي، وإن التزمه لزمه أن يعتقد أنه لا فرق في استحقاق الذم والعقاب بين من خالف النبي ﷺ [وَمَنْ خَالَفَ الْإِمَامَ السَّابِقَ، وَأَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِنَظَرِهِ وَاسْتِدْلَالِهِ إِلَى مَخَالَفَةِ النَّبِيِّ لَكُونِهِ مُتَعَبِّدًا بِنَظَرِهِ وَاسْتِدْلَالِهِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ^(٣)] أن يتوصل بنظره واستدلاله إلى مخالفة الإمام، وكما لا يجوز له معارضة النبي في التنزيل فكذلك لا يجوز له معارضة الإمام في التأويل، وكما لا ينفع مؤمناً إيمانه بجميع الأنبياء مع جحد له لواحد منهم فكذلك لا ينفعه مع رفضه لإمام واحد، وكما لا يجوز لأحد إنكار [فَضْلُ^(٤)] النبي وكونه حجة لأجل كونه من جملة البشر المتعبدين، فكذلك لا يجوز إنكار فضل الإمام وكونه حجة لأجل كونه من جملة البشر المتعبدين^(٥).

وكما لا يصح ولا ينفع الإقرار بصحة نبوة النبي ﷺ مع اعتزاله أو موالاة من اعتزله؛ فكذلك لا يصح ولا ينفع الإقرار بصحة إمامة الإمام مع اعتزاله أو موالاة من اعتزله.

(١)- في (ب): من.

(٢)- نخ (ب): إن.

(٣)- زيادة من نخ (ب).

(٤)- زيادة من نخ (أ).

(٥)- زيادة من نخ (أ).

(٦)- نخ (أ): لكونه من آحاد وكونه من جملة آحاد البشر المتعبدين.

ومما يؤيد ذلك (١) من أقوال الأئمة عليهم السلام:

قول محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب الشرح والتبيين: (ورأس النجاة لكم فيما اشتبه عليكم من دينكم أن لا يقبل بعضكم قول بعض، ولكن ليرجع وليسأل فيما اشتبه عليه من جعله الله معدنه وموضعه من أهل الذكر، قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٦٣]، فافهموا يرحمكم الله هذا ثم افهموا، فأنتم وجميع من له دين وورع ممن يتشيع لا ينبغي أن يسأل بعضكم بعضاً، وإنما ينبغي أن تسألوا من يعلم من آل نبيكم، من هو عالم [حجة (٢)] منهم يفهم ما يحل وما جعله الله محرماً، ولا يتخذ بعضكم بعضاً أرباباً من دون الله).

وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام في شعره المحكي في المسفر، والشافى: لا تبتغوا غير آل المصطفى علماً لهديكم فهُم خير الورى آل آل النبي وعنه إرث علمهم القائمون بنصح الخلق لم يألوا (٣) وقولهم مسند عن قول جدهم عن جبرئيل عن الباري إذا قالوا ..إلى قوله:

كل يرى الحق ما فيه قد اختلفوا وهم بمفروض علم الحق جهال أعني الأولى فقههم إشراك صيدهم وسائر الناس بالإهمال غفال

وقول المرتضى لدين الله محمد بن يحيى عليه السلام في كتاب الرد على الروافض: (لأن الله سبحانه ختم النبيين بمحمد صلوات الله وسلامه عليه، فلا نبي بعده، ولا مرسل من الله سواه، فلما أن كان ذلك كذلك لم يستغن الخلق عن قائم في كل وقت بأمرهم،

(١) - في (ب): ومما يؤيد هذه الجملة.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (ب): القائمين.

حاكم فيهم بكتاب الله، يبين الأحكام، ويوضح الإسلام، فجعل سبحانه القائمين بذلك آل نبيه، وافترض طاعتهم على خلقه، وأمر باتباعهم).

وقوله في جوابه لمن سأل عن حكم من يخالف التنزيل بالتأويل: (وكيف يقر بالتنزيل من جحد ما فيه من الحلال والحرام، والدين والأحكام، ومن أنكر حكماً واحداً من أحكام الله المفترضة كمن أنكر القرآن جميعاً، ومن أنكر صنع الله سبحانه في نملة أو ذباب كمن أنكر صنعه في السماوات والأرض).

وقول أخيه الناصر لدين الله أحمد بن يحيى عليه السلام في كتاب النجاة: (وكذلك المؤمنون بعضهم أعلم من بعض، ولذلك صارت الأئمة عليهم السلام أولى بمقامات الأنبياء من الأمة؛ لما علم الله عندهم من العلم والحكمة، والمعرفة بالكتاب والسنة).

وقول القاسم بن علي عليه السلام في كتاب التفریع: (ومن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وكفر بذرية محمد صلی الله علیه وآله وسلم ولم يصدق بهم - لم يمنع إيمانه من هلكه، إلا أن يكون ممن قد جرت لأوله ذمة من النبي صلی الله علیه وآله وسلم).

وقوله في كتاب التنبيه: (فإن عليكم سؤالنا وعلينا جوابكم، وقد أمركم الله جل اسمه؛ فقال عز من قائل: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل]، وقد سمي رسوله ذكراً، وفي كل خلف من أهل بيته عدول ينفون عن الله تعالى الشبهات، ويحكمون بآياته البينات، هم حجج الله على خلقه في كل زمان، وهم الهداة إليه في كل أوان، إلى قوله: لأننا أهل البيت يتعلم بعضنا من بعض، ونجتري بذلك عن التعلم من غيرنا، ولا يسعنا أن نتعلم من سوانا إلا ما يجيزه لنا علمائنا، وأنتم يا شيعتنا فلا يسعكم أن يتعلم بعضكم من بعض إلا ما يجيزه لكم علماء أهل بيت نبيكم صلی الله علیه وآله وسلم).

وقول ابنه الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب الفرق بين الأفعال: (فلما قبضه الله إليه، واختار له من الثواب ما لديه، علم أن سيكون من عباده من يحتاج إلى الهدى، فكشف عنهم الضلالة والردى، بذوي الدين

والفضل والحجا، ذرية الرسول أئمة الهدى، وأعلام الدين ومصابيح الدجى؛ فكشف بهم أغطية الضلال، وقمع بهم من عاند الحق من الجهال، فمن طلب الحق عند غيرهم فقد جهل، ومن عاندهم فقد ضل وخذل؛ لأن الله لو علم أن العباد يكتفون بعقولهم لما فرض سؤال آل نبيههم عليهم السلام.

وقول الإمام المنصور بالله عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة مع ما تقدم: (وورود الخوض لا يكون إلا لاتباع آل محمد - صلى الله عليه وعليهم^(١) وسلم - وهم أشياعهم، ولا يكون ذلك إلا بالاعتراف بفضلهم، ومطابقتهم في قولهم واعتقادهم).

تم الموضع الثاني

(١) - في (ب): وعليهم أجمعين.

[الموضع الثالث: الكلام في الصانع تعالى، وما يستحق من الصفات لذاته أو لفعله]

وأما الموضع الثالث: وهو الكلام في الصانع تعالى وما يستحق من الصفات لذاته أو لفعله؛ فهو ينقسم على أربعة فصول: الأول: في الذات، والثاني: في صفات الذات، والثالث: في الإرادة، والرابع: في الإدراك.

[الفصل الأول: الكلام في الذات]

أما الأول: فمذهب العترة أن قول القائل: ذات الباري عبارة تفيد الإخبار عنه سبحانه على الجملة، من غير توهم مشاركة ولا مجانسة بينه سبحانه وبين غيره، ومعنى ذلك عندهم كمعنى قوله سبحانه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقوله سبحانه: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، أي: فثم الله، بمعنى أنه لا يخفى عليه شيء من أمرهم؛ فذاته سبحانه هي هو، وكذلك نفسه ووجهه، وهو سبحانه ليس بجنس فيوصف بأنه^(١) مشارك لغيره.

ومذهب بعض المعتزلة أن لفظ « ذات » اسم جنس، يشترك فيه ذات الباري سبحانه وذوات الجواهر^(٢) وذوات الأعراض، ولا يقع الفرق بينها إلا بأمور زائدة، ويحتجون على ذلك بما يجمعها من الحد المنطقي الذي زعموا أنه مركب من جنس وفصل، وأنه يجمع ويمنع، وينعكس ويطرد^(٣)، وهو قولهم: حقيقة الذات: هو ما يصح العلم به والخبر عنه بانفراده، واحترزوا بذكر الانفراد عن الصفات التي زعموا أن الذوات تعلم عليها ولا تعلم بانفرادها^(٤).

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة أمور:

(١) - نخ (ب): أنه.

(٢) - في (ب): وذوات الجواهر.

(٣) - نخ (ب): ويطرد وينعكس.

(٤) - في (ب): على انفرادها.

منها: أنه قد ثبت بأدلة العقل والسمع أن الله سبحانه^(١) واحد ليس كمثله شيء، ولا له كفؤ ولا ند ولا شريك، وأنه لا يحاط به علماً، ولا يجوز توهمه، ولا تصويره، ولا تكيفه، ولا قياسه، ولا التفكير فيه، ولا يصح أن يجاب من سأل عن ذاته بمثل ما يجاب به من سأل عن ذات غيره.

ومنها: أن القول بالمشاركة في الذاتية قول مبدع متكلف، ليس بمفروض ولا معقول ولا مسموع، وكل مُبدع في الدين فهو باطل.

ومنها: أن المشاركة والجنس والنوع من خصائص [أوصاف^(٢)] المحدثات التي لا يجوز إضافتها إلى الله سبحانه؛ لما فيها من لزوم التشبيه.

ومنها: أن ذات الباري سبحانه هي نفسه، ونفسه هي هو، ولا يجوز^(٣) أن يوصف سبحانه بأنه مشارك في نفسه؛ لعدم الفرق بين المشاركة في الذاتية والمشاركة في النفسية.

ومنها: أنه لا فرق في اللغة بين المشاركة في الذاتية والمماثلة فيها، وقد ثبت بالدليل أنه لا مثل له سبحانه؛ فكذا^(٤) يجب أن يكون لا مشارك له.

ومنها: أن لفظ ذات قد يُعبر به^(٥) عن الشيء جملة، كما يقال: فعل فلان كذا بذاته، أي: فعله هو، وقد يعبر به عن محل العرض، فيقال: ذات الجسم وعرضه، وكل لفظ عبر به عن معنيين مختلفين فليس باسم جنس يصح فيه الاشتراك.

ومنها: أن تحديدهم لذات الباري سبحانه بالحد الذي زعموا أنه مركب من جنس وفصل لم يتضمن إلا نفس حكاية مذهبهم الذي ابتدعوه لفظاً ومعنى، ومجرد الحكاية لا يصح أن يكون دليلاً على صحة المحكي؛ فلذلك فإنه ما من دعوى باطلة

(١) - نخ (ب): تعالى.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ: ولا يصح.

(٤) - نخ (ب): وكذلك.

(٥) - نخ (ب): بها.

إلا ويمكن أن تحد^(١) بحد مركب من جنس وفصل، وذلك بين لمن تأمله.
ومنها: مخالفتهم بذلك^(٢) للموحدين في معنى التوحيد، ولأهل علم المنطق في شروط التحديد، أما مخالفتهم في معنى التوحيد فلاجل وصفهم لله سبحانه بالمشاركة والجنس والفصل الذي يدل على النوع.

وأما مخالفتهم في شروط التحديد فلأن من شرط الحد المركب من جنس وفصل عند الفلاسفة أن يكون المحدود به جنساً يتنوع، وذات الباري سبحانه هي هو، وهو سبحانه واحد ليس بجنس ولا نوع.

ومنها: أنه لا بد لكل ذات عندهم من صفة ذاتية أو صفات يستحيل خلوها عنها، وذلك ناقض لقولهم في حد الذات: إنه يصح العلم بها على انفرادها؛ لأن من أبين المناقضة أن توصف الذات بأنه يصح العلم بها بانفرادها^(٣) عما يستحيل خلوها عنه.

ومنها: أن لفظ ذات لو كان اسم جنس لما جاز أن يقال: إن الله سبحانه ذاتاً لا كالذوات، وإنه سبحانه شيء لا كالأشياء؛ كما لم يجز أن يقال كذلك في شيء من أسماء الأجناس؛ مثاله: تناقض قول من يقول: محدث لا كالمحدثات، وجسم لا كالأجسام.

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام [في خطبته المذكورة^(٤)] في كتاب نهج البلاغة وفي الدرة اليتيمة: (ليس لذاته تكيف، ولا لصفاته تجنيس، احتجب عن العقل كما احتجب عن الأبصار).

(١) - نخ (ب): تحدد.

(٢) - في (ب): في ذلك.

(٣) - في (ب): على انفرادها.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

وقوله: (واحد لا بعدد، دائم لا بآمد، قائم لا بعمد، ليس بجنس فتعادلُه الأجناس).
وقوله: (صفته أنه لا مثل له من خلقه، وحليته أنه لا شبيه له من بريته،
ومعرفته ألا إحاطة به، والعلم به ألا^(١) معدل عنه).

وقول علي^(٢) بن الحسين زين العابدين عليه السلام في توحيده: (فأسماءه تعبير،
وأفعاله تفهيم، وذاته حقيقة، وكنهه تفريق بينه وبين غيره، وغيوره تحديد لما سواه).
وقول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في كتاب الإهليلجة: (من قال الإنسان
واحد فهو له اسم وتشبيه، والله واحد وهو له اسم وليس له بتشبيه، وليس
المعنى واحداً).

وقول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب المسترشد: (فإن سأل من الجهمية
سائل فقال: هل الله شيء؟ قيل له^(٣): نعم، الله شيء لا يشبه بالأشياء، الأشياء
مشيئة وهو سبحانه شيء لا مشيئاً، بل الله مشيئ الأشياء، لا يشبه ما شيئاً، وليس
في قولي: «أنا شيء والله شيء» تشبيه.

إلى قوله: وقد يشته قولي شيء وشيء، ولا يشته المسمى إلا إن أوقع عليه من
أي الأشياء هو؟ وما هو؟ فحيث تشته^(١) المسميات).

وقول محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب الوصية: (حقيقة الإيمان به أنه هو

(١) - نخ (ب): أنه لا.

(٢) - هو الإمام السجاد زين العابدين، علي بن سبط رسول الله الحسين بن علي بن أبي طالب -عليهم
صلوات رب العالمين - بشر به رسول الله ﷺ بقوله: ((إذا كان يوم القيامة ينادي مناد من بطنان
العرش ليقيم سيد العابدين، فيقوم علي بن الحسين عليه السلام. وخرج مع أبيه الحسين عليه السلام وشهد معركة
كربلاء وكان مريضاً فأسلمه الله من تلك الكلاب العاوية بني أمية وجنودهم، وحفظ الله به
نسل الإمام الحسين عليه السلام، وعاش بعد معركة كربلاء حياة مليّة بالزهد والعبادة لله عز وجل
وانقطع في مناجاة ربه؛ فروي أنه كان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة، وكان يكفل عليه السلام أربعين
أسرة من فقراء أهل المدينة المنورة ولم يعلموا أنه الذي كان يكفلهم إلا بعد موته. وفاز بلقاء ربه
في ولاية عمر بن عبد العزيز سنة تسع وتسعين من الهجرة النبوية.

(٣) - في (ب): قلنا له.

(١) - نخ (ب): يشبه.

الذي [هو^(١)] خلاف الأشياء كلها).

وقوله: (حقيقة اليقين به والمعرفة له أنه لا يدرك بحلية^(٢)) ولا تحديد ولا تمثيل ولا صفة؛ وكيف يوصف من لا تدركه العقول ولا الفكر ولا الحواس).

وقوله في كتاب الأصول: (وما اشترك في نوع من الأنواع [مثلاً^(٣)] فهو مثله).

وقول الهادي إلى الحق ﷺ في كتاب المسترشد: (نقول: إن ربنا جل وتقدس إلهنا شيء لا كالأشياء، سبحانه وتعالى وتبارك، لا شبيه له، ولا يدانيه شيء، ولم يزل سبحانه قبل كل شيء، وهو المشيئ لكل الأشياء).

وقوله: (نريد بقولنا شيء: إثبات الوجود ونفي العدم المفقود؛ لأن الإثبات أن نقول شيء، والعدم أن لا نثبت شيئاً).

وقول القاسم بن علي ﷺ في كتاب التوحيد: (إن قال قائل: إذا زعمتم أنه شيء لا كالأشياء فما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام؟ وإذا قلتم: إنه شيء لا يشبهه جسم^(٤)) موجود ولا موهوم فما أنكرتم أن يكون جسماً لا يشبهه جسم موجود ولا موهوم؟

قلنا: الفرق بينهما أن قول القائل شيء إثبات، وليس يذهب الذهاب فيه إلى جسم دون عرض، ولا إلى عرض دون جسم، ولا إلى إنسان دون ملك، ولا إلى ملك دون إنسان؛ فلما كان ذلك كذلك لم يجب به تشبيهه، وقولنا: جسم وصف خاص لجنس دون جنس، لا يجوز أن يشركه فيه غيره من الأشياء).

وقول ابنه الحسين ﷺ في كتاب الرد على الملحدين: (اعلم أن قولنا: شيء إثبات موجود ونفي معدوم، وقولنا: لا كالأشياء نفي للتشبيه).

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): حيلة.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - في (ب): لا يشبهه شيء موجود ولا شيء موهوم.

[الفصل الثاني: الكلام في صفات الذات]

وأما الفصل الثاني: وهو الكلام في صفات الذات - فمذهب العترة أن وصف الباري سبحانه بأنه قادر وعالم وحي وموجود ونحو ذلك مما يستحق الوصف به أزلاً وأبداً^(١) لا يدل على إثبات صفات لذاته زائدة عليها، وأن معنى إضافتها إليه كمعنى إضافة وجهه ونفسه إليه؛ وذلك لأنه عندهم يستحيل^(٢) إثبات واسطة بين وصفه وذاته كما يستحيل إثبات وجه ونفس له سبحانه، ويجب عندهم^(٣) أن نفرق في ذلك بينه سبحانه وبين المخلوق^(٤) الذي يجب أن يدل وصفه بالقدرة والعلم على وجود قدرة مخلوقة له و^(٥) علم: إما مكتسب، وإما ضروري.

ومذهب [بعض^(٦)] المعتزلة أن وصف الباري سبحانه بكونه قادراً وعالماً وحيّاً وموجوداً يدل على صفات زائدة على ذاته سبحانه، وثابتة له فيما لم يزل. ومنهم من يقول: إنه يستحقها كلها لذاته، ومنهم من يقول: إنه يستحقها لأمر زائد على ذاته أخص منها، لا يستحق لذاته سوى ذلك الأمر، واصطلحوا على تسمية الصفات على الجملة أموراً لا أشياء، وثابتة لا موجودة، وأزلية لا قديمة، وزوائد على الذات لا أغياراً لها. وعلى وصفها بأنها لا شيء ولا لا شيء، ولا قديمة ولا محدثة، ولا موجودة ولا معدومة، وأنها لا تعلم مع الذات ولا منفردة، وأشباه ذلك مما لم يسبقهم إلى القول به موحد، ولا يتبعهم فيه إلا مقلد. والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب المعتزلة:

(١) - نخ (ب): أبداً وأزلاً.

(٢) - نخ (ب): مستحيل.

(٣) - نخ (ب): في ذلك.

(٤) - نخ (ب) المخلوقين.

(٥) - نخ (ب): أو.

(٦) - زيادة من نخ (أ).

هو^(١) كون مذهبهم فيه متضمناً لضروب من المحالات، التي أولها: كونه مذهباً حادثاً متكلفاً بغير دليل معقول ولا مسموع يدل على وجوده^(٢) أو على صحته، وكل مذهب حادث كذلك فهو باطل؛ لقول الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج]، وقوله في مثل ذلك: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام].

ولما روى الحاكم عن النبي ﷺ أنه قال: ((يوشك الشرك أن يتقل من ربع إلى ربع، ومن قبيلة إلى قبيلة)) قيل: يا رسول الله، وما ذاك^(٣) الشرك؟ قال: ((قوم يأتون بعدكم يحدون الله حداً بالصفة)).

وثانيها: أن علمهم بذلك لا يخلو: إما أن يكون عن التفكير في الله سبحانه، أو [عن التفكير^(٤)] في غيره، أو عن التفكير لا في ذاته ولا في غيره.

فإن كان التفكير لا في الله ولا في غيره فهو تفكر لا في شيء.

وإن كان عن التفكير في غير الله سبحانه فالتفكر في غيره لا يؤدي إلى العلم بكيفية استحقاقه لصفات ذاته.

وإن كان عن التفكير فيه سبحانه فذلك باطل؛ لتحريمه سبحانه [عليهم^(١)] أن يقولوا عليه ما لا يعلمون، وقد أخبر [الله^(٢)] سبحانه أنهم^(١) لا يحيطون به علماً.

(١) - نخ (ب): وهو.

(٢) - نخ (أ): وجوبه.

(٣) - نخ (ب): ذلك.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

ولقول النبي ﷺ: ((تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله)).
 وقوله: ((تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق)).
 وقول^(٢) أمير المؤمنين عليه السلام: ((من فكر في الصنع وحد، ومن فكر في الصانع ألد)).

وثالثها: تناقض أقوالهم في كثير من ذلك، وكل متناقض فهو باطل.
 مثال ذلك: قولهم: إن الصفات لا توصف، ونقضهم لذلك بوصفهم
 لبعضها بالأزل، وبعضها بالتجدد.

وكذلك قولهم: إنها لا تغاير، نقضوه بجعلهم لبعضها مُقْتَضِيًّا وبعضها
 مُقْتَضَى، وكل مذكورين على هذا الوجه فإنه يجب أن يكون أحدهما غير الآخر.
 ومن جملة المناقضة: وصفهم لها بأنها لا شيء ولا لا شيء، وأنها زائدة على
 الذات وليست غيرها، وأشباه ذلك.

ورابعها: تحريفهم لمعاني كثير من الألفاظ التي لا فرق (بين معانيها)^(٣) لا
 لغة ولا عرفاً، نحو الأمر والشئ، والزائد والغير، والقدم والأزل، والحدوث
 والتجدد، وأشباه ذلك مما توصلوا بتحريفهم لمعانيه المعقولة إلى أن يعبروا به عما
 لا يعقل، مع كونهم غير مفوضين، ولا حكماء، ولا معصومين عن الدخول في
 زمرة من ذمهم الله سبحانه على تحريفهم للكلم عن مواضعه.

وخامسها: إثباتهم لأمر متوسطة بين النفي والإثبات، نحو قولهم^(١): لا
 شيء ولا لا شيء، وكون ذلك محالاً مما يعلم ضرورة، كما يعلم ضرورة أَنَّ قَوْلَ
 من يقول: زيدٌ لا في الدار ولا في غيرها محالٌ.

(١) - نخ (ب): بأنهم.

(٢) - نخ (ب): ولقول.

(٣) - في (ب): بينها.

(١) - نخ (ب): قوله.

وسادسها: موافقتهم بقولهم: إن صفات الله أمور زائدة على ذاته لقول من قال: صفات الله أشياء غير ذاته، وأشباه ذلك مما لا فرق بينه إلا بما اخترصوه من الاصطلاح الذي لا يجوز قبوله، فضلاً عن أن يجب.

[أقوال الأئمة تشهد بأن صفات الله ذاته]

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من أقوال الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المتقدم^(١) ذكرها: (باينهم بصفته رباً، كما باينوه بحدوثهم خلقاً، فمن وصفه فقد شبهه، ومن لم يصفه فقد نفاه، وصفته أنه سميع ولا صفة لسمعه).

وقوله: (وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه؛ لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة؛ فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله^(٢)).

وقوله: (ومن وصفه فقد حده^(٣))، ومن حده فقد عده، ومن عده فقد أبطل أزاله).

وقول ابنه الحسن عليه السلام في جوابه لابن الأزرق الذي حكاه عنه الحاكم في السفينة: (أصف إلهي بما وصف به نفسه، وأعرفه بما عرف به نفسه، لا يدرك بالحواس، ولا يقاس بالناس).

وقول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في جواب مسائل^(١) الطبريين: (فهذه صفته تبارك وتعالى في الأينية والذات، ليست فيه جل جلاله بمختلفة ولا ذات

(١) - في (ب): المقدم.

(٢) - لأن الجهل هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به. شرح النهج.

(٣) - أي: فقد أوجب بذلك أن يعلم بالعلم معلومات محدودة، ويقدر بالقدرة على مقدورات محدودة و... إلخ. وقوله: «ومن حده فقد عده» أي: جعله من جملة الجثث المحدودة، «ومن عده فقد أبطل أزاله» لأن كل ذات مماثلة للذوات المحدثة فإنها محدثة مثلها، والمحدث لا يكون أزلياً. شرح النهج باختصار.

(١) - نخ (أ): مسألة.

أشتات، ولو كانت فيه مختلفة لكان اثنين أو أكثر في الذكر والعدة، وإنما صفته سبحانه هو).

وقول ابنه محمد عليه السلام في كتاب الأصول: (وصفته لذاته هو قولنا لنفسه، نريد بذلك حقيقة وجوده).

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب المسترشد: (وليس قولنا: « صفتان قديمتان » أن مع الله سبحانه صفة يوصف بها، ولا نقول إن ثم صفةً وموصوفاً، ولا إن ثم شيئاً سوى الله عند ذوي العقول مجهولاً ولا معروفاً).

وقوله في كتاب الديانة: (من زعم أن علمه وقدرته وسمعه وبصره صفات [له^(١)] لم يزل موصوفاً بها قبل أن يخلق، وقبل أن يكون أحد يصفه بها، وقبل أن يصف هو بها نفسه، وتلك الصفات زعم لا يقال هي الله، ولا [يقال^(٢)] هي غيره - فقد قال منكراً من القول وزوراً).

وقول القاسم بن علي عليه السلام في كتاب التوحيد: (إن زعم زاعم أنه عالم بعلم ليس هو هو ولا هو غيره - لم يكن بينه وبين من زعم أنه عالم^(٣) بعلم هو هو وهو غيره فرق).

وقول ابنه الحسين عليه السلام في جوابه ليحيى بن مالك الصعدي: (ما تفسير علم الله وقدرته إلا كتفسير وجهه ونفسه؛ فهل يقول أحد يعقل بأن له وجهاً كوجه الإنسان، أو نفساً كأنفس ذوي الأبدان، هذا ما لا يقول به أحد من ذوي الألباب، ولا يعتقد في الله رب الأرباب، وإنما وجهه هو ذاته، وكذلك علمه وقدرته).

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - قال: الأصل أنه أعلم.

[الفصل الثالث: الكلام في الإرادة]

وأما الفصل الثالث: وهو الكلام في الإرادة- فمذهب العترة أن الله سبحانه يريد لا بإرادة، كما أنه سبحانه فاعل لا بحركة؛ لوجوب كونه سبحانه في ذلك بخلاف المخلوقين^(١).

ومذهب المعتزلة أنه [سبحانه^(٢)] يريد بإرادة خلقها ولم يردها، قالوا: وهي عرض موجود لا في محل، ومختص^(٣) به سبحانه على أبلغ الوجوه؛ لكونه موجوداً لا في محل، مع إقرارهم بأن له^(٤) سبحانه إرادات مختلفة بحسب اختلاف أفعاله.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة: هو^(٥) كون أقوالهم في ذلك على الجملة مبدعة وخارجة عن حد العقل.

وأما على التفصيل: فقولهم: « إن الله سبحانه إرادة خلقها ولم يردها » يبطل لأجل أن الفاعل لما لا يريد لا يخلو: إما أن يكون ساهياً أو مضطراً، وذلك مما لا يجوز إضافته إلا إلى المخلوق، دون الخالق سبحانه، ولأنه قد ثبت بالدليل أن الله سبحانه فاعل مختار، والفاعل المختار يريد لما يختاره؛ إذ لا يصح وجود الاختيار مع عدم الإرادة. ولأن الذي دهم بزعمهم على كون الباري [سبحانه^(١)] مريداً هو وقوع أفعاله على الوجوه المختلفة، وقد ثبت بإجماعهم أن إرادات^(٢) الباري وكرهاته أفعال له، وواقعة^(٣) على وجوه مختلفة، ومن شرط صحة الأدلة

(١)- في (ب): المخلوق.

(٢)- زيادة من نخ (أ).

(٣)- نخ (أ): يخص.

(٤)- في (ب): بأنه الله سبحانه إرادة مختلفة.

(٥)- نخ (ب): وهو.

(١)- زيادة من نخ (أ).

(٢)- في (ب): إرادته.

(٣)- في (ب): واقعة.

الصحيحة بإجماعهم أن تطرد شاهداً وغائباً، فيلزمهم على قود قولهم إما أن تحتاج كل إرادة إلى إرادة، وإما القول بأن الله سبحانه يريد لا بإرادة.

وقولهم: «إنها عرض موجود لا في محل» يبطل لأجل أن العرض لا يعقل وجوده إلا إذا كان حالاً في غيره، لكونه عارضاً حالة وجوده في غيره؛ ولذلك سمي عرضاً، ولأنه لا فرق بين القول بوجوده لا في محل والقول بوجوده حيث لا يوجد؛ لكون صحة وجوده مشروطة بحلوله، ولأنه لو جاز أن يؤدي أحداً نظره إلى إثبات إرادة الله^(١) سبحانه لا في محل لم يمتنع أن يؤديه ذلك النظر إلى إثبات حركة له سبحانه لا في محل، وشهوة لا في محل، ونحو ذلك من المحالات التي ليس بعضها أولى بالإثبات^(٢) من بعض بغير دليل.

وأما قولهم: «إنها مختصة به على أبلغ الوجوه، لكونها موجودة على حد وجوده لا في محل» فهو باطل على أبلغ الوجوه؛ لأجل أنه يستحيل أن يوصف الباري سبحانه بأنه يختص^(٣) بالأعراض، [ولأجل أنه^(٤)] يستحيل وجود العرض لا في محل.

[أقوال الأئمة تشهد بأن إرادة الله هي فعله]

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من أقوال الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما تقدم ذكره: (يقول ولا يلفظ، ويحفظ ولا يتحفظ^(١))، ويريد ولا يضمر، يحب ويرضا من غير رقة، ويبغض ويبغض من غير مشقة).

(١) - نخ (ب): الله.

(٢) - نخ (ج): بإثبات.

(٣) - في (ب): مختص.

(٤) - نخ (ب): ولأنه.

(١) - قال ابن أبي الحديد في شرح النهج: أما كونه يحفظ فيطلق على وجهين: أحدهما: أنه يحصي أعمال عباده ويعلمها. والثاني: كونه يحفظهم ويحرسهم من الآفات والدواهي. وأما كونه لا يتحفظ فيحتمل معنيين: أحدهما: أنه لا يجوز أن يطلق عليه أنه يتحفظ الكلام، أي: يتكلف

وقوله: (ومشيئته الإنفاذ لحكمه، وإرادته الإمضاء لأموره).
 وقول علي بن الحسين [بن علي^(١)] عليه السلام في توحيده: (فاعل لا باضطرار،
 مقدر لا بجولان فكرة، مدبر لا بحركة، مرید لا بهامة).
 وقول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في كتاب الإهليلجة: (الإرادة من
 العباد الضمير وما يبدو بعد ذلك من الفعل؛ فأما من^(٢) الله عز وجل فالإرادة
 للفاعل إحداثه؛ لأنه لا يرى ولا يتفكر).
 وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب المسترشد: (ألا ترى أن الفاعل لما لا
 يريد فجاهل مذموم من العبيد، فكيف يقال بذلك في الله الواحد الحميد؟).
 وقوله: (لا فرق بين إرادة الله ومراده، وإن الإرادة منه هي المراد، وإن مراده
 هو الموجود الكائن المخلوق).
 وقول ابنه المرتضى لدين الله عليه السلام في كتاب الشرح والبيان:
 ([و^(٣)] العرض لا يقوم بنفسه، ولا بد له من شبح يقوم فيه وبه).
 وقول أخيه الناصر [لدين الله^(١)] عليه السلام في كتاب النجاة: (لا يقوم عرض
 إلا في جسم، ولا جسم إلا في عرض).
 وقول القاسم بن علي عليه السلام في كتاب التجريد: (فإن قال السائل: فلا أرى
 لله إرادة إذا كان مراده وجود فعله فإننا نقول: إن مراده لو لم يكن وجود فعله
 لكانت صفاته كصفات خلقه).

كونه حافظاً له ، ومحيطاً وعالمًا به كالواحد منا. والثاني : أنه ليس بمتحرز ولا مشفق على نفسه
 خوفاً أن تبدر إليه بادرة من غيره. باختصار.

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (أ): عن.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(١) - زيادة من نخ (ب).

وقول ابنه الحسين عليه السلام في كتاب الرد على الملحدين: (ولو كانت إرادته قبل فعله لكانت كإرادة المخلوقين، ولكانت عرضاً من جسم، ولو كان جسماً لأشبهه الأجسام، وإنما إرادته فعله، وفعله مراده، وليس ثم إرادة غير المراد فيكون مشابهاً^(١) للعباد).

وذكر الإمام المنصور بالله عليه السلام في الرسالة الناصحة للإخوان من جملة محالات المطرفية قولهم في الإحالة: (إنها لا حالة ولا محولة)، وذلك يدل على أن قول من قال في الإرادة: إنها لا حالة ولا محولة محال كالقول في الإحالة؛ لعدم الفرق.

[الفصل الرابع: الكلام في الإدراك]

وأما الفصل الرابع: وهو الكلام في الإدراك - فمذهب العترة: أن الله سبحانه مدرك لجميع المدركات من المحسوسات وغيرها دَرَكَ علم لا كيفية له، ولا يجوز توهمه، ولا التفكير^(٢) فيه.

ومذهب المعتزلة: أنه سبحانه مدرك للمسموعات والمبصرات إذا كانت موجودة بإدراك متجدد زائد على كونه عالماً بها.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطلان مذهب المعتزلة على وجه الاختصار أربعة أدلة:

الأول: أن ذلك الإدراك المتجدد لا يخلو: إما أن يكون معقولاً أو غير معقول؛ فإن كان غير معقول لم يجز إثباته؛ لتحريم الله سبحانه على المكلفين أن يقولوا عليه ما لا يعلمون.

وإن كان معقولاً فلا^(١) يخلو: إما أن يكون دَرَكَ العلم أو دَرَكَ الحواس، ولا واسطة مما يعقل؛ فإن كان دَرَكَ العلم لم يجز وصفه بالتجدد، وإن كان دَرَكَ

(١) - نخ (أ): متشابهاً.

(٢) - نخ (أ): الفكر.

(١) - نخ (ب): لا يخلو.

الحواس لم يجز إضافته إلى الله سبحانه.

الثاني: أن الإدراك المتجدد لا يعقل إلا إذا كان بعد أن لم يكن، وكل متجدد كان بعد أن لم يكن فإنه يجب أن يحتاج إلى مجدد جده؛ لاستحالة أن يكون جدد نفسه، وأن يكون تجدد لا عن مجدد، كما يستحيل في كل محدث بإجماعهم أن يحدث نفسه، وأن يحدث لا عن محدث، ولا فرق بين التجدد والحدوث في المعنى إلا باصطلاحهم الخارج عن حد العقل^(١).

الثالث: أن الله سبحانه لو كان مدركاً بإدراك متجدد لم يخل: إما أن يدرك به الذوات دون الصفات، أو الصفات دون الذوات، أو الذوات والصفات معاً. فإن^(٢) زعموا أنه يدرك الذوات فالذوات عندهم ثابتة فيما لم يزل. وإن زعموا أنه يدرك الصفات التي هي الوجود وتوابعه فالوجود عندهم لا يعلم بانفراده، فضلاً عن أن يدرك.

وإن زعموا أنه يدرك الذوات والصفات معاً فالصفات عندهم ليست شيء ولا لا شيء؛ فكيف يصح لهم وصفها بأنها مدركة مع الذوات؟
الرابع: أنه لو جاز أن يؤدي النظر إلى إثبات إدراك الله سبحانه متجدد يدرك به المسموعات والمبصرات - لم يمتنع أن يؤدي ذلك النظر إلى إثبات إدراك له سبحانه يدرك به المشتبهات والملموسات؛ لعدم المخصص لإدراك دون إدراك، ومدرك دون مدرك، وكل ذلك مستحيل لا تجوز إضافته إلى الله سبحانه.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من أقوال الأئمة:

قول أمير المؤمنين عليه السلام فيما تقدم ذكره من خطبته: (عينه المشاهدة لخلقة، ومشاهدته لخلقه ألا امتناع منه، سمعه الإتيان لبريته).

وقول علي بن الحسين عليه السلام في توحيده: (سميع لا بآلة، بصير لا بأداة).

(١) - في (ب): العقلاء.

(٢) - نخ (ب): إن.

وقول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في كتاب الإلهيلجة: (إنما تسمى تعالى سمياً بصيراً لأنه لا يخفى عليه شيء).

وقول محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب الشرح والتبيين: (إنما عنى بقوله تبارك وتعالى «سميع بصير»: الدلالة لخلقه على دركهم، وعلمه لأصواتهم التي إنما يعقلون دركها عندهم بالأسماع، وأنه مدرك عالم بجميع أشخاصهم وهيئاتهم، وصورهم وألوانهم، وصفاتهم وحركاتهم، التي إنما يعقلون دركها بالعيون والأبصار؛ إذ درك^(١) المخلوقين للأصوات والأشخاص بالأسماع والعيون، التي ربما كلت وتحيرت وأخطأت، وأدركت ظاهراً دون باطن وقصرت.

ودرك الله تبارك وتعالى لهذا كله درك واحد، محيط بما ظهر وبطن، وبما بُعد وقرب، وهو درك علمه الذي لا يفوته من المدركات شيء).

وقول الهادي [إلى الحق^(٢)] عليه السلام في كتاب المسترشد: (معنى سميع هو عليم، والحجة على ذلك قول الرحمن الرحيم: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠]، والسر: فهو ما انطوت عليه الضمائر، وقوله: ﴿بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران] يريد: عالم محيط بكل أمرهم، مطلع على خفي سرائرهم).

وقوله في كتاب الديانة: (وهو السميع البصير، ليس سمعه غيره، ولا بصره سواه، ولا السمع غير البصر، ولا البصر غير السمع).

وقول القاسم بن علي عليه السلام في كتاب التجريد: (والله فعظيم الشأن، قوي السلطان، لم يزل مدركاً للأشياء قبل تكوينها، ولا فرق بين دركه لها بعد تكوينها ودركه لها قبل تكوينها).

تم الكلام في الموضع الثالث

(١) - نخ (أ): إدراك.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

[الموضع الرابع: الكلام في العالم وصفات ذواته، وكيفية فنائه]

وأما الموضع الرابع: وهو الكلام في العالم وصفات ذواته وكيفية فنائه فهو ينقسم على ستة فصول:

الأول: في ذكر ذوات العالم وصفاتها على الجملة.

والثاني: في ذكر تعلق العلم بالمعلوم.

والثالث: في ذكر تعلق القدرة بالمقدور.

والرابع: في ذكر ما ليس لله فيه تأثير، وما ليس هو له في الأزل بمعلوم.

والخامس: في ذكر الجواهر.

والسادس: في ذكر [كيفية^(١)] فناء ذوات العالم.

[الفصل الأول: في الكلام في ذوات العالم وصفاتها على الجملة]

أما الفصل الأول: وهو الكلام في ذوات العالم وصفاتها^(٢) على الجملة فمذهب العترة: أن ذوات العالم هي أجسامها وصفاتها هي أعراضها، وأنه لا يصح العلم بانفراد ذوات العالم عن الأعراض، ولا العلم بانفراد الأعراض عن ذوات العالم، وأنه لا دليل في العقل ولا في السمع يدل على أن شيئاً سوى الله سبحانه ليس بجسم، أو صفة جسم لا توجد منفردة عن محل.

ومذهب المعتزلة المقدم ذكرهم: أن ذوات العالم جواهر وأعراض يصح العلم بكل واحدٍ منها على انفراده، وأن صفاتها أمور زائدة عليها، لا توصف بأنها هي ولا غيرها، ولا شيء ولا لا شيء، ولا فرق عندهم^(١) في ذلك على الجملة بين الباري سبحانه وبين غيره؛ ولذلك حدوا الذوات كلها بحد واحد

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): صفاته.

(١) - عندهم: من (س).

[جامع^(١)]، وشاركوا بينها في الذاتية، وكذلك الصفات.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب المعتزلة: هو أن تسمية الجوهر جوهرًا والعرض عرضاً فرع على معرفة الفرق بينهما؛ لأنه لو لم يكن بينهما فرق لم يكن أحدهما بأن يكون جوهرًا أو عرضاً أولى من الثاني. ولا سبيل إلى معرفة الفرق بينهما إلا بعد وجودهما، ولا فرق بينهما بعد وجودهما إلا كون الجوهر محلاً، وكون العرض حالاً عارضاً حالة وجوده في غيره؛ ولذلك سمي عرضاً، ولا يعقل وجوده إلا حالاً في غيره، وما لم يعقل وجوده إلا في غيره لم يصح دعوى العلم به منفرداً؛ بدليل أن أحداً لو ادعى مشاهدة ذلك لعلم كذبه ضرورة، وكذلك الجوهر لا يعقل وجوده إلا مجتمعاً أو متفرقاً^(٢)، أو متحركاً أو ساكناً، فلا يصح دعوى العلم به منفرداً.

ومما ينبه أتباع أئمة الهدى على صحة ذلك [من أقوالهم^(٣)]: قول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الدليل الكبير: (وحدث الحركة والزمان، وقرائنها^(٤)) من الجسم والصورة والمكان - فما^(٥) لا ينكره إلا مكابر^(١) لعقله، وفاحش مستنكر من جهله، دون من سلمت من الخبل نفسه، ونجت من الآفات حواسه).

وقوله في كتاب مسألة الملحد: (لأن الأجسام لا يجوز أن تخلو من هذه الصفات فيتوهمه ويمثله في نفسه خالياً منها؛ فإذا لم يجز ذلك ثبت أن الأجسام

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (ب): مفترقاً.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(٤) - نخ (ب): قرابتهما.

(٥) - في (ب): فيما.

(١) - نخ (ب): بمكابرة.

حكم أصولها كحكم فروعها^(١).

وقول الهادي [إلى الحق^(٢)] عليه السلام في كتاب المسترشد: (فلما أن وجدت العقول والحواس أجساماً مثلها، مصورات كتصويرها، وأعراضاً لا تقوم إلا بغيرها - استدلّت على الفاعل بفعله).

وقول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب نهج^(٣) الحكمة: (وإنما الأصل في الأجسام أن كل ما قام بنفسه، وتعلقت الأحوال به - فهو جسم محل للأعراض، والعرض [هو^(٤)] ما كان حالاً في غيره، وكان لا ينفرد بذاته، ولا يحله سواه).

[الفصل الثاني والثالث: الكلام في ذكر تعلق العالم بالمعلوم والقدرة بالمقدور]

وأما الفصل الثاني والثالث: وهما الكلام في ذكر تعلق العلم بالمعلوم وتعلق القدرة بالمقدور - فمذهب العترة في ذلك: أن الله سبحانه عالم بكل شيء يصح العلم به من صفة وموصوف، وأن علمه بذلك فيما لم يزل لا يوجب ثبوت شيء من خلقه قبل أن يجعله شيئاً، ولا ثبوت شيء من أفعال عبادته قبل أن يفعلوها، وأنه لا يجوز أن يوصف بالثبوت فيما لم يزل إلا الله وحده لا شريك له، وأنه سبحانه قادر على أن يخلق خلقاً بعد خلق إلى ما لا نهاية له.

ولا يجوز أن توصف [بعض^(١)] مقدوراته سبحانه بأنها ثابتة فيما لم يزل لأجل كونه قادراً فيما لم يزل، ولا بأنها لا نهاية لها لأجل كونه سبحانه قادراً لذاته.

(١) - في كتاب مناظرة القاسم للملحد: فإذا لم يجز ذلك ثبت أن الأجسام لا تخلو من هذه الصفات، وأنه لا يكون حكم أصولها إلا كحكم فروعها.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - نخ (ب): منهج.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(١) - زيادة من نخ (ب).

ومذهب بعض المعتزلة: أن كل شيء معلوم لله سبحانه فيما لم يزل فإنه يجب أن يكون ثابتاً فيما لم يزل؛ لأجل كونه سبحانه عالماً به فيما لم يزل، ولذلك لم يمكنهم أن يفرقوا بين ذات الباري سبحانه وبين سائر الذوات في الوصف بالثبوت فيما لم يزل، ولا في أنه يصح العلم بكل واحدة منها على انفرادها؛ لأنه قد انتضمها وجمعها الحد المنطقي بزعمهم.

قالوا: وكل مقدور له سبحانه فإنه يجب ثبوته فيما لم يزل؛ لأجل كونه قادراً فيما لم يزل، ويجب أن تكون مقدوراته سبحانه لا نهاية لها^(١)؛ لأجل كونه بزعمهم قادراً لذاته أو لما هو عليه في ذاته، على حسب اختلافهم في الموجب لكونه قادراً.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب من خالفهم [فيه^(٢)] من المعتزلة وغيرهم: هو كون ذوات العالم بإجماعهم هي العالم، والعالم محدث، والحدث نقيض الأزل؛ فيجب أن يستحيل الجمع بين وصف ذوات العالم بأنها محدثة وثابتة فيما لم يزل، وكذلك فإنه يستحيل بإجماعهم وجود ذوات العالم فيما لم يزل؛ فيجب^(٣) أن يستحيل ثبوتها فيما لم يزل؛ لعدم الفرق المعقول بين الثبوت والوجود، ولأن الله سبحانه قد أخبر في محكم كتابه بأنه الأول، وثبت بأدلة العقل أنه سبحانه ثابت فيما لم يزل، وأنه لا أول لثبوته؛ فلو كانت^(١) ذوات العالم كما زعموا ثابتة فيما لم يزل لم يكن ما لا أول لثبوته أولى بالأولية مما لثبوته أول؛ ولأن القول بذلك يؤدي إلى إبطال أدلة العقل والسمع، وإبطال معنى التوحيد؛ لأنه سبحانه قد أخبر أنه لا يحاط به علماً.

(١) - نخ (ب): له.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(٣) - في (ب): فوجب.

(١) - نخ (ب): كان.

فلو كانت ذاته كما زعموا يصح العلم بها على انفرادها كسائر الذوات للزم ألا يكون بين ذاته سبحانه وبين سائر الذوات فرق في أنه يحاط بها علماً أو أنه لا يحاط بها علماً.

والذي يدل على بطلان قولهم^(١) بأن مقدورات الباري سبحانه ثابتة فيما لم يزل، وأنه^(٢) لا نهاية لها: إقرارهم بأن ذوات العالم هي بعض المقدورات التي زعموا أنها ثابتة فيما لم يزل، وأنها لا نهاية لها، وإقرارهم بأن للعالم نهاية؛ فيلزمهم بالاضطرار أن يكون لكلها نهاية؛ لأن كل ما له بعض فبعضه لا يخلو من^(٣) أن يكون مثله أو أقل [منه^(٤)] أو أكثر، وكل موصوف بالتساوي والقلة والكثرة متناهٍ، وكل متناهٍ محدث، والحدث نقيض الأزل.

ومما يؤيد هذه الجملة، ويشهد بصحتها من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة عليهم السلام:

أما من الكتاب: فقول الله سبحانه: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مریم]، وقوله [تعالى^(٥)]: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان]، وفي قوله سبحانه: (مذكورا) من التأكيد لنفي كون المعدوم شيئاً ما لا يجوز [لمسلم^(١)] إنكاره.

وأما من السنة: فما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((كان الله ولا شيء))، وأنه ذكر في بعض خطبه أن الله سبحانه مشيئ الأشياء.

(١)- في (ب): أقوالهم.

(٢)- نخ (ب): وأنها.

(٣)- نخ: إما.

(٤)- زيادة من نخ (ب).

(٥)- زيادة من نخ (ب).

(١)- زيادة من نخ (أ).

وأما أقوال^(١) الأئمة عليهم السلام: فقول أمير المؤمنين عليه السلام فيما تقدم ذكره من خطبه: (الحمد لله الذي دل على وجوده بخلقه، وبحدوث خلقه على أزليته).
 وقوله: (كذب العادلون، وخاب المفترون، وخسر الواصفون، بل هو الواصف لنفسه، والملمه لربوبيته، والمظهر لآياته؛ إذ كان ولا شيء كائن).
 وقوله: (والذي الحدث يلحقه فالأزل يباينه).
 وقوله: (عالم إذ لا معلوم، ورب إذ لا مربوب، وقادر إذ لا مقدور).
 وقول علي بن الحسين عليه السلام في توحيده: (فسبحان من ابتدع البرايا فأحارها^(٢))، وأنشأها فأمارها، وشيئها فأصارها).
 وقوله: (كيف يستحق الأزل من لا يمتنع من الحدث؟) وقوله: (له جل جلاله معنى الربوبية إذ لا مربوب، وحقيقة الإلهية ولا مألوه، ومعنى العلم ولا معلوم).
 وقول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في كتاب الإلهيلجة: (في كل شيء أثر تدبير وتركيب شاهد يدل على صنعه، والدلالة على من صنعه ولم يك شيئاً).
 وقول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الرد على النصاري: (جل جلاله عن أن يصح عليه تشبيه شيء أو يناله في أزلية قديمة أو ذات أو صفة ما كانت من الصفات؛ إذ في ذلك لو كان كذلك إشراك غيره معه في الإلهية، إذ كان شريكاً له في القدم والأزلية).
 وقوله في كتاب الرد على ابن المقفع: (الأشياء ليست إلا قديماً أو حادثاً، لا يتوهم متوهم فيها وجهاً ثالثاً).
 وقول محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب الوصية: (الحمد لله الحي القيوم، ذي العظمة والجلال، الذي لم يزل ولا شيء غيره).

(١) - نخ (أ): قول.

(٢) - في هامش نسخة كتب على أحارها: أعادها، وعلى أمارها: رزقها، وعلى فأصارها: قطعها و و فرق مجتمعا.

وقول الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب المسترشد: (ولم يزل سبحانه قبل كل شيء، وهو المشيء لكل الأشياء).

وقوله: (نريد بقولنا: «شيء»: إثبات الوجود، ونفي العدم^(١) المفقود؛ لأن الإثبات أن نقول: شيء، والعدم ألا نثبت شيئاً).

وقول ابنه المرتضى عليه السلام في كتاب الشرح والبيان: (الأشياء محدثة مجعولة، مبتدعة مخلوقة؛ لأن الله سبحانه كان ولا شيء).

وقول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب شواهد الصنع: (إذا كان هذا المحدث عدماً قبل حدوثه فالعدم لا شيء، ولا شيء لا يكون شيئاً بغير شيء).

وقول الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليه السلام في تفسيره لقول الله سبحانه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، قال: (إنما بين الله تعالى للإنسان تنقل أحواله حتى استكمل خلقه ليعلم نعمته عليه، وحكمته فيه، وأن بعثه بعد الموت أهون من إنشائه ولم يك شيئاً).

[الفصل الرابع: ذكر ما ليس لله فيه تأثير، وما ليس هو له في]

[الأزل بمعلوم]

وأما الفصل الرابع: وهو في ذكر ما ليس لله سبحانه فيه تأثير، (وما ليس هو له في الأزل بمعلوم^(٢)) - فمذهب العترة عليهم السلام [فيه^(٣)]: أن معنى كون الباري سبحانه مؤثراً في العالم هو كونه خالقاً لذواته وصفاته التي علم سبحانه فيما لم يزل أنه سيجعلها أشياء بعد أن لم تكن، وأن كونها أشياء [و^(١)] موجودة ليس بأمر زائد على ذواتها، وأن استمرار بقاء العالم كائن باختيار الله سبحانه لا لأمر أثر^(٢) فيه.

(١) - نخ: المعدوم.

(٢) - نخ (ب) ك وما ليس هو له معلوم في الأزل.

(٣) - زيادة من نخ (أ).

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (ب): مؤثر.

ومذهب بعض المعتزلة: أن معنى كونه سبحانه مؤثراً في العالم هو أنه أوجد ذواته المعدومة الثابتة فيما لم يزل، وأخرجها من حالة العدم إلى حالة الوجود الذي هو مؤثر فيه، وليس هو له بمعلوم فيما لم يزل؛ لكونه بزعمهم صفة، والصفة عندهم ليست بشيء يتعلق به علمه سبحانه فيما لم يزل، وأن استمرار بقاء العالم قالوا [حاصل^(١)] لأمر أوجبه وأثر فيه، وهو داعي حكمة الباري سبحانه.

والذي يدل على صحة مذهب العترة في ذلك وبطلان مذهب المعتزلة: هو أن قولهم: «إن الله سبحانه مؤثر في الصفة التي هي عندهم لا شيء ولا لا شيء» قول مجهول غير معقول؛ لأن الصفة التي قالوا: هي لا شيء ولا لا شيء غير معقولة ولا معلومة بإجماعهم، وكل ما لا يعقل فالتأثير فيه لا يعقل، ولأن قولهم بذلك مذهب حادث، وكل حادث في الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة، ولأن الله سبحانه أمر أن يدعى بأسمائه الحسنى، ونهى عن اتباع من يلحد فيها. ويدل عليه: أنه قد ثبت بإجماعهم كون الباري سبحانه صانعاً للعالم، فلا يخلو: إما أن يكون صنعه هو ذوات العالم، أو صفاته، أو هو الذات والصفات معاً.

فإن قالوا: إن صنعه هو الذات بطل قولهم بثبوتها فيما لم يزل، وإن قالوا: إن صنعه هو الصفة التي هي الوجود وتوابعه بطل إقرارهم بأن الباري سبحانه صانع للعالم؛ لأن ذوات العالم هي العالم بإجماعهم؛ فإذا لم يكن صانعاً للذوات بمعنى أنه جعلها ذواتاً فليس بصانع للعالم.

وإن قالوا: إنه صانع للذوات والصفات خرجوا من مذهبهم.

ويدل عليه: إجماعهم مع العترة على أن الذي يدل على كون الباري سبحانه عالماً هو وجود فعله محكماً، والعلم بالإحكام فرع على العلم بالإيجاد، فلو لم يكن

(١) - زيادة من نخ (أ).

سبحانه عالماً فيما لم يزل بالإيجاد والإحكام لبطل كون الإحكام دليلاً على كونه سبحانه عالماً، وللزم مع ذلك أن يقف صحة كونه عالماً بالإحكام على وجود الإحكام، ويقف وجود الإحكام على صحة كونه عالماً به، وذلك باطل.

ويدل عليه: أن القول بثبوت ذوات مقدورات الباري فيما لم يزل، وأنه لا تأثير له في كونها ذواتاً- يؤدي إلى القول بتعجيزه عن خلق العالم، والقول بأنه سبحانه لا يعلم الإيجاد فيما لم يزل يؤدي إلى القول بأنه سبحانه جاهل بتأثيره قبل أن يؤثر فيه، وكل قول يؤدي إلى تعجيزه سبحانه وتجهيله فهو ظاهر البطلان.

ويدل عليه: أن القول بأن الله سبحانه لم يعلم فيما لم يزل إلا ذات الموجود دون الوجود يؤدي إلى تكذيب إخبار الله سبحانه قبل أن يوجد آدم عليه السلام بأنه يوجد؛ لأنه سبحانه أخبر عما سيكون ولم يخبر عن الذوات الثابتة في ما لم يزل، وكل قول يؤدي إلى تكذيب الباري سبحانه فهو باطل.

ويدل عليه أن قولهم بأن الذوات المعدومة الثابتة بزعمهم فيما لم يزل تخرج إذا وجدت من حالة العدم إلى حالة الوجود يوجب كون العدم صفة كالوجود، وذلك باطل بإجماعهم.

ويدل عليه: إجماعهم مع العترة على إنكار قول من زعم أن أعيان العالم قديمة، ولا فرق بين ذلك وبين قولهم: إن ذوات العالم ثابتة فيما لم يزل، بدليل: أنه ما من دليل يصح أن يستدل به على أن أعيان العالم قديمة إلا ويصح أن يستدل به على أن ذوات العالم ثابتة فيما لم يزل، وأنه ما من دليل يصح أن يستدل به على بطلان قدم أعيان العالم إلا ويصح أن يستدل به على بطلان ثبوت ذوات العالم فيما لم يزل.

ويدل على بطلان قولهم: «إن المؤثر في استمرار بقاء العالم هو داعي حكمة الباري سبحانه» هو كون ذلك موجباً لتوهم ثبوت حكيم وحكمة وداعي حكمة، وذلك تقسيم وتعدد وتحديد لا يجوز وصف الله سبحانه به، ولا إضافته إليه.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة من أقوال الأئمة مع ما تقدم: قول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الدليل الكبير: (ولما ثبت اضطراراً بما لا مزية فيه، وبما جميع العقول كلها مجمعة عليه - أن لكل ما يرى أو يسمع أو يشم أو يذاق أو يلمس أو يتخيل فيتوهم مدبراً لا يخفى تدبيره، ومؤثراً بيناً لكل عقل^(١) تأثيره - ثبت وجود خلاف المدبر؛ مدبراً غير مدبر، ووجود خلاف المؤثر؛ مؤثراً غير مؤثر).

وقوله في كتاب الرد على النصاري: (فكل ما سواه فخلق ابتدعه وابتداه، فوجدنا الله خلقاً بدءاً بعد عدمه، بريئاً من مشاركة الله في قدرته وقدمه). وقوله في كتاب مسألة الملحد: (أما قولك: « ما دعاه؟ » فمحال، وذلك أنه^(٢) لم يزل عالماً بلا سهو ولا غفلة، فقولك: « ما دعاه؟ » محال؛ لأن الدعاء والتنبيه والتذكير إنما يحتاج إليها الغافل، فأما الذي لا يجوز أن يغفل فمحال أن يدعوه شيء إلى شيء؛ إذ لا غفلة هناك ولا سهو). وقول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب الرد على الملحد: (لم يزل عالماً بجميع فعله، عالماً بما سيريد كينونته).

[الفصل الخامس: الكلام في الجوهر]

وأما الفصل الخامس: وهو الكلام في الجوهر - فمذهب العترة: أن كل شيء يشغل الجهة ويحله العرض فهو جسم، سواء كان مما يدرك لكثافته، أو لا يدرك لقلته أو للطافته.

ومذهب من تقدم ذكره من المعتزلة: أن أقل ما يمكن أن ينقسم إليه الجسم جَوْهَرٌ وليس بجسم، وأنه جزء لا يتجزأ، وأنه يشغل الحيز ويحله

(١) - نخ (ب): عاقل.

(٢) - في (ب): لأنه.

العرض، وأنه ليس له إلا جهة واحدة يحاذيها ما لاقاه من الجواهر، وأن الجواهر إذا ائتلفت طولاً فهي خط، وإذا ائتلفت طولاً وعرضاً فهو سطح، وإذا ائتلفت طولاً وعرضاً وعمقاً فهو جسم.

والذي يدل على صحة ما ذهب إليه العترة وبطلان أقوال المعتزلة: هو كون أقوال المعتزلة في ذلك مبتدعة^(١) في الدين، وخارجة عن حد العقل، ومتناقضة.

أما كونها مبتدعة في الدين فلأنه لم يرد بها تعبد، ولا دل على صحتها من السمع دليل، وكل مبتدع في الدين ليس له أصل في الكتاب والسنة فهو من جملة ما حكاه الله سبحانه بقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وأما^(٢) كونها خارجة عن حد العقل فلأنه لا طريق لهم إلى معرفة الجوهر إلا التوهم لأقل ما يمكن أن ينقسم إليه الجسم، والتوهم خارج عن حد العقل؛ لأن عقول المكلفين من البشر تقصر عن معرفة أجسام الملائكة عليه السلام وكثير مما خلق الله سبحانه، فضلاً عن معرفة أصغر جسم أو أكبره.

وأما كونها متناقضة فذلك ظاهر في قولهم: إن الجوهر أقل الجسم، وليس بجسم. وكذلك قولهم: العرض يحل الجوهر، وليس بجسم؛ لأن حد ما يعلم به كون الجسم جسماً حلول العرض فيه؛ ولذلك يجوز^(١) أن يقال: كل شيء حله العرض فهو جسم، ولأنه يستحيل في العقل والحس ثبوت طویل لا عرض ولا عمق له وإن قل.

(١) - نخ (أ): مبتدعة.

(٢) - نخ (ب): فأما.

(١) - في (ب): ولذلك صح.

وكذلك قولهم: الجوهر يشغل الحيز وليس بجسم؛ لأن كل شيء يشغل الجهة فقد أحاطت الجهة بجوانبه، وما كانت له جوانب فهو جسم.

وكذلك قولهم: ليس للجوهر إلا حد واحد، وهو يشغل الحيز؛ لأن ما يشغل الحيز فله جوانب، وإلا لم يعقل كونه شاغلاً، والذي ليس له إلا جانب واحد يكون مجاوراً، ولا يصح^(١) كونه شاغلاً.

وكذلك قولهم: « الجواهر تأتلف طولاً » ينقض قولهم: « ليس للجوهر إلا حد واحد »؛ لأن ائتلاف الجواهر طولاً لا يعقل إلا إذا كان بعضها متوسطاً، وتوسط الجوهر لا يعقل إلا إذا كان بين جوهرين، وكونه بينهما لا يعقل إلا إذا كان محاداً لهما بحدين، ولأنه إذا لم يكن للجوهر إلا حد واحد فإنه لا يصح أن يأتلف أكثر من جوهرين؛ إذ لا سبيل لجوهر ثالث إلى مشاركتها في حديهما، ولا إلى أن يحادها بغير ما قد تحاد به.

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة مع ما تقدم:

قول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب مهج الحكمة: (قد أنزل الله سبحانه وتبارك اسمه كتاباً، وأرسل رسولاً، وركب عقولاً، ولم يعلم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أحداً من أمته جسماً ولا عرضاً ولا جوهرًا، ولا جزءاً لا يتجزأ، وإني لأعلم من ذلك ما لم تعلموا، وأفهم من خللهم ما لم تفهموا، من ذلك قولهم: إن ثم جزء لا يتجزأ، وإنه واحد [في نفسه]^(١) بزعمهم، وهذا والحمد لله أفسد الفساد، وأقبحه عند من يعقل من العباد، ألا ترى أن هذا الجزء الذي هو عندهم واحد بنفسه لا يخلو: إما أن يكون لا بشاً ساكناً، أو متحركاً سائراً.

فإن كان لا بشاً فهو شيآن، ولبثه متعلق به، وهو ثانيه. وإن كان متحركاً فحركته متعلقة به وفيه. وإذا كان لا يوجد إلا على أحد الحالين: الحركة

(١)- في (ب): ولا يكون شاغلاً.

(١)- زيادة من نخ (أ).

والسكون فله فوق وتحت، وتحت الشيء أبداً غير فوقه، وفوقه غير تحته؛ فهذان جزءان جسميان.

وأيضاً فله يمين وشمال؛ فقد صار أربعة أجزاء، لا شك في ذلك ولا امتراء. وإذا^(١) كان له يمين وشمال فله خلف وأمام؛ فقد صار ستة أجزاء، لا شك في ذلك ولا امتراء، وحصل بآيين البيان جسماً؛ فكيف يكون الستة جزءاً واحداً؟ وفي تناقض قولهم -والحمد لله- أكثر مما ذكرنا، ولم يأت محمد ﷺ بشيء من هذه الترهات.

[الفصل السادس: الكلام في كيفية فناء ذوات العالم]

وأما الفصل السادس وهو الكلام في كيفية فناء ذوات العالم -فمذهب العترة: أن الله سبحانه قادر على أن يفني من ذوات العالم ما شاء، ويبقى ما شاء، باختياره. والفناء عندهم على ثلاثة أضرب:

فالضرب الأول: فناء الأوقات وسائر الأعراض، وفناؤها هو عدمها، والعدم ليس بشيء فيتوهم أو يعبر عنه بغير ما يرجع إلى النفي والبطلان. والضرب الثاني: فناء الحيوانات البشرية، وهو التفريق بين أرواحها وأجسادها بالموت.

والضرب الثالث: فناء الجمادات النامية والجامدة، وهو التفريق بين مجموعها بالبلاء أو بالإحراق ونحوه.

ومذهب من يقول بالجوهر من المعتزلة: أنه لا يصح فناء بعض الجواهر دون بعض؛ بل يجب -بزعمهم- إذا أراد الله سبحانه إفناءها أن يوجد عرضاً لا في محل مضاداً لها، فيفنيها دفعة [واحدة^(١)]، ثم يفني بعدها.

والذي يدل على صحة مذهب العترة وبطالان مذهب المعتزلة: هو كون مذهب المعتزلة في ذلك متضمناً لمحالات ظاهرة:

(١)- نخ (ب): وإن.

(١)- زيادة من نخ (أ).

منها: كون أقوالهم [فيه^(١)] متكلفة، غير معقولة ولا مسموعة ممن يجب قبول أخباره عن الغيب.

ومنها: أن قولهم بفناء الجواهر إن أرادوا به مجرد ذواتها التي زعموا أنها قبل وجودها جواهر ثابتة فيما لم يزل فذلك باطل عندهم خاصة؛ لأنهم لا يجوزون خروجها عن كونها ذواتاً فيما لم يزل، ولا فيما^(٢) لا يزال.

وإن أرادوا به الصفة المتجددة التي هي الوجود فوصفها بأنها تفنى باطل؛ لأنها عندهم ليست بشيء ولا لا شيء.

ومنها: جعلهم لفناء الجواهر موجباً عن علة، ومنعهم من أن يكون الله - سبحانه - قادراً على إفناء بعض الجواهر دون بعض، وإنكارهم لفناء ما قد فني من ذوات الأمم الخالية والأجسام البالية.

ومنها: جعلهم للفناء عرضاً موجوداً لا في محل، وهو محال على ما تقدم.

ومنها: مضادتهم بين الجوهر^(٣) والعرض بغير دليل معقول ولا مسموع.

ومنها: إيجابهم لفناء الفناء لا لأمر.

ومما يشهد بصحة هذه الجملة ويؤيدها من الكتاب: قول الله سبحانه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۖ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن]، وأشبه ذلك مما يتضمن معنى الإفناء من الآيات التي ذكر فيها سبحانه التتير والتدمير والهلاك للأمم التي أخبر أنه نفى عنها البقاء، ولا واسطة بين الفناء والبقاء.

ومن السنة: قول النبي ﷺ: ((اتقوا الله حق تقاته، واسعوا في مرضاته، وأيقنوا من الدنيا بالفناء، ومن الآخرة بالبقاء)).

وقوله ﷺ: ((ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت^(١))).

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - في (ب): وفيها.

(٣) - نخ (ب): الجواهر.

(١) - في (ب): فأبليت.

ومن أقوال الأئمة: قول أمير المؤمنين عليه السلام المحكي عنه في كتاب نهج البلاغة: (مَنْ كَثُرَتْ نَعَمٌ ^(١) اللهُ عَلَيْهِ كَثُرَتْ حَوَائِجُ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ فَمَنْ قَامَ اللهُ فِيهَا بِمَا يَجِبُ عَرْضُهَا لِلدَّوامِ وَالْبَقَاءِ، وَمَنْ لَمْ يَقُمْ اللهُ فِيهَا بِمَا يَجِبُ عَرْضُهَا لِلزَّوَالِ وَالْفَنَاءِ).

وقول المرتضى لدين الله عليه السلام في جواب مسائل محمد بن إسحاق بن سوط الهمداني: (وَسَأَلْتُ عَنْ قَوْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ۖ﴾ ^[طه]، فَقُلْتُ: مَا مَعْنَى النَّسْفِ؟ وَالنَّسْفُ فَهُوَ الْإِبَادَةُ لَهَا وَالْإِفْنَاءُ).

وقوله في جواب مسائل الطبريين: (وَسَأَلْتُ عَنْ قَوْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ أَذْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ۖ آخَرِينَ﴾ ^[المؤمنون]، فَقُلْتُ: مَا تَأْوِيلُ الْقَرْنِ؟ وَذَكَرْتُ أَنَّهُ يُقَالُ عِنْدَكُمْ: الْقَرْنُ: ثَمَانُونَ سَنَةً، وَالْقَرْنُ: الْخُلْفَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الْأَوَّلِ الْفَانِي، فَأَمَّا مَا يُقَالُ بِهِ مِنْ ثَمَانِينَ سَنَةً فَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّا قَدْ رَأَيْنَا قَوْمًا يَزِيدُونَ عَلَى الثَّمَانِينَ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ).

وقول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب مهج الحكمة: (وَسَأَلْتُ عَنْ الْفَنَاءِ مَا هُوَ فِي نَفْسِهِ؟ وَالْفَنَاءُ يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَنَاءُ الْغَيْبُوبَةِ، وَفَنَاءُ الْبَطْلَانِ، وَسَأَبَيْنَهُمَا لَكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى بِأَوْضَحِ الْبَيَانِ).

فأما فناء البطلان: فهو فناء الأعراض، من ذلك: زوال العافية والأمراض، ومن ذلك: بطلان السكون والحركات، الذين هما حقيقة الساعات.

وأما فناء الغيبوبة: فهو عرض حادث في الجسم عند افتراقه، وعند تفصله ^(١) وانحراقه، ألا ترى أنك لو ألقيت قطرة من دم في البحر لتفرقت، ولما شوهدت بعد سقوطها ولا وجدت، وهي موجودة في البحر ما برحت، غير أنها غابت وافتترقت، وأما فناء العرض فليس بمعنى).

تم الكلام في الموضع الرابع

(١)- في (ب): نعمة.

(١)- في (ب): نقصه.

[الموضع الخامس: ذكر جملة من أصول مغالط المعتزلة التي أوهمو أنها أدلة]

وأما الموضع الخامس: وهو في ذكر جملة من مغالط المعتزلة التي أوهمو أنها أدلة - فجملة ما نحتاج إلى ذكره من أمثلتها ينقسم على عشرة فصول مما تقدم ذكره: الأول: في أقوالهم في النظر.

والثاني: في ذكر جملة من الأسماء المترادفة التي اصطلاحوا على الفرق بينها.

والثالث: في مشاركتهم بين الباري سبحانه وبين غيره.

والرابع: فيما أثبتوه من الصفات للباري سبحانه بطريقة القياس.

والخامس: في ذكر تحديدهم لذات الباري سبحانه وأوصافه بالحدود التي زعموا أنها مركبة من جنس يعم الباري وغيره عموم صفات الأجناس، وفصل يخصه دون غيره بتخصيص صفات الأنواع.

والسادس: في ذكر جملة مما يستدلون به من القسّم التي أوهمو أنها حاصرة.

والسابع: في ذكر فرقهم بين فوائد الصفات وترتيبهم لها.

والثامن: في استغلاطهم بالسؤال عن الفرق بين البياض والسواد.

والتاسع: في قولهم بتعلق القدرة والعلم.

والعاشر: في تسميتهم لبدعهم في الدين عدلاً وتوحيداً.

[الفصل الأول: ذكر مغالطة المعتزلة في أقوالهم في النظر]

أما الفصل الأول: وهو في أقوالهم في النظر، فمن أمثلة مغالطهم فيها: إطلاقهم للقول بأن كل مكلف متعبد بنظره واستدلّاله، وبأن النظر على الوجه الصحيح سبب موجب للعلم.

وموضع الغلاط من ذلك في لبسهم لما يجب من النظر بما لا يجوز منه، ولما يصح التفكير فيه بما لا يجوز التفكير فيه، ولمن يجب عليه الرد والسؤال بمن يجب سؤاله والرد إليه.

وزبدة غرضهم في ذلك التوصل به إلى مخالفة نصوص الكتاب والسنة

وإجماع العترة بآرائهم في الإمامة وغيرها، وإلى أن يتفكروا في ذات الباري سبحانه وصفاته ونحو ذلك مما لا يجوز التفكير فيه.

فطريق^(١) النجاة من مغالطهم كلها على الجملة التمسك بمحكم الكتاب والسنة، والرد لكل مختلف فيه إلى أولي الأمر من أهلها، وفي ترك المعارضة والمكابرة، والتعاطي والتجاوز للحدود.

ومما يؤيد هذه الجملة من أقوال الأئمة مع ما تقدم:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه الحسن عليه السلام: (ودع القول فيما لا تعرف، والخطاب فيما لم تكلف، وأمسك عن طريق إذا خفت ضلاله؛ فإن الكفَّ عند حيرة الضلال خيرٌ من ركوب الأهوال).

..إلى قوله: (واعلم أي بني، أن أحب ما أنت آخذ به من وصيتي تقوى الله، والاقتصار على ما افترض الله عليك، والأخذ بما مضى عليه أولوك من آبائك، والصالحون من أهل بيتك، فإنهم لم يدعوا أن نظروا لأنفسهم كما أنت ناظر، وفكروا كما أنت مفكر، ثم ردهم ذلك إلى الأخذ بما عرفوا^(٢)، والإمساك عما لم يكلفوا).

..إلى قوله: (واعلم أن أحداً لم ينبئ عن الله عز وجل كما أنبأ محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فافرض به رائداً، وإلى النجاة قائداً).

وقوله في غيرها من خطبه المذكورة في كتاب نهج البلاغة: (والملائكة المقربون على كمال البنية، وصفاء الجوهرية، وتقادم الابتداء، وسوابق المعارف بالمعنى، ومقاربة النجوى؛ من الخلق الأول، والنور الأفضل، وعلو المنازل، والمقامات المعلومة، والآلاء المحموده، لا يعلمون منه إلا ما علمهم، ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، فكيف من هو من بعدهم في الحلية، ودونهم في المعرفة؟).

(١)- في (ب): وطريق.

(٢)- نخ (ب): عرفوه.

وقول محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب شرح دعائم الإيمان: (والكتاب والسنة والعترة الطاهرة إمام أهل الخشية، الذين يلجؤون إليه عند كل شبهة وفتنة، وبذلك جاء الخبر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((إنها ستكون فتنة))، قلت: (يا رسول الله، فما المخرج منها لمن فتن؟) قال: ((كتاب الله، فيه خبر ما قبلكم، وحكم ما بينكم؛ فمن ابتغى الهدى في غيره، أو سأل عنه^(١) غير أهله - أضله الله)).

.. إلى قوله: (فأهل الخشية لا يجاوز^(٢) علمهم الكتاب والسنة، والأعلام القائمة، الداعية إلى الله تعالى من العترة، الذين لا يتكلفون من العلم ما لم يكلفوا، ولا يتكلمون فيما كلفوا إلا في موضعه، ولا يضعونه إلا في أهله).

[الفصل الثاني: في ذكر مغالط المعتزلة في الفرق بين الأسماء المترادفة]

وأما الفصل الثاني: وهو في ذكر جملة من الأسماء المترادفة التي اصطلحوا على الفرق بينها: فمن أمثلتها: فرقهم بين ذات الشيء وعينه، وبين القدم والأزل، والوجود والثبوت؛ في^(١) وصفهم لذوات^(٢) العالم بأنها ثابتة فيما لم يزل، ونفيهم لقدم أعيان العالم ووجودها فيما لم يزل.

وموضع الغلط من ذلك في إثباتهم لمذهب متوسط بين مذهب العترة ومذهب الفلاسفة؛ لأنهم لو لم يقولوا بثبوت ذوات العالم فيما لم يزل لكان ذلك دخولاً في الجملة التي عابوها على العترة، وهي قولهم: إنه لا شيء فيما لم يزل إلا الله سبحانه وتعالى، ولو قالوا بقدمها لكان ذلك لحوقاً بما أظهروا إنكاره من

(١) - في (ب): عند.

(٢) - نخ (ب): لا يتجاوز.

(١) - في (خ): وفي.

(٢) - في النسختين: بذات.

مذهب الفلاسفة، وهو قولهم بقدوم أعيان العالم ووجودها بالقوة فيما لم يزل. وطريق النجاة من هذه المغلطة في الوقوف على حد العقل، وعلى عرف أهل اللغة العربية في ذلك، وهو أنه يجوز أن يعبر بالأزل بدلاً عن القدم، وبالوجود بدلاً عن الثبوت، وبالعين بدلاً عن الذات، وأنه لا يجوز أن يقال: إن الله سبحانه قديم غير أزلي، ولا موجود غير ثابت، بل هو كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: (دليله آياته، ووجوده إثباته)، وكل اسمين جاز أن يعبر بأحدهما بدلاً عن الثاني فهما من الأسماء المترادفة على مسمى واحد، وفي ذلك دليل على أنه لا خلاف بين من قال بقدوم أعيان العالم وبين من قال بثبوت ذواته فيما لم يزل إلا في اللفظ، دون المعنى الذي أجمعوا فيه على مخالفة الموحدين المحققين.

ومنها: فرقه بين الشيء والأمر في تسميتهم للصفات أموراً زائدة على الذات، ومنعهم من تسميتها أشياء غير الذات؛ لأنهم لو نفوا الصفات عن الباري سبحانه لدخلوا فيما عابوه من القنوع بالجميل، ولو جعلوا صفات الباري سبحانه أشياء غير ذاته لدخلوا فيما أظهروا إنكاره على المشبهة؛ فلذلك خالفوهم في العبارة، وأجمعوا معهم على المعنى، وهو إثبات كلهم للصفات الزائدة.

ومما يدل على بطلان فرقه بين الشيء والأمر: قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أيها الناس، إن الأشياء ثلاثة: أمر استبان رشده فاتبعوه، وأمر استبان غيه فاجتنبوه، وأمر اختلف عليكم فردوه إلى الله)). فانظر كيف عبر صلى الله عليه وسلم بالأمر بدلاً عن الأشياء، وهو صلى الله عليه وسلم مرسل بلسان قومه ليبين لهم.

ومنها: فرقه بين المشاركة والمائلة^(١) في وصفهم لله سبحانه بأنه مشارك في الذاتية غير مماثل فيها، خلافاً لما يعلم^(٢) في الشاهد من عدم الفرق بين أن يقال: زيد مشارك لعمر وفي الذاتية، وبين أن يقال: هو مماثل له فيها.

(١) - نخ (ب): بين المائلة والمشاركة.

(٢) - في (ب): لما علم.

وإنما فرقوا بينهما لأنهم لو قالوا بالمماثلة لصرحوا بالتشبيه، ولو لم يقولوا بالمشاركة لم يمكنهم إثبات الصفات التي لأجل إثباتهم لها ادعوا أنهم لم ينعوا بالجمال. وقد تقدم من بيان بطلان القول بالمشاركة وأشباهها من البدع ما يدل على أن التوحيد دين مستقيم، وتعبد مستمر، لا تجوز الزيادة فيه، ولا النقصان منه، ولا التجاوز بالنظر فيه لحد المسموع منه؛ لأن الله سبحانه أعلم بنفسه، وهو المعلم لعباده ما لم يكونوا يعلمون.

[الفصل الثالث: في ذكر مغالط المعتزلة في مشاركتهم بين

الباري سبحانه وغيره]

وأما الفصل الثالث: وهو في ذكر مشاركتهم بين الباري سبحانه وغيره- فموضع الغلاط منها على الجملة في جعلهم لها مقدمة يتوصلون بها إلى إثبات دعواهم أن الباري سبحانه لا يخالف ما خالفه إلا بأمر زائد على ذاته، وإلى قياسهم له سبحانه على غيره، وإلى تحديدهم له بالحد المركب من جنس وفصل؛ لأن من شرط المماثلة والمخالفة في الشاهد بين الأجسام أن تكون بصفات زائدة على كونها ذاتاً^(١) بزعمهم. ومن شرط صحة القياس أن يشترك المقيس والمقيس عليه في علة توجب اشتراكهما في حكمهما. ومن شرط صحة الحد المركب من جنس وفصل أن يوصف المحدود في أول الحد بما يعمه وغيره؛ ليكون جنساً جامعاً، وأن يوصف في آخره بما يفصله عن غيره من أنواع ذلك الجنس؛ فلو لم يقولوا بالمشاركة لم يمكنهم قياس الباري سبحانه ولا تحديده، فإذا بطل القول بالمشاركة بطل جميع ما بنوه عليها وفرعوه منها.

ولذلك يحسن التكرار والمبالغة في بيان بطلانها، ولو لم يدل على بطلانها إلا كونها مؤدية إلى إثبات أمور متوسطة بين النفي والإثبات لكان في ذلك كفاية؛ لأن كل ما أدى إلى المحال فهو محال بإجماع كل عاقل.

(١)- نخ (أ): ذاتاً.

الفصل الرابع: في ذكر مغالط المعتزلة فيما أثبتوه للباري سبحانه من الصفات بطريقة القياس

وأما الفصل الرابع: وهو في ذكر ما أثبتوه من الصفات للباري سبحانه بطريقة القياس - فمن أمثلة ذلك: قولهم في مسألة قادر: إنهم وجدوا في الشاهد ذاتين: أحدهما يصح منه الفعل دون الثاني، فعلموا أن من صح منه الفعل مفارق لمن لم يصح منه بأمر زائد على الذاتية التي اشتركا فيها، وذلك الأمر هو كون من صح منه الفعل قادراً.

وقد قدموا القول بأن الله سبحانه مشارك للذوات في الذاتية، وبينوا أن الفعل قد صح منه؛ فوجب بزعمهم أن يكون كونه قادراً أمراً زائداً على ذاته كما ثبت مثله في الشاهد.

وموضع الغلط من هذا القياس في تقديمهم للمشاركة التي قد تبين بطلانها، وفي تسميتهم لجملة الإنسان ذاتاً، خلافاً لقولهم في حقيقة الذات: إنه ما يصح العلم بها على انفرادها.

فإن أرادوا بتسميتهم للإنسان ذاتاً أن ذلك مجاز فمشاركتهم بين الحقيقة والمجاز مغلطة، وإذا كان في مقدمة القياس غلط فهي مقدمة كاذبة، وكل مقدمة كاذبة فإنه يجب أن تكون نتيجتها كاذبة، على ما ذلك مبين في مواضعه من كتب المنطق التي استنبطت منها هذه المغالط وأشباهها.

وكذلك قولهم في مسألة عالم: إنهم وجدوا في الشاهد قادرين: أحدهما يصح منه إيجاد الفعل محكماً^(١) دون الثاني، فعلموا أنه مفارق له بأمر زائد على كونها قادرين، وذلك الأمر هو كونه عالماً، وقد قدموا^(٢) القول بأن الباري سبحانه مشارك للقادرين في مطلق الوصف بكونه قادراً، وبينوا أن أفعاله سبحانه

(١) - في (ب): المحكم.

(٢) - في (ب): وقد مر القول.

محكمة؛ فوجب بزعمهم أن يكون كونه عالماً أمراً زائداً على كونه قادراً كما ثبت [مثله^(١)] في الشاهد.

وموضع الغلط من هذا القياس في مشاركتهم بين القادر لا بقدرة والقادر بقدرة، وبين الحقيقة والمجاز، وبين من له كيفية ومن لا كيفية له، وكل مشاركة فيما هذه حاله فهي مشاركة في اللفظ دون المعنى^(٢)؛ وكل مشاركة في اللفظ دون المعنى لا تكون إلا فيما ليس باسم جنس، وما لم يكن من أسماء الأجناس فإلحاقه بأسماء الأجناس في مقدمات القياس مغلطة بينة البطلان.

وكذلك قولهم في مسألة حي، وفي مسألة سميع بصير.

وطريق النجاة من مغالط هذا الفصل في معرفة لبسهم للاستدلال على كون البارئ قادراً وعالماً وحيّاً باستدلالهم على أن كونه قادراً وعالماً وحيّاً أمور زائدة، وفي تقديم معرفة الدليل على أن الله سبحانه لا يعرف بالقياس، ولا يوصف بصفات الأجناس، وعلى أن كل اسم جَمَعَ بين الله وغيره فليس باسم جنس؛ لقول الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وليس شيء سوى الله سبحانه يجوز وصفه بأنه شيء لا كالأشياء.

وقد تكلم في هذه الصفة بعينها القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الدليل الكبير، وبين الفرق بينها وبين سائر أوصاف المخلوقين بما يدل على بطلان المشاركة بينه سبحانه وبينهم، فقال: (وهذا الباب من خلافة سبحانه لأجزاء الأشياء كلها، فيما يدرك من فروع الأشياء جميعاً وأصلها - فما لا يوجد أبداً إلا بين الأشياء وبينه، ولا يوصف بها أبداً غيره سبحانه، وهي الصفة التي لا يشاركه فيها سبحانه مشارك، ولا يملكها عليه تعالى مالك، ولا يعم الأشياء اختلاف عموم، ولا تصحح الأبواب أبداً إلا لله معلومة؛ لأنه وإن وقع بين

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - نخ (ب): لا في المعنى.

الأشياء ما يقع من الاختلاف، فليس يوجد واقعاً إلا بين ذوات الأوصاف، وكل واحد منها وإن خالف غيره في صفة فقد يوافقه في صفة أخرى، كان مما يعقل أو كان مما يلمس ويرى).

[الفصل الخامس: في ذكر مغالطة المعتزلة في تحديدهم لذات الباري سبحانه وأوصافه بالحدود المركبة من جنس وفصل]

وأما الفصل الخامس: وهو في ذكر تحديدهم لذات^(١) الباري سبحانه وأوصافه بالحدود المركبة من جنس وفصل - فقد تقدم ذكر تحديدهم لذاته سبحانه، وإبطاله.

ومن أمثلة تحديدهم لأوصافه قولهم في حدهم للقادر على العموم بأنه [هو^(٢)] المختص بصفة لاختصاصه بها يصح منه إيجاد فعله.

وقولهم في حدهم للعالم بأنه المختص بصفة لاختصاصه بها يصح منه إيجاد فعله محكماً.

وكذلك حدهم للحي وللسميع البصير.

وموضع الغلاط من ذلك في مساواتهم بين الباري وبين غيره في الجواب لمن سأل عن حقيقة كونه عالماً وقادراً، أو سأل عن حقيقة ذاته. وفي وصفهم له سبحانه بالأمور الزائدة على^(١) الذات كغيره من سائر الذوات.

وإنما كان ذلك غلطاً لأن كل شيتين أو شيء وأمر^(٢) - كما قالوا - اختص أحدهما بالثاني ولم يخل منه فقد انتظمهما^(٣) معنى التجزؤ والانقسام، وكل منقسم فهو معدود ومحدود، وكل محدود فله نهاية، وكل متناه فهو محدث.

(١) - نخ (ب): لذاته سبحانه.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(١) - نخ (أ): عن.

(٢) - نخ (ب): أو شيء أو أمر.

(٣) - نخ (ب): تضمنهما.

وطريق النجاة من الاغترار بمغالطهم في هذا الفصل، الصادة عن طريق معرفة الله سبحانه - في معرفة أصول التوحيد، ومعرفة شروط التحديد بالحدود المنطقية، ومعرفة الفرق بين ما يجب النظر فيه و[بين^(١)] ما لا يجوز النظر فيه. فإذا عرف المكلف معرفة صحيحة أن من أصول التوحيد أن يعلم كون الباري سبحانه مخالفاً لجميع الأشياء، وأنه ليس كمثله شيء، وعلم أن من شرط صحة الحد المركب من جنس وفصل أن يكون المحدود به اسم جنس [محدث^(٢)]، متنوع إلى أنواع يجمعها الجنس، ويفصل بينها التنوع، وعلم أن صحة الحد فرع على صحة المحدود؛ لكون ألفاظ الحد ليست بأكثر من ألفاظ الدعوى صحيحة كانت أو باطلة؛ ولذلك يقع الاختلاف في الحدود على حسب الخلاف^(٣) في المحدود، وعلم^(١) أن النظر في الصنع واجب، وأن النظر في الصانع محذور، (فإنه إذا^(٢)) علم ذلك علماً متيقناً علم أنه لا يجوز أن يجاب من سأل عن ذات الباري سبحانه بمثل ما يجاب به من سأل عن ذات المخلوقين، بل يجب أن يجاب بمثل ما أخبر الله سبحانه به من جواب موسى - صلى الله عليه - لفرعون حين سأله فقال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء]، وبمثل ما أمر الله سبحانه به^(٣) نبيه محمداً ﷺ أن يجيب به اليهود حين سألوه^(٤) عن صفته سبحانه، فأجابهم بسورة التوحيد التي^(٥) عظم الله أمرها، وشرف قدرها، وبمثل أجوبة أئمة الهدى؛ وذلك لأن الله سبحانه ليس له كيفية فيوصف، ولا له جنس فيقاس، ومع ذلك

(١) - زيادة من نخ (أ).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): الاختلاف.

(١) - نخ (أ): واعلم.

(٢) - نخ (ب): فإذا.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - نخ (أ): سألوها.

(٥) - نخ (ب): الذي.

فإن عقول المكلفين قاصرة عن الإحاطة بعلم كثير من المخلوقين، فضلاً عن الخالق سبحانه؛ بدليل قوله سبحانه: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل]، وقوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء]، ولأنه سبحانه نهى المكلفين عن أن يقولوا عليه ما لا يعلمون.

وقال سبحانه موبخاً ومبكتاً للمتكلفين: ﴿أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ...﴾ [الآية (١)] [الرعد: ٣٣].

وقال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المعروفة بالدرة اليتيمة: (فتبارك ربنا أن تحتاطه العقول، أو يشار إليه بالتصوير، متحيرة فيه الأبواب، ضالة فيه الأحلام، تائهة فيه الأوهام، ألبس الجبابة جلال عزته فذلت، وصب على الوجوه مخافته فعنت، ورمى الغلب من الرقاب بهيبته فخضعت، وألقى على الأشياء معرفة ربوبيته فخشعت، وانبتت^(١) مساقط رجم الظنون عن أدنى دنو دنوه، ودنى فنا فلم تهجم لطائف الأفهام منه على تكييف، ولم تشرف دقائق الأفكار منه على تصنيف، ولم تجد صحيحات البحث مخاضاً في عميقات مذاهب الأفكار، بل تخلخلت بمكنون لطيف النظر في زواجر بحار الأوهام، ثم ارتفعت متصاعدات إلى الذرى فساخت الضمائر، وذهبت متعاليات في أهوية الخواطر، لتهجم على إدراك كيفية ذرة مما أنشأها في قلتها دون جليل ما ترى من خليقته فأنحسرت صحيحات ذلك البحث تائهات في زواجر تلك البحار، وهبطت حائرات في تلك المهاوي إلى غير قرار استقرت عليه، ولا ذلك العلو إلى مدى انتهت إليه، فكيف بإدراك ذي العز الذي لا يرام.

وقال الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب الرد على الملحدين: فإن قال: فما هو؟ قيل له -ولا قوة إلا بالله-: مسألتك تحتل ثلاثة أوجه:

(١)- زيادة من نخ (أ).

(١)- نخ (ب): وانثنت.

إما أن تكون سألت عن اسمه، وإما أن تكون سألت عن صفته، وإما أن تكون سألت عن ذاته:

فإن كنت سألت عن اسمه فهو الله الرحمن الرحيم.
وإن كنت سألت عن صفته فهو الواحد القديم، الحي القدير العليم.
وإن كنت سألت عن ذاته فهو الذي ليس كمثله شيء.
فهذا وأشباهه من أقوال الأئمة عليهم السلام هو الذي يصح أن يجاب به من سأل عن ذات الباري سبحانه.

الفصل السادس: في ذكر مغالط المعتزلة في القسم التي أوهموا أنها حاصرة

وأما الفصل السادس: وهو في ذكر جملة مما يستدلون به من القسم التي أوهموا أنها حاصرة - فموضع الغلاط منها على الجملة في إيهامهم أن بدعهم لو لم تكن صحيحة لما دخلت في القسم الحاصرة، ولذلك سميت حاصرة.
وغلاطهم في ذلك ظاهر، إلا على من قبل قولهم فيه، ولم يبحث عن صحته، فأما من نظر في ذلك بعقل سليم فإنه يعلم أن مجرد القسم لا تدل على صحة كل المقسوم^(١)، وكذلك مجرد تسميتها حاصرة لا تدل على صحة الحصر؛ لأنه لا مانع من الاحتيال في الزيادة في القسم أو النقصان منها إذا كانت مشتملة على ما لا يعقل، ولأن القسمة إذا اشتملت على محال وجب أن يدل كونه محالاً على بطلانها، ولم يجز أن تدل القسمة على أنه غير محال.

ومن أمثلة مغالطهم في القسم: استدلالهم على أن ذوات العالم قبل وجودها أشياء ثابتة فيما لم يزل بقول العرب: الشيء لا يخلو: إما أن يكون موجوداً أو معدوماً. وذلك غلاط بين؛ لأن العرب تستعمل المجاز في تسميتهم للشيء

(١) - في نسخة (س): على صحة كونه مقسوم.

معدوماً إذا كان لا يوجد في أكثر المواضع، وإن كان موجوداً في بعضها، وكذلك في تسميتهم للمعدوم شيئاً، بمعنى أنه سيكون شيئاً. وعلى ذلك حمل الأئمة عليهم السلام قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج]، وإلحاق المجاز في القسم الحاصرة بالحقيقة مغلطة؛ لأنها موضوعة للحقيقة دون المجاز بإجماع كل عاقل عالم. وطريق النجاة من هذه المغلطة فيما تقدم ذكره من الأدلة على أنه لا شيء فيم لم يزل إلا الله وحده لا شريك له، وفي ذلك دليل على أن العالم قبل وجوده ليس بشيء، وإذا لم يكن شيئاً فهو لا شيء؛ لعدم الواسطة بين النفي والإثبات، وإذا كان لا شيء فإدخاله في قسمة الشيء تدليس ظاهر؛ مع ما يلزم في ذلك من التناقض؛ لأنه إذا كان لا شيء لم يكن بين قول من يقول: الشيء لا يخلو من أن يكون موجوداً أو معدوماً فرق وبين من يقول^(١): الشيء لا يخلو من أن يكون شيئاً أو لا شيء، وذلك باطل، وفي بطلانه دليل على صحة قسمة أئمة العترة في ذلك، وهو ما تقدم ذكره في قول القاسم بن إبراهيم عليه السلام: الأشياء ليست إلا قديماً أو حادثاً، لا يتوهم متوهم فيها وجهاً ثالثاً.

ومنها: استدلالهم على إثباتهم للصفة الأخص بقولهم: قد ثبت كون البارئ سبحانه مفارقاً للذوات بعد مشاركته لها في الذاتية، والمفارقة بعد المشاركة تدل على أنه لا بد من أمر لأجله وقعت المفارقة، وذلك الأمر لا يخلو: إما أن يكون هو الذات أو غيرها، ثم أبطلوا أن يكون هو الذات^(١)؛ لعدم الفرق بينه وبين غيره -بزعمهم- في الذاتية، وأبطلوا أن يكون هو غيرها؛ لكون الغير لا يخلو: من أن يكون فاعلاً أو علة، قالوا: فلم يبق إلا أن يكون ذلك الأمر الذي أدى إليه الدليل هو أمر زائد على الذات، لا هو هي ولا غيرها.

(١) - قول القائل (خ).

(١) - في (ب): الذوات.

وموضع الغلاط من هذه القسمة في جعلهم للمشاركة بين الباري سبحانه وبين غيره في الذاتية أصلاً سابقاً للمفارقة.

وقد تقدم من بيان بطلان القول بالمشاركة، والتعريف بما ينبغي من^(١) الاغترار بزخرف أقوالهم فيها- ما يغني عن إعادته في هذا الموضع.

ومنها: استدلالهم على أن الباري سبحانه يريد بإرادة بقولهم: قد ثبت كون الباري سبحانه مريداً؛ فلا يخلو: إما أن يكون مريداً لذاته أو لغيره، ثم أبطلوا أن يكون مريداً لذاته، وأوجبوا أن يكون مريداً لغيره، وأن يكون ذلك الغير عرضاً موجوداً لا في محل.

وقد تقدم من حكاية مذهبهم في الإرادة وبيان بطلانه ما يُعرف به^(٢) موضع غلاطهم فيه، وطريق النجاة من استغلاطهم به، ويدل على أن^(١) القسمة الصحيحة في ذلك هو^(٢) ما ذهب إليه أئمة العترة عليهم السلام من أن الله سبحانه لا يخلو: إما أن يكون مريداً بإرادة تحل أو لا تحل، وذلك محال، وإما أن يكون الله سبحانه مريداً لا بإرادة، كما أنه تعالى عالم لا يعلم، وفاعل لا بآلة، وهو الصحيح.

ومما ينبه من^(٣) طريق التمثيل على معرفة مواضع غلاط المعتزلة في القسّم هو أن يقال: قد ثبت كون الباري سبحانه سامعاً ومبصراً كما ثبت كونه مريداً؛ فلا يخلو: إما أن يكون سامعاً ومبصراً لذاته؛ أو لغيره، وباطل أن يكون لذاته لما في ذلك من إيجاب قدم المسموع والمبصر، فلم يبق إلا أن يكون لغيره، ثم يجعل ذلك الغير الذي أدى إليه الدليل بزعم المعتزلة إما عرضاً موجوداً لا في محل،

(١)- نخ (ب): عن.

(٢)- نخ (ب): أنه.

(١)- في (ب) : ويدل على أن تكون القسمة .. إلخ.

(٢)- من (ب).

(٣)- في (ب): على.

وإما أمراً زائداً على الذات لا شيء ولا لا شيء، أو نحو^(١) ذلك من المحالات التي لا ينجي من التحير فيها إلا التمسك بمحكم الكتاب والسنة وأئمة الهدى، والافتداء بقولهم^(٢) في ذلك، وهو أن الله سبحانه سامع لا بسمع، ومبصر لا ببصر، وأن في كون ذلك كذلك ما يدل على أن قول المعتزلة: « لذاته أو لغيره »^(٣) في جميع القسم مغلطة؛ لأنه لا أمر زائد على ذات الباري سبحانه فيحتاج إلى تعليله بذات أو غيرها.

وبيان ذلك بالقسم الصحيحة أن يقال: لا يخلو: إما أن يكون سامعاً بسمع أو لا بسمع، وقد بطل بالدليل أن يكون سبحانه سامعاً بسمع، فلم يبق إلا أنه سامع لا بسمع كما أنه سبحانه عالم لا بعلم.

وإنما التبس المحال بالصحيح على علماء العامة لأجل قطعهم على صحة أقوال شيوخهم في القسم والقياسات والحدود؛ فلذلك قاسوا ما لم يعقلوه منها في الصحة على ما عقلوه؛ اتهاماً لعقولهم، وتحسيناً للظن بأنظار شيوخهم. وأكثر من يَسْتَغْلِطُ بذلك قبل المعتزلة شيوخهم من الفلاسفة المتعمقين، الذين حكاهم الإمام المنصور بالله ﷺ في الرسالة الناصحة للإخوان بقوله: وأما كلام الفلاسفة فهو جري على عاداتهم في التأصيل والتعليل، فبعض كلامهم بنوه على المعلوم كالمشاهدات في المباشرات وما جانسها، وبعضها بنوه على الوهم في العلويات وما جرى مجراها.

ولما صححوا للأغمار فيما ادعوه في المباشرات الأرضية بالاعتبارات المنطقية، والبراهين المشاهدة الحسية الهندسية - ألقوا إليهم ما وراء ذلك فقبلوه منهم نقلاً لا عقلاً، بغير حجة توجب قبول ذلك.

(١) - في (ب): أو غير.

(٢) - نخ (ب): والافتداء بهم في ذلك.

(٣) - في (ب): لغيرها.

الفصل السابع: في ذكر مغالط المعتزلة في فرقهم بين فوائد الصفات وترتيبهم لها

وأما الفصل السابع: وهو في ذكر فرقهم بين فوائد الصفات وترتيبهم لها- فمغالطهم في ذلك مأخوذة من ظواهر الألفاظ، ومبنية على إثبات ما لا يعقل، ومتولدة عن التفكير فيما لا كيفية له ولا مثل، وجملتها أربع:

الأولى: استغلاطهم لمن لا معرفة له بحقيقة التوحيد وبما يجوز التفكير فيه وما لا يجوز بإيهامهم له أن الناظر في إثبات الصانع تعالى يحصل له العلم أولاً بذاته، ثم بأمر زائد على ذاته، وهو كونه قادراً -ومنهم من قال: كونه موجوداً- ثم بأمر زائد على ذلك، وهو كونه عالماً، وكذلك كونه حياً وما بعده على الترتيب.

الثانية: استغلاطهم بأن الذي يدل على إثبات الصانع لا يدل على كونه قادراً، وكذلك الذي يدل على كونه قادراً لا يدل على كونه عالماً، وكذلك ما بعده؛ ليوهموا بذلك أن اختلاف الأدلة تدل على أن لكل دليل مدلولاً زائداً على ما قبله.

الثالثة: استغلاطهم لمن لا يعقل المزية التي زعموا أنها لا شيء ولا لا شيء بالسؤال له: هل أفاد بقوله: « قادر » ما أفاد بقوله: « عالم » أم غيره؟ فإن أجاب بأن معناهما واحد جهلوه، وألزموه في ذلك ضرورياً من التشنيع، وإن أجاب بأن كل وصف يفيد غير ما أفاده الوصف الذي قبله وبعده، أو سكت ولم يجب- ألزموه بأنه قد علم المزية وإن لم يعقلها.

الرابعة: استغلاطهم لمن أجمع معهم على إطلاق القول بأن الله سبحانه صفات ذاتية بالزامهم له أنه قد أجمع معهم على ما ادعوه من إثبات أمور زائدة على ذات الباري سبحانه ثابتة فيما لم يزل.

وكل ذلك شبهة باطلة على ما تقدم، ومما ينبه على بطلانها مع ذلك أن يقال: لو كان لله سبحانه صفات زائدة على ذاته كسائر صفات العالم لما كان لوصفه سبحانه بالوحدانية معنى معقول؛ لأن وصف الذات بالأمور الزائدة

يدل على التغاير، والتغاير يدل على العدد، وكل معدود فليس بواحد. ولأن صفات الباري سبحانه التي زعموا أنها زائدة على ذاته إذا كانت لا شيء ولا لا شيء كما زعموا، ولا هي الذات ولا غيرها - فهي على الجملة غير معقولة، وكل ما ليس بمعقول على الجملة فإثباته وتكلف العلم به، وإعمال الفكر فيه، والاستغلاط بالسؤال عنه - يكون عبثاً، وتعاطياً، وغلوأ في الدين بغير الحق.

وطريق النجاة من هذه المغالط في معرفة كونها مسائل محال؛ لأن المسؤل عنها إن أجاب بأنها أشياء فهو محال، أو لا شيء فهو محال، أو لا شيء ولا لا شيء فهو محال، ولأن تزايد العلم بالصانع وأوصافه لا يدل على تزايد سبحانه.

ومما يؤيد ذلك من كلام الأئمة مع ما تقدم:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في الدرة اليتيمة: (شأنه لا حالة له، وفعله لا علة له، وكونه لا أمد له، ليس له دراك^(١))، ولا لغيته هناك، له من أسمائه معناها، وللحروف^(٢) مجراها؛ إذ الحروف مبدوعة، والأنفاس مصنوعة، والعقول موضوعة). وقول الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام فيما حكاه عنه مصنف المسفر: (المفروض معرفة الاسم والمسمى، وأن الاسم غير المسمى؛ لأن المسمى يعرف بالصنع والدليل، والاسم يعرف من طريق السمع).

وقول القاسم بن علي عليه السلام في كتاب التوحيد: فإن قال: إنكم قد قلتم: صفات ذات، وصفات فعل؛ فإذا قلتم: « صفات ذات » فقد أثبتتم صفات مآ، وإذا^(٣) قلتم: « إنا لا نرجع في ذلك إلى غير الذات » ناقضتم.

قلنا: ليس الأمر كذلك؛ لأننا حين قلنا: « صفات الذات »؛ فإنما أردنا أن نعلمك بذلك أنا لا نثبت بها غيره، ولم نرد به أن الصفات هي ذاته، وأن الصفات أشياء ليست غيره.

(١) - في (ب): إدراك.

(١) - في (ب): ومن الحروف.

(٢) - نخ (ب): وإن.

[الفصل الثامن: في ذكر استغلاط المعتزلة بالسؤال عن الفرق بين البياض والسواد]

وأما الفصل الثامن: وهو في ذكر استغلاطهم بالسؤال عن الفرق بين البياض والسواد - فإنها توصلوا بذلك إلى ضرب المثال بأمر لا يعقل في الشاهد كونه شيئاً ولا لاشيء، وموضع الغلاط من ذلك في إيهامهم للمسئول أن الفرق الذي يعلمه بين البياض والسواد لا يجوز أن يكون شيئاً؛ لأنه لو كان شيئاً لاحتاج إلى صفة يتميز بها حتى يتصل ذلك بما لا نهاية له، وهو محال، ولا يجوز أن يكون لاشيء؛ لأن لاشيء لا يصح به الفرق؛ لكونه عدماً؛ فإذا التزم ذلك ألزموه أنه قد أجمع معهم على إثبات أمر ليس بشيء ولا لاشيء، وأنه يلزمه القول بالزاي وإن لم يعقلها.

ومما يكشف عن سرهم في هذه المغلطة، ويبين بطلانها من (الأدلة المعقولة^(١)) - أمور:

منها: سبق العلم الضروري بأنه لا يجوز إثبات أمر متوسط بين النفي والإثبات، وأنه لا يجوز أن يؤدي النظر والاستدلال إلى إثبات ما يعلم انتفاؤه ضرورة.

ومنها: أن الفرق بين البياض والسواد لا يخلو: إما أن يكون معلوماً أو غير معلوم، فإن كان معلوماً فكل معلوم شيءٌ بإجماعهم.

وإن كان غير معلوم فتكلف العلم به محذور، وضرب المثل به تلبيس، والخوض في الكلام فيه عبث، والإيهام لكونه علماً مغلطة، وتسميته توحيداً غرور.

ومنها: أن الفرق بين البياض والسواد لا يخلو: إما أن يكون بأمر واحد مشترك بينهما فذلك محال؛ لكونهما متضادين، وإما أن يكون بأمرين زائدين فيكون الكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما إلى ما لا نهاية له، وهو محال.

ومنها: كون البياض والسواد صفتين لمحليهما، والصفات لا توصف، ولا يعلم الفرق بينهما إلا باختلاف محالهما.

(١) - نخ (ب): أدلة العقول.

ومنها: عدم الفرق بين « أمر » و « شيء » عقلاً وعرفاً، وإذا لم يكن بينهما فرق معلوم فالاصطلاح على الفرق بينهما يكون بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ومنها: أن كون الفرق بين البياض والسواد غير معقول لا يوجب إثباته أمراً متوسطاً بين النفي والإثبات؛ إذ ليس من شرط كل ما لم يعقله المكلفون أن يكون كذلك.

ومنها: أن من الصفات التي يعلم بها الفرق بين الموصوفين ما ليس بأمر، وهي كل صفة راجعة إلى النفي، مثال ذلك: وصف الباري سبحانه بأنه ليس كمثله شيء؛ فإن هذه الصفة هي التي ذكر القاسم بن إبراهيم عليه السلام أنه لا يشارك الله سبحانه فيها مشارك، وهي بإجماع المعتزلة^(١) لا تسمى أمراً ولا مزية؛ لكونها راجعة إلى النفي.

[الفصل التاسع: في ذكر مغالط المعتزلة في قولهم بتعلق

القدرة والعلم]

وأما الفصل التاسع: وهو في ذكر قولهم بتعلق القدرة والعلم - فالغرض بإعادة ذكره التعريف بموضع الغلط منه، وذكر بعض المحالات التي تفرع عنها القول بالتعلق، والمحالات التي تفرعت عنه؛ لما في إعادة ذلك وتكراره من تأكيد البيان.

أما موضع الغلط من القول بالتعلق فهو في إيهامهم أن كون الباري سبحانه قادراً وعالماً لو لم يتعلق فيما لم يزل بثبوت ذوات المقدورات والمعلومات لما صح وصفه بأنه قادر وعالم لذاته فيما لم يزل.

ومما يكشف عن سر غلطهم في القول بالتعلق - مع ما تقدم من بيان بطلانه - هو أنه لا فرق بين توهمهم أن ذوات المقدورات والمعلومات ثابتة فيما لم

(١) - نخ (ب): العترة.

يزل - لأجل كون الله سبحانه قادراً وعالماً فيما لم يزل - وبين توهم من توهم من الفلاسفة أن حكمة الباري التي هي جميع صنعه موجودة فيما لم يزل؛ لأجل كونه سبحانه حكيماً فيما لم يزل. وكذلك فإنه لا فرق بين ذلك وبين أن يتوهم متوهم أن جميع المسموعات والمبصرات ثابتة فيما لم يزل؛ لأجل كون الباري سبحانه سمياً بصيراً فيما لم يزل.

وبيان ذلك: أنه ما من دليل يصح أن يستدل به على ثبوت ذوات المقدورات والمعلومات فيما لم يزل - لأجل كون الباري سبحانه قادراً وعالماً فيما لم يزل - إلا ويصح أن يدل ذلك الدليل على ثبوت المحكمات والمسموعات والمبصرات فيما لم يزل؛ لأجل كون الباري سبحانه حكيماً وسمياً وبصيراً فيما لم يزل، وأنه ما من دليل يصح أن يستدل به على بطلان ثبوت المحكمات والمسموعات والمبصرات فيما لم يزل إلا ويصح أن يدل ذلك الدليل على بطلان ثبوت ذوات المقدورات والمعلومات فيما لم يزل.

ومن أبين ما يدل على بطلان جميع ذلك: استحالة وصف العالم بأنه محدث وثابت فيما لم يزل، فكون ذلك محالاً مما يعلم ضرورة.

وأما ذكر المحالات التي تفرع عنها القول بالتعلق فأولها: تفكرهم في ذات الباري سبحانه، حتى أداهم ذلك إلى أن يثبتوا له ذاتاً يصح العلم بها على انفرادها كسائر ذوات العالم، وإلى أن يشاركوا بينه وبين سائر الذوات في الذاتية، وإلى أن يثبتوا له صفة أخص يفارق بها سائر الذوات، وإلى أن يجعلوا تلك الصفة الأخص مقتضية لكونه قادراً وعالماً وحياً وموجوداً، وإلى أن يجعلوا لكونه قادراً وعالماً تعلقاً فيما لم يزل بذوات المقدورات والمعلومات. فانظر كيف أداهم تفكرهم فيما لا كيفية له ولا مثل، ومخالفتهم في ذلك لما أمرهم به رسول الله ﷺ، والاستغناء بعقولهم عمن أمرهم الله سبحانه بسؤاله والرد إليه - إلى ابتداع ما لا يعقل.

وأما المحالات التي تفرعت عن القول بالتعلق فمنها: قصرهم لعلم الله

سبحانه فيما لم يزل على مجرد ذوات العالم فقط، دون كونه أجساماً وأعراضاً، وحيواناً وجماداً.

ومنها: قصرهم لكونه سبحانه مؤثراً على مجرد صفة زعموا أنها لا شيء ولا لاشيء، وهي وجود العالم.

ومنها: جمعهم بين وصف العالم بأنه محدث وأن ذواته ثابتة فيما لم يزل، ونحو ذلك مما قد تقدم ذكره، وذكر ما ينبغي من استغلاطهم بزخرف أقوالهم فيه، وهو معرفة كون الباري سبحانه شيئاً فيما لم يزل، لا شيء أزلياً سواه، وأنه سبحانه قادر ولا مقدور، وعالم ولا معلوم، وحكيم ولا محكم، وسميع بصير ولا مسموع ولا مبصر، ولا أمور زائدة، ولا موجب ولا موجب.

[الفصل العاشر: في ذكر مغالط المعتزلة في تسميتهم لبدعهم في الدين عدلاً وتوحيداً]

وأما الفصل العاشر: وهو في ذكر تسميتهم لبدعهم في الدين عدلاً وتوحيداً- فلولا تسميتهم لها بذلك مع لبسهم بها لمسائل العدل والتوحيد لم تخف على المرتادين كما قال أمير المؤمنين عليه السلام.

ومثال ذلك: جمعهم بين اسم العدل ومعنى نقيضه في مسائل الإمامة، وجمعهم بين اسم التوحيد ومعنى نقيضه في مشاركتهم بين الباري وبين البرية في الذاتية وفي الأزلية، ونحو ذلك مما جمعوا فيه بين اسم التوحيد ومعنى التحديد والتعديد، والخدع في التسمية للبدع المحدثه بالأسماء المستعارة مما يستغلط به كل مدلس، وقد ذم الله سبحانه ذلك ونبه عليه بقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم].

وطريق النجاة من هذه المغلطة في طلب معرفة المسمى قبل الاسم؛ لكون معرفة الاسم فرعاً على معرفة ما سمي به، ولأجل كون كثير من الأسماء موضوعاً على غير مسمى [مثل ما ذكروه من أسمائهم التي لا أصل لها^(١)].
تم الكتاب والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



(١) - ما بين القوسين ناقص في (أ).

كِتَابُ
بَيَانِ الْإِسْكَالِ
فِيمَا حُكِيَ عَنِ الْمُهَذَّبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَقْوَالِ

تأليف السيد الإمام
أبي عبد الله نور الدين حميدان بن يحيى
رضي الله عنه وأرضاه

[ديباجة الكتاب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد، حمد الله تعالى على جزيل آلائه، والصلاة على محمد خاتم أنبيائه، وعلى السابقين والمقتصددين من أبنائه، والسلام على جميع الصالحين من أوليائه، فإنه لما صحت لنا إمامة الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم عليه لأجل تكامل شروط الإمامة المعتمدة في كل إمام، ولما خصه الله تعالى به من الفضائل والخصائص المشهورة، ولما وضع على حداثة سنه من العلوم الباهرة الكثيرة، ولحسن سياسته وسيرته، وظهور عدله ولطفه برعيته، واستظهاره بما أوضح من الأدلة الدامغة لجميع مخالفيه، ولما روي من إشارة النبي ﷺ إلى قيامه في الوقت الذي قام فيه، وأشبه ذلك مما عجز رفضته عن إنكاره لاشتهاره، حتى التجأوا إلى التحيل بأن يكون بعضهم من خواصه وأنصاره؛ ليتوصلوا بذلك إلى اللبس والتدليس في كتبه، والصد بالكذب والتحريف عن سلوك مذهبه، وحتى إن من الناس من نسبه لأجل ذلك إلى الجهل، ومنهم من وصفه بزوال العقل، ومنهم من غلا ففضله على السلف، ورفض من بعده من أئمة الخلف - أردت إذ ذاك أن أعرف بما المعمول عليه، وما الذي يجب أن ينسب من الأقوال إليه؛ فانتزعت من مشهور ألفاظه الصريحة، المذكورة فيما أجمع عليه من كتبه الصحيحة - أقوالاً أخبر ﷺ فيها أنه قد كذب عليه في كثير مما ينسب إليه، وأقوالاً حذر فيها من الاغترار ببعض المتنسكين، وبما يصدر^(١) في الكتب من مشكل روايات المدلسين، وأقوالاً علّم فيها كيف يعمل فيما يقع في بعض العترة من الإشكال، وفي مشكل ما ينسب إلى الأئمة عليهم من الأقوال، وأقوالاً عارض بها ما ينسب إليه من البدع، وكثر بها عليه من الشنع.

(١) - نخ (أ): سطر.

[ذكر أقوال الإمام المهدي (ع) التي أخبر فيها أنه قد كذب عليه]

أما الأقوال التي أخبر فيها أنه قد^(١) كذب عليه فمنها قوله في باب السلم من كتاب مختصر الأحكام: (ولست أصدق بكل ما روي عن رسول الله ﷺ؛ لقلة الثقات، وطول الزمان، وها أنا أسمع في حياتي^(٢) من الروايات الكاذبة عليّ ما لم أقل ولم أفعل؛ فربما يسمع بذلك أولياء الله فيصدقون به، والعهد قريب).

وقوله في بعض أجوبته لعبد الملك بن غطريف^(٣): (وذكرت أني فضلت نفسي على الأنبياء ﷺ وحاش^(٤) الله ما قلت ذلك في شيء من الكلام)... إلى قوله: (فمتى سمعت أني فضلت نفسي عليهم، أو^(٥) ذكرت أني أعلم وأورع [منهم]^(٦))، ما أحسب إلا أن ذلك نقل إليك، واشتبه اللفظ والكلام عليك).

وقوله في بعضها: (فذكرت في كتابك أنك مسترشد معاتب، ثم حرقت قولي فصح أنك معاند كاذب، وأنت -والحمد لله- من درك ما رجوت خائب، والله سائلك عما حرقت من كلامنا، ومناقشك على الكذب الذي أتيت به علينا، والكلام الركيك الذي نسبته إلينا).

وقوله في بعض أدعيته التي ذكر فيها أصناف رفضته: (ومنهم من هو مجتهد في إهلاك عرضي واغتيابي وانتقاصي).

وفي بعضها: (اللهم طهرني من كذب الألفاف^(٧))، ونزهني من روايات الهمج السفساف^(٨)).

(١)- في (ب): أنه كذب.

(٢)- في (ب): في زماني.

(٣)- عبد الملك بن غطريف من علماء المطرفية عارض الإمام القاسم بن علي العياني عليه وكان شديد العداوة له، وعارض بعده ولده الإمام الحسين بن القاسم.

(٤)- في (ب): فحاش الله.

(٥)- نخ (ب): وذكرت.

(٦)- زيادة من نخ (أ).

(٧)- اللف: الحرب والطائفة. من الالتفاف، وجمعه: ألفاف. والألفاف: القوم المجتمعون من قبائل شتى. والألف الثقيل البطيء في الكلام إذا تكلم ملأ لسانه فمه.

(٨)- السفساف: الرديء من كل شيء، والأمر الحقير، وكل عمل دون إحكام سفساف. لسان

وفي بعضها: (يا رب، أسألك الخلاص من عشرة من لا يعرفني، فقد والله أقرحت عشرتهم قلبي، إن أمرتهم بأمر لم يقبلوه، وإن نهيتهم عن منكر لم يتركوه، وإن أدبتهم بأدب لم يحفظوه، وإن سمعوا مني رواية لم يأتوا بها على وجهها، وإن رأوا حكمة لم يقفوا على فهمها).. إلى قوله: (وإن رأوا مني علماً حرفوه جهلاً).

فصل

يشتمل على أربع مسائل مما تنبه على النظر:

الأولى: أن يقال: إذا قد ثبت بالدليل كون المهدي عليه إمام حق يجب تصديقه في كل ما قال وادعى - فهل يجب تصديقه فيما ذكر وأخبر به من أنه قد كذب عليه في بعض ما نسب من الأقوال إليه أم لا؟

الثانية: هل ذلك الكذب الذي أخبر به موجود الآن أم لا؟

الثالثة: إذا^(١) كان ذلك الكذب موجوداً هل هو الأقوال المختلف فيها أم الأقوال المجمع على صحتها؟

الرابعة: ما الفرق في التشنيع على المهدي عليه بين قول من زعم أنه ترقى من القول بتفضيله للنبي على نفسه والتكذيب لمن نسب ذلك إليه إلى القول بتفضيله لنفسه على النبي ﷺ والرجوع إلى تصديق من كان نسب ذلك إليه، وأي بدعة أفحش من هذه البدعة؟! وهي جعل قول عبد الملك أصح وأشهر من قول المهدي عليه.

أذكر أقوال الإمام المهدي (ع) التي حذر فيها من الاغترار ببعض

المتنسكين، وبما يسطر في الكتب من مشكل الروايات

(رجع)، وأما الأقوال التي حذر فيها من الاغترار ببعض المتنسكين، وبما يسطر في الكتب من مشكل الروايات فمن ذلك:

(١) - في (ب): إن.

قوله عليه في كتاب الرد على أهل التقليد والنفاق: (ومن بان لك منه النفاق فلا تبسط إليه وإن تنسك، وأعرض عن القبيح وأمسك؛ لأنه لا يؤمن عند إظهاره لديانته أن يجعل ذلك سبباً للخيانة).

وقوله في كتاب الرد على الدعي^(١): (ولم يدخل على أمة من الأمم إلا من مأمناها، ولم تفتن القرون الماضية إلا بمن يوهمها أنه من المودة على دينها).

وقوله في كتاب الرد على الدعي أيضاً: (ولو كان من خاف من شيء أو شك فيه عقده في رقبته، وتقحم عليه، ودعا جميع المسلمين إليه - لحكم الشك على اليقين، ولما فرق بين الباطل والحق المبين).

وقوله عليه في كتاب الرحمة: (وليس كل ما روي حقاً، ولا ما سطر كان صدقاً، مما يخالف علماء آل الرسول، وتحيله ثواقب العقول).

وقوله في كتاب التوفيق والتسديد: (فقد رأينا من يتكبر عن الجهل وهو لا يعلم، ويحمله الكبر أن لا يقول: الله أعلم).

فصل

انظر كم بين قوله عليه في هذا، وبين [قول]^(٢) من زعم أنه من قال في أمره: الله أعلم - كانت النار أولى به.

أذكر أقوال الإمام المهدي (ع) التي علّم فيها كيف يعمل

فيمن أشكل أمره من العترة

وأما الأقوال التي علّم فيها كيف يعمل فيمن أشكل أمره من العترة، وفيما أشكل من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة عليه فمن ذلك:

(١) - نخ (ب): الداعي.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

قوله في رسالته إلى شيعة أبيه عليه السلام: (ولا تقلدوا أحداً من آل نبيكم ممن اشتبه عليكم أمره منهم، وكلّوه إلى ربكم، ولا تقلدوه دينكم، ولا تقاطعوا في الوقوف أحداً من إخوانكم، ومن تبين لكم رشده فاتبعوه، ومن بان لكم غيه فاجتنبوه، ومن اشتبه عليكم حاله فارجوه، وكلّوه إلى خالقه ولا تعادوه؛ فالؤمنون وقافون عند الشبهات).

وقوله في كتاب تثبيت إمامة أبيه عليه السلام بعد كلام: (وإن قول أئمتنا لا يخالف محكم الكتاب، ولا يحيد عن الحق والصواب، وإنّ ما اختلف من أقاويلهم تمسكنا فيه بتأويلهم، وتبرأنا إلى الله من تكذيبهم، واعتمدنا على قول ربهم، واتبعنا من ذلك أحسنه، وأقربه إلى الحق وأبينه، وما اشتبه علينا من كلامهم رجعنا فيه إلى أحكامهم؛ كي لا نبوء بآثامهم؛ لأن الله ألطف^(١) بنا، وأرحم من أن يعذبنا على ما يكون من وقوفنا، وطلبنا لسبيل نجاتنا، وما نرجوا من عفوه لحسن ظنوننا، واطراحنا لأهواء أنفسنا، واعتمادنا على محكم كتاب ربنا، وسنة نبينا صلى الله عليه وآله، والله على ذلك المستعان، وهو حسبنا وعليه التكلان).

وقوله في كتاب مهج^(٢) الحكمة: (من أراد أن يستفيد من خاتم النبيين، ومن أمير المؤمنين عليه السلام فليقف على ما وضع الهادي إلى الحق - عليه السلام -، وكذلك ما وضع المرتضى لدين الله عليه السلام من العدل والتوحيد، والحلال والحرام، وغير ذلك من شرائع الإسلام؛ لأنها أخذوا العلم الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يلتفت إلى اختلاف المختلفين، ولا يعتمد على أقاويل القائلين، فإني وطئت من العلوم مهجها، واعتزلت - والحمد لله - همجها، فما رأيت علماً أشفى ولا أئين ولا أكفى مما أتيا به من خالص الدين، ومحض اليقين، رواية عن خاتم النبيين، وسيد الأولين والآخرين، أخذاه عن آبائهما، وحفظاه عن سلفهما أباً فاباً، وجداً فجداً؛

(١) - في (نخ) لأن الله اللطيف بنا أرحم... إلخ.

(٢) - نخ (ب): منهج.

حتى ينتهي إلى الأصل أمير المؤمنين، عن سيد المرسلين، عن الروح الأمين، وإخوانه الملائكة المقربين، عن الله رب العالمين، وفاطر السماوات والأرضين؛ فالحمد لله الذي جعلنا من المقتدين^(١)، ومن علمهما مستفيدين، فمن علمهما استقيت، وبهداهما اهتديت، وبهما في جميع الأمور اقتديت، وفي آثارهما مشيت). وقوله في كتاب الرحمة: (وليعلم من سمع لنا قولاً أنه منهما، وإن شاء الله لا نتكلم بخلاف قولهما، ولا ندين الله بغير دينهما، ودين من حذا بحذوهما من ذريتهما؛ فمن سمع لنا كلاماً فليعرضه^(٢) على كلامهما؛ فما خالف قولهما فليس لنا، وما وافق ذلك فهو منا).

فصل:

فإن قيل: إن الفضلاء من قرابة المهدي عليه السلام هم الذين رروا تلك الروايات، وهي إلى الآن مشهورة في كتبهم.

فالجواب: أن فضل الفضلاء من قرابة المهدي - رحمة الله عليهم - لا يمنع من اغترارهم، ووجود الخطأ في كتبهم، وأن مخالفة ما يوجد من الخطأ في كتبهم لا ينقص من فضلهم؛ وذلك لأن جميع الفضلاء من الأنبياء وغيرهم يجوز عليهم تصديق ما ليس بصحيح؛ ولذلك قيل: إن النبي ﷺ أُذُنٌ، ووصفه الله سبحانه بأنه يؤمن للمؤمنين، أي: يصدقهم.

وقال المهدي عليه السلام عقيب ذكره للروايات الكاذبة عليه: (فربما يسمع بذلك أولياء الله فيصدقون به، والعهد قريب). فانظر كيف وصفهم بأنهم أولياء الله مع تجويزه لتصديقهم للكذب عليه.

فإن قيل: إن أولئك الفضلاء حكوا أنهم سمعوا تلك الروايات عن المهدي عليه السلام.

(١)- في (ب): جعلنا بهما.

(٢)- نخ (ب): فليعرض.

فالجواب: أنه إذا ثبت كونها خطأ فأكثر ما يجب من حقهم أن تتأول فيهم كما تتأول في المهدي عليه السلام، لو صح أنهم قالوا ذلك، ولم يصح، بل في الرواية المشهورة أن علي بن القاسم رحمة الله عليه - وهو أعلم إخوة المهدي وأخصهم به - قال: ما صح عنده من كلام الناس إلا رواية روتها امرأة المهدي اللعوية^(١).

إحكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي عليه السلام قول من

زعم أنه فضل نفسه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(رجع) وأما الأقوال التي عارض بها ما شنع به عليه من الروايات؛ فمما عارض به قول من زعم أنه فضل نفسه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(٢):

قوله في كتاب الرد على من أنكر الوحي بالمنام: (وليعلم من سمع قولنا^(٣))، أو فهم تأويلنا - أن الوحي الذي ذكرنا فيما تقدم من كلامنا أن الله ختمه بنبينا هو^(٤) هبوط الملائكة، وما كان يسمع موسى عليه السلام من المخاطبة؛ فذلك الذي ختمه الله وقطعه بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنه علم أنه أفضل آدميين، ففرق بينه وبين أهل بيته أجمعين بأن جعلهم له تابعين، وبشريعته مقتدين، ولو علم في ذريته أفضل منه لأزاح ختم النبوة عنه، ولجعل بعده أنبياء مثله، ولما أبان على فضلهم فضله).

وقوله في كتاب تفسير غريب القرآن: (وبلغنا - والله أعلم - عن بعض الإمامية - لعنهم الله - أنهم قالوا: محمد رسول الله، وخاتم النبيين المهدي. وكذب أعداء الله في قولهم، بل محمد خاتم النبيين، وسيد الأولين والآخرين). وقوله في كتاب التوفيق والتسديد: (وسألت عن العقول هل هي مستوية

(١) - قال في هامش النسخة (أ): منسوبة إلى قبيلة من الظاهر يقال لها: نجم لعوة.

(٢) - في (ب): الأنبياء عليهم السلام.

(٣) - نخ (ب): وليعلم من سمع قولنا وفهم.. إلخ.

(٤) - نخ (ب): وهو هبوط.. إلخ.

أم بينها اختلاف؟ والجواب: أن اختلاف عقول الناس كاختلاف قواهم، فمن كانت قوته تبلغ أداء الفرائض وجبت عليه، ومن^(١) لم يطق فلا يكلفه الله ما يعدم لديه، ولا يصل بقوته إليه، وإنما العقول على وجوه معروفة، وأحوال بينة موصوفة، منها عقول سادتنا الملائكة المقربين، ومنها عقول الأنبياء والمرسلين، وعقول الأوصياء المستخلفين، وعقول الأئمة الطاهرين، وبعد ذلك عقول المكلفين.

فأفضل العقول عقول الملائكة الأكرمين، ثم عقول الأنبياء أكمل من عقول الأوصياء، ثم الأوصياء أكمل من الأئمة في العقول، وأفضل في الاعتقاد والقول، ثم للسابقين من الفضيلة على المقتصدين كمثل فضل الأنبياء على الوصيين، وللأئمة المقتصدين من الفضل ما لا يكون لفضلاء المؤمنين، وأفضل الناس كلهم فضلاً، وأكملهم ديناً وعقلاً - محمد خاتم النبيين صلوات الله عليه وعلى أهل بيته الطاهرين).

أحكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من زعم أن كلامه أبهر من كلام الله تعالى

ومما عارض به قول من زعم أن كلامه أبهر من كلام الله سبحانه: قوله في تفسير غريب سورة الأنعام: (ولا نعلم دليلاً أبين من القرآن، ولا أشفى ولا أوضح من الفرقان، ولا أبهر ولا أنور في البيان مما جاء به محمد وأهل بيته في البرهان). وقوله في كتاب تثبيت إمامة أبيه عليه السلام: (ولا يقول^(١) أحد إن كتب الأئمة أولى من كتاب الله بالصدق، وأقرب إلى الصواب والحق).

وقوله في جوابه لمن سأل عن معنى قوله: إن أدلة المعقول أقطع للملحدين من أدلة المسموع، وقوله: إن تفسير الأئمة عليه السلام للمتشابه أبين من المتشابه: (إنما

(١)- في (ب): وإن لم.

(١)- نخ (ب): يقل.

معنى قولي: إنه أقطع للمشبهين والملحدّين: أنه آيين من المتشابه من كتاب الله للمتعلّمين، فأما أن يأتي أحد بمثل آية من كتاب الله فلا يدعي ذلك إلا كاذب).

[حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من زعم أنه لا حجة بعده]

ومما عارض به قول من زعم أنه لا حجة بعده: قوله في كتاب تثبيت إمامة أبيه عليه السلام: وأما قولهم: إن كتب الإمام وما سطر حجة على جميع البشر فلعمري إن قبول ما فيها من الحق واجب على جميع المخلوقين، لا ما ذهبوا إليه من رفض الأئمة الباقين، والتعلق بكتب الماضين، ولو كان ما قالوا عند من عقل صدقاً، وكان ما نطقوا به من الزور حقاً - لكان ذلك رداً لقول رب العالمين، وإثباتاً لقول المخالفين؛ إذ كلهم متعلق بكتب من عدم شخصه، رافض لمن كان من الأئمة بعده، ولو كان لأحد منهم أن يقف على إمامة رجل يرفض من بعده؛ لجاز ذلك لمن كان من الروافض قبله، ولجاز لهم من ذلك ما جاز له، ولصارت العوام أولى بالإمامة من آل نبيهم، ولنقضوا قول ربهم، ولما كان لقوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد] معنى، ولكان تمرداً وعبثاً؛ فتعالى الله عما يقولون علواً كبيراً).

.. إلى قوله: وزعموا أن الله حجة مغمورة إذا لم يكن ثم حجة مشهورة، غير من هو عندهم معارض، ولكلام الأئمة رافض، والله سائلهم عما ذكروا^(١) من المحال، وأفحشوا في أولياء الله من المقال، وأكذبوا ما قال فيهم ذو الجلال، فأخرجوا الله بحجتهم هذا المغمور من الحكمة والعظمة والتدبير؛ إذ زعموا أن الله يحتاج على عباده، وينفي الفساد من بلاده - بحجة لا ترى ولا تبصر، ولا يسمع بها ولا تذكر، ولا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر، ولا يرد على أحد من المبطلين، ولا ينصر الحق والمحقين).

(١) - نخ (ب): ذكره.

..إلى^(١) قوله: (وأيضاً فليس من حكمة الحكيم أن يحتج على عباده بحجة من أهل بيت نبيه، ثم يخفيها عنهم ويغمرها، ولا يعلمهم بها ويسترها، ثم يحاسبهم على ما لم يعلموا، ويعذبهم على ما لم يفهموا، أجل؛ إنه عز وجل لبعيد عن هذه الفرية وأمثالها، ونظائرها من القول وأشكالها، وإنما معنى ما روي من الحجة الباطنة عن أمير المؤمنين - عليه صلوات رب العالمين^(٢) -: هو المقتصد من آل الرسول، وقد روي عن النبي ﷺ أنه ذكر الحجة، ثم قال: ((إما السابق وإما المقتصد))، وإنما سمي المقتصد [مقتصداً]^(٣) لاقتصاده عن المراد، وسمي حجة لاحتجاجه على جميع العباد).

..إلى قوله: (فكيف إلا أنه قد قال بإجماعهم، لو انتفعوا بعقولهم وأسماعهم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا [من]^(٤) بعدي [أبداً]^(٥)): كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)). ولا يخلو قوله ﷺ: ((لن يفترقا [حتى يردا علي الحوض]))^(١) من أن يكون باطلاً أو حقاً؛ فنعوذ بالله من تكذيب الرسول، ومكابرة حجج العقول، ولقد كفر من كذب كتاب رب العالمين، ورد قول الرسول الأمين، وتعلق بأوهامه وظنونه، وقبل وحي شياطينه، واعتمد على المتشابه من الأقاويل، وجعل مخارج السور والتأويل، وفارق محكم التنزيل، واتكل على الأقاويل المهلكات، وقبل ما روي من المتشابهات، وتبرأ من الأمهات^(٢) المحكمات).

(١)- في (ب): وقوله أيضاً.

(٢)- نخ (ب): عليه السلام.

(٣)- زيادة من نخ (ب).

(٤)- زيادة من نخ (ب).

(٥)- زيادة من نخ (ب).

(١)- ما بين المعكوفين زيادة من نخ (أ).

(٢)- (نخ): الآيات.

وقوله في كتاب شواهد الصنع: (أصل الإمامة في العقول؛ لأن الحكيم قد علم ألا بد من الاختلاف بين المخلوقين؛ فجعل في كل زمان حياً مترجماً لغوامض الأمور، مبيناً للخيرات من الشرور، ولا يعدم ذلك في كل قرن من القرون، إما ظاهراً جلياً، أو مغموراً خفياً.

فإن قيل: وما ^(١)الظاهر الجلي، وما المغمور الخفي؟

قيل - ولا قوة إلا بالله -: أما الظاهر فالسابق المنذر لجميع الخلائق، وأما الخفي فالمقتصد المحتج [لله] ^(٢)على جميع العباد، الأمر بالمعروف والنهي عن الفساد، بغير قيام ولا جهاد.

إحكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من

زعم أنه مهدي عيسى (ع)

ومما عارض به قول من زعم أنه مهدي عيسى عليه السلام، وأنه لا بد لمهدي عيسى من غيبة قبل قيامه:

تفسيره عليه السلام لقول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ^(١) [النساء: ١٥٩]، قال: (يحتمل أن يريد إلا من قد آمن، فأتى بالمستقبل

(١) - نخ (ب): فها.

(٢) - زيادة من نخ (أ).

(١) - قال الإمام الحجة/ مجتهد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) في كتابه لوامع الأنوار (٢/ ٧٠١ ط ١) ما لفظه: قال ابن أبي الحديد في شرح قول الوصي (ع): فإنكم لو قد عايتم ما قد عاين من مات لجزعتهم.. إلخ، ما لفظه: ويمكن أن يعني به ما كان (ع) يقوله عن نفسه: إنه لا يموت ميت حتى يشاهده (ع) حاضراً عنده. ثم روى قول أمير المؤمنين مخاطباً للحارث الهمداني:

| | |
|---------------------------|-------------------------|
| أحارُّ همدان من يموت يرني | من مؤمن أو منافق قبلاً |
| يعرفني طرفة وأعرفه | بعينه واسمه وما فعلاً |
| أقول للنار وهي توقد للـ | عرض ذريه لا تقري الرجال |
| ذريه لا تقريه إن لـ | حبل الوصي متصلاً |

بمعنى الماضي، ويحتمل ما روي عن الأئمة عليهم السلام أن الله سبحانه يظهره في آخر الزمان يدعو إلى طاعته وطاعة المهدي، ويصلي خلفه).

وتفسيره لقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]، قال: (هو وعد من الله سبحانه لرسوله، فكان ما وعد)، قال: (وأتى في الخبر عن الأئمة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن هذا الظهور يكون على يد المهدي عليه السلام يقهر جميع أديان الأمم).

وتفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَرْضًا لَمْ تَطْثُوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، قال: (أي: ستملكونها، وقيل: سيملكها القائم من آل محمد في آخر الزمان).

وتفسيره لمعنى ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المهدي: أنه يؤيم عرسه، قال عليه السلام: (معنى يؤيم عرسه): أنه يتركها عند قيامه؛ اشتغالاً بالجهاد عنها).

وتفسيره لمعنى ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في الحجة الباطنة بأنه المقتصد، واحتج على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((سيأتي من بعدي فتن متشابهة كقطع الليل المظلم؛ فيظن المؤمنون أنهم هالكون فيها، ثم يكشفها الله عنهم بنا أهل البيت: برجل من ولدي خامل الذكر، لا أقول خاملاً^(١) في حسبه ودينه وعلمه، ولكن لصغر سنه، وغيبته عن أهله، واكتتامة في عصره)) قال: فيين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يريد بذلك الاقتصاد، لا ما ذهب إليه أهل اللداد.

فصل

انظر كيف يجوز أن يضاف إليه ما عابه على غيره، وسماه فرية وكفراً ولداداً، ونحو ذلك؟ وكيف يجوز الخروج من هذا المعلوم المجمع عليه إلى الروايات المظنونة المختلف فيها؟ ومن أقوال أئمة الزيدية إلى أقوال غلاة الإمامية؟

إلى قول الشارح: ففي الكتاب العزيز ما يدل على أن أهل الكتاب لا يموت منهم ميت حتى يصدق بعيسى بن مريم (ع) وذلك قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ١٥٩﴾ [النساء]، قلت: الشاهد في أول الآية: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، انتهى.

(١) - في (ب): خاملاً الذكر.

[حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من روى عنه أنه لا يموت ولا يستشهد حتى يقوم في آخر الزمان]

ومما عارض به قول من روى عنه أنه لا يموت ولا يستشهد حتى يقوم في آخر الزمان: قوله في رسالته إلى شيعة جده القاسم بن إبراهيم عليه السلام: (فالعباد بالله كيف يداري في الحق من أصبح وأمسى منتظراً لسفك دمه، وقد وطئ وطأة المتناقل على رقاب أعداء الله).

وقوله في كتاب الدامغ يصف نفسه عليه السلام: (وأصبح متوقفاً للموت والفناء، وعاد الفقر أحب إلي من الغنى).

وقوله في كتاب الأسرار: (فوالذي أنا في يده ما نمت نومة حتى أناقش نفسي، وأتذكر ما اجترحت في يومي وأمسي؛ لأن النائم ربما حيل بينه وبين انتباهه، كما يحال بين اليقضان ومنامه).

وقوله في بعض أدعيته: (وأكبر^(١)) همي الشهادة في سبيلك، والغضب لدينك، وأنا حريص في ذلك؛ فيا رب لا تخيب أملي^(٢)، ولا تحترم دون الشهادة أجلي، وعجل -يا مولاي- ذلك، وارحم تضرعي.. إلى قوله: (وعلي أن أبذل جسدي وعرضي ولساني، حتى يفرق^(٢) بين روحي وجسدي، ويقطع فيه أجلي، اللهم خذ بذلك عهدي وميثاقي، واشهد علي، وكفى بك شهيداً، اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك وحملة عرشك وأهل سماواتك وأرضك أنني لا أرجع ولا أنثني، ولا أستقيلك في بيعتي حتى ينقطع عمري، ثم أزور قبري أو يذهب لك في الغضب لحمي ودمي).

(١)- في (ب): أكثر.

(١)- نخ (أ): آمالي.

(٢)- في (ب): تفرق.

انظر^(١) كيف يجوز أن يضاف إليه عليه أنه لم يف بعهدة وميثاقه، وكيف يجوز أن يترك تصديقه في هذا^(٢) وشبهه لأجل روايات لا دليل على صحتها، ولا ثقة بمن أسندت إليه من النسوان والمتشيعين الذين حكى عنهم بعض إخوة المهدي عليه.

[حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من

زعم أنه كان يرى ما حكى عنه في المنام]

ومما يعارض^(٣) به قول من زعم أنه كان يرى ما حكى عنه في المنام: قوله عليه [في كتاب الإمامة]^(٤): واعلم أن الإمامة لا تصح بالملاحم والمنام، ولا تبطل إمامة الأئمة بالأحلام؛ لأن الرؤيا وإن كانت من حكمة الله جل جلاله، وعظمت نعمته وإفضاله، فإنها تحمل على التأويل، ولا يعتبر ظاهرها في جميع الأقاويل، والحكيم لا يصرح بكل أسبابه، لما في النظر والتمييز من ثوابه، مع ما في النظر من لقاح العقل، وبطلان الخيرة والجهل، وربما رؤيت الرؤيا للرجل، وإنما المراد بها سواه من ذريته، أو بعض إخوانه^(١) وقرباته.

[مناقشة حسنة]

فصل: يشتمل على مسائل:

الأولى: إذا كان للمهدي عليه أقوال مجمع على صحتها، وأقوال مختلف فيها، ما الواجب أن نتبع من ذلك في وقت الفترة؟

(١) - نخ (ب): فانظر.

(٢) - نخ (ب): هذه.

(٣) - في (ب): يبطل قول.

(٤) - زيادة من نخ (أ).

(١) - نخ (ب): أو قرباته.

الثانية: إذا كان لا بد لله سبحانه من حجة من العترة في كل عصر، وكان كل حجة بعد المهدي عليه لا يصدق بما شنع^(١) عليه، هل يجب الاقتداء به مع ذلك، أم يجب رفضه؟

الثالثة: إذا كان مهدي عيسى عليه لا يعلم^(٢) أنه هو إلا بعد ظهور عيسى عليه، ولا يعلم أن عيسى هو هو حتى يحيي الموتى؛ فكيف يعلم مع عدم ذلك؟
الرابعة: إذا كان فضل النبي ﷺ مجمعاً على كونه معلوماً بالنص؛ فكيف يجوز نسخه بفضل مختلف فيه؟

الخامسة: هل تصح إمامة من يدعي خلاف ما أجمعت عليه الأمة؟ مع أن من شرط صحة إمامته ألا يخالف شيئاً من الأدلة، وأن يكون مقتدياً بمن قبله من الأئمة، وغير مخالف لإجماعهم.

السادسة: لو صح القول بتفضيل المهدي عليه على النبي ﷺ؛ هل يكون فضله عليه معقولاً أو مسموعاً؟ تفضلاً أو مجازاة؟ وهل يكون قبل ظهور عيسى أو بعده؟

السابعة: إذا قام من العترة بعد المهدي عليه إمام، وأنكر بعض ما يجد في كتب المهدي عليه من الروايات، هل يكذب أو يصدق - كما قال القاسم بن علي العياني عليه في كتاب ذم الأهواء والوهوم في مثل ذلك: واحذروا رحمكم الله من فتنة الهوى، ومخالفة حجج الله التي تعين وترى، ولا تأتموا بالأخبار التي ترد عليكم من أئمة الهدى، فإن الله لم يجعل حججه خيراً فاسداً، ولا كتاباً مفرداً، ليس معه من ذرية الرسول معين.

(١)- في (ب): ما شنع به.. إلخ.

(٢)- في (ب): لا يظهر إلا بعد ظهور.

والحمد لله رب العالمين، وصلى^(١) الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(٢)

(١) - نخ (ب): وصلاته على محمد خاتم النبيين.

(٢) - [قال في الأم المتقول منها*]:

قال القاضي الأجل الأوحى الأفضل، العالم العامل الأكمل، أبو عبدالله محمد بن جعفر بن الشيبان بن غالب عليه السلام: لما سمعت من السيد الشريف الفاضل حميدان بن يحيى هذه المجموعات التي جمعها، وذلك بعد أن نسختها من الكراريس التي بخطه، ومن جملتها هذا الذي من كلام مولانا الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم - سلام الله عليه ورضوانه - قلت فيه عليه السلام أبياتاً وهي هذه:

| | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| هذا إمام عالم عامل | أبرأ إلى الرحمن من بغضه |
| ومن موالاته لأعدائه | ومن غلوه فيه أو رفضه |
| قف واتق الله إله السما | يا أيها الطاعن في عرضه |
| إن*** تك منه اليوم مستقرضاً | ففي*** غد تندم من قرضه |
| أدين أن الحق ما قاله | من صفة الباري ومن فرضه |
| وأن من في فضله قد غلا | أكبر جرماً من ذوي بغضه |
| فخف إله الخلق يا من غلا | في خلط ما قد شيب*** في محضه |
| مثل ابن غطريف الذي لم يقل | في كله الحق ولا بعضه |
| قال ابن غطريف الذي قاله | فشمر المهدي في نقضه |
| ورد ما قال ولم يرضه | إذ أسخط الله ولم يرضه |
| صلى عليه الله من راحض | طاب فطاب*** الدين من رضه |

تمت الأبيات رحمة الله على قائلها ورضوانه.

وصلى الله على محمد وآله.

* - ما بين القوسين ساقط في (أ).

*** - نخ (ب): عبدالله.

*** - نخ (ب): فإن.

*** - نخ (ب): فإن.

*** - نخ (ب): وطاب.

الْمُنْتَزَعُ الْأَوَّلُ مِنْ أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ (ع)

يتضمن الكلام في النص والحصر وصفة الإمام وذكر حكم من يخالف
في ذلك من فرق الإسلام

انتزعه السيد العالم العامل، الورع الكامل، نور الدين، عين الموحدین،

فرع العترة الأكرمين الهادين، محيي علوم آبائه الأكرمين

حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي

الحسني الهاشمي

رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مصيره ومأواه،

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وبه نستعين:

أما بعد حمد الله تعالى على سوابغ نعمه، وما أوضحه لجميع المتعبدين من بوالغ حكمه، والصلاة على من اختاره لختم إرساله، وخلفه في أمته بالأئمة السابقين من آله.

فإنه لما كان الكلام في مسائل الإمامة والأئمة من أول ما وقع فيه الخلاف والتنازع بين الأمة، وقد صح بالأدلة وجوب طاعة أئمة العترة واتباعهم، وأنه لا يجوز لأحد من المؤمنين مخالفة إجماعهم - جمعت من أقوال كثير من الأئمة عليهم السلام جملاً من الكلام في النص والحصص وصفة الإمام.

[ذكر أقوال أمير المؤمنين في الإمامة]

فمن ذلك: قول أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب نهج البلاغة [في قصة أبي بكر^(١)]: (أما والله لقد تقمصها^(٢)) ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحا).

وقوله: (حتى إذا مضى الأول لسبيله أدلى بها إلى غيري بعده^(٣))؛ فيا عجباً بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها^(٤) لآخر بعد وفاته).

وقوله بعد ذلك في قصة عمر: (فصبرت على طول المدة، وشدة المحنة؛ حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني سادسهم؛ فيا لله (و)^(٥) للشورى، متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرب إلى هذه النظائر).

(١) - ما بين القوسين ساقط في (ب).

(٢) - أي: جعلها كالقميص مشتملة عليه. والضمير للخلافة. شرح النهج

(٣) - في (ب): بعد وفاته.

(٤) - نخ (ب): أدلى بها.

(٥) - زيادة من نخ (أ، ج).

وقوله في كتاب المحن في قصة عثمان وأصحابه: (فلما لم يجدوا عندي إلا المحجة البيضاء، والحمل على الكتاب وسنة الرسول، وإعطاء كل امرء ما جعل الله له، ومنعه ما^(١) لم يجعل الله له - انتبذ من القوم منتبذ فأزأها (إلى ابن)^(٢) عفان؛ طمعاً في التبيح معه في الدنيا).

وقال في قصة الجميع: (فلم أشعر بعد قبض رسول الله ﷺ إلا برجال من بعث أسامة وعسكره قد تركوا مراكزهم، وأخلوا مواضعهم، وخالفوا أمر رسول الله ﷺ فيما أنقضهم فيه، وأمرهم (به)^(٣) وتقدم إليهم فيه من ملازمة أميرهم، والمسير معه وتحت لوائه، حتى ينفذ لوجهه الذي وجهه إليه، وخلفوا أميرهم مقيماً في عسكره؛ فأقبلوا يتبادرون على الخيل ركضاً إلى عقد عقده الله ورسوله ﷺ في أعناقهم، وعهد عهده الله لي إليهم ورسوله، فنكثوه وعقدوا لأنفسهم).

وقال في كتاب نهج البلاغة: (حتى إذا قبض رسول الله ﷺ رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل، واتكلوا على الولاة، ووصلوا غير الرحم، وهجروا النسب الذي أمروا بمودته، ونقلوا البناء عن أرض أساسه، فبنوه في غير موضعه). وقال في سبب تركه لقتالهم: (فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فضننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى، وشربت على الشجا، وصبرت على أخذ الكظم، وعلى أمر من طعم العلقم).

وقال في خطبته المعروفة بالموضحة بعد ذكره للمواطن التي فر عنها أبو بكر وعمر: (واعلموا رحمكم الله أنه من أخفى الغدر، وطلب الحق من غير أهله - ارتطم في بحر^(٤) الهلاك، وصار بجعله أقرب إلى الشك والإشراك، والله يقول

(١) - نخ (ج): ما.

(٢) - نخ (ب): لابن.

(٣) - زيادة من نخ (أ، ب).

(٤) - نخ (ب): بحور.

سبحانه: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ١٥﴾ وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ١٦﴾ [الأَنْفَال]، فاعضبوا رحمكم الله على من غضب الله عليه).

وقال: (فنقضوا عهد رسول الله ﷺ، وخالفوا إلى غير فعله، في أخذهم فذكاً من يد ابنته، وتأولوا ما لم يعلموا معرفة حكمه).

وقال عليه السلام: (كذب المفترون، وضل الكاذبون على الله وعلى رسوله ضلالاً بعيداً، بل الله يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة من دونه، وهو أعلم حيث يجعل رسالاته، ويهدي لنوره من يشاء، ولا معقب لحكمه، ولا راد لأمره، وقد اختار الله طالوت واصطفاه، ووكله بأمره، فمن أطاعه ظفر، ومن عصاه كفر؛ فاعتبروا به فلکم فيه معتبر).

ومن شعره عليه السلام في معنى ذلك قوله:

أنا علي صاحب الصمصامة أخو نبي الله ذي العلامه
قد قال إذ عممني العمامه: أنت الذي بعدي له (١) الإمامه

وقوله:

سبقتكم إلى الإسلام طراً صغيراً ما بلغت أو ان حلمي
وأتاني ولايته عليكم رسول الله يوم غدير خم

وقوله:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف تليها والمشiron غيب
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقرب

(١) - في (ب، ج): لك.

وقال عليه السلام في كتاب نهج البلاغة في ذكر العترة والأئمة منهم: (أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا؟ كذباً وبغياً علينا؛ أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرّمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يستضاء الهدى، وبنا يستجلى العمى، إن الأئمة من قريش في هذا البطن من هاشم؛ لا تصلح على من سواهم، ولا يصلح الولاية من غيرهم).

وقال: (فأين يتاه بكم؟ بل كيف تعمهون وبينكم ^(١) عترة نبيكم، وهم أزمة الحق، وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردّوهم وردّ الهيم العطاش).

وقال: (لا يعادل بآل محمد من هذه الأمة أحد، ولا يساوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفى الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة).

وقال: (فالتمسوا ذلك من عند أهله؛ فإنهم عيش العلم، وموت الجهل، هم الذين يخبركم حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم، لا يخالفون الدين، ولا يختلفون فيه).

وقال في ذم من استغنى برأيه وعلم شيوخه: (فيا عجبا، وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتفون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي، ولا يؤمنون بغيب، ولا يعفون عن عيب، يعملون في الشبهات، ويسيروا في الشهوات، المعروف فيهم ما عرفوا، والمنكر عندهم ما أنكروا، ومفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم، وتعويلهم في المبهات ^(٢) على آرائهم، كأن كل امرئ منهم إمام نفسه).

(١)- في (ب): وفيكم.

(٢)- نخ (أ، ج): المبهات.

ذكر أقوال الإمام الحسن (ع) في الإمامة

وذكر^(١) الحسن بن علي عليه السلام في خطبته التي خطب الناس بها بعد مهادنته لمعاوية -لعنه الله-، أن الذي أُلجأ إلى المهادنة هو الذي أُلجأ النبي ﷺ إلى دخول الغار، وأُلجأ أمير المؤمنين عليه السلام إلى مبايعة أبي بكر، حين جمعت حزم الحطب على داره لتحرق بمن فيها من ذرية رسول الله ﷺ إن لم يخرج يبايع. وقال في غيرها: (ومن البلاء على هذه الأمة أنا إذا دعوناهم لم يجيبونا، وإذا تركناهم لم يهتدوا إلّا بنا).

وقال الحسين بن علي عليه السلام في بعض رسائله إلى أهل البصرة: (أما بعد، فإن الله ابتعث محمداً بالحق، واصطفاه على جميع الخلق، وكنا أهله وأوليائه وذريته^(٢))، وأحق الناس في الناس بمقامه.. إلى آخر ما ذكره من قصة المشائخ واستشارهم بالأمر).

وقال زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام في موشحته القافية: (فمن الأمان به على إبلاغ الحجة وتأويل الكتاب إلّا أهل الكتاب، وأبناء أئمة الهدى، ومصاييح الدجى، الذين احتج الله بهم على خلقه، ولم يدع الخلق سدى؟ هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا فرع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة، الذين طهرهم الله من الرجس، وبرأهم من الآفات، شعراً: هم العروة الوثقى وهم معدن التقى وخير حبال العالمين وثيقها)

وحكي عن زيد بن علي عليه السلام أنه نسب ما أصابه من ظلم هشام إلى الشيخين؛ لأجل كونها أول من سن ظلم العترة، والتقدم على الأئمة.

(١)- نخ (ج): وقال.

(٢)- في (ب): وورثته.

وقال في كتاب الصفوة: (واعلم أن ما أصاب الناس من الفتن، واشتبهت عليهم الأمور من قبل ما^(١) أذكر لك، فأحسن الظن في كتابي هذا، واعلم أنك لن تستشفي بأول قولي حتى تبلغ آخره إن شاء الله تعالى، وذلك أنهم^(٢) لم يروا لأهل بيت نبهم فضلاً عليهم يعترفون لهم به في قرابتهم من النبي صلّى الله عليه وآله، ولا علماً بالكتاب ينتهون إلى شيء من قولهم فيه).

وقال: (وليس كتاب إلا وله أهلٌ هم أعلم الناس به، ضل منهم من ضل، واهتدى من اهتدى).

ثم قال بعد كلام: (ورسول الله صلّى الله عليه وآله هو جدنا، وابن عمه المهاجر معه أبونا، وابنته أمتنا، وزوجته أفضل أزواجه جدتنا، فمن أهل^(٣) الأنبياء إلا من نزل بمنزلتنا من نبينا عليه السلام، والله^(٤) المستعان).

واحتج على ذلك بقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد].

وحكى عنه الحاكم أنه قال: (الرد إلينا، نحن والكتاب الثقلان).

وذكر محمد^(٥) بن علي الباقر عليه السلام في مناظرته للحروري أن الشيخين

(١)- في (ب): أن.

(٢)- نخ (ب): لأنهم.

(٣)- في (ب): أهل بيت.

(٤)- نخ (ج): فالله.

(٥)- هو الإمام الباقر محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ويكنى بأبي جعفر. ولد عليه السلام سنة تسع وخمسين، ولقب بالباقر، وبشر به رسول الله صلّى الله عليه وآله وأمر جابر أن يقرئه السلام بقوله عليه السلام: ((يا جابر إنك ستعيش حتى تدرك رجلاً من أولادي اسمه اسمي يقرء العلم بقرأ، فإذا رأيته فأقرئه مني السلام)) فلما رآه جابر اعتنقه وقال له: جددك يقرأ عليك السلام. وكان عليه السلام من عظماء أهل البيت عليه السلام وعلمائهم المجمع على جلالته وفضله وعلمه وعلو منزلته، وأمه هي فاطمة بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، وهو أول من اجتمعت له ولادة الحسين. توفي عليه السلام سنة ثمان عشرة ومائة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالبقيع إلى جنب أبيه السجاد، وجده الحسن بن علي، وجدته فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله.

مغتصبان لموضع قبريهما من دار رسول الله ﷺ، مع غير ذلك مما ذكر من زلاتهما في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته.

وحكى الحاكم رحمه الله عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال: (نحن حبل الله الذي قال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]).

وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام عن المهدي لدين الله محمد بن عبد الله النفس الزكية عليه السلام أنه قال بعد كلام ذكر فيه قصة المشائخ: (فنظر عليّ للدين قبل نظره لنفسه؛ فوجد حقه لا ينال إلا بالسيف المشهور، وتذكر ما هو به من حديث عهد بجاهلية، فكره أن يضرب بعضهم ببعض فيكون في ذلك ترك الألفة؛ فأوصى بها أبو بكر إلى عمر عن^(٢) غير شوري، فقام بها عمر وعمل في الولاية بغير عمل صاحبه، وليس بيده فيها عهد من رسول الله ﷺ، ولا تأويل من كتاب الله، إلا رأي توخاه هو فيه مفارق لرأي صاحبه؛ فجعلها^(٣) بين ستة، ووضع عليهم أمراء، أمرهم إن هم اختلفوا أن يقتل الأقل من الفتية، وصغروا من أمرهم ما عظم الله، وصاروا سبباً لولاة السوء، وسدت عليهم أبواب التوبة^(٤)، واشتملت عليهم النار بما فيها، والله جل ثناؤه بالمرصاد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

وكذلك حكى^(٥) عليه السلام عن الإمام يحيى بن عبد الله عليه السلام أنه قال في كلام كتب به إلى هارون يذكر فيه قصة المشائخ، وقصة علي عليه السلام: (ولو شاء أمير المؤمنين عليه السلام لهدأت له وركنت إليه بمحابة الظالمين، واتخاذ المضلين^(٦)،

(١)- في (ب): ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

(٢)- نخ (ب): من.

(٣)- في (ب): جعلها شوري.

(٤)- في (ب): الرحمة.

(٥)- نخ (ج): ما حكى.

(٦)- في (ب): المضلين عضداً.

وموالاة المارقين، ولكن أبى الله ورسوله أن يكون للخائنين متخذاً، وللظالمين موالياً، ولم يكن أمره عندهم مشكلاً؛ فبدلوا نعمة الله كفرأ، واتخذوا آيات الله هزواً، وأنكروا كرامة الله، وجحدوا فضيلة الله، فقال^(١) رابعهم^(٢): أنى يكون لهم الخلافة والنبوة؟ حسداً وبغياً؛ فقديماً ما حُسدَ النبيون وأبناء النبيين، الذين اختصهم الله بمثل ما اختصنا، فأخبر عنهم تبارك وتعالى، فقال: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء].

وقال في كلام وعظ به الألف والثلاثمائة الذين شهدوا أنه عليه السلام مملوك لهارون: (فخلف فيكم ذريته، فأخرتموهم وقدمتم غيرهم، ووليتم أموركم سواهم). وقال القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب تثبيت الإمامة في صفة علي عليه السلام بعد ذكره لجملة من فضائله: (مع ما يكون عند الأوصياء من علم حوادث الأشياء، وما يلقون بعد الأنبياء من شدائد كل كيد، ودول كل جبار عنيد). وقال في جواب سائل سألته عن الشيخين: (كانت لنا أم صديقة بنت صدِّيق، [و]^(٣) ماتت وهي غضبانة عليهما، ونحن غاضبون لغضبها؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن الله يغضب لغضب فاطمة ويرضا لرضاها)).

وقال في كتاب تثبيت الإمامة أيضاً: (ولو كان الأمر في الإمامة كما قال المبطلون فيها، وعلى ما زعموا (من)^(٤) أنهم الحاكمون بأرائهم واختيارهم (عليها)^(٥)، وأن الخيرة فيها ما اختاروا، والرأي منها وبها ما رأوا - لكان في ذلك من طول مدة الالتماس، وما قد أعطبوا بقبحه وفساده من إهمال الناس - ما لا يخفى على نظرة عين، ولا تسلم معه عصمة دين).

(١) - نخ (ب): وقال.

(٢) - في هامش نخ (ب، ج): أي المغيرة.

(٣) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٤) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٥) - زيادة من نخ (ب، ج).

وقال: (والله ما جعل إليهم^(١) الخيرة فيما خَوَّهم، ولا فيما جعل من أمواهم لهم؛ فكيف تكون لهم الخيرة^(٢) في أعظم الدين عظماً، وأكبره عند علماء المؤمنين حكماً؟).
وقال محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب الأصول: (وأما صفة الإمامة فإن الأصل فيها أنها فريضة من الله ورسوله، نطق بها الكتاب، وجاءت بها السنة).
وقال في كتاب الشرح والتبيين: (ورأس النجاة لكم فيما اشتبه عليكم من دينكم ألا يقبل بعضكم قول بعض، ولكن ليرجع وليسأل فيما اشتبه عليه من جعله الله تعالى معدنه وموضعه من أهل الذكر، قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣) [الأنبياء]).

وقال في شرح دعائم الإيمان: (فأولئك هم الذين أمر الله بطاعتهم، وهم العترة الطاهرون من آل نبيه عليه السلام، وأقامهم أئمة يهدون بأمره، وأمر الخلق كلهم أن يسألوهم إذا جهلوا، وأن يردوا إليهم علم ما اختلفوا فيه؛ لأنهم أهل الاستنباط والبحث والنظر، الذين أمر الله تعالى بالرد إليهم).

وقال: (وقد أخبرنا الله عز وجل أنه قد كفى عباده ما يحتاجون إليه بقوله: ﴿مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وفيه تبيان كل شيء، فالمدركون له علماء آل محمد^(٣) عليهم السلام).

وقال الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام في كتاب الأحكام: (ولاية أمير المؤمنين [علي بن أبي طالب عليه السلام]^(٤) واجبة على جميع المسلمين، فرض من الله رب العالمين، لا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتم له اسم الإيمان، حتى يعتقد ذلك بأيقن الإيقان).

(١)- نخ (ب): لهم.

(٢)- في (ب): الخيرة من أمرهم.

(٣)- نخ (ج): الرسول عليه السلام.

(٤)- زيادة من نخ (أ، ج).

وقال: (فمن أنكر أن يكون علي أولى الناس بمقام الرسول فقد رد كتاب الله ذي الجلال وال طول، وأبطل قول رب العالمين، وخالف في ذلك ما نطق به الكتاب المبين، وأخرج هارون من أمر موسى كله، وأكذب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في قوله، وأبطل ما حكم به في أمير المؤمنين، فلا بد أن يكون من كذب بهذين المعنيين في دين الله فاجراً، وعند جميع المسلمين كافراً).

وقال: (والاختيار في ذلك إلى الرحمن، وليس من الاختيار في ذلك شيء إلى الإنسان، كما قال الله سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب]، صدق الله سبحانه؛ لقد ضل من اختار سوى خيرته، وقضى بخلاف قضائه، وحكم بضد حكمه).

وقال في جوابه لأهل صنعاء: (لست بزندق ولا دهري، ولا ممن يقول بالطبع ولا ثنوي، ولا مجبر قدري، ولا حشوي ولا خارجي، وإلى الله أبرأ من كل رافضي غوي، ومن كل حروري ناصبي، ومن كل معتزلي غال، ومن جميع الفرق الشاذة، ونعوذ بالله من كل مقالة غالية، ولا بد من فرقة ناجية عالية، وهذه الفرق كلها عندي حجتهم^(١) داحضة، والحمد لله).

وقال في كتاب القياس: وقع هذا الاختلاف، وكان ما سألت عنه من قلة الائتلاف، لفساد هذه الأمة وافتراقها، وقلة نظرها لأنفسها^(٢) في أمورها، وتركها لمن أمرها الله باتباعه والاعتباس من علمه، ورفضها لأئمتها وقادتها؛ الذين أمرت بالتعلم منهم، والسؤال لهم).

(١)- نخ (ب): حجتها.

(٢)- نخ (ب): لنفسها.

ثم قال: (فإن قال^(١)): كيف لا تقع الفرقة، ولا يقع بين أولئك عليهم السلام خلفه؟ قيل: لأنهم أخذوا علمهم من الكتاب والسنة، ولم يحتاجوا إلى إحداث رأي ولا بدعة).

ثم قال: ([ثم]^(٢)) اعلم من بعد كل علم وقبله، وعند استعمالك لعقلك في فهمه - أن الذين أمرنا باتباعهم من آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، وحضضنا على التعلم منهم، وذكرنا ما ذكرنا من أمر الله برد الأمور إليهم - هم الذين احتذوا بالكتاب من آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، واقتدوا بسنة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، الذين اقتبسوا علمهم من علم آبائهم وأجدادهم جداً عن جد، وأباً فأباً^(٣)، حتى انتهوا إلى مدينة العلم، وحصن الحلم^(٤)، الصادق المصدق، الأمين الموفق، الطاهر المطهر، المطاع عند الله سبحانه [المقدم]^(٥) محمد صلّى الله عليه وآله وسلم، فمن كان^(٦) من آل رسول الله على ما ذكرنا ناقلاً عن آبائه، مقتبساً عن أجداده، لم يزع عنهم، ولم يقصد غيرهم، ولم يتعلم من سواهم - فعلمه ثابت صحيح).

وقال في رفضة الأئمة: (لا يجهل فضلهم إلا جهول معاند، ولا ينكر حقهم إلا معطل جاحد، ولا ينازعهم معرفة ما أتوا به عن الله سبحانه إلا ظلوم، ولا يكابرهم فيما ادعوه عن الله إلا غشوم).

وقال في الأحكام، أيضاً: (وأوثق وثائق الإسلام أن آل محمد لا يختلفون إلا من جهة التفريط، فمن فرط في علم آبائه، ولم يتبع علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى علي بن أبي طالب - رحمة الله عليه - والنبي صلّى الله عليه وآله وسلم شارك العامة في

(١) - نخ (ج): فإن قيل.

(٢) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٣) - في (ب): عن أب.

(٤) - في (ب): العلم.

(٥) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٦) - في (د): كان علمه.

أقاوليها، وتابعها في سعي تأويلها، ولزمه الاختلاف، لا سيما إذا لم يكن ذا نظر وتمييز، ورد لما ورد عليه إلى الكتاب، ورد كل متشابه إلى المحكم).

وقال الناصر للحق الحسن بن علي عليه السلام فيما حكاه عنه مصنف المسفر في ذكر علي عليه السلام: (كان وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته، وخير هذه الأمة بعده، وأحق الناس بمجلسه؛ لأنه خص بالدعاء إلى الإيمان قبل البلوغ، فضيلة له دون غيره، وأن من حاربه وظلمه كافر تجب البراءة منه).

وقال: (لا إيمان إلا بالبراءة من أعداء الله وأعداء رسوله صلى الله عليه وسلم، وهم الذين ظلموا آل محمد صلى الله عليه وسلم، وأخذوا ميراثهم، وغصبوا خمسهم، وهموا بإحراق منازلهم).

وحكى عليه السلام أن أبا بكر وعمر اختلفا في المشورة على النبي صلى الله عليه وسلم فيمن يرأس على بني تميم، فأشار أبو بكر بالأقرع بن حابس، وأشار عمر بغيره؛ حتى علت أصواتهما فوق صوت النبي صلى الله عليه وسلم؛ فأنزل الله فيهما: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات].

قال عليه السلام: (فإذا كانت طاعتهم تحبط برفع الصوت، فما ظنك بمن قلت طاعته، وعظم خلافه للنبي صلى الله عليه وسلم).

وقال: (ولله أدلة على الحوادث، على المكلف إصابتها التي الأمة فيها على سواء؛ فأما سوى هذه الأصول والأحكام في الحوادث النازلة التي يسوغ فيها الاجتهاد؛ إذ لا نص فيها من كتاب ولا سنة، ولا إجماع من الأمة والأئمة - فلا جتهاد فيها إلى علماء آل الرسول عليه السلام دون غيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولقوله [تعالى] (أيضاً)^(١): ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى

(١) - زيادة من نخ (ب).

أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّاهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ... (الآية) [النساء: ٨٣].

قال: (فإذا نظر الطالب للحق في اختلاف علماء آل الرسول ﷺ فله أن يتبع قول أحدهم، إذا وقع له الحق فيه بدليل، من غير طعن ولا تحطئة للباقيين). وذكر عليه السلام أن المعتزلة وأصحاب الرأي يرون الاجتهاد ويقولون: إن أول من اجتهد عمر.

ومن شعره عليه السلام في معنى ذلك قوله:

لا تبتغوا غير آل المصطفى علماً هديكم فهمو خير الوري آل
آل النبي وعنه إرث علمهم القائمون بنصح الخلق لم يألوا
وقولهم مسند عن قول جدّهم عن جبرئيل عن الباري إذا قالوا
وقوله:

أشكو إلى الله أن الحق مُتْرَكٌ (١) بين العباد وأن الشر—مقبول
إلى قوله:

وأن أمتنا أبدت عداوتنا أن خصنا من عطاء الله تفضيل
إذا ذكرنا بعلم أو بعارفة صاروا كأنهم من غيظهم حول

وقال المرتضى لدين الله محمد بن يحيى عليه السلام في كتاب مسائل الطبريين: (فأمر الله عز وجل أمة محمد ﷺ أن يجعلوا من مكافأته المحبة لولده، وأوجب عليهم بذلك طاعتهم، وافترض محبتهم كما افترض الصلاة؛ وذلك لإقامة الحجة في رقابهم، وقطع عللهم؛ لما قد علم سبحانه مما سيكون من أمة محمد ﷺ فيهم ولهم من العداوة والبغضة).

(١) - في (ب): متروك.

وقال في كتاب الشرح والبيان: (ولسنا نطلق في أهل الفضل والدين، والتصديق لذي القوة المتين، من أصحاب محمد خاتم النبيين، الذين آمنوا به واتبعوه، وجاهدوا معه وصدقوه، ولا نقول فيهم: إنهم اختلفوا ولا تضادوا، ولكن كان معه صلوات الله وسلامه عليه منافقون قد ذكرهم الله في كتابه في غير موضع).

وقال في الرسالة السابعة: (قد حكم الله سبحانه بهذا الأمر لقوم سماهم، ودل عليهم ونصبهم، وحظره على غيرهم؛ فجعله لهم فضيلة على سواهم، وذلك قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...الآية﴾ [فاطر: ٣٢]، ثم ذكر كثيراً من الآيات والأخبار.

وقال بعد ذلك: (فمن^(١) غدا بهذا الأمر في غير أهل بيت نبيه صلوات الله وسلامه عليه فقد عبث بنفسه، وتمرد في دين خالقه).

وقال في جوابه للقراطة: (ودل على أولي الأمر بما ذكر في كتابه حيث يقول عز ذكره: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ثم قال: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فدل على طاعة ثلاثة، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، فجمعت هذه الكلمة^(٢) جميع من آمن، ثم (استثنى منهم قوماً فقال: كونوا مع الصادقين؛ فإذا به)^(٣) استثنى قوماً من المؤمنين، أمر المؤمنين بتبعتهم والكيونة معهم، ثم قال عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، فدل على قوم أورثهم الكتاب، وهم آل الرسول المذكورون أولاً وآخرًا).

وقال في جوابه للطبريين: (إنما تختلف الأئمة في غير الحلال والحرام، وفي الشرح والكلام، ولكل إمام في عصره، نوازل تنزل به وعليه، يحكم فيها بما

(١) - نخ (ب): من.

(٢) - في (ب): الآية.

(٣) - زيادة من نخ (أ، ج).

يوفقه الله له، فيستنبطها من كتاب الله وسنة نبيه، أو حجة العقل التي يستدل بها على غامض الكتاب، ويستخرج بها الحق والصواب، ولو نزلت هذه المسألة بالأول لاستخرجها كما يستخرجها الآخر. والأئمة مؤتمنة على الخلق، قد أمرهم الله عز وجل بحسن السيرة فيهم، والنصح لهم، فلعله أن يجري في عصر الإمام سبب من أسباب الرعية يحكم فيه بالصواب الذي يشهد له به الكتاب، ثم تنزل تلك النازلة في عصر آخر من الأئمة لا يمكنه من إنفاذ الحكم فيها ما أمكن الأول؛ فيكون بذلك عند الله معذوراً).

وقال: (فالواجب على الرعية إذا وثقت بعدالة إمامها، وصحت عندهم^(١) إمامته - أن يعلموا أن علمهم يقصر عن علمه، ولا يقعون من الغامض على ما يقع عليه؛ فإذا علموا ذلك وجب عليهم التسليم). ومن شعره^(٢) عليه السلام في معنى ذلك قوله:

بدعنا كل مكرمة ولما نزل للمجد مذكنا سناما
وما إن زال أولنا نبياً ولا ينفك آخرننا إماما
يصلي كل محتلم علينا ويتبعها إذا صلى السلاما
وحسبك مفخراً أنا جُعِلْنَا لكل هدى ومكرمة تماماً

وقال أخوه الناصر لدين الله أحمد بن يحيى عليه السلام في كتاب مسائل أبي إسحاق: وقد قال الله عز وجل: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [النكبات]، فأعلمك عز وجل أنه لا يعقلها إلا العالمون، ولا علم

(١) - نخ (ب): عندها.

(٢) - المشهور أن هذه الأبيات من قصيدة الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام المختار القاسم بن الإمام الناصر أحمد بن الهادي عليه السلام من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

علام اللوم يا سلمى علاماً عداك اللوم فاطرحي الملاماً

لمن جهل معدن الحق، وقدر النبوة، وخيرة الإمامة).

وقال في كتاب النجاة: (وتعاموا عن قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣])، والمطهر من الرجس لا يكون في دينه زلل، ولا في قوله ميل، ولا في تأويله للقرآن خطئ؛ فلم يكن عز وجل ليظهر من يكذب عليه؛ فيكون من عانده أولى بالحق منه، وهو عز وجل أعلم بالمفسد من المصلح).

وقال القاسم بن علي العياني عليه السلام في كتاب ذم الأهواء والوهوم: (قد أتني الخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفارق الدنيا حتى خولف أمره في جيش أسامة وغيره، ومن قبل ما فعل القوم أخبر الله بفعلهم، فقال عز من قائل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤])، فلم يكن الشاكرون -فيما بلغنا- إلا علي وذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذرية أمير المؤمنين، ومن تبعهم من المؤمنين؛ فكانت هذه أول فرقة أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فكان الناس كلهم فرقة، وكان علي وأصحابه أمة ثانية، فلم يزل أمير المؤمنين مع الكتاب -كما ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - والقوم^(١) في دنياهم يخطون بخط العشواء، لا يهتدون إلا ما هداهم له عليه السلام عند فزعهم في بعض الأمور إليه؛ تثبيتاً للحجة عليهم، وهم يدولون ولايتهم إدوال من كان من أمم^(٢) الأنبياء قبلهم).

وقال في كتاب التنبيه: (وسألت عن السواد الأعظم، وإرماله للحج إلى بيت الله (الحرام)^(٣))، وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يشهدون بالأمر والخلافة لصاحب الغار، وينكرون قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((من كنت مولاه فعلي مولاه)).

(١)- في (ب): والناس.

(٢)- في (ب): من الأمم قبلهم.

(٣)- زيادة من نخ (أ، ج).

الجواب: اعلم أيها الأخ - أكرمك الله - أن هؤلاء سامرية أمة محمد صلّى الله عليه وآله وسلم، لا فرق بينهم وبين سامرية أمة موسى صلى الله عليه، كما لا فرق بين موسى ومحمد، وكما لا فرق بين هارون وعلي إلا النبوة؛ لقول النبي صلّى الله عليه وآله وسلم: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

وقال في رسالته إلى أهل طبرستان: (أصل التأويل أول الخبال، والاختلاف في الأئمة أول الضلال، والاعتماد على غير العترة أول الوبال، أصل العلم مع السؤال، وأصل الجهل مع الجدل، العالم في غير علمنا كالجاهل بحقنا، الراغب في عدونا كالزاهد فينا، المحسن إلى عدونا كالسيء إلينا، الشاكر لعدونا كالذام لنا، المعارض لنحلتنا كالعادي علينا، معارضنا في التأويل كمعارض جدنا في التنزيل، الراعي لما لم يسترع كالمضيع لما استرعي، القائم بما لم يستأمن عليه كالمعتدي فيما استحفظ، الخاذل لنا كالمعين علينا، المتخلف عن داعينا كالمجيب لعدونا، معارضنا في الحكم كالحاكم بغير الحق، المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبیین، هنا أصل الفتنة يا جماعة الشيعة).

وقال ابنه الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب الرد على الملحدين: (فيا أيها الأمة الضالة عن رشدها، الجاهدة في هلاك أنفسها، أمرتم بمودة آل النبي أم فرض عليكم مودة تيم وعدي؟).

وقال في كتاب التوحيد: (ولو تمسكوا بسفن النجاة لما غرقوا في بحار العمى، ولو شربوا من علم آل نبينهم لشفوا من الظمأ، ولظفروا بالغنائم العظمى، ولأنارت قلوبهم لموافقة الحكماء، ولكنهم اكتفوا بعلم أنفسهم، واستقلوا آل نبينهم؛ فلا يبعد الله إلا من ظلم، وعلى نفسه السوء اجترم).

وقال في مختصر الأحكام: (وجميع العقول مفتقرة إلى عقول الأئمة عليهم السلام، ولولا ذلك لما احتاج أحد إلى إمام، ولسقط فرض الإمامة على جميع الأنام، ولو سقط ذلك عنهم لما فرضه الله عليهم).

وقال في كتاب الرد على الملحدين: (الإمامة فرض من الله لا يسع أحداً جهلها؛ لأن الحكيم لا يهمل خلقه^(١) - مع ما يرى من اختلافهم - من الحجة على من عند الحق منهم، والهداية لمن طلب النجاة من أوليائه، والبيان لتلبيس أعدائه، وإلا فقد ساوى بين حقهم وباطلهم، وفي ذلك ما يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((من مات لا يعرف إمامه^(٢) مات ميتة جاهلية))، وقول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾ [الرعد]، فأخبر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذر للعباد، وأن لكل قوم هادياً إلى الحق في كل زمان، يوضح ما التبس من الأديان، ويرد على من دان بغير دين الإسلام).

وقال أبو الفتح بن الحسين الديلمي عليه السلام في تفسيره في معنى قول الله سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، قال: (أي: يخلق ما يشاء من الخلق، ويختار من يشاء للنبوّة والإمامة).

وفي معنى قوله سبحانه: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، قال: (عنى بالأزواج من بانت خيرتها، وصحت سريرتها كخديجة بنت خويلد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أم الأئمة عليها وعليهم السلام، وكأم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فأما من عندّ منهن عن الحق، وشق عصا المسلمين - فلسن بأمهات المسلمين، ولا هن بأهل كرامة عند الله رب العالمين).

وفي معنى قول الله سبحانه: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧]، قال: (هم الذين لا يوجبون محبة آل محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وينكرون فضلهم).

وفي معنى قوله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، قال: (هم العلماء من آل الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وفي معنى قول الله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]، قال: (نزلت في رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمير

(١) - في (ب): الخلق.

(٢) - في (ب): إمام زمانه.

المؤمنين علي عليه السلام (والحسن والحسين) ^(١) وخيار أهل بيتهما، ومن سار بسيرتهما، وتبع طريقتهما إلى يوم القيامة؛ لأنهم ورثة الكتاب والعالمون به، ولهم الخلافة في الأرض إلى يوم العرض).

وفي معنى قوله سبحانه: ﴿وَلَيَمَكَّنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ [النور: ٥٥]، قال: (يعني دين الإسلام، وذلك عند ظهور حجة الله القائم).

وروي عنه عليه السلام أنه قال: (أما فروع الشريعة فإن وقع بين الأئمة عليهم السلام في ذلك اختلاف فليس ذلك مما ينقص من علمهم وفضلهم؛ لأن الاجتهاد في الدين واجب، والاحتياط لازم، والرجوع إلى الكتاب والسنة مما تعم به البلوى، ولكل في عصره نظر واستدلال وبحث وكشف، وقد ينكشف للمتأخر ما لم ينكشف للمتقدم، لا بأن المتقدم قصر عما بان للمتأخر).

وقال: (وليس من الدين تخطئة واحد منهم، والحكم عليه بأنه خالف الشريعة والأئمة).

وقال الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام في كتاب الحكمة: (وقد أجمع ذوو قرىبي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أن الإمامة خاصة في الحسن والحسين وأولادهما؛ فكان إجماعهم حجة؛ لأن خلافتهم خلاف المودة، ولم يودهم من خالفهم، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، فقرن المحبة بالاتباع؛ فمن لم يتبعهم لم يحبهم؛ فصح ما قلناه).

وقال فيه يحكي قصة السقيفة: (فلما اشتغل أمير المؤمنين عليه السلام بما ينبغي له أن يشتغل به اجتمع المهاجرون والأنصار إلى سقيفة بني ساعدة، وتنافسوا في الملك، ونسوا ما أوصاهم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمره لهم باتباعهم لعلي عليه السلام في مواقف كثيرة، وأكاليمة شهيرة).

(١) - زيادة من نخ (ب).

وقال: وكان من جملة الظالمين من غصب علياً عليه السلام حقه، وأنكره سبقه، واستولى على الأمر الذي كان أولى به؛ كأبي بكر وعمر وعثمان، ومن أعانهم على أمرهم). واحتج على نكثهم لأيمانهم بقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...الآية﴾ [المائدة: ٥٤]، وذكر أنها نزلت فيهم.

وقال في جوابه لمسائل الأمراء السليمانيين: (سمي المعتزلة معتزلة حيث اعتزلوا عن أمير المؤمنين عليه السلام، منهم سعد بن مالك بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبي، والأحنف بن قيس، وسموا نفوسهم أهل العدل والتوحيد).

وقال فيه: (وقد قال رسول الله ﷺ: ((ستفترق أمتي من بعدي على ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا فرقة واحدة))، وقد بينها النبي ﷺ وأوضحها في أهل بيته عليهم السلام ومن تبعهم في مواضع كثيرة، منها ما قال ﷺ: ((مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى)).

وقال الإمام المنصور بالله أمير المؤمنين، عبدالله بن حمزة بن سليمان عليه السلام، في كتاب شرح الرسالة الناصحة: (انظر^(١) - أيدك الله - بفكر ثاقب، كيف يسوغ لمسلم إنكار فضل قوم تبدأ بذكرهم الخطب، وتختتم بذكرهم الصلاة، حتى لا تتم صلاة مسلم إلا بذكرهم، وذكرهم مقرون بذكر الله سبحانه وذكر رسوله ﷺ، أين العقول السليمة والأفكار الصافية من هذا؟).

وقال: (هم أعلام الدين، وقدوة المؤمنين، والقادة إلى عليين، والذادة عن سرح الإسلام والمسلمين، وبهم أقام الله الحجة على الفاسقين، ورد كيد أعداء الدين، وهم القائمون دون هذا الدين القويم حتى تقوم الساعة، ينفون عنه شبه الجاحدين، وإلحاد الملحدين. وفي ذلك ما روينا عن النبي ﷺ أنه قال:

(١) - في (ب): فانظر.

((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم))، فكما أنا نعلم أنه لا يجوز أفول نجم إلا بطلوع نجم آخر حتى تقوم الساعة نعلم أنه لا يمضي منهم سلف صالح إلا وعقبه^(١) خلف صالح، وقد قال الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾ [الرعد]، فمعنى هذه الآية -والله أعلم-: أن الله جل ذكره جعل في كل وقت من أهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم هادياً لقوم ذلك الوقت. وقد روينا عن أبينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من كان في قلبه مثقال حبة من خردل عداوة لي ولأهل بيتي لم يرح رائحة الجنة))، ولا نعلم أشد لهم عداوة، ولا أعظم مكيدة لدين الله ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم ممن أنكر فضل عترته، وسأوى بينهم وبين غيرهم).

وقال: (ولا يرد الخوض إلا من خلصت مودته لهم، ولا تخلص مودة من أنكر فضلهم، وجحد حقهم، وسأوى بينهم وبين غيرهم).
وقال: (كيف يكون شيعياً لآل محمد عليهم السلام من أنكر فضلهم، وجحد حقهم، واقتبس العلم بزعمه من غيرهم).

وقال: (منكر فضل أهل البيت عليهم السلام يشارك قتلة زيد بن علي عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم في سفك دمائهم، ووزر قتالهم؛ لأن علة قتالهم لزيد بن علي عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين إنكار فضله وفضل أهل بيته عليهم السلام، وما أوجب [الله] على الكافة من توقييرهم، والرجوع إليهم، وأخذ العلم عنهم، والجهاد بين أيديهم).
وقال: (واعلم أن من تأمل أدنى تأمل في أحد الأدلة -فضلاً عن مجموعها- إما في دلالة العقل، أو في كتاب الله سبحانه، أو في سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو في إجماع الأمة أو العترة، أو تتبع أقوال الأئمة عليهم السلام -علم صدق ما قلناه، ولكن وأين من يترك يصل إلى ذلك، ويمنعه من ذلك إيجاب الرجوع إلى قول الشيخ).

(١)- في (ب): وعقبهم.

وقال: (أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته باتباع عترته المطهرة فخالفوه في ذلك، وهم اتباع في كل وقت يقتفون آثارهم في خلاف العترة الطاهرة حذو النعل بالنعل، بل قد تعدوا في ذلك إلى أن قالوا: هم أولى بالحق منهم، واتباعهم أوجب من اتباع هدايتهم؛ فردوا بذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تحالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا))، وهذا نص في موضع الخلاف، لا يجهل معناه إلا من خذل).

وقال في الشافي: (قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد]، فالمنذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والهادي هو الإمام من ذريته الطاهرة).

وقال: (ألم تعلم أن المفرق بين العترة الهادين كالمفرق بين النبيين).

وقال في معنى ذلك: (كيف تخالف الذرية أباهما وقد شهد لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاستقامة بقوله: ((إنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

وقال: (اعلم أن كافة أهل البيت الطاهرين، وذرية خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم يدينون ويعتقدون أنه لا نجاة لأبي بكر وعمر وعثمان إلا بخلوص ولايتهم فيهم؛ لأن الله تعالى أوجب محبتهم على جميع المكلفين، وهم منهم، ولأننا روينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي)).

وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من ناصب علياً في الخلافة بعدي فهو كافر وقد حارب الله، ومن شك في علي فهو كافر)).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((ويل لأعداء أهل بيتي المستأثرين عليهم، لا نالتهم شفاعتي، ولا رأوا جنة ربي)).

وقال: (ولما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرضي الفعل، مشكور العمل، قد أنقذ الخلائق من شفا الحفرة، ونجاهم عن بحار الهلكة، وأضفى عليهم ستر^(١)

(١) - في (ب): من ستره.

الإسلام الحسن الجميل، ولم يبق عنق مكلف إلا وفيه له صلى الله عليه وآله وسلم منة الهداية، والمنة لله تعالى.

وكان من أمر فاطمة عليها السلام السلالة المرضية، والنسمة الزكية، والجمانة البحرية، والياقوتة المضيئة - ما كان من النزاع في أمر الإرث، وبعد ذلك في أمر النحلة لفدك وغيره - ما شاع في الناس ذكره، وعظم على بعضهم أمره، حتى قال قائلهم: وما ضرهم لو صدقوها بما ادعت وماذا عليهم لو أطابوا جنائنها وقد علموها بضعة من نبيهم فلم طلبوا فيما ادعته بيانها

فمرضت سرأ، ودفنت ليلاً، وذلك بعد دفع الوصي عن مقامه، واتفاق الأكثر على اهتضامه، فتجرع أهل البيت عليهم السلام الرزية، وصبروا على البلية، علماً بأن الله تعالى داراً غير هذه الدار، يجبر فيها مصاب الأولياء، ويضاعف لهم ^(١) [فيها] المسار، وهي دار الدوام، ومحل القرار، ويضاعف على الأعداء الخزي والبوار، ويخلدون في أنواع العذاب التي إحداها النار).

وحكى عليها السلام كلام فاطمة عليها السلام مع نساء المهاجرين والأنصار، الذي عرضت فيه للمشائخ واتباعهم بقول الله سبحانه: ﴿لَيْسَ مَا قَدَّمْتُ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة].

ثم قال عقيب ذلك: (فهذا كلام فاطمة عليها السلام الذي لقيت عليه الله سبحانه، فلم نتعد طريقة من يجب الاقتداء به من الآباء والأمهات عليهم السلام).

وقال: (لو لم يتقلد الأمر أبو بكر ما تأهل له عمر، ولو لم يتقلده عمر ما طمع فيه عثمان، ولو لم يتقلده عثمان ما طمع فيه معاوية ومن تبعه من جبابرة بني أمية، ولولا أخذه جبابرة بني أمية ما تقلده بنو العباس).

وقال في كتاب حديقة الحكمة في شرح التاسع عشر من الأخبار السليقية: (فأما حب الرفعة فقد هلك فيه قوم كثير، والله بما تعملون بصير، ألم تسمع إلى

(١) - في (ب): هم المسار.

قول بعض الأنصار في معنى الافتتان برفعة الدنيا والحب لشرفها، وذلك لما قتل سعد^(١) بن عباد بهمين رمي بهما في الليل، وقد خرج لقضاء حاجته ليلاً، وزعم من زعم أنه سمع من الجن قائلاً يقول:

قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباده رميناه بهمين فلم نخط فؤاده

فقال في ذلك بعض الأنصار: وكان سعد قبل مغاضباً لأبي بكر، ممتنعاً من بيعته، وروي عنه أنه قال: لما رأينا قريشاً عدلت بالأمر عن أهله طمعنا فيه، في قصص طوال، فقال بعض الأنصار^(٢) في ذلك:

يقولون سعداً شقت الجن بطنه ألا ربما حققت فعلك بالعذر

وما ذنب سعد أنه بال قائماً ولكن سعداً لم يبايع أبا بكر

لئن صبرت عن فتنة المال أنفس لما صبرت عن فتنة^(٣) النهي والأمر

يعرض بأبي بكر في ذلك^(٤)، وأنه لم يصبر عن فتنة النهي والأمر، وشرف الرئاسة.

وقال في بعض أجوبته الموجودة بخطه عليه السلام: (وسألت عمن يرضي عن الخلفاء، ويحسن الظن فيهم، وهو من الزيدية، ويقول: أنا أقدم علياً عليه السلام وأرضي عن المشائخ، ما يكون حكمه؟ وهل تجوز الصلاة خلفه؟

الجواب عن ذلك: (أن هذه مسألة غير صحيحة فيتوجه الجواب عنها؛ لأن الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا يعلم في الأئمة عليهم السلام بعد زيد بن علي عليه السلام من ليس بجارودي، واتباعهم كذلك، وأكثر ما نقل وصح عن السلف هو ما قلنا

(١) - سعد بن عباد الأنصاري الخزرجي الساعدي المدني: سيد الخزرج، أسلم في بيعة العقبة الكبرى في السنة الثالثة في ذي الحجة، وجاء معه ثلاثة وسبعون من الأنصار، وجعله رسول الله ﷺ أحد النقباء، وطلب الولاية في يوم السقيفة، ولكنه غلب فرفض بيعة أبي بكر وعمر، قتل سنة (١٦هـ) بالشام.

(٢) - هو حسان بن ثابت الأنصاري.

(٣) - في (ب): عن لذة.

(٤) - في (ب): وقال أنه.

-يعني التوقف- على تليفق واجتهاد، وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً، وإنما هذا رأي المحصلين منهم، وإنما هذا القول قول بعض المعتزلة: يفضلون علياً عليه السلام ويرضون عن المشائخ؛ فليس هذا يطلق على أحد من الزيدية؛ لأننا نقول: قد صح النص على أمير المؤمنين عليه السلام من الله تبارك وتعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وصحت معصية القوم، وظلمهم، وتعديهم لأمر الله سبحانه، وإن كانت جائزة ^(١) المعصية والترضية فما أبعد الشاعر في قوله: فويل تالي القرآن في ظلم الـ — — — وطوبى لعابد الوثن

ومن حاله ما ذكرت لا يعد من الزيدية رأساً، وإنما هذا قول بعض المعتزلة، وصاحب هذا القول معتزلي، لا شيعي ولا زيدي. وأجمل من قال في أبي بكر وعمر وعثمان من آبائنا المتأخرين عليهم السلام [إنما هو ^(٢)] المؤيد بالله عليه السلام، فنهاية ما ذكر أنهم لا يُسَبُّون، وأن سبهم لا تصح روايته عن أحد من السلف الصالح عليهم السلام. فأما الترضية فهذا يوجب القطع على أن معصيتهم صغيرة، فإن أوجدنا ^(٣) صاحب هذه المقالة البرهان على أن معصيتهم صغيرة تابعناه؛ فليس على متبع الحق غصاصة، ولكنه لا يجد السبيل إلى ذلك أبداً، أو عصمتهم، ولا قائل بذلك من الأمة، وشاهد الحال لو ادعى ذلك لفضحه؛ لأن طلحة والزبير من أفاضلهم، وقد صح فسقهما بالخروج على إمام الحق، وإنما رويت توبتهما، ولم يرو عن الثلاثة توبة عما أقدموا عليه من الإمامة، وتأخير علي عليه السلام عن مقامه الذي أقامه الله سبحانه فيه ورسوله.

وأما الصلاة خلف من ذكرت ففي الصلاة خلاف طويل، وقد أجازها الأكثر خلف المخالفين ما لم يكن خلافهم كفرًا؛ فالأمر في ذلك يهون، والاحتراز من الصلاة خلف من يقول بذلك أولى).

(١)- نخ (ب): وإن كان جائز الترضية والمعصية.

(٢)- ساقط ما بين القوسين في (ب).

(٣)- في (ب): وجد.

ومن شعره عليه السلام في معنى ذلك، قوله:

فعد عن المنازل والتصابي وهات لنا حديث غدیر خم
فيا لك موقفاً ما كان أسنى ولكن مر في آذان صم
لقد مال الأنام معاً علينا كأن خروجنا من خلف ردم
وقوله:

أرى الناس من بعد يوم الغدير سواسية ليلهم أغدرا
فلم قدموا شيخ تيم عتيق ولم أخروا الهاشمي حيدرا
فلا تعجبين فإن الخطوب تري ما يرى أنه لا يرى
وقوله:

أأرضى أن يكون أبو حسين رباعياً وفي كفي حسامي
معاذ الله ليس يكون هذا ولما نحسني جرع الزوام^(١)
وقوله:

أيها الطالب ملكاً لم تصب إن فيه اهلك فاسأل من خبر
لو وعوا ما قيل في أربابها لم يقلدها أبو بكر عمر
وقوله:

كم بين قولي عن أبي عن جده وأبو أبي فهو النبي الهادي
وفتيّ يقول: حكى لنا أשיاخنا ما ذلك الإسناد من إسنادي

(١) - زأم الرجل، إذ مات . وموت زوام . صحاح

(والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم، ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(١).



(١) - نخ (ب): تم المنتزع الأول بحمد الله، ويتلوه الثاني بعون الله تعالى من أقوال الأئمة عليهما السلام في ذكر بعض ما اختلف فيه أهل علم الكلام من الأقوال في الذوات والصفات والأحكام، من تصنيفه عليه السلام.

الْمُنْتَزِعُ الثَّانِي مُنْتَزِعُ مِنْ أَقْوَالِ الْأُمَمِ (ع)

في ذكر بعض ما اختلف فيه أهل الكلام من الأقوال
في الذوات والصفات والأحكام

من تصنيفه رضي الله عنه وعليه السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآله وسلم

أما بعد حمد الله تعالى ذي الجلال والإكرام، والصلاة على محمد وآله المختارين^(١) على علم على الأنام - فإني قد جمعت من كثير من كتب الأئمة عليه السلام جملاً تنبه من أحب التدبر^(٢) لفوائد كتبهم، والسلوك في طلب علم التوحيد لمذهبهم، والتمسك من مغالط أهل الضلال بهم، فمن ذلك:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه الحسن عليه السلام في ذكر ما يجب من النظر وما لا يجوز: (واعلم - أي بني - أن أحب ما أنت آخذ به من وصيتي تقوى الله، والاقتصار على^(٣) ما افترض الله عليك، والأخذ بما مضى عليه أولوك من آبائك، والصالحون من أهل بيتك؛ فإنهم لم يدعوا أن نظروا لأنفسهم كما أنت ناظر، وفكروا كما أنت مفكر، ثم ردهم ذلك إلى الأخذ بما عرفوا، والإمساك عما لم يكلفوا)... إلى قوله عليه السلام: (واعلم أن أحداً لم ينبئ عن الله عز وجل كما أنبأ محمد ﷺ فارض به رائداً، وإلى النجاة قائداً).

وفي الخطب المحكية عنه في كتاب نهج البلاغة وفي الدرة اليتيمة قوله عليه السلام: (فانظر أيها السائل، فما ذلك القرآن عليه من صفته فائتم به، واستضي بنور هدايته. وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في القرآن فرضه، ولا في سنة النبي ﷺ وأئمة الهدى أثره - فكل علمه إلى الله؛ فذلك منتهى حق الله عليك).

وقوله: (والملائكة المقربون على كمال البنية، وصفاء الجوهرية، وتقادم الابتداء، وسوابق المعارف بالمعنى، ومقاربة النجوى، من الخلق الأول، والنور الأفضل، وعلو المنازل، والمقامات المعلومة، والآلاء المحموده، لا يعلمون منه إلا ما علمهم ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، فكيف من

(١) - نخ (ب): المختار.

(٢) - نخ (ب): التدبير.

(٣) - في (ب): بما افترض.

هو من بعدهم في الحلية، ودونهم في المعرفة، كذب العادلون، وخاب المفترون، وخسر الواصفون، بل هو الواصف لنفسه، والملمهم لربوبيته، والمظهر لآياته؛ إذ كان ولا شيء كائن).

وقوله في إيجاب الأزلية لله وحده، ونفي الصفات عنه: (والحمد لله الذي دل على وجوده بخلقه، وبحدث خلقه عن أزليته، وباشتباههم على ألا شبه له). وقوله: (والذي الحدث يلحقه فالأزل يباينه).

وقوله: (عالم إذ لا معلوم، ورب إذ لا مربوب، وقادر إذ لا مقدور). وقوله: (أول الدين معرفة الله، وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيده، وكمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة؛ فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله).

وقوله: (لم يلتبس به حال، ولا نازعه بال، ولا الذات ذَيْتُهُ، ولا الملكة ملكته، ولا الصفة أوجدته، بل هو موجد كل موجود، وخالق كل صفة وموصوف). وقوله: (باينهم بصفته رباً كما باينوه بحدوثهم خلقاً؛ فمن وصفه فقد شبهه، ومن لم يصفه فقد نفاه، وصفته أنه سميع ولا صفة لسمعه).

وقوله: (من وصفه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزله). وقوله: (ليس لذاته تكييف، ولا لصفاته تجنيس، احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار).

وقوله: (واحد لا بعدد^(١)، دائم لا بأمد، قائم لا بعمد، ليس بجنس

(١) - قال ابن أبي الحديد: ثم قال: « واحد لا بعدد » لأن وحدته ذاتية، وليست صفة زائدة على ذاته. ثم قال: « دائم لا بأمد » لأنه تعالى ليس بزمانى وداخل تحت الحركة والزمان. ثم قال: « قائم لا بعمد » أبان عليه السلام تنزيهه عن المكان. ومعنى القائم هنا ليس ما يسبق إلى الذهن من أنه المنتصب، بل ما تفهمه من قولك: فلان قائم بتدبير البلد، وقائم بالقسط. باختصار

فتعادلُه الأجناس).

وقوله: (صفته أنه لا مثل له من خلقه، وحليته أنه لا شبيه له من بريته، ومعرفته أنه لا إحاطة به، والعلم به ألا معدّل عنه).

وقوله: (دل على كونه بعظيم ما خلق، وأبان قدرته بعجائب ما صنع، وبان عن الصفات بخلقه كل موصوف، وبانت عنه الصفات؛ لأنه بغير الصفة معروف).

وقوله في الإدراك والإرادة: (عينه المشاهدة لخلقه، ومشاهدته لخلقه ألا امتناع منه، سمعه الإتقان لبريته، ومشيتته الإنفاذ لحكمه، وإرادته الإمضاء لأمره).

وقوله: (يقول ولا يُلْفِظُ، ويحفظ ولا يتحفّظُ، ويريد ولا يُضْمِرُ، ويرضا من غير رِقَّة، ويبغض ويغضبُ من غير مشقَّة).

وقال الحسن بن علي أمير المؤمنين عليه السلام في جوابه لابن الأزرقي: (أصف إلهي بما وصف به نفسه، وأعرفه بما عرف به نفسه، لا يدرك بالحواس، ولا يقاس بالناس).

وقال زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام في جوابه لنجدة بن عامر: (سبحان من ابتدع البرايا فأحارها، وأنشأها فأمارها، وشيأها فأصارها، لا من شيء كان قبلها، ولا عن مثال احتذاه لها).

وقال: (كيف يستحق الأزل من لا يمتنع من الحدث).

وقال: (له جل جلاله معنى الربوبية إذ لا مربوب، وحقيقة الإلهية ولا مألوه، ومعنى العلم ولا معلوم).

وقال: (أول عبادة الله معرفته، وأصل معرفته توحيده، ونظام توحيده نفي جميع صفات التشبيه عنه؛ لشهادة العقول أن كل صفة وموصوف مخلوق، وشهادة كل مخلوق أن له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف، وشهادة كل صفة وموصوف بالاقتران، وشهادة الاقتران بالحدث، وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدث).

وقال: (فأسماؤه تعبير، وأفعاله تفهيم، وذاته حقيقة، وكنهه تفريق بينه وبين خلقه، وغيوره تحديد لما سواه، فقد جهل الله من استوصفه، وقد تعداه من اشتمله، وقد أخطأه من اكتنحه؛ فمن قال: كيف؟ فقد شبَّهه، ومن قال: لم؟ فقد أعلَّه.

وقال: (فاعلٌ لا باضطراب [آلة] ^(١)، مقدَّرٌ لا بجَوْلَانِ فكرة، مدبَّرٌ لا بحركة، مريدٌ لا بهَمَامَةٍ، سميعٌ لا بآلة، بصيرٌ لا بأداة).

وقال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في كتاب الإلهيلجة: (في كل شيء أثر تدبير وتركيب، شاهد يدل على صنعه، والدلالة على من صنعه ولم يك شيئاً).

وقال: (من قال الإنسان واحد فهو له اسم وتشبيه، والله سبحانه واحد وهو له اسم وليس له بتشبيه، وليس المعنى واحداً).

وقال: (إنما سمي تعالى سميعاً بصيراً لأنه لا يخفى عليه شيء).

وقال: (الإرادة من العباد الضمير وما يبدوا بعد ذلك من الفعل، فأما عن الله عز وجل فالإرادة للفعل لإحداثه؛ لأنه لا يرى ولا يتفكر).

وقال القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب الرد على النصاري في نفي المشاركة بين الله سبحانه وغيره: (جل جلاله عن أن يصح عليه تشبيه لشيء أو يناله في أزلية قديمة، أو ذات أو صفة ما كانت من الصفات؛ إذ في ذلك لو كان كذلك إشراك غيره معه في الإلهية، إذ كان شريكاً له في القدم والأزلية).

وقال: (فكل ما سواه فخلق ابتدعه وابتداه، فوجدنا الله خلقاً بدءاً بعد عدمه، برياً من مشاركة الله في قدرته وقدمه).

وقال في كتاب الرد على ابن المقفع: (الأشياء ليست إلا قديماً أو حادثاً، لا يتوهم متوهم فيها وجهاً ثالثاً).

وقال في كتاب المسترشد: (فإن سأل من الجهمية سائل فقال: هل الله شيء؟

(١) - زياد من نخ (أ، ب).

قيل له: نعم، الله شيء لا يشبه الأشياء، الأشياء مُشَيَّاةٌ وهو سبحانه شيءٌ لا مُشَيَّاةٌ، بل الله مُشَيَّاةٌ الأشياء لا يشبه ما شَيَّاه، وليس في قولي: «أنا شيء، والله شيء» تشبيه.

..إلى قوله: (وقد يشته قولي شيء وشيء، ولا يشته المسمى إلا أن أوقع عليه من أي الأشياء هو وما هو فحيثُ تشته المسميات).

وقال في كتاب الدليل الكبير: (وهذا الباب من خلافه سبحانه لأجزاء الأشياء كلها، فيما يدرك من فروع الأشياء جميعاً وأصلها، فما لا يوجد أبداً إلا بين الأشياء وبينه، ولا يوصف بها أبداً غيره سبحانه، وهي الصفة التي لا يشاركه فيها سبحانه مشارك، ولا يملكها عليه تعالى مالك، ولا يعم^(١) الأشياء اختلاف عمومه، ولا يصحح الألباب أبداً إلا الله معلومة؛ لأنه وإن وقع بين الأشياء ما يقع من الاختلاف، فليس يوجد واقعاً إلا بين ذوات الأوصاف، وكل واحد منها وإن خالف غيره في صفة فقد يوافقه في صفة أخرى [سواء]^(٢) كان مما يعقل أو كان مما يلمس ويرى).

وقال في جواب مسألة^(٣) الطبريين: (فهذه صفته تبارك وتعالى في الأينية الثبوت والذات، ليست فيه جل ثناؤه بمختلفة ولا ذات أشتات، ولو كانت فيه مختلفة لكان اثنين أو أكثر في الذكر والعدة، وإنما صفته سبحانه هو).

وقال في كتاب التوحيد: (وهو الواحد لا من عدد، ولا فيه عدد [به] يجزأ، وليس شيء يقال إنه واحد في الحقيقة غير الله تعالى).

وقال محمد بن القاسم عليه السلام في كتاب الوصية: (الحمد لله الحي القيوم ذي العظمة والجلال، الذي لم يزل ولا شيء غيره).

(١)- في (د): يعم جميع الأشياء.

(٢)- زيادة من نخ (ب).

(٣)- في (ب): مسائل.

وقال: (حقيقة الإيمان به أنه هو الذي هو خلاف الأشياء كلها).

وقال: (حقيقة اليقين به والمعرفة له أنه لا يدرك بحلية^(١)) ولا تحديد ولا تمثيل ولا صفة، وكيف يوصف من لا تدركه العقول ولا الفكر ولا الحواس؟).

..إلى قوله: (وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق))، فاجعل تفكيرك في صنعه، تستدل [منه]^(٢) على عجب فعله، وعظيم^(٣) قدرته في كل محدث، ولا تفكر فيه، فإنك تتيه، وتهلك [نفسك]^(٤)، فاستعمل العقل، وتابع السمع، واستدل باليسير على الكثير تسلم).

وقال في كتاب الأصول: (وصفته لذاته هو قولنا: لنفسه، نريد بذلك حقيقة وجوده).

وقال في كتاب الشرح والتبيين: ([و]^(٥)إنما عنى بقوله تبارك وتعالى: سميع بصير- الدلالة لخلقه على دركهم، وعلمه لأصواتهم، التي إنما يعقلون دَرَكَها عندهم بالأسماع، وأنه مدرك عالم بجميع أشخاصهم وهيئاتهم وصورهم وألوانهم وصفاتهم وحركاتهم، التي إنما يعقلون دَرَكَها بالعيون والأبصار؛ إذ إدراك^(٦) المخلوقين للأصوات والأشخاص بالأسماع والعيون، التي ربما كَلَّتْ وتَحَيَّرَتْ وأخطأت، وأدركت ظاهراً دون باطن وقَصُرَتْ، ودَرَكَ اللهُ تبارك وتعالى بهذا كله دَرَكَ واحد، محيط بما ظهر وبطن، وبما بَعُدَ وقَرُبَ، وهو دَرَكَ علمه الذي لا يفوته من المدركات شيء).

وقال الهادي للحق يحیی [بن الحسين] عليه السلام في كتاب المسترشد: (نقول: إن ربنا جل وتقدس إلهنا شيء لا كالأشياء، سبحانه وتعالى وتبارك، لا شبيه له، ولا يدانيه شيء، ولم يزل سبحانه قبل كل شيء، وهو المشيء لكل الأشياء).

(١)- في الهجرة والوصية: بحیطة.

(٢)- زيادة من نخ (أ، ج).

(٣)- نخ (ج): عظم.

(٤)- زيادة من نخ (أ، ج).

(٥)- زيادة من نخ (ب).

(٦)- في (ب): درك.

وقال: (نريد بقولنا شيء: إثبات الوجود^(١))، ونفي العدم المفقود؛ لأن الإثبات أن نقول: شيء، والعدم أن لا نثبت شيئاً).

وقال: (يعلم ما يكون قبل كينونته، كما يعلمه من بعد بينونته).

وقال: (وليس قولنا: «صفتان قديمتان» أن مع الله سبحانه صفة يوصف بها، ولا نقول إنَّ ثم صفة وموصوفاً، ولا إنَّ ثم شيئاً سوى الله عند ذوي العقول مجهولاً ولا معروفاً).

وقال: (معنى سمیع: هو علیم، والحجة على ذلك قول الرحمن الرحیم: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠]، والسر: هو ما انطوت عليه الضمائر، وقوله: ﴿بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران]، يريد عالم بهم، محيط بكل أمرهم، مطلع على خفي سرائرهم).

وقال: (ألا ترى أن الفاعل لما لا يريد فجاهل مذموم من العبيد، فكيف يقال بذلك في الله الواحد الحميد؟).

وقال: (لا فرق بين إرادة الله ومراده، وأن الإرادة منه هي المراد، وأن مراده هو الموجود الكائن المخلوق).

وقال في كتاب الديانة: (ليس قدرته وعلمه سواء، [و]^(٢) هو القادر لا^(٣)) بقدره سواء، وهو السميع البصير ليس سمعه غيره، ولا بصره سواء، ولا السمع غير البصر، ولا البصر غير السمع).

وقال: (من زعم أن علمه وقدرته وسمعه وبصره صفات له، وأنه لم يزل موصوفاً بها قبل أن يخلق، وقبل أن يكون أحد يصفه بها، وقبل أن يصف بها نفسه، وتلك الصفات زعم لا يقال هي الله ولا يقال هي غيره - فقد قال منكراً من القول وزوراً).

(١) - نخ (ج): الوجود.

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): وهو القادر الذي لا بقدره سواء.

وقال في كتاب الرد على أهل الزيغ من المشبهين: (فلما صح عند ذوي العقول والبيان أن الحواس المخلوقة، والألباب المَجعولة، لا تقع إلا على مثلها، ولا تلحق إلا بشكلها، ولا تُحَدُّ إلا نظيرها - صحت له لما عجزت عن درك تحديده الوحداية، وثبت للممتنع عليها من ذلك الربوبية؛ لأنه مخالف لها في كل معانيها، بائنٌ عنها في كل أسبابها، ولو شاكلها في سبب من الأسباب لوقع عليه ما يقع عليها من دَرَكِ الألباب، فلما تباينت ذاته وذاتها، وكانت هي فعله، وكان هو فاعلها - بانت بأحق الحقائق صفاته وصفاتها، فكان درك الأوهام والعقول لها بالتبعض والتحديد، وكان درك معرفته سبحانه بأفعاله، وبما أظهره من آياته، ودل به على نفسه من دلالاته.

وقال الناصر للحق عليه السلام الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في كتاب البساط: (وتمام توحيد نفي الصفات والتشبيه لخلقه عنه؛ لشهادة كل عقل سليم من الرين بما كسب، والإفك فيما يقول ويرتكب، واتباع الأهواء والرؤساء - أن كلَّ صفة وموصوف مصنوع، وشهادة كل مصنوع بأن له صانعاً مؤلفاً، وشهادة كل مؤلف بأن مؤلفه لا يشبهه، وشهادة كل صفة وموصوف مؤلف بالاقتران والحدث، وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل، فلم يعرف الله سبحانه من وصف ذاته بغير ما وصف به نفسه).

وحكى عنه مصنف المسفر أنه قال: (المفروض معرفة الاسم والمسمى، وأن الاسم غير المسمى؛ لأن المسمى يعرف بالصنع والدليل، والاسم يعرف من طريق السمع).

وقال في كتاب الكفر والإيمان: (ثم انصدعت من هذه الملة طائفة تحلت باسم الاعتزال). إلى قوله بعد ذكره لكثير من تعمقهم: (حتى خاضوا في صفات ذاته، وضربوا له الأمثال، وقد نهى الله عن ذلك بقوله تعالى:

﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف]، وبالغوا في [خلاف] ^(١) ذلك، ولم يرضوا حتى تعدوا إلى الكلام في كل ما لا يعلمون ولا يدركون؛ خلافاً لله تعالى ولرسوله صلّى الله عليه وآله وسلم، وابتدعاً وتخرصاً وميناً، ورمياً بعقولهم وحواسهم من وراء غاياتها).
.. إلى قوله: (وتكلموا من دقيق الكلام بما لم يُكَلَّفُوا، وبما لعل حواسهم خُلِقَتْ مُقَصَّرَةً عن إدراك حقيقتها، وعاجزة عن قصد السبيل فيها).

ومن شعره عليه السلام في معنى ذلك قوله:

قد تعدا الناس حتى أحدثوا بدعاً في الدين بالرأي لم تبعث بها الرسل
حتى استخف بحق الله أكثرهم وفي الذي حملوا من حقه شغل
وقوله:

كل يرى الحق ما فيه قد اختلفوا وهم بمفروض علم الحق جهال
أعني الأولي ^(٢) فقههم إشراك ضدهم وسائر الناس بالإهمال غفّال
وقوله:

فجاهد وقلد كتاب الإله لتلقى الإله إذا مت به
فقد قلد الناس رهبانهم وكل يجادل عن راهبه
وللحق مستنبط واحد وكل يرى الحق في مذهبه

وقال المرتضى لدين الله محمد بن يحيى عليه السلام في كتاب الشرح والبيان: (إن سأل سائل عن الدليل أن الأشياء خلقت لا من شيء، فقال: ما الحجة في ذلك؟

(١) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٢) - في (د): أولي.

فالقول في ذلك: أن الأشياء محدثة مجعولة مبتدعة [مخلوقة] ^(١)؛ لأن الله سبحانه كان ولا شيء).

وقال: (من قال: لم يزل فيما لم يزل فقد أوجب أن مع الله شيئاً لم يزل، وإنما هذا من لغز المتناظرين، أو قول من قول المتجاهلين).

وقال ^(٢): (يقال: الله حي لا يموت، ويقال: الإنسان حي، وإنما يقال له حي على مجاز الكلام، وإنما هو على الصحة محياً).

وقال: (يقول: إن الله تعالى العالم بنفسه، ولا يجوز أن يقول غير ذلك).

وقال: (العرض لا يقوم بنفسه، ولا بد له من شبح يقوم فيه وبه).

وقال في كتاب الإيضاح: (إنما أراد بقوله: شيء، أوقع عليه اسم الشيء إذا علم أنه سيكون بإيجاده له، وذلك في كتاب الله موجود؛ إذ يقول: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج]، ولم تقم الساعة فيكون لها شيء يعرف، وإنما أخبر عز وجل بما سيفعله مما ينتظمه اسم الشيء).

وقال أخوه الناصر لدين الله أحمد ^(٣) بن يحيى عليه السلام في كتاب النجاة: (قولنا: إن الله تبارك وتعالى هو الأول قبل كل شيء من خلقه، ولم يزل عالماً بجميع الأشياء من قبل كونها أنها ستكون).

(١) - زيادة من نخ (ب، ج).

(٢) - في (ب): وقد.

(٣) - هو الإمام الناصر لدين الله أبو الحسن أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. كان متقدماً في الفقه، ناشئاً على الزهد، بطلاً شجاعاً، جامعاً لخصال الإمامة، وكان وقت وفاة أبيه الهادي إلى الحق عليه السلام غائباً في الحجاز؛ فورد عليه السلام إلى اليمن، وتنازل الإمام محمد المرتضى بتسليم الأمر لأخيه - عليه السلام - في شهر صفر سنة إحدى وثلاثمائة. وقام بالدعوة وبإيعه الناس، فساس الأمور أحسن سياسة، وجرى على طريقة أبيه في بث العدل والنصفة، وجاهد عليه السلام القرامطة حتى استأصلهم وأبادهم، ومن وقائعه معهم وقعة ذي نغاش المشهورة. وله مؤلفات، منها: المفرد، وجواب مسائل موسى بن هارون العوفي، وجواب مسائل الطبريين، وكتاب النجاة. توفي عليه السلام سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وكانت مدة ظهوره نحو ثلاث عشرة سنة، وقبره بصعدة حرسها الله إلى جنب أبيه وأخيه.

وقال: (لا يقوم عرض إلا في جسم، ولا جسم إلا في عرض).
وقال في كتاب الموعظة: (لا الضمائر تقع عليه، ولا الفكر يدركه، ولا طوامح العقول تكتننه، ولا السمات تلزمه، ولا القياس يحيط به، ولا النظائر تنتظمه، ولا المشاعر تلتسمه، ولا الأوهام تمثله).

وقال القاسم بن علي عليه السلام في كتاب الأدلة من القرآن على توحيد الله وصفته: (ولا بد من معارض لنا في علم القرآن، ممن اكتفى بأفانين الكلام، وجعل من ذلك دليلاً على الرحمن، يقول: إن القرآن لا يغني علمه عن النظر، فإذا قال ذلك قائل قلنا: فالنظر دلتك^(١) عليه نفسك أم ذلك عليه خالقك في منزل كتابه؟ فإن قال: إن نفسه دلته على ذلك من قبل دلالة خالقه أحال، ووجد الله سبحانه يأمره بذلك أمراً في كتابه، ويندبه إليه ندباً. وإن قال: إن ذلك من الله - عَلِمَ أن الله سبحانه الذي أمره بذلك، وندبه إليه، ووجد في جميع ما أمره^(٢) به دليلاً يغني عن كل دليل، ويهدي إلى كل سبيل). إلى آخر ما ذكره عليه السلام من كون القرآن معجزة وصنعاً لله سبحانه يدل عليه كسائر مصنوعات تعالي.

وقال في كتاب التوحيد: (إن قال قائل: إذا زعمتم أنه شيء لا كالأشياء فما أنكرتم أن يكون جسماً لا كالأجسام، وإذا قلتم: إنه شيء لا يشبهه شيء موجود ولا موهوم فما أنكرتم أن يكون جسماً لا يشبهه جسم موجود ولا موهوم؟ قلنا: الفرق بينهما أن قول القائل: شيء إثبات، وليس يذهب الذهاب فيه إلى جسم دون عرض، ولا إلى عرض دون جسم، ولا إلى إنسان دون ملك، ولا إلى ملك دون إنسان؛ فلما كان ذلك كذلك لم يجب به تشبيهه، وقولنا: جسم وصف خاص لجنس دون جنس، لا يجوز أن يشرك فيه غيره من الأشياء).

وقال: (إن زعم زاعم أنه عالم بعلم ليس هو هو، ولا هو غيره، لم يكن بينه

(١)- في (ب): ذلك.

(٢)- نخ (ب): أمر.

وبين من زعم أنه عالم بعلم هو هو وهو غيره فرق.

فإن زعم أن القائل إذا قال: هو هو، ثم قال: هو غيره - فقد ناقض، قلنا: وكذلك إذا قال: ليس هو هو ثم قال: وليس هو غيره - فقد ناقض).

وقال: (فإن قال: إنكم قد قلتم صفات ذات وصفات فعل؛ فإذا قلتم: « صفات ذات » فقد أثبتتم صفات ما، وإذا قلتم: « إنا لا نرجع في ذلك إلى غير الذات » فقد ناقضتم.

قلنا: ليس الأمر كذلك؛ لأننا حين قلنا: « صفات الذات » فإنما أردنا نعلمك بذلك أنا لا نثبت بها غيره، ولم نرد به أن الصفات هي ذاته، وأن الصفات أشياء ليست غيره).

وقال في كتاب التجريد: (وقولنا: « ذاته » إشارة منا إليه نفسه، وليس إشارتنا هو هو ولا غيره، وإنما أسماؤه التي تسمى بها لنا، وصفاته التي وصف بها نفسه لنا - دلائل عليه؛ ليستدل بها القاصدون؛ لياثر بها قلوبهم اليقين البت، وتستشعر أنفسهم الحق المثبت).

وقال: (صفاته دلائل عليه، يدرك علمهن، ولا يدرك الموصوف بهن؛ لأنه جل وعلا بعَد من ^(١) المَدْرِك، وجل عن الدَّرِك، فهو كما قال عز من قائل: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه]، فالله جل جلاله عز عن أن يحويه قول أو يناله يُعرَفُ بها جَعَلَ من الدلائل عليه، ولا يُوصَلُ شيءٌ من الحواس إليه، فليس ما نطقت به الألسن من صفاته هو هو، [ولا ما سمعت الأذان من صفاته هو هو، ولا ما كتبت الأيدي من صفاته هو هو] ^(١)، بل هو سبحانه الموصوف لا الصفات، والمعروف بما تَعَرَّفَ به إلى خلقه من الآيات).

(١) - في (ب): عن.

(١) - زيادة من نخ (أج).

وقال: (صفاته كلها محدث علمها لنا، وسابقة في علمه قبل كوننا، وقد فطرنا جل وعلا على فطرة لم يعرهما من الصفات، ثم قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، (فكان كما قال جل وعلا) (١).

وقال: (إن سأل سائل عن الموجود القديم (٢)، أموجود لنفسه أم لغيره، أم لنفسه ولغيره، أم لا لنفسه ولا لغيره؟

فإننا نقول: إن كان سؤالك عن الله سبحانه فإننا نقول: إنه موجود لا بإدراك كما وصف نفسه فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، فقال: لوجدوا.

وأما قوله: موجود لنفسه ولغيره.. إلى آخر قوله - فليس هذه الصفة من صفات الله سبحانه التي وصف بها نفسه، ولا من صفات الخير التي وصفه بها أوليائه؛ لأن الموجود لنفسه ولغيره له موجد لم يزل، والله سبحانه يعز عن هذه الصفة ويحل، وإنما يوصف بها وصف به نفسه؛ لأنه الموجد لكل موجود، لا أن وجوده كوجود الموجودات لأنفسها ولغيرها، تبارك الله عن ذلك وعلا علواً كبيراً).

وقال: (والله فعظيم الشأن، قوي السلطان، لم يزل مدركاً للأشياء قبل تكوينها، ولا فرق بين دركه لها بعد تكوينها وبين دركه لها قبل تكوينها).

وقال: (فإن قال: فما معنى قول الله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ١٨]، فقد تجده يصف نفسه بالسمع والبصر؟

فإننا نقول: إن الرائي من الخلق هو المدرك لما أبصر، وكذلك السامع فهو المدرك لما سمع، فَلِدَرَكِ السامع لما سمع وَصِفَ بالسمع المخروق، وَلِدَرَكِ المبصر ما أبصر (١) وَصِفَ بالعين ذات الجفن المشقوق. فأما الله سبحانه فيُدْرِكُ المسموعات والمبصرات لا بآلة من الآلات، لكن دَرَكُ قدرة بها وصف نفسه، ولا هي هو ولا غيره من المجسمات من خلقه، لكنها من كلماته المخلوقات).

(١) - نخ (ج): وهو كما قال جل وعلا.

(٢) - نخ (ج): والقديم.

(١) - نخ (ب): بالبصر.

وقال: (فإن قال السائل: فما الفرق بين إرادة الله لما يفعل وبين إرادة المخلوقين لما يفعلون؟

فإننا نقول للسائل: إن بين صفات الله وصفات خلقه فرقاً والحمد لله؛ لأن إرادة الله سبحانه صفة له، ومراده وجود فعله، وإرادة المخلوقين خواطر في ضمائر القلوب، وبين ذلك فرق كثير لا يخفى إلا على من ضعف فهمه، وقل عقله.

فإن قال السائل: فلا أرى الله إرادة إذا كان مراده وجود فعله.

فإننا نقول: إن مراده لو لم يكن وجود فعله لكانت صفاته كصفات خلقه).

وقال ابنه الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب الرد على الملحدين: (اعلم أن قولنا: «شيء» إثبات موجود ونفي معدوم، وقولنا: «لا كالأشياء»، نفي للتشبيه).

وقال: (هو الأول لا قبل لأوليته، ولا كيف لأزليته، كان في حال القدم قبل بريته، ولا عقل ولا معقول سواء، ولم يكن معه أزمنة ولا شهور ولا ساعات، ولا أمكنة ولا أوقات، ولا علم ولا معلوم، ولا فهم ولا مفهوم، ولا وهم ولا موهوم).
وقال في الصفات ونحوها: (إذا جعلتها أزلية بطل الحدث، وإذا جعلتها محدثة بطل القدم، وإذا جعلتها محدثة أزلية فسد قولك).

وقال: (لم يزل عالماً بجميع فعله، عالماً بما سيريد كينونته، وإنما الذي يريد بلا علم تقدم، ويضممر بغير تكوين - هو الإنسان الجاهل، الجائل الفكر، الذي تحدث له النية بعد النية، والإرادة بإضمار القلب والطوية. ولو كانت إرادته قبل فعله لكانت كإرادة المخلوقين، ولكانت عرضاً من جسم، ولو كان جسماً لأشبهه الأجسام، وإنما إرادته فعله، وفعله مراده، وليس ثم إرادة غير المراد فيكون مشابهاً للعباد).

وقال في كتاب شواهد الصنع: (إذا كان هذا المحدث عدماً قبل حدوثه فالعدم لا شيء، ولا شيء لا يكون شيئاً بغير شيء).

وذكر الجسم والعرض، والجزء الذي زعم من زعم أنه واحد في نفسه لا يتجزأ- في كتاب مهج الحكمة والفوائد بكلام جملة: أن كل محدث لا يخلو من أن يكون جسماً أو عرضاً؛ فالجسم ما يقوم بنفسه وتحله الأعراض، والعرض ما لا ينفرد بذاته ولا يوجد إلا حالاً. واستدل على بطلان كون الجزء واحداً في نفسه بكونه غير خال من الحركة والسكون، وما لم يخل من صفة مقارنة فليس بواحد في نفسه، واستدل على أنه يتجزأ بكونه لا يوجد إلا في جهة، وكل متحيز فله جوانب تحويه.

وقال في كتاب الصفات: (فإن قال: ما أنكرت من أن يكون علم الله لا هو الله ولا هو غيره؟

قيل له ولا قوة إلا بالله: لا بد أن يكون هذا العلم الذي ذكرت، [وغيره]^(١) من الصفات التي زعمت - محدثاً أو قديماً، خالقاً أو مخلوقاً، موجوداً أو معدوماً. فإن قلت: إن علم الله محدث جهَّلتُه، وإن قلت: إن علمه شيء موجود قديم فلا يعلم شيء موجود قديم إلا هو وحده، وأما قولك: لا هو هو ولا هو غيره فهذا لا شيء؛ لأن الله سبحانه قديم وغيره محدث).

وقال: (إن كنت أردت الأسماء من الألفاظ والكلام، وما ينطق به من ذلك جميع الأنام، وما يوجد في الصحف والأجسام- فذلك غير الموصوف؛ لأن الموصوف هو الله، وهذا الكلام هو من المفعولات المحدثات، والله أحدث علم ذلك وغيره من الصفات، وإن كنت أردت المسمى بهذه النعوت فهو الله رب العالمين، وهو معناها عند المؤمنين).

وقال في جوابه ليحيى بن مالك: (ما تفسير علم الله وقدرته إلا كتفسير وجهه ونفسه، فهل يقول أحد يعقل بأن^(١) له وجهاً كوجه الإنسان، أو نفساً

(١)- زيادة من نخ (أ، ب).

(١)- نخ (ب): إن.

كأنفس ذوي الأبدان؟ هذا ما لا يقول به أحد من ذوي الألباب، ولا يعتقده في الله رب الأرباب، وإنما وجهه هو ذاته، وكذلك علمه وقدرته).

وقال الإمام أبو الفتح الديلمي بن الحسين بن الناصر بن محمد بن عيسى بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن علي بن الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام في تفسيره لقول الله سبحانه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنما بين الله تعالى للإنسان تنقل أحواله حتى استكمل خلقه؛ ليعلم نعمته عليه، وحكمته فيه، وأن بعثه بعد الموت أهون من إنشائه ولم يكن شيئاً).

وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام في الرسالة الناصحة للإخوان جملة من محالات المطرفية تدل على بطلان ما شابهها من محالات المعتزلة، منها قولهم: إن العرض ليس بحال ولا محلول، ولا قديم ولا محدث. وقولهم: الإحالة إرادة الله ومراده، لكنه لم يردّها. وقولهم: إن الله تعالى سمي بأنه كائن، وإنه مشارك للأجسام في هذه التسمية.

فهذه جملة من أقوال الأئمة عليهم السلام، ليس منها قول يذهب إليه الأئمة عليهم السلام إلا ومن أقوال المعتزلة ما يخالفه، ولذلك انتزعتها دون غيرها.

والحمد لله رب العالمين، وصلى ^(١) الله على محمد وآله وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



(١) - وصلاته على خاتم النبيين وآله الطاهرين.

المُسَائِلُ الْبَاحِثَةُ عَنْ مُعَانِي الْأَقْوَالِ الْحَادِثَةِ

من كلامه رضي الله عنه وأرضاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة: كيف يجوز التفكير في إثبات ذات الله سبحانه مشاركة لذوات الجواهر ولذوات الأعراض في الذاتية، وفي أنه يصح العلم بها على انفرادها، مع كون التفكير فيه سبحانه محظوراً؟ ولذلك قال النبي ﷺ: ((تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله))، وقوله: ((تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق)).

وقول أمير المؤمنين عليه السلام: (من تفكر في الصنع وحد، ومن تفكر في الصانع ألد).
مسألة: كيف يجوز التوصل بالنظر والقياس إلى إثبات أمر موجب لكون الباري سبحانه قادراً وعالماً وحيّاً وموجوداً، مع كون ذلك تكلفاً لما لا يجب، وإثباتاً لما لا يجوز ولا يعقل؟ ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (انظر أيها السائل، فما ذلك القرآن عليه من صفته فائتم به، واستضي بنور هدايته، وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في القرآن فرضه، ولا في سنة النبي ﷺ وأئمة الهدى أثره - فكل علمه إلى الله، فذلك منتهى حق الله عليك).

وقال في وصيته لابنه الحسن عليه السلام: (واعلم - أي بني - أن أحب ما أنت آخذ به من وصيتي تقوى الله؛ والاقتصار على ما افترض الله عليك، والأخذ بما مضى عليه أولوك من آبائك، والصالحون من أهل بيتك؛ فإنهم لم يدعوا أن نظروا لأنفسهم كما أنت ناظر، وفكروا كما أنت مفكر، ثم ردهم ذلك إلى الأخذ بما عرفوا، والإمساك عما لم يكلفوا).

.. إلى قوله: (واعلم أن أحداً لم ينبئ عن الله عز وجل كما أنبأ محمد ﷺ) فافرض به رائداً، وإلى النجاة قائداً).

مسألة: كيف يجوز إثبات صفات الباري سبحانه ووصفها بأنها أمور زائدة على ذاته، ومرتبة في الوجوب، ومختلفة في الأحكام، ومشتركة في الثبوت فيما لم يزل، مع كون ذلك موجباً للتعدد؛ إذ لا يعقل إثبات موجب وواجب وموجب له فيما لم يزل بشرط ثبوت هذه الثلاثة المعدودة فيما لم يزل، وذلك خلاف

التوحيد؟ ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام في توحيده الموثوق بصحته: (من وصفه فقد حده، ومن حده فقد عده، ومن عده فقد أبطل أزله).

وقال: (وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة؛ فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله).

مسألة: كيف يجوز أن يجعل الشيء أو الذات اسم جنس عام للخالق؛ ليتوصل بالمشاركة فيه بين الباري وغيره إلى جعل ذاته من جملة الذوات المحدودة بالحد الجامع المركب من جنس وفصل، وإلى قياس صفاته على صفات المخلوقين، مع كون الجنسية والنوعية والمشاركة والقياس من أوصاف الأشياء المحدثّة التي يصح قياس بعضها على بعض لأجل اشتراكها في صفات تعم، وافتراقها لأجل صفات تخص، ولذلك لم يجز فيها لما كانت أجناساً متنوعة أن يقال: محدث لا كالمحدثات، وجسم لا كالأجسام، وجاز في الله سبحانه لما لم يكن جنساً لشيء ولا نوعاً من جنس أن يقال: إنه سبحانه شيء لا كالأشياء؛ فدل ذلك على أن الشئئية ليست باسم جنس حقيقة.

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (ليس لذاته تكييف، ولا لصفاته تجنيس، احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار).

وقال: (لم يلتبس به حال، ولا نازعه بال، ولا الذات ذيّته، ولا الملكة ملكته، ولا الصفة أوجدته، بل هو مؤجد كل موجود، وخالق كل صفة وموصوف).

وقال: (باينهم بصفته رباً، كما باينوه بحدوثهم خلقاً).

وقال: (واحد لا بعدد، دائم لا بآمد، قائم لا بعمد، ليس بجنس فتعادلّه الأجناس).

وقال: (صفته أنه لا مثل له من خلقه، وحليته أنه لا شبيه له من بريته، ومعرفته أنه لا إحاطة به، والعلم به أن لا معدل عنه).

مسألة: كيف يصح الاستدلال بكون الباري سبحانه عالماً فيما لم يزل على ثبوت ذوات العالم فيما لم يزل؟ مع اتفاق الموحدين على أن ذوات العالم هي العالم المحدث الذي يستحيل وصفه بالقدم، واتفاق أكثرهم على أنه لا يجوز أن يوصف بالثبوت فيما لم يزل إلا الله سبحانه؟
ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (الحمد لله الذي دل على وجوده بخلقه، وبحدث خلقه على أزليته).

وقال: (والذي الحدث يلحقه فالأزل يباينه).

وقال: (عالم إذ لا معلوم، ورب إذ لا مربوب، وقادر إذ لا مقدور).

مسألة: كيف يصح الجمع بين القول بأن لوجود ذوات العالم أولاً، والقول بأنه لا أول لثبوتها؟ مع عدم الفرق بين ثبوتها ووجودها. وكذلك الحال في القول بأن: ذوات العالم هي العالم المحدث، والقول بأن ذوات العالم ثابتة فيما لم يزل؟

مسألة: إذا كانت ذوات العالم المتناهية لها نهاية بإجماع من يزعم أنها بعض الذوات وبعض المقدورات التي لا نهاية لها بزعمهم؛ فكيف يصح أو يعقل أن يوصف ما لبعضه نهاية بأنه لا نهاية لكليه مع ما في ذلك من التناقض البين؟

مسألة: إذا لم تكن ذوات العالم محتاجة في كونها ذواتاً إلى مؤثر يجعلها ذواتاً بعد أن لم تكن، فكيف يصح وصفها بأنها مقدورة لله سبحانه لأجل تأثيره في أمر زائد عليها ليس هو هي ولا غيرها، وهو الوجود الذي قيل إنه سبحانه لا يؤثر إلا فيه، وأنه لا يعلمه فيما لم يزل؟ وهل يعقل من ذلك إلا القول بأن كل شيء تعلق به علمه فلا تأثير له فيه، وكل أمر أثر فيه فليس هو له بمعلوم فيما لم يزل، مع ما في ذلك من التجهيل والتعجيز الذي لا يجوز وصفه به.

مسألة: إذا كان كون العالم محكماً يدل على كون الباري سبحانه عالماً بالإحكام قبل كونه - فرعاً على إيجاده، بمعنى أن حصول الإحكام والعلم به لا يمكن من دون حصول الإيجاد والعلم به، وكان الذي يدل على كون الباري

سبحانه عالماً هو وجود العالم محكماً؛ فكيف يصح أو يجوز أن يقال: إن الله سبحانه لا يعلم فيما لم يزل إلا مجرد الذوات دون الإيجاد والإحكام؟ مع ما في القول بذلك من لزوم إبطال الدليل والمدلول عليه؛ لأجل وقوف العلم بكونه سبحانه عالماً [على كونه عالماً بالإحكام قبل حصول علمه بالإحكام^(١)] على حصول الإحكام بعد الإيجاد، وكون الإيجاد غير معلوم له سبحانه فيما لم يزل.

مسألة: إذا كان لكل ذاتٍ صفة أو صفات يستحيل خلوها عنها فيما لم يزل وفيما لا يزال عند من يقول بأزلية كل ذات، فكيف يصح أن يقال في حقيقة الذوات: إنه يصح العلم بها على انفرادها، وهل يعقل انفرادها عما يستحيل خلوها عنه، مع كون ذلك متناقضاً؟

مسألة: كيف يصح الجمع بين القول بأن الجوهر ليس له إلا جهة واحدة؛ لأجل كونه جزءاً لا يتجزأ، والقول بجواز ائتلاف الجواهر طولاً، مع حصول العلم ضرورة بأن ائتلاف ثلاثة جواهر طولاً لا يصح ولا يعقل إلا إذا كان أحدها متوسطاً، وأن توسطه لا يصح ولا يعقل إلا إذا كان بين جوهرين، ومحاداً لهما بحددين؟

مسألة: ما الفرق بين قول من قال: « صفات الله أشياء غير ذاته »، وقول من قال: « صفاته أمور زائدة على ذاته؟ » مع أنه ما من دليل يدل على بطلان كونها أشياء غير ذاته إلا ويصح أن يدل على بطلان كونها أموراً زائدة على ذاته، ومع عدم الفرق بين تسميتها أموراً وتسميتها أشياء، ومع عدم الفرق بين جعلها زائدة وجعلها غيراً؛ ولذلك يجوز أن يقال: كل أمر شيء، وكل زائد على شيء فهو غير له.

مسألة: إذا كان يعلم ضرورة أنه لا يجوز نفي النفي والإثبات معاً، ولا إثباتهما معاً، ولا دخول متوسط بينهما، وكان كل معلوم ضرورة أصلاً يدل على صحة ما يوافقه من النظر، وفساد ما يخالفه منه، فكيف يصح مع ذلك أن يؤدي

(١) - ما بين المعكوفين (نخ)

النظر والاستدلال إلى إثبات أمور ليست بشيء ولا لا شيء، كما يصح أن يؤدي إلى إثبات أمور هي شيء ولا لا شيء؟

مسألة: ما الفرق بين قول من قال: أعيان العالم قديمة، وقول من قال: ذواته ثابتة فيما لم يزل؟ مع جواز أن يعبر بالأزل بدلاً عن القدم، وبذات الشيء بدلاً عن عينه.

مسألة: كيف يجوز الاستغلاط بحصر القسمة في أن الله سبحانه لا يخلو: إما أن يكون مريداً لذاته أو لغيره؟ [مع جواز أن يقال: أو لا لذاته ولا لغيره؛] ^(١) لأجل كونه سبحانه مريداً لا بإرادة كإرادة المخلوق، كما أنه قادر لا بقدره، فاعل لا بآلة.

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (يقول ولا يلفظ، ويحفظ ولا يتحفظ، ويريد ولا يضم).

وقال: (مشيئته الإنفاذ لحكمه، وإرادته الإمضاء لأمره).

مسألة: إذا كان الله سبحانه فاعلاً مختاراً لفعله ولا يجوز عليه السهو ولا الاضطرار، وكان لا يصح في العقل إثبات كون الفاعل مختاراً لفعله مع نفي كونه مريداً له؛ فكيف يجوز مع ذلك وصف الباري سبحانه بأنه يخلق ما لا يريد؟ مع ما في إضافة ذلك إليه من النقص الذي لا يجوز إضافته إليه؟

مسألة: إذا كان العرض إنما سمي عرضاً لأجل كونه صفة لمحلّه، وعارضاً حالة وجوده في غيره، ولذلك استحال في الشاهد وجود عرض لا في محل، كما يستحيل وجود الجسم خالياً عن جميع الأعراض؛ فكيف يجوز مع ذلك أن يتفكر في إثبات عرض موجود لا في محل؟ بل كيف يجوز وصف بعض الأعراض بأنه ضد لجواهر العالم مع عدم المضادة؟ مع كون ذلك غير ممكن ولا معقول.

مسألة: إذا ثبت بأدلة العقل أن الله سبحانه وتعالى عالم فيما لم يزل وفيما لا يزال، بما كان وبما سيكون، وبما لو كان كيف يكون، وثبت بنص الكتاب أنه سبحانه عالم الغيب والشهادة، وقال أمير المؤمنين عليه السلام: (عينه المشاهدة لخلقه،

(١) - زيادة من نخ (أ، ب).

ومشاهدته لخلقه ألا امتناع منه). وقال: (سمعه الإتيان لبريته)، فكيف يجوز مع ذلك إثبات إدراك له سبحانه متجدد زائد على كونه عالماً بطريقة القياس على إدراك المخلوقين؟ مع كون ذلك الإدراك غير معقول، وكونه موهماً لنقص المحتاج إليه؟

مسألة: ما الفرق بين أن يدعي مدع أن نظره يؤديه إلى إثبات إدراك لله سبحانه متجدد زائد على كونه عالماً يدرك به المسموعات والمبصرات، وبين أن يدعي أن نظره يؤديه إلى إثبات إدراك له سبحانه متجدد يدرك به الملموسات والمشتهيات من المطعومات والمشمومات ونحوها، مع عدم المخصص لمدرك من المحسوسات دون غيره، وعدم الفرق بين إثبات إدراك^(١) دون غيره؟

مسألة: إذا كان كل محدث -باتفاق الموحدين من العترة ومن قال بقولهم- محتاجاً إلى محدث؛ لاستحالة أن يكون أحدث نفسه، أو حدث لا عن محدث، فكيف يصح إثبات متجدد لا يحتاج إلى مجدد، مع عدم الفرق بين المحدث والمتجدد في المعنى، وهو حصول كل واحد منهما بعد أن لم يكن؟

تم ذلك، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



(١) - نخ (ب): درك.

الفصل السابع
من سبعة فصول من كتاب
تعريف التطريف

من تأليف السيد الشريف العالم العامل العفيف
حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني الهاشمي
تولى الله مكافاته آمين اللهم آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الكلام في معرفة الحجج الدالة على بطلان الإحالة]

قال رضي الله عنه: وأما الفصل السابع وهو الكلام في معرفة الحجج الدالة على بطلان الإحالة وما يتصل بها من سائر بدع المطرفية - فهي أدلة العقل وموافقتها من محكم الكتاب، وموافق ذلك من السنة، وكذلك أقوال الأئمة عليهم السلام، والإجماع، وتظاهر هذه الحجج واتفاقها على الشهادة بإثبات صانع واحد ونفي ما عده من كل ما يعبد من دونه جميع المشركين.

أما أدلة العقل: فمنها: أنه قد ثبت عند جميع المسلمين أن جميع الفروع أجسام متضمنة لأعراض ضرورية، وأن جميعها محدث، وأن كل محدث لا بد له من محدث، وأن محدث الأجسام والأعراض الضرورية هو الله سبحانه لا شريك له ولا ظهير؛ لاستحالة جواز العجز عليه سبحانه، ولا استحالة وجود إلهين قديمين، ولا استحالة أن تُحدث الأجسام أنفسها في حالة عدمها أو في حالة وجودها، ولا استحالة أن يحدثها مثلها، ولا استحالة حصولها هملاً لا محدث لها ولم يُظهر الخلاف في ذلك إلا الملحدون والمشركون على اختلاف مذاهبهم.

فأما المطرفية فإنهم يظهرون الإقرار بالإسلام، فلا يخلو إقرارهم بذلك: إما أن يكون صدقاً أو كذباً، فإن كان صدقاً بطل قولهم بأن الله سبحانه لم يقصد خلق الفروع، وإن كان كذباً تبين كفرهم، وكان الجواب كالجواب على أشباههم.

ومنها: أن جميع الفروع لا تخلو من أن تكون حيواناً أو جماداً، أو رزقاً أو مرزوقاً، أو نفعاً أو منتفعاً، أو مسخراً أو مسخرأ له، وكل ذلك يدل على خالق حكيم قاصد لذلك مقدر عليهم؛ لاستحالة أن يكون إحكام من غير محكم، وإنعام من غير منعم قاصد لذلك، غير جاهل ولا ساه ولا مُلجأ، ولأنه لا خلاف في وجود النعم والمنعم عليهم، وفي كون شكر المنعم واجباً، فلا تخلو المطرفية: أما أن يقرروا بذلك إقراراً صحيحاً؛ فيبطل قولهم بأن الله سبحانه لم يقصد خلق الفروع، أو يحدوده؛ فيتبين خروجهم من دائرة الإسلام.

ومنها: أن المطفرة يقولون بأن الله سبحانه خلق الأصول بالقصد لكونها مخلوقة لا من شيء. وليس ذلك بأعجب في الصنعة ولا أبلغ في الحكمة من خلق النار من الشجر الأخضر، ولا إخراج الحي من الميت، ولا خلق الشيء الكثير من الشيء القليل، ولا من إمساك السماء أن تقع على الأرض، وكذلك إمساك الأرض من الانحدار، وكذلك إمساك الماء والطير في الهواء، ونحو ذلك مما لا يحصى عدداً لكثرتة.

ولأن الذي يدل على كون الله سبحانه قاصداً لخلق الأصول لا يخلو من أن يكون كونها أجساماً أو أعراضاً، وكونها محدثة، أو كونها محكمة، ونحو ذلك مما يدل على صانع مختار، فكل ذلك موجود في الفروع.

فأما كونها مخلوقة لا من شيء فلا فرق بينه وبين خلق الشيء من الشيء في كون كل ذلك مخلوقاً دالاً على خالق، بل خلق الشيء من الشيء أظهر بياناً وأقرب دلالة إلى الإنسان؛ لكون ذلك مشاهداً ومعيناً، ولذلك تمدح به الله سبحانه، ونبه خلقه على النظر فيه والاستدلال به عليه، فقال سبحانه: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق]، وقال سبحانه: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [عبس]، ونحو ذلك.

ومنها: أن الغذاء إذا صار في المعدة ثم حدث لأجله نمو في الجسد، وزيادة في القوة ودرك الحواس الظاهرة والباطنة، وحصل النفع الذي يدل على كون صانعه حكيماً منعماً، مع تقسيم منافع ذلك الغذاء في جميع الجسد أسفله وأعلىه على حسب المصلحة، وكذلك حدوث النبات بعد اجتماع الماء والطين والحب، وفلق الحب، وإظهار فروعه وثمره، ونموه وحصاده، وما فيه من المنافع^(١)..... [هنا يبايض في جميع النسخ الموجودة]...

(١) - زيادة من نخ (ج).

﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور]، فانظر كيف صرح سبحانه بخلاف ما قالته المطرفية في الإحالة، وفي تنزيه الله سبحانه من إنزال البرد على بعض المخلوقين دون بعض، وفي المساواة في الخلق ونحو ذلك.

والثالثة عشرة: قوله سبحانه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]. اعلم أني ربما ذكرت بعض آية نحو هذه، أو ذكرت أكثر من آية، ولم احترز في ذلك ممن يتتبع العثرة؛ لأن غرضي تعريف الفائدة، فاعرف^(١).

واعلم، أن خبء السماء هو المطر، وخبء الأرض هو النبات، ونحو ذلك من [كل]^(٢) ما استتر فيهما قبل خروجه.

وانظر كيف حكى الله سبحانه عن الهدهد أو^(٣) غيره الإقرار بذلك، والتعجب ممن جحدته من المشركين، فلو كان القائل لذلك طبعياً أو ممن يقول بالإحالة لما استدل به على الله سبحانه.

والرابعة عشرة: قوله^(٤) سبحانه: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩] أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلِلَّهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُلُونَ [٦٠] أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَلِلَّهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ [٦١] أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلِلَّهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ [٦٢] أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا

(١) - في (ب): فافهم.

(٢) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٣) - نخ (ب): عن الهدهد وغيره.

(٤) - نخ (ب): قول الله سبحانه.

بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٦﴾ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ
وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ ﴿٦٧﴾ [النمل].

فانظر كيف تمدح الله سبحانه بخلق جميع ذلك، وسمى من نسبه إلى غيره
مشركا وعادلا، أي: جاعلا لله مثلا، ووصفهم بقلة التذكر، وتحداهم على وجه
المقت لهم والتوبيخ والتهديد أن يأتوا ببرهان.

وقد ابتدعت المطرفية القول بالإحالة، وفائدتها مشتملة على نفى قصد الله سبحانه
لخلق الفروع التي تمدح الله سبحانه بخلقها؛ فيلزمهم أن يكونوا من الجاحدين.

والخامسة عشرة: قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ
يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ
حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١١﴾﴾ [الزمر]، فانظر كيف صرح الله
سبحانه بأنه ينزل المطر، وينقل الزرع من حالة إلى حالة، على وجه يدل عليه
سبحانه مَنْ تفكر فيه من جميع أهل العقول.

واعلم أنه لا يكون في الفروع آيات تدل على الله سبحانه إذا لم يقصد خلقها
وكانت حاصلة بالإحالة.

والسادسة عشرة: قوله سبحانه: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿١٩﴾
أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاءًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [الشورى]، فانظر
كيف صرح الله سبحانه بأنه يشاء المفاضلة بين عباده في هبة الأولاد، والمشيئة:
هي القصد؛ لاستحالة إثبات أحدهما في حقه سبحانه دون الآخر، فاعرف ذلك.

والسابعة عشرة: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ
لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَاختِلَافِ
الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا
وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ

فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ [الباقية]، والقول بالإحالة من جملة الحديث الذي (١) آمنت به المطرفية بعد الله وآياته، فاعرف ذلك.

والثامنة عشرة: قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم]، فانظر كيف صرح الله سبحانه بأنه لا شريك له يعارضه في الخلق والرزق والموت والحياة. والمطرفية تنزهه بزعمهم عن قصد ذلك، ويقولون: إنه من فعل الأصول بالإحالة. وذلك من أبين المعارضة لكلام الله سبحانه، فاعرفه.

والتاسعة عشرة: قوله سبحانه: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [لقمان]، فانظر كيف أضاف إلى نفسه سبحانه ما أضافته المطرفية إلى الأصول ونفته عنه، تعالى عما يشركون.

والعشرون: قوله سبحانه: ﴿وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان]، فانظر كيف حكى الله سبحانه جنس قول المطرفية عن أشباههم، وكفى بذلك دليلاً واضحاً على كون المطرفية مخالفين للحق.

والحادية والعشرون: قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآئِنِ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر]، وهذا السؤال متوجه إلى من أضاف الخلق إلى غير الله سبحانه، والمطرفية من جملتهم؛ لأجل قولهم: إن الله سبحانه لم يقصد خلق الفروع.

والثانية والعشرون: قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمِّرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا

(١) - في (ب): الذي في الآية آمنت.

يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٣١﴾ [فاطر]، فانظر كيف صرّح سبحانه بإبطال الإحالة والعمر الطبيعي تصرّيحاً ظاهراً لفظاً ومعنى.

والثالثة والعشرون: قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (٣٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٣٨﴾ [فاطر]، فانظر كيف صرح سبحانه بإبطال الإحالة، وبأن الألوان مختلفة، خلافاً لقول المطرفية: إن اللون هو الملون.

ونبه سبحانه على صفة من يخشاه من عباده بأنهم الذين عرفوا الحق واستدلوا به على الخالق القاصد للخلق، ولم يشركوا به شيئاً من خلقه، فاعرف ذلك.

والرابعة والعشرون: قوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٦) [يس]، فانظر كيف صرح سبحانه وتعالى بأنه خالق (١) لجميع أصناف الحيوان مما علمه الناس ومما لا يعلمونه، وكفى بذلك دليلاً على إبطال ما تدعيه المطرفية وأشباههم من معرفة علل جميع المخلوقات، وإضافتهم لذلك إلى الأصول ونحوها مما ابتدعه بأهوائهم (٢).

والخامسة والعشرون: قوله سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ (٥٨) ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴿٥٩﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ (٦٣) ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ (٦٨) ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ﴿٦٩﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ (٧١) ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴿٧٢﴾ [الواقعة].

فانظر كيف صرح الله سبحانه بأنه الخالق لجميع ذلك، وفرق بين فعله وفعل عباده بأن الإماء فعلهم، والمني فعله، والحرث فعلهم وخلق الزرع فعله، ونحو ذلك.

(١) - نخ (ب): الخالق.

(٢) - نخ (ب): بأهويتهم.

وفي صحة ذلك إبطال قول المطرفية بالإحالة، وبأن فعل العبد لا يعدوه،
وتعبيرهم عن ذلك بالتفعيل والانفعال.

وأما الآيات التي تدل على أنه سبحانه قاصد لخلق أرزاق العباد والمفاضلة
بينهم فيها: فالأولى: قوله سبحانه: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا
وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [هود]، فانظر كيف عم جميع
دواب الأرض بأنه سبحانه يرزقها، ويعلم أماكنها من أصلاب آبائها وبطون
أمهاتها، وأبطل قول المطرفية بالإحالة، وأن الله سبحانه لم يقصد خلق الفروع،
وإنكارهم لخلق بعض الحيوانات، واستقبحهم لبعض صورها، وكثير من
حالاتها التي سموها خللاً في الصنع، وفساداً في التدبير.

والثانية: قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ
حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس]، فانظر كيف
صرح الله سبحانه بأنه أنزل الرزق للعصاة، وأن تحريمهم لبعض ذلك الرزق
على أنفسهم عامة أو (١) على أزواجهم خاصة فرية منهم على الله سبحانه.

وكذلك تحريم المطرفية لرزق الله سبحانه على عباده العصاة فرية منهم عليه سبحانه.
والثالثة: قوله سبحانه حين سأله إبراهيم عليه السلام أن يرزق من آمن من ذريته
بمكة، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ
وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة].

والرابعة: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ
وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة]، فانظر كيف
صرح سبحانه بأنه يختار لرسالته بعض عباده، وأنه يزيد من يشاء في العلم
والجسم، وذلك ناقض لقول المطرفية بأن النبوة فعل النبي، وقولهم بوجوب
المساواة في الخلق والتعبد.

(١) - نخ (ج): وعلى أزواجهم.

والخامسة: قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (٧١) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ (٧٢) وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٧٣) [النحل]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه القاصد لرزق عباده، والمفاضلة بينهم، ونبههم على معرفة ذلك بما ضرب لهم به (١) المثل في مماليتهم الذين لا يقدر أن يملكوهم شيئاً في حال كونهم مماليك؛ لكون ذلك حكماً من الله سبحانه لا يقدر أحد أن يبدله، وقد فسرت الآية بغير ذلك.

فانظر كيف صرح الله سبحانه بخلقه للبني والبنات، ووصف من جحد ذلك بأنه مؤمن بالباطل وكافر بنعمته سبحانه، وعابد من دونه ما لا يملك له رزقاً من السماء ولا من الأرض.

ومعلوم ضرورة أن الإحالة التي نسبت إليها المطرفية فعل الفروع كلها لا تقدر أن تنزل المطر من السماء، ولا تخرج النبات من الأرض، وأنها من جملة ما عُبد من دون الله سبحانه من الأشياء الباطلة.

والسادسة: قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَذْهُورًا﴾ (١٨) وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ (١٩) كَلَّا نُمَدِّدُ هُوْلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ (٢٠) انظر كيف فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ (٢١) [الإسراء].

(١) - في (ب): من.

فانظر كيف صرح سبحانه بأنه يرزق العصاة والمطيعين، ويفاضل بينهم، وكيف شرط سبحانه في سعي من سعى للأخرة أن يكون مؤمناً، وذلك يدل على بطلان سعي المطرفية الذي أظهره وهم غير مؤمنين بأن الله سبحانه قاصد لخلق الفروع، ونحو ذلك مما خالفوا فيه اعتقاد المؤمنين على الحقيقة.

والسابعة: قوله سبحانه فيما حكاه عن المؤمنين الذين تمنوا مثل ما أوتي قارون قبل أن يخسف به، فلما خسف به قالوا: ﴿وَيَكَانَ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [٨٢] [الفصل]، فانظر كيف حكى الله سبحانه عنهم ما يخالف اعتقاد المطرفية؛ لأنهم لو كانوا مطرفية لقالوا: إنه اغتصب أموال المسلمين، ولقالوا: تحرف قارون وتحيل، ولم يقصد الله سبحانه خلق رزقه، ولا تخصيصه به دون غيره.

والثامنة: قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [٧٧] [الشورى]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه ينزل لأهل كل عصر أرزاقهم على حسب ما يعلم من المصلحة في التوسيع والتضييق، ولم يقل كما قالت المطرفية: إن الأرض كالرمة كل يأخذ منها بقدر قوته.

والتاسعة: قوله سبحانه: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْخِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٣٢] [الزخرف]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه قسم الأرزاق وفاضل بينها، ورفع بعض عباده فوق بعض محنة واختباراً، على حسب ما علمه سبحانه في ذلك من المصلحة.

والعاشرة: قوله سبحانه: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [٧] [الطلاق]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه الذي يؤتي كل نفس رزقها، ويوسع لمن يشاء، ويقدر لمن يشاء، ولذلك لم يكلف سبحانه أحداً إلا بقدر ما آتاه.

فلو كان الرزق كما قالت المطرفية موقوفاً على اختيار الإنسان لوجب عليه أن يطلبه لغرمائه، وإلا كان آثماً؛ لكونه مخلاً بواجب.

وأما الآيات التي تدل على أن الله سبحانه قاصد لخلق الامتحانات والمضار، وخاص بها من يشاء من عباده: فالأولة^(١): قوله سبحانه: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ۝ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ۝﴾ [البقرة]، فانظر كيف صرح سبحانه بأن كل ضرر في النفوس -نحو الموت والسقم- وكل نقص فهو منه سبحانه. وكذلك كل عاهة تعرض للأموال والثمرات، نحو موت البهائم وأمراضها، والجراد، والبرد، والصحاح، وأشبه ذلك، فهو كله امتحان منه سبحانه وبلوى، ووصف الصابرين على ذلك كله بالاهتداء، وأخبر أنه يصلي عليهم ويرحمهم؛ لأجل تسليمهم لحكمته، وصبرهم على بلائه، ورضاهم بقضائه.

فلو كان جميع ذلك كما تزعم المطرفية ظلماً وفساداً لم يرضه الله سبحانه ولم يقصده لما استحق^(٢) من يصبر عليه من الله سبحانه ثواباً، كما لا يستحقه من ألقى بنفسه إلى التهلكة، ونحو ذلك، وكما لا يستحق أهل النار الثواب على ما أصابهم بجنایاتهم، فاعرف ذلك.

والثانية: قوله سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ [البقرة]، فانظر كيف بين سبحانه أن في بعض ما يكرهه الإنسان خيراً، وفي بعض ما يحبه شراً؛ لكون الله سبحانه أعلم بالمصالح، ولجهل الإنسان بعلم الغيب.

(١)- في (ب): فالأولى.

(٢)- نخ (ب، ج): ولما استحق.. إلخ.

وفي صحة ذلك بطلان ما ادعته المطرفية وتعاطته من معرفة علل جميع المحن، وتسميتهم لها ظلماً، ولمذهبهم عدلاً.

والثالثة: قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ ٤٢ ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٤٣ ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً... الآية﴾ [الأنعام]، فانظر كيف أخبر الله سبحانه أنه ابتلى جميع الأمم بالباءاء والضراء ليتضرعوا إليه، ويتذكروا ويتفكروا بعقولهم أنه لا يقدر على الضر والنفع إلا الله سبحانه؛ فيخافوه ويرجوه، ولا يعصوه فيما أمرهم به سبحانه ونهاهم عنه.

فلما لم يتضرعوا إلى الله سبحانه [ويستدلوا بذلك عليه سبحانه، و] ^(١)أضافوه إلى غيره كما فعلته المطرفية في تنزيههم لله سبحانه عن ذلك خلاهم على غوايتهم، وأنزل عليهم من محاسن الدنيا ما يوافق هوى أنفسهم، ثم لما أتى أجلهم وهم على ضلالتهم أخذهم الله سبحانه، وكان ذلك كالمباغته لهم على غرة، ولم يتركهم سبحانه على غرة من أمرهم، بل عمّر وأنذر وحذر وبصر، فاختاروا العمى على الهدى، فافهم ذلك.

والرابعة: قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه الذي يخلق أهل كل عصر خلفاً عمن قبلهم، وفضل بعضهم على بعض ابتلاء منه سبحانه واختباراً.

والخامسة: قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه لا شريك له في إنزال الخير ورفع، والشر ودفعه.

(١) - زيادة من نخ (أج).

والسادسة: قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس]، فانظر كيف صرح سبحانه بأن كل من دعا ما لا ينفع ولا يضر من دون الله سبحانه فهو ظالم.

والمطرفة وإن لم يدعوا الأصول ويعبدوها من دون الله سبحانه عبادة ظاهرة فقد أوجبوا لها ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، وهو فعل الفروع، وكفى بذلك مدحاً لها، وتعظيماً لأمرها.

والسابعة: قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَكَفُورٌ كَفُورٌ﴾ [يونس]، وَلَيْسَ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَّهُ لِيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ [هود]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه ينزع النعمة إذا شاء، ويردها على من يشاء.

والثامنة: قوله سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَبَلَّوْكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء]،

والتاسعة: قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا... (الآية)﴾ [الزمر: ٤٢]، فانظر كيف صرح الله سبحانه بأنه المدبر لأمر عباده، ولم يكلهم إلى إحالة الأصول^(١) بغير قصده.

والعاشرة: قوله سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد]، فَاتَّكُمُ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ [الحديد]، فانظر كيف صرح سبحانه بأنه البارئ لكل مصيبة، والعالم بها قبل إنزالها، وأخبر بذلك سبحانه ليعلم الخلق أنها منه فلا يفرحوا بالدنيا، ولا يغتموا على ما فات منها؛ لكونها دار محنة وابتلاء، وأن كل شيء منها يصير إلى الفناء.

(١) - نخ (ج): أمو.

وفي صحة ذلك بطلان تسمية المطرفية للمصائب جوراً وفساداً، وتنزيههم لله سبحانه عنها، إلا أن يظنوا أنهم أصدق منه حديثاً، وأهدى إلى الحق، فقد ظنوا أشباه ذلك.

وأما ما يوافق ذلك من السنة وأقوال الأئمة عليهم السلام:

فأما السنة: فقد ذكّرت من الأخبار المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ما لم أذكره لمن لم يؤثر الحمية، ويكابّر اليقين؛ فمن ذلك: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((من فتح الله له باب دعاء فتح الله له باب إجابة ورحمة، وذلك قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠])).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ رحمة الله: ((لن ينفعك حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل؛ فعليكم بالدعاء))؛ فانظر كيف سمي المحذور قدراً، وندب إلى الدعاء، فلو كان الأمر في الفروع موكولاً إلى الأصول لما نفع الدعاء، وقد روي عن المطرفية أنهم لا يرون الدعاء.

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه عقيب نزول مطر: ((هل تدرون ما ذا قال ربكم؟)) قالوا: الله ورسوله أعلم، [قال] ^(١) قال: ((أصبح من عبادي مؤمن وكافر؛ فأما من قال: مطرنا بفضل الله فذلك مؤمن بي وكافر بالكواكب ^(٢)، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب ^(٣))).

فانظر كيف سمي إضافة المطر إلى الأنواء كفرةً، وإضافته إلى البحار وتنزيه الله من قصد إنزاله أظهر كفرةً؛ لكونه مذهباً معتقداً، فاعرف ذلك.

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذكر حوت الطعام ((مَنْ عليهم بالدابة تكون في الحبة، لولا ذلك ما كنزت الملوك غيرها، وَمَنْ عليهم بالسلوة بعد المصيبة،

(١) - زيادة من نخ (ج).

(٢) - نخ (ب): بالكوكب.

(٣) - نخ (ب): بالكوكب.

ولولا ذلك ما قرب ذكر أنثى، ولا عمرت الدنيا، ومنَّ عليهم بالريح المنتنة بعد الريح الطيبة ، ولولا ذلك ما دفن حميم حمياً)). فانظر كيف أضاف خلق ذلك إلى الله سبحانه، وسماه منه.

وكذلك قوله ﷺ: ((إن الله القابض الباسط المسعّر)).

وقوله ﷺ: ((دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)).

وقوله ﷺ: ((لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدوا خماصاً وتروح بطاناً)).

وقوله ﷺ: ((يا أيها الناس، إن الرزق مقسوم ، لن يعدوا امرؤ ما كتب له؛ فأجملوا في الطلب)). فانظر كيف أضاف القبض في الرزق والبسط والتسعير إلى الله سبحانه.

وكذلك قوله ﷺ: ((من نظر إلى من هو فوقه في دينه فاقتدى به، ومن نظر إلى من هو دونه في دنياه فحمد الله على ما فضله عليه كتب شاكراً صابراً)).

وقوله ﷺ: ((يقول الله عز وجل: يحزن عبدي إذا اقترت عليه الدنيا وذلك أقرب له مني، ويفرح إذا بسطت عليه الدنيا وذلك أبعد له مني)).

وقوله ﷺ: ((يقول الله سبحانه وتعالى: من لم يصبر على بلائي، ويرض بقضائي ، ويشكر نعمائي - فليخذ رباً سواي)).

واعلم أن من نسب المحن كلها إلى الإحالات، وكذلك من نسب النعم إلى تحرفه وحيلته، ولم يعتقد أن الله سبحانه قاصد لنفعه وضره - لم يكن ذاكراً لله سبحانه، ولم يصح وصفه بالشكر والصبر. وكذلك اتخذت المطرفية ذكر الأصول والإحالة عوضاً عن ذكر الله سبحانه.

وكذلك قوله ﷺ: ((عِظْهُمُ الجزاء على عِظْمِ البلاء، إذا أحب الله قوماً ابتلاهم، ومن رضي فله الرضى، ومن سخط فله السخط)).

وقوله ﷺ حاكياً عن الله سبحانه أنه قال: ((إذا وجهت إلى عبد من عبيدي مصيبة في بدنه أو^(١) ماله أو ولده ثم استقبل ذلك بصبر جميل استحييت منه يوم القيامة أن أنصب له ميزاناً أو أنشر له ديواناً، وأنه سبحانه قال: إذا ابتليت عبداً من عبادي مؤمناً فحمدني وصبر على ما ابتليته فإنه يقوم من مضجعه ذلك كيوم ولدته أمه من الخطايا)).

وقوله ﷺ: ((عجبت للمؤمن وجزعته من السقم، لو يعلم ما في السقم أحب^(٢) أن يكون سقيماً حتى يلقي الله عز وجل)).

وقوله ﷺ: ((إن الله تبارك وتعالى لم ينزل داء إلا وقد أنزل دواء، إلا السام والهزم)).

وقوله ﷺ: ((لا تسبوا الدهر فإن الله^(٣) هو الدهر)).

فانظر كيف بين ﷺ أن كل (ما يسب)^(٤) الدهر من أجله فإنه من الله سبحانه. وكذلك قوله ﷺ في ذكر الموت: ((لكل شيء حصاد وحصاد أمتي ما بين الستين إلى السبعين)).

وقوله ﷺ: ((ألا تعجبون من أسامة المشتري إلى شهر، إن أسامة لطويل الأمل، والذي نفسي بيده ما طرفت عيني فظننت أن تقر حتى يقبض الله روعي)).

وقوله ﷺ في تعزيته لمعاذ [بن جبل]^(٥) عن ابن له مات: ((أما بعد، فأعظم الله لك الأجر، وألهمك الصبر، ورزقنا وإياك الشكر؛ فإن أنفسنا وأموالنا وأهالينا وأولادنا من مواهب الله عز وجل الهنية، وعواريه المستودعة، يمتع بها إلى أجل، ويقبضها إلى وقت معلوم، وإننا نسأله الشكر على ما أعطى،

(١)- نخ (ب): في بدنه وماله وولده.. إلخ.

(٢)- نخ (ب): لحب.

(٣)- في هامش نخ (ب): أي خالق الدهر، تمت.

(٤)- نخ (أ، ج): من يسب.

(٥)- زيادة من نخ (ج).

والصبر إذا ابتلى، وكان ابنك من مواهب الله عز وجل الهنية، وعواريه المستودعة متّعلّك الله به في غبطة وسرور، وقبضه منك بأجر كثير)).

وقوله ﷺ وقد توفي ولده إبراهيم عليه السلام: ((تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول ما يسخط الرب)).

فانظر كيف صرح ﷺ بإضافة موت الأطفال وجميع المحن إلى الله سبحانه، وأبطل القول بالعمر الطبيعي.

وأما أقوال الأئمة عليهم السلام: فلم أذكر من ذلك إلا جملاً من أقوال الأئمة الذين أظهرت المطرفية الائتنام بهم، وادعوا أنهم على مذهبهم؛ فمن ذلك:

قول أمير المؤمنين عليه السلام في الدرة اليتيمة: (الذي^(١) خلق الموت والحياة، والخير والشر، والأرواح والأجسام، والحركة، والذكر والنسيان، وألزم ذلك كله حالة الحدث).

وقوله عليه السلام: (علة كل شيء صنعه، ولا علة لصنعه).

وقوله عليه السلام في بعض خطبه: (وقدر الأرزاق فكثرتها^(٢) وقللها، وقسمها على الضيق والسعة، فعدل فيها؛ لئبتي من أراد^(٣) بميسورها ومعسورها).

وقوله عليه السلام: (وخلق الآجال فأطالها وقصرها، وقدمها وأخرها).

وقوله عليه السلام: يعلم رجلاً كيف يهني بمولود: (قل: شكرت الواهب وبورك لك في الموهوب، وبلغ^(٤) أشده، ورزقت بره).

وقوله عليه السلام يعزي الأشعث عن ابن له: (يا أشعث، إن صبرت جرى عليك القدر وأنت مأجور، وإن جزعت جرى عليك القدر وأنت مأزور، سرّك وهو

(١)- في (ب): الذي منه.

(٢)- نخ (ب): وكثرتها.

(٣)- في (ب): من يشاء.

(٤)- في (ب): وبلغت.

بلاء وفتنة، وغمك وهو ثواب ورحمة).

وقوله عليه السلام في صفة الأنبياء عليهم السلام: (قد اختبرهم الله بالمخمصة، وابتلاهم بالمجعدة، وامتحانهم بالمخاوف، ومحصهم بالمكاره، فلا يعتبر الرضا والسخط بالمال والولد جهلاً بمواقع الفتنة والاختبار في مواضع الغنى والإقتار).

ومن ذلك: قول علي بن الحسين عليهما السلام: (فسبحان من ابتدع البرايا فأحارها، وأنشأها فأمارها، وشيأها فأصارها، لا من شيء كان قبلها، ولا عن مثال احتذاه لها، ولا [عن] ^(١) شبه اشتملها، ولا رويّة فكر فيها، ولا عن علم استفاده، بل بقدرته على الأشياء، وإمكان من الابتداء، وتأت ^(٢) من العلي الأعلى؛ فابتدع البرايا أصنافاً، وقررها أنواعاً، مؤلف بين متعادياتها، مفرق ^(٣) بين مجتمعاتها، متفاوت بين أوقاتها، ملائم بين أدواتها).

ومن ذلك قول جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: (أما أصل معاملة الله تعالى فسبعة أشياء: أداء حقه، وحفظ حده، وشكر عطائه، والرضا بقضائه، والصبر على بلائه، والشوق إليه ^(٤)).

وقوله عليه السلام في مواضع من كتاب الإلهيلجة، منها: رده لقول الطبيب الملحد الذي كان يزعم أن الأشياء لم يزل بعضها يحدث من بعض، ولا يحدث لها كما يقوله أهل الإحالة؛ فأبطل ذلك بما فيها من الأدلة على كون كل محدث يحتاج ^(٥) إلى محدث، وبالأدلة الدالة على كون صانعها حكيماً عالماً قادراً منعماً.

(١) - زيادة من نخ (ج).

(٢) - وآيات (نخ).

(٣) - نخ (ب): ومفرق.

(٤) - ينظر فهذه ليست إلا ستة.

(٥) - نخ (ج): محتاجاً.

ومنها: رده لقوله بأن^(١) الضر والشر لا يكون من صنع صانع^(٢) حكيم، واستدلّاه على إبطال ذلك بأنه محدث، وكل محدث يحتاج إلى محدث واحد أزلي، وبأن الشيء النافع قد يكون ضاراً، والضار قد يكون نافعاً، وبين له ذلك فيما يدعي معرفته من علم الطب والنجوم.

ومنها: إبطاله لما احتج به ذلك الطبيب من أقوال الثنوية والطبائية وأصحاب النجوم وحكماء الفلاسفة، وأشبه ذلك مما يوافق القول بالإحالة.

ومنها: تفسيره لمعنى تسمية الله سبحانه باللطيف، فقال: (إنما سميناه لطيفاً للخلق اللطيف، ولعلمه بالشيء اللطيف مما خلق من البعوض والذرو وما هو أصغر منها مما لا تكاد تدركه الأبصار والعقول لصغر خلقه: من عينه وسمعه وصورته، من ذلك تمييز الذكر من الأنثى، والحديث المولود من القديم الوالد؛ فلما رأينا لطف ذلك في صغره، وموضع الفعل فيه، والشهوة للبقاء، والهرب من الموت، والحدب على نسله من ولده، ومعرفة بعضها بعضاً، وما كان منها في لجج البحار وأعنان السماء، والمفاوز والقفار، وما هو معنّا في منازلنا، وما يفهم بعضهم بعضاً من منطقهم، وما يفهم من أولادها، ونقلها الطعام [والماء]^(٣) إليها - (علمنا علماً أن خالقها لطيف؛ لخلق اللطيف)^(٤)، كما سميناه قوياً لخلق القوي).

ومن ذلك: قول القاسم بن إبراهيم عليه السلام في كتاب سياسة النفس: (فعلم أن [من]^(٥) رحمة الله بنا، وحسن معونته لنا على أنفسنا - أن جعلنا^(٦) نسقم ونتغير ونبتلي).

(١) - نخ (ب): إن.

(٢) - نخ (ب): من صنع حكيم.

(٣) - زيادة من نخ (ب).

(٤) - نخ (أ، ج): وإنما علمنا أن خالقها لطيف وأنه لطيف لخلق اللطيف.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

(٦) - في (د): أن خلقنا.

وكذلك قوله ﷺ: (وجعلنا تبارك وتعالى نموت ونحيا ونفنى).
 ونحو ذلك مما صرح فيه ^(١) ﷺ بذكر الخلق والفطرة والتركيب بالقصد، وحملته
 المطرفية على خلافه؛ فانظر كيف جعل ذلك رحمة وحسن معونة من الله سبحانه).
 وقوله ﷺ في مسألة ^(٢) الملحد: (وذلك أنا لا نزع أن الله علة كون الأشياء
 وفسادها ، بل نزع أن الله [هو] ^(٣) الذي كون (الشيء وأفسده) ^(٤) من غير
 اضطرار). فانظر كيف صرح ﷺ بأن الله سبحانه فاعل للشر باختياره.
 وكذلك استدلاله ﷺ باختلاف الخير والشر على قصد من خالف بينهما،
 وتبيينه لوجه الحكمة في الامتحانات، وأنه يجب التسليم للحكيم وإن لم يعرف
 وجه الحكمة، ونحو ذلك مما بين فيه أن ^(٥) كل محدث لا بد له من محدث.
 وكذلك تصريحه بأن الألوان والهيئات تدرك بالأبصار، و[نحو] ^(٦) ذلك
 ظاهر في مناظرته للملحد فاعرفه.

ونحو استدلاله ﷺ في كتاب العدل والتوحيد على الفرق بين أفعال الله
 سبحانه و[بين] ^(٧) أفعال العباد: بأن أفعال الله سبحانه لا يذم عليه العبد ولا
 يمدح ، نحو: العمى والسقم، وبأن الرضا بالقضاء واجب بالإجماع ، نحو:
 الموت والجذب والسقم، وأنه لا يجوز الرضا بالقبائح ^(٨) من أفعال العباد.

(١)- نخ (ج): به.

(٢)- نخ (ب): مسائل.

(٣)- زيادة من نخ (أ، ج).

(٤)- نخ (ب): الأشياء وأفسدها.

(٥)- نخ (ج): وأن.

(٦)- زيادة من نخ (ب).

(٧)- زيادة من نخ (ج).

(٨)- نخ (ب): بالقبائح.

وقوله عليه السلام في كتاب المكنون: (ولربما أدب الله عبده بالفقر وابتلاه بالعسر اختباراً؛ ليجعل له في عاقبة ذلك جباراً^(١)).

وقوله عليه السلام في كتاب تثبيت الإمامة: (الحمد لله فاطر السماوات والأرض، مفضل بعض مفطوراته على بعض، بلوى منه للفاضلين بشكره، واختباراً للمفضولين بما أراد في ذلك من أمره).

ومن ذلك: قول الهادي عليه السلام في جوابه لأهل صنعاء: (أما الذي أرجو به الفوز، وهولي عدة من عذاب الله وحرز وجنة - فإقراري الله عز وجل بالربوبية، وشهادتي له بالوحدانية، وإذعاني له بالعبودية، ولأنه خالق كل شيء مما يرى ومما لا يرى، في بطن الأرض وما تحت الثرى، وما في [خلق]^(٢) السماوات العلوى، بلا معين أعانه [عليه]^(٣)، ولا دليل احتاج إليه، ولا مثال احتذى عليه، تفرد بخلق الأشياء لا من أصول أولية، ولا أوائل كانت قبله بديه^(٤)).

وقوله عليه السلام في كتاب البالغ المدرك بعد ذكره لحدث الحيوانات: (ثبت أن لها صانعاً حكيماً صنعها^(٥))، ومدبراً دبرها، ومعتمداً اعتمدها، وقاصداً قصدها).

وقوله عليه السلام في كتاب الرد على ابن الحنفية: (فكم قد رأينا وفهمنا وعانينا من مولود يولد أعمى، وآخر [يكون]^(١) ذا زيادة ونقصان، وآخر [سوي]^(٢) غير زائد ولا ناقص، قد تمت عليه من الله النعماء، وصرف عنه وعن والديه فيه البلوى).

وقوله عليه السلام في كتاب الفوائد: (وأما ما ذكرت من التفاضل في الأجسام، فكل ذلك حكمة من ذي الجلال والإكرام، ولو لم يخلق الله تعالى الناقص والأعور

(١) - أي أجزاً يجبرها، تمت.

(٢) - زيادة من نخ (ج).

(٣) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٤) - نخ (د): أبدية.

(٥) - في مجموع رسائله عليه السلام (٤١): ثبت أن لها مدبراً حكيماً دبرها، ومعتمداً اعتمدها.. إلخ.

(١) - زيادة من مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق القويم عليه السلام (٣٩٩).

(٢) - زيادة من مجموع رسائل الهادي إلى الحق القويم عليه السلام (٣٩٩).

والزَّيْن لما عرف الكامل قدر ما أولاه الله من كماله، والله تبارك وتعالى لم يكلف الناقص من العباد^(١) إلا بقدر ما أعطاه، وأثابه في الآخرة بقدر ما نقصه).

وقوله ﷺ في تفسير قول الله سبحانه: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، فقال: إنه أشياء كثيرة، من ذلك موت الآباء والأولاد).

وقوله ﷺ في كتاب المسترشد: (وكذلك جبلهم على ما شاء من خلق أجسامهم؛ فجعل منهم الطويل والقصير، وجعل منهم النبيل في جسمه والحقير، وكلهم يريد للأفضل من الأمور، فكانوا^(٢) كما يشاء أن يجعلهم، وجعل فعله فيهم وفي غيرهم آية لهم).

وكذلك قول المرتضى ﷺ في بعض كتبه: (إن أول ما يجب على المتعبدين، الكاملة عقولهم السالمين، وهو الذي لا عذر لأحد في تركه، ولا رخصة في جهله، ولا إيمان إلا به - أن يعلموا أنهم مخلوقون، وأن لهم خالقاً أحدثهم، وبارياً صورهم).

واعلم أنه لا يجتمع في قلب مسلم اعتقاد أن الله سبحانه محدث للفروع مع نفيه لقصد خلقها، [وإضافة حدوثها^(٣)] إلى إحالة الأصول.

وقوله ﷺ في ذكر إهلاك من لا ذنب له: (هذه نعمة من الله عليهم؛ إذ أراحهم من هم الدنيا).

وقوله ﷺ: (إذا مات لمسلم ولد أُجر في التسليم لأمر الله والرضا بحكمه).
وقوله ﷺ في جوابه للمجبرة: (ومما يُسألون عنه أن يقال لهم: أخبرونا عن المقعد الذي خلقه الله مقعداً هل تلزمه الصلاة قائماً؟).

(١) - نخ (ب): من عباده.

(٢) - نخ (ب): وكانوا كما شاء.

(٣) - زيادة من نخ (أ، ج).

وقوله ﷺ : (ويجب على كل عاقل من أهل الإسلام عند نزول شدة من الشدائد في نفسه أو ولده أو ماله أن يحسن بالله سبحانه الظن فيها^(١)) كان من هذه النوازل من قبل الله سبحانه في الذي ينزل به).

...إلى قوله ﷺ: (فإن كان مطيعاً فليعلم أنها محنة اختبره بها؛ ليضاعف له الأجر والثواب عليها).

فهذه جمل^(٢) من أقوال رسول الله ﷺ، ومن أقوال الأئمة ﷺ الذين زعمت المطرفية أنهم على مذهبهم - موافقة للآيات التي تقدم ذكرها لفظاً ومعنى فيما يدل على إبطال بدع المطرفية، وكل ذلك موافق لأدلة العقل اليقينية، وإن كان ما ذكرت من ذلك قليلاً في جنب ما لم أذكره ، فهو دال عليه، وغير مخالف له، وذلك ظاهر لمن عقل.

وأما الإجماع: فاعلم أنه لا خلاف بين جميع من يدعي الإسلام في أن الله سبحانه قاصد لخلق جميع الأجسام والأعراض الضرورية، ضارها ونافعها، ومستحسنها ومستشنعها، وذلك ظاهر في أربعة من فنون العلم المتعارفة عند^(٣) جميع المسلمين:

الفن الأول: التوحيد^(٤) والعدل؛ فإن مبناها عند جميع القائلين بهما على أن الله سبحانه صانع لجميع الخلق لا شريك له في صنعه، وعلى أنه سبحانه حكيم في جميع أفعاله التي أنكرتها الطبيعية^(١) والثنوية، ومن أشبههم من كل من ينكر أن يكون الله سبحانه قاصداً^(٢) لخلق الأشياء الضارة، ولذلك كفروا من نسب

(١)- نخ (أ،ج): فما.

(٢)- نخ (ب): جملة.

(٣)- نخ (ب): بين.

(٤)- نخ (ب): الفن الأول في التوحيد.. إلخ.

(١)- نخ (ب): الطبيعية.

(٢)- نخ (ب): لجميع الأشياء.

شيئاً من الخلق إلى بعض شروطه، نحو من يضيف المطر إلى الأنواء^(١) والنجوم، ويضيف الفروع إلى الأصول، ويضيف الحوادث إلى الدهر، ويضيف النفع والضرر إلى الأطباء ومن جعل الله سبحانه نفاعه الخلق على يديه، ونحو من يضيف الإلهية إلى عيسى عليه السلام، [وأشبه ذلك]^(٢).

[و]^(٣)الفن الثاني: علم الشريعة المشتمل على ذكر كثير من الامتحانات والمضار والنقائص التي صرحت الأئمة عليهم السلام بأنها من فعل الله سبحانه بالقصد، نحو الجذام والبرص والجنون والرتق والقرن، والأمراض على اختلاف أنواعها، وأشبه ذلك من الأمور التي تنفسخ لأجلها عقود المعاملات، وسموها عيوباً مجازاً لا حقيقة كما تزعمه المطرفية؛ لأن إنساناً لو اشترى عبداً في الظاهر فوجده حراً في الباطن لكان ذلك عيباً، فافهم وقس.

وكذلك ما يعرض في الشريعة من ذكر الأعذار المانعة من تمام الحج أو^(٤) الصوم أو الطهارة أو الصلاة أو وجوب الزكاة، وفرقهم في ذلك بين الذي هو من فعل الله سبحانه والذي هو من فعل غيره.

وكذلك في العارية والرهن والوديعة، وكذلك في جميع الجنایات التي فرقوا فيها بين الجنایة التي يكون سببها تعمد الجاني، والتي يكون سببها خطأه، والتي تحصل لا من عاقل؛ فيجرونها مجرى ما يحصل من قبل الله سبحانه، وذلك^(١) ظاهر لمن لم يسمه مجملاً، ويجعل لنفسه مذهباً مبتدعاً، خارجاً عن حد المعقول والمسموع، نحو ما تدعيه الباطنية من علم الباطن، والمطرفية من تفسير المجمل.

(١)- نخ (ب): النو.

(٢)- زيادة من نخ (أ، ج).

(٣)- زيادة من نخ (أ، ج).

(٤)- نخ (ب): من تمام الحج والصوم والطهارة والصلاة.

(١)- نخ (ب): وكل ذلك.

وكذلك ما يعرض من ذكر النفقات والحمل والمواريث والسير من ذكر كثير من أفعال الله سبحانه التي أنكرتها المطرفية وحرفتها عن معانيها؛ فاعرف ذلك وأشباهه. والفن الثالث: علم التفسير الذي أجمعوا فيه على أن جميع الآيات المقدم ذكرها وما أشبهها من كتاب الله سبحانه محكمة، محمولة على ظاهرها الدال على أن الله سبحانه قاصدٌ لخلق جميع الفروع، وما يعرض من ذكر الأعمار والأمراض، والمفاضلة في الأرزاق، وكذلك جميع الامتحانات بالجراد والبرد ونحو ذلك مما لا يحصره مثل هذا المختصر لكثرتة، فاعرف ذلك.

والفن الرابع: علم الأدب المشتمل على ما يجري بين جميع المسلمين من التذكير بالله سبحانه في حال التهاني والتعازي، فيأمرون بشكره سبحانه على ما يمن به من هبة الأولاد، وتيسير الأرزاق، والعافية بعد الآلام، والسلامة من عوارض الأسفار، ونحو ذلك.

وينهون عن كراهة ما يقضي به سبحانه من هبة الإناث، وموت الأولاد، وآفات الزروع، وشدة المحن، وذهاب الأموال، وعوارض الأمراض، والزيادة في الخلق التي تكره، والنقصان، ونحو ذلك.

ويندبون إلى ما أمر الله سبحانه به من الدعاء، ويعتقدون صدقه فيما وعد من الإجابة على حسب ما يعلمه سبحانه في ذلك من المصلحة.

واعلم أن جميع هذه الفنون الأربعة موجودة عند جميع فرق الإسلام مجملة ومفصلة، لا يخالف بعضهم بعضاً في ذلك، واشتغاره أظهر من أن يحتاج إلى دليل، لا سيما عند نزول المصائب خاصة؛ ولذلك قال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضَرْبُ دَعَا رَبِّهِ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨]، وفي آية: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، ونحو ذلك، وأما تظاهر هذه الحجج واتفاقها فهي معلومة.

تم ذلك بحمد الله سبحانه ومنه



تَذْكِرَةٌ

تَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعِ مِثَابَاتٍ

من كلامه ﷺ

مما يستغلط بالسؤال عنها بعض الصفاتية
وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأولى: سؤلهم عن النظر في إثبات الصانع تعالى، هل يحصل به العلم أنه تعالى قادر وعالم؟ فما الفائدة في تكرار^(١) النظر ثانياً وثالثاً، ونحو ذلك مما يوهمون به أنه لا بد لله سبحانه من صفات زائدة على ذاته، مختلفة بحسب^(٢) اختلاف الأدلة المنظور فيها.

والجواب عن ذلك: أن النظر في الأدلة^(٣) الدالة على كون الباري سبحانه صانعاً وقادراً وعالماً لا تدل على أن الصانع غير القادر، ولا أن القادر غير العالم، ولا على أن الله سبحانه قدرة غير ذاته، ولا علماً غير قدرته؛ لما في ذلك من لزوم التشبيه، وإبطال التوحيد.

ولأن تزايد الأنظار، وتفاضل علوم النظر - لا يدل على تزايد المنظور في [إثباته، ولا على وجوب^(٤)] إثبات صفات زائدة على ذاته؛ لأن الموجب لتزايد^(٥) الأنظار هو عجز كل ناظر عن الجمع بين [كل]^(٦) نظرين في دليلين مختلفين في حالة واحدة.

ولذلك فإن الناظر^(٧) في الدليل على كون الباري سبحانه قادراً لا يحصل له العلم بذلك النظر أنه سبحانه قادر فيما لم يزل، ولا أنه قادر لا بقدرة، ولم يدل تزايد نظره في ذلك على إثبات أمور زائدة على ذات الباري سبحانه. وإذا ثبت بالدليل أن الله سبحانه قادر لا بقدرة، عالم لا بعلم؛ فالسؤال عما^(٨)

(١) - نخ (ب): مع تكرير.

(٢) - نخ (ب): مختلفة حسب اختلاف أدلة المنظور فيها.

(٣) - نخ (ب): بالأدلة.

(٤) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٥) - نخ (ب): في تزايد.

(٦) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٧) - نخ (ب): الناظرين.

(٨) - نخ (ب): بما.

يوهم إثبات القدرة والعلم وما يجري مجراها مغلطة يتحير المسؤول عنه في جوابه لأجل أنه لا يجد جواباً معقولاً سالماً من التشبيه.

الثانية: سؤالهم هل أفاد قولنا: «قادر» نفس [ما أفاد] ^(١) قولنا: «عالم؟» فذلك تكرار ^(٢)، أم أفاد كل واحد من الوصفين غير ما أفاده الثاني فما تلك الفائدة؟

وكذلك سؤال من يسأل: ما الفرق بين [معنى] ^(٣) قولنا: قادر و[معنى] ^(٤)

قولنا: عالم؟ وسؤال من يسأل: لم سمي القادر قادراً؟

والجواب عن ذلك وما أشبهه: هو أن يقال: لو كان لوصف ^(٥) الباري سبحانه بأنه قادر ووصفه بأنه عالم معنى أو فائدة أو موجب أو مزية زائدة على ذاته سبحانه لكان ذلك المعنى أو الفائدة أو الموجب أو المزية لا يخلو: من أن يكون شيئاً معقولاً أو غير شيء معقول، ولا واسطة.

فإن كان شيئاً معقولاً فإثباته يكون إثباتاً لأشياء مقارنة لذات الباري سبحانه، وذلك تشبيه مخالف لمعنى توحيده سبحانه؛ إذ لا معنى له إلا نفى المقارنة والمشاركة، والعلل ^(٦) الموجبة، والأحكام الموجبة؛ لكون كل ذلك موجباً للتحديد، ودالاً على الحدث.

وإن كان غير شيء معقول فالسؤال عنه مغلطة، والتفكر فيه محذور، والخوض فيه غلو وتعمق، والخائض فيه خارج عن حد العقل، وغير خارج عن حد التشبيه.

(١) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٢) - نخ (ب): فذلك تكرير أو أفاد... إلخ.

(٣) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٤) - زيادة من نخ (ب).

(٥) - نخ (ب): وصف المشاركة.

(٦) - نخ (ب): الإعلال.

أما كونه خارجاً عن حد العقل فلاجل تفكره وخوضه في إثبات أمور ليست بشيء ولا لا شيء، وأما كونه غير خارج عن حد التشبيه فلاجل إثباته لصفات زائدة على ذات الباري سبحانه، كما أن لكل ذات من ذوات الجواهر والأعراض بزعمه صفات زائدة ليست بشيء ولا لا شيء، وكل سؤال لا يمكن أن يجاب عنه إلا بما يؤدي إلى الخروج عن حد العقل وحد التوحيد فهو من جملة مسائل المحال التي لا يصح الجواب عنها، ولا يجوز الخوض فيها.

ومن جملتها: سؤال من سأل: ما الفرق بين صفات الباري سبحانه وذاته؟ لأنه لا فرق إلا بين شيئين أو أشياء والله سبحانه [شيء] ^(١) واحد.

الثالثة: سؤالهم عن الفرق بين الوصف والصفة [على الجملة ^(٢)]، وهل يصح الوصف ^(٣) بغير صفة؟

والجواب عن ذلك: أن الوصف على الجملة هو قول الواصف، وكل قول شيء، والباري سبحانه مستحق للوصف في حال عدم الوصف والواصف، ولا يجوز أن يكون موصوفاً فيما لم يزل؛ لما في ذلك من إيهام قدم الوصف والواصف.

وأما الصفة المعقولة فهي تنقسم على ^(٤) أربعة أضرب: منها يجب نفيه عن الباري سبحانه لفظاً ومعنى، وثلاثة تجوز إضافتها إليه سبحانه في اللفظ مجازاً، لا بمعنى الإضافة الموهمة للتشبيه.

أما الضرب [الأول] ^(٥) الذي يجب نفيه عن الباري سبحانه لفظاً ومعنى: فهو كل صفة معلومة مقارنة لذات الموصوف بها، نحو قدرة المخلوق وعلمه وحياته التي لأجلها وصف بأنه قادر وعالم وحي، وصح الوصف والصفة، بخلاف الباري

(١) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٢) - زيادة من نخ (ب).

(٣) - نخ (ب): وصف.

(٤) - نخ (ب): إلى.

(٥) - زيادة من نخ (ب).

سبحانه؛ لأنه موصوف لا بصفة؛ ولذلك وجب وصفه سبحانه بأنه قادر لا بقدرة، وعالم لا بعلم، وحي لا بحياة؛ فصح الوصف وبطلت الصفة.

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (فمن وصفه فقد شبهه، ومن لم يصفه فقد نفاه، وصفته أنه سميع ولا صفة لسمعه).

وأما الثلاثة الأضراب التي يجوز إضافتها إلى الباري سبحانه لا بمعنى الإضافة الموهمة للتشبيه:

فالأول: هو كل صفة أريد بها الوصف، وسميت صفة مجازاً، مثال ذلك: تسمية الموحدين لكون الباري سبحانه قادراً وعالماً وحيّاً وموجوداً وواحداً وقديماً صفات ذاتية^(١).

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: (باينهم بصفته رباً، كما باينوه بحدوثهم خلقاً). والضرب الثاني: هو كل صفة أريد بها النفي، مثال ذلك: قول أمير المؤمنين عليه السلام: (صفته أنه لا مثل له من خلقه).

والضرب الثالث: هو كل صفة تذكر والمراد بها الذات لا الصفة، مثاله: قسم من يقسم بقدرة الله سبحانه أو بعلمه، وغرضه القسم بالقادر سبحانه لا بقدرة له غير ذاته، وذلك لأن [من]^(٢) المعلوم سمعاً أن القسم الذي يتعلق به البر والحنث لا يصح إلا بشيء معلوم، وأنه لا^(٣) يصح القسم بغير الله سبحانه. وقد ثبت بالأدلة العقلية أنه لا يجوز إثبات قدرة وعلم الله سبحانه يصح القسم بهما دونه، ولذلك قال بعض الأئمة عليهم السلام: صفات الله الذاتية هي هو، لا بمعنى أن له سبحانه صفات زائدة هي هو.

(١) - نخ (ب): صفات ذات الله.

(٢) - زيادة من نخ (أ، ج).

(٣) - نخ (ب): وأن لا يصح.

الرابعة: سؤلهم عن مفارقة ذات الباري سبحانه لسائر الذوات هل هي بأمر أم لا بأمر؟ ليوهمو^(١) بذلك أنه سبحانه مشارك في الذاتية^(٢) ومفارق بأمر زائد عليها. والجواب عن ذلك بأمر:

منها: أن المفارقة بعد المشاركة لا يجوز إطلاقها على الحقيقة إلا على الأجناس المتنوعة المكيفة، التي ذواتها^(٣) مقارنة لصفاتها، والله سبحانه ليس بجنس ولا نوع.

ومنها: أن المفارقة بعد المشاركة طريق لإثبات التعليل، والتعليل طريق لإثبات القياس، والقياس لا يكون إلا لما يشارك^(٤) في علة القياس، والعلة لا تكون إلا صفة مقارنة للذات، ولا يجوز وصف ذات الباري سبحانه بأنها مقارنة للعلل والمعلولات.

ومنها: أنه لا فرق في العقل ولا في العرف بين المشاركة في صفة والمماثلة والمشاركة فيها، وقد ثبت بإجماع الخصم أنه^(٥) لا مثل لله سبحانه ولا مشابه.

ومنها: أن الله سبحانه لو كان مشاركاً في أمر ومخالفاً بأمر لم يخل كل واحد من الأمرين من أن يكون شيئاً معقولاً أو غير [شيء]^(٦) معقول، ولا واسطة. والخصم إذا كان من العدلية يُجمع على أنه ليس بشيء معقول، وإذا لم يكن شيئاً معقولاً فالسؤال عنه استغلاط، والمتكلم فيه خارج عن حد العقل، وقافٍ لما ليس له به علم، ومجادل في الله سبحانه بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

(١)- نخ (ج): ليوهمو.

(٢)- نخ (ب): الذات.

(٣)- في (ب): ذواتها أمور.

(٤)- نخ (ب): شارك.

(٥)- نخ (ب): أن.

(٦)- زيادة من نخ (أ، ج).

ومنها: أنه قد ثبت بأدلة العقل والسمع أن الله سبحانه ليس كمثله شيء، وأنه لا كيفية له، وإذا لم يكن له سبحانه مثل ولا كيفية فهو مفارق للذوات لا بعد المشاركة ولا بأمر؛ لأجل كونه سبحانه مفارقاً لها بأنه لا مثل له ولا كيفية، وكونه لا مثل له راجع إلى النفي، وكل صفة راجعة إلى النفي فليست تسمى أمراً ولا مزية بإجماع الخصم.

قال رضي الله عنه: الأصل في معرفة التوحيد على الحقيقة هو معرفة الفرق بين المسائل الصحيحة والمسائل المستحيلة على الجملة والتفصيل.

وقال رضي الله عنه: مما تعارض به مسائلهم المستحيلة أن يقال: هل بين ذات الشيء وصفته الأخص فرق أم لا؟

فإن قال: ليس بينهما فرق لزمه ما ألزم خصمه، وإن قال: بينهما فرق قيل ^(١): فهل تفرق بينهما بذاتيهما أم بأمر زائد عليهما، أم بأمرين؟

وكذلك السؤال عن الفرق بين المقتضي والمقتضى، والعلة والحكم، والمتجدد والأزلي، وقس.

تم ذلك بحمد الله ومنه وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً

قال رضي الله عنه: ومما ينظم كثيراً مما تقدم هي للسيد حميدان عليه السلام:

| | |
|------------------------------|--|
| يا عاذلي عن مذهبي ومُعْتَفِي | دعني فإني بالأئمة مقتفي ^(٢) |
| قوم قفوا في الدين منهمج جدهم | يا حبذاك المقتفى والمقتفي |
| قوم هم سفن النجاة وملجأ الـ | عاني اللهيف ومستغاث المعتفي |
| ومنار من يبغي الإنابة والهدى | في كل فن في العلوم ليشتفي |
| وهم الذين من الأنام تحيروا | بعد النبي لإرث علم المصحف |

(١)- نخ (ب): فليل.

(٢)- نخ (د): مكتفي.

هل في الوري من بعدهم من مصطفى؟ أم هل سوى رب الوري من مصطفى؟
 وهم الخلائف للنبي بنصه صلى الإله عليه من مستخلف
 نصب الأئمة للبرية قدوة الكاشفون لكل كرب كارث
 ودسيس زنديق ودلسة رافض ولكل شبهة ملحد متعنت
 لم يخل عصر منهم من مرشد لا دين إلا ما ارتضوه لأهله
 أيصدي عن علمهم من صده فبأي عذر إن رفضت علومهم
 وقال أيضاً:

زال أهل التفعيل والانفعال وأدبل التطريف بالاعتزال
 كيف ينجو من الضلالة ناج صار منها إلى أضل الضلال
 ليس من ليس ينكر النص والخصر ر وإن قال ذاك بالأعمال
 مثل من ينكر الوصية والنص عليها ورفض جمع الخصال
 مستجيزاً لحجده العدل عمداً مستحلاً للقول بالإهمال
 حرفوا محكم النصوص فصاروا قدوة في التلبيس والإضلال
 ولهم في التوحيد أقوال زور مزريات في الزور بالأقوال
 رائقات بالمين كل غييل فائقات في النكر كل محال

غير من كان مصطفى ذا اعتصام
مستحقاً في الذكر أن يقتدى منه
كل دين مزخرف القول إلا
أوجب الله ودهم واجتباهم
فاستعاض الأنام عنهم شيوخاً
واستخفوا بعلم كل إمام
مثل ما كان قبلهم قوم موسى
قدموا من شيوخهم غير هارو
واحتذت أمة النبي فعال الـ
أتواصوا بذلك أم ذاك أمر
وقال أيضاً:

أيها المستفيد من علم قوم
لا يغرنك بالزخارف علم
ألَّفَتْه الغلاة بالوهم خرصاً
دلسوا العلم بالتفقه في الديـ
واكتفوا منه بالتسمي ومالوا
أعملوا الفكر في الإله فتاهوا
أثبتوا لله جل عن ذاك جنساً
ثم قاسوه بالذوات اللواتي

أو حكيماً في قوله غير غال
به بما قال من رخيص وغال
دين آل المصطفى خير آل
وارتضاهم في وحيه للسؤال
آثروهم بالود والإجلال
واستأموا بسادة ضلال
لم يطيعوه عرض تلك الليال
ن فأصبحوا مثولة في النكال
خاسرين الطغاة حذو النعال
فيه تلقى تشابه الأشكال

نكبوا عن سبيل سفن النجاة
باطل بالأدلة المحكمات
كي يكونوا أئمة الإمعات
من وبالرفض للهداة الثقات
عن صحيح المقال للترهات
في مهاوي مجاهل مهلكات
كي يقولوا مشارك للذوات
أكمل الله خلقها بالصفات

جعلوه كمثلهما ذا صفات
وادعوا حصر علمه في ذوات
وهي مقدورة له لا تناهي
حكم الفكر كي ترى كيف نصوا
واستردوا من وصفها ما أعا
وله في الصفات شرح بديع
لا ذوات عـددت ولا لا ذوات
ليس لا شيء ولا هـن شيء
ليس بين النفي والإثبات قسم
ليس بالاضطرار يعلم امرؤ
كل فكر أدى إلى مثل هذا
هكذا العدل فيه حاروا فمالوا
أكمل الله دينه باصطفاه
واجتبهاه لعلمه أنه أو
نص ذاك النبي في يوم خم
لم يقل عن هوى بذلك فيه
فأبى عن قبول ذلك قوم
واستدلّت لذاك أخبار سوء
جعلوا العقد في الإمامة شرطاً
زائدات في ضمنه داخلات
لم يزل أجل علمه ثابتات
لا بعـدّ قالوا ولا بجهات
بعض وصف القديم للمحدثات
ضوه افتراء كوصفه بالثبات
واصطلاح مخالف للغات
بل أمور جعلن للتفرقات
أي عقل لمثل هذا يـؤات
غير جمع النقائص البيّنات
لا بنفي يدعى ولا إثبات
فهو وهم ما إن له من ثبات
عن سبيل الرشاد مثل السرات
للمؤدي زكاته في الصلاة
لئ بأمر الرسول بعد الوفاة
وهو أدري بما يقول ويأتي
بل لأي أتت به منزلات
لهنات يقال أو لحنات
ليصدوا عن الهدى والهداة
وادعوا أنهم ولالة الولاية

كيف يضحى من الرعية بالـ
أو ليس الإله بالأمر أولى
إذ قضى— بالوداد حتماً لقوم
هل لتوحيد ذي الجلال وللـ
هل لأهل الفرقان من مستام
داخل باب حطة مستعين
ممسك بالعري الوثاق لينجو
مخلص للوداد فيهم مطيع
إذ هم الصفوة الخيار أولوا الأمـ
من يُصَلَّى مع النبي عليهم؟
وقال أيضاً:

لقد ظهرت بعد النبي من الوري
وفي العدل والتوحيد من خوض بعضهم
فضلوا وغروا من أضلوا بعلمهم
ولكنه من لم يحط أصل دينه
ومن لم يكن آل النبي هدايته
دفائن أضغان العتاة الروافض
أقاويل زور بينات التناقض
وإن كان ما قالوه ليس بغامض
عن الرفض لم يشعر بلبس المعارض
إلى الحق ألقى نفسه في المداحض

الرَّسَالَةُ النَّاطِقَةُ مِلْعَانِي الْأَدِلَّةِ الْعَاصِمَةِ

من كلامه عليه السلام

التي سماها الإمام المطهر بن يحيى عليه السلام:

المنزلة لأعضاء المعتزلة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

حمداً وشكراً دائماً طول الأبد مضاعفاً مجاوزاً حد الأمد
لخالق ما إن له كفواً أحد ورازق إنعامه فات العدد
عم البرايا من عصي ومن عبد ومن أقر طائعاً ومن جحد
وإن ألم مؤيد يوهي الجلد فما لهم إلا عليه معتمد
إذ ما لهم من دونه من ملتحد ولا إله غيره باق صمد
أحمده حمداً مرةً موحد مقدس منزله بمجد
مستمسك في دينه بأحمد وبالوصي ذي التقى والسؤدد
وسيد من ابني إمام سيد ومن بهم إلى النجاة أهتدي
من آلهم من بعدهم وأقتدي آل النبي المصطفى محمد
أقفو على آثارهم لا أعتدي فعل مطيع ليس بالمقلد
وهل لمن يعصي الهداة دينُ إني بما دانوا به أدينُ
هم الذين علمهم رصين دين النبي فيهم مصون
لم ينكثوا العهد ولم يخونوا وهم لمن يبغي النجا سفين
نص بذلك المصطفى الأمين مما به أخبره جبرين
وكل ما أوحى به يقين والرافضي — علمه ظنون
هذا الذي من مذهبي أصرحه وبالدليل المستبين أوضحه
خير المقال في الجدل الحجة أبينه معانيها وأفصحه
لا زحرف يغوي به من شره وخبرة عند الخبر تفضحه
وخير مفت للفتى من ينصحه بما يحوط دينه ويصلحه

لا مَلِيقٍ عند الحضور يمدحه
 فاعرف أصول مبتدا التكليف
 وما الذي ينجي من التحريف
 فإنه لا بد من وقوف
 يعرف كالمعروف بالتكليف
 لبعض من يشاء بالتشريف
 إن الذي خلقه تعبدا
 وصير العقل دليلاً مرشدا
 واختصهم بوحيه ليقتدى
 ثم اصطفى من آلهم وأيدا
 وخص بالفضل الشهير أحمد
 حتى اعتدت بعد النبي أمته
 وألبست ثوب الصغار ابتته
 كأنهم لم يعلموا مَنْ عترته
 وإرثه وعلمه وعصمته
 دليل إخلاص التقى مودته
 وأخروا من بعده من قدمه
 وكم له من وقعة وملحمة
 وآية بها المليك أكرمه

وفي المغيب بالمغيب يجرحه
 يا ممعنأ في العلم بالتعريف
 وأين حد الفكر في التلطيف
 إذ ليس كل ثابت معروف
 ثم اختصاص الخالق اللطيف
 مختبراً في ذاك للمشروف
 قد أكمل الخلق تعالى وهدي
 وأرسل الرسل الثقات بالهدى
 بقولهم وفعلهم فيهتدى
 أئمة منجية من الردى
 وآله فما عدا مما بدا
 فخولفت في آله وصيته
 وحولت عن الوصي رتبته
 ومن له من بينهم أخوته
 ومن جرت على الجميع إمرته
 ومن أمارات النفاق بغضته
 وصغروا من حقه ما عظمه
 مذكورة مشكورة ومكرمه
 كانت على عهد النبي محكمه

وسنة مأثورة مفتهمه
لا رافض يقول تلك مبهمه
كذلك نص المصطفى على علي
في يوم خم لم يكن بمشكل
في محفل أعظم به من محفل
ولم يكن لخلقه بمهممل
هل عن صريح نصه من معدل
وهبهم بزعمهم لم يعرفوا
فلم أتوا بغير ما قد كلفوا؟
ويهدوا بفعله ويقتفوا
فإن يك كما حكوا وصنفوا
وإن يكونوا بالولي عرفوا
الغاصب الأمر ومن منهم سرق
من ناكث وقاسط ومن مرق
ومدع جهلاً لنص مختلق
وعابه إذ لم يمل إلى الفرق
ممن عليه بالنصوص يتفق
ومن يكون في الوري مستخلفا
بهديه في كل عصر يشتنى
لكل ناج قلبه من الكمه
غلوه في شيخه قد تيمه
وخصه بأنه المولى الولي
بل خاطب القوم بمعقول جلي
وقوله رسالة للمرسل
فكيف يأتيهم بما لم يعقل
لمسلم لم يغفل في التأول
ما عطلوا من حجة وحرفوا
ما باهم بالمصطفى لم يكتفوا؟
وفعله كقوله لو أنصفوا
أهملهم فلو قفوا ما استخلفوا
فكيف عن وليهم تخلفوا
ومن حذا بحذوهم من الفرق
وذي اعتزال صار في لج الفرق
به لزيد عن أخيه قد فرق
وما اقتدى إلا بفعل من سبق
فمن ترى يكون بالحق أحق؟
يحوطهم في دينهم والمصحفا؟
من بعد من نص عليه المصطفى

إلا الذي لهم من الآل اقتفى
مبلغاً من وصفهم ما كلفا
قوم لهم علم الكتاب معتفى
كفى لذي لب وأذن واعيه
وعترة إلى النجاة داعيه
وفرقة دون الأنعام ناجيه
ليسوا كأحزاب الجموع الباغية
للك في جهادهم معاويه
يا أمة تفضل كل أمة
ولم تغير بالضلال النعمة
قد خصه الله بنور الحكمة
مقتبساً آدابيه وعلميه
تمنعنا أن نستخين حكمه
بواضح الألفاظ والمعاني
مصدق بمنزل التبيان
في وصفه لآل بالأمان
وأنهم لخائف الطغيان
ومثل باب حطة الغفران
من آية من ربهم منزلة

ممن بهم وبالكتاب عرفا
ومخبراً ممن يكون الخلفا
ليسوا كمن بالشيخ والرأي اكتفى
بما حكاه المصطفى في الواعيه
مختارة مهديّة وهاديّة
وعصمة للمهتدين كافيّة
ولا الأولى مالوا إلى الرفاهيه
فاعتزلوا عن الجميع ناحيه
إن لم تُشَبْ نور الهدى بظلمه
قول النبي قدوة ورحمه
ليهدي به من استأمه
وللرسول بالدليل عصمة
وقد أبان الحكم في الأئمة
مثلاً لكل ذي إيمان
وسنة الرسول ذي البيان
من عاجل الأهوال في الزمان
سفينة كفلك ذي الطوفان
وكم لهم في محكم الفرقان
تحلهم في الفضل أعلى منزله

مبين لبعضها ما أجمله
 كالأمر بالرد وفرض المسئلة
 وآية في الود ليست مشككة
 ومن قضى إلهه بالود له
 وقد قضى بالفضل للمجاهد
 قضاء عدل ماله من جاحد
 وكل فضل في الكتاب وارد
 ومخرج لضغن كل حاسد
 معارض عن الرشاد حائد
 وكم له في فعله من متبع
 مصمم في غيه لم ينقعر
 يعجبه من قوله ما يتدع
 من كل قول في البيان قد وضع
 جنابه لكل غاو متسع
 وشر من يغوى به المسترشد
 من يظهر التوحيد وهو ملحد
 وزاهد ما إن يزال يعبد
 وهمه العلم وفيه يجهد
 لكنّه إلى الشيوخ يسند

فما اعتذار رافض إن بدله
 لأهل من سماه ذكراً أنزله
 بها أتم دينه وأكمله
 فقد قضى بعدله إذ فضله
 على الوزير والجليس القاعد
 أكرم به من حجة وشاهد
 فمحنة لصابر وحامد
 ورافض وباغض معاند
 كفعل إبليس اللعين المارد
 بعقله وعلمه لم ينتفع
 وإن نهاه ناصح لم يستمع
 مدلس محرف لما سمع
 مجتهد في خدع كل منخدع
 فبئس ما يلجأ إليه المتجع
 وطالب العلم ومن يقلد
 ويدعي الإصلاح وهو مفسد
 جليسه كتابه والمسجد
 مشمر في كسبه مجرد
 ولا يرى لهم نظيراً يوجد

فإن ذكرت عنده القرابة
 أجاب لا مبرهنأ جوابه
 بجانب لمنهج الإصاابة
 يقول ما تقول في الصحابة
 وما الذي من فضلهم تشابه
 وأيهم أدلى إليه في النسب
 ولم يزل يحنو إليه مُنذُ دُب
 لكي يكون مرتضى كما أحب
 وأيهم لذا الخطوب والخطب
 إلا الذي جلى الهموم والكرب
 هل في وصي المصطفى المعصوم شك
 وعرة كمثل أنجم الفلك
 من لم يكن مستمسكاً بهم هلك
 وخائني نبيهم فيمن ترك
 والمهذري دمائم لمن سفك
 من لم يميز بينهم فقد رزي
 ليس المنى لخائف بمحرز
 فاسمع لنصح ذي مقال موجز
 ليس الغلاط في المرا بمعجز
 وفضلهم بالعلم والنجابة
 جواب ذي عجز عن الإجابة
 مكشرفي وجهه صلابه
 فأيم سد النبي بابه
 فحار فيهم فكره ورابه
 فرعان عن صنوين من أم وأب
 معلماً ملقناً له الأدب
 فلم يدنس عرضه مس الريب
 يشهد بالفضل له كل العرب
 عن النبي في الوغى لا من هرب
 سادس أخيار موفيههم ملك
 يفوز من لنهجهم طوعاً سلك
 ليسوا كمن أسلافهم لهم شرك
 والغاصبين إرثهم حتى فدك
 فأيم يجوز فيه أن يشك
 ورام أن يحظى بأمر معوز
 ولا الذي أيقن كالمُجَوِّز
 وقل لمبدي رفضه والملمغز
 فانظر بعقل ثاقب مميز

كم بين من إلى الكتاب يعتزي
 إن الشيوخ المترفين في الدول
 ما دينهم أكثره إلا حيل
 فعالم ضل وأغوى من أضل
 وكلهم برفضهم نالوا الأمل
 وشرهم مكيدة من اعتزل
 أو خاض في العلم بوهم مغرق
 مغلغل في لجة التعمق
 في وصفه للعلم بالتعلق
 وفي اشتراك مبدع ملفق
 ليثبت التجنيس للمحقق
 وكى يقيس ربه بشاهد
 ويوهم التفريق بالفوائد
 لبعض أوصاف القديم الواحد
 وعن قياس كل غاو عاند
 وليس في قياسه بواحد
 وما الذي أجهلهم إلى الخطر
 وما يقال فيه للمخطي كفر
 وقدوة محمودة لمن شكر
 ومن بزخرف الشيوخ يجتزي
 والموهمين أنهم فوضى همل
 وشاهد الثبات في صدق العمل
 وراهب للسحت بالصد أكل
 من لم يكن محارباً منهم خذل
 وزخرف القول وسماه جمل
 مجاوز لحده مدقق
 وتابع لأهل علم المنطق
 بثابت من قبل أن لم يخلق
 في اللفظ بالذات ووصف مطلق
 والفصل بالتنوع للمفروق
 من يقرن الذات إلى الزوائد
 معولاً على قياس فاسد
 سبحانه عن فريضة المنادد
 ينظر في الصانع كالمشاهد
 إلا لمجبول على التزايد
 والخوض في علم الغيوب بالنظر
 وفي النبي أسوة ومعتبر
 ولم يخالف بالوهوم ما ذكر

فإنه في الفكر لله حظر
فمن يكون بعده من البشر
مدينة في سوحها العلم ثوى
فمن حوى من العلوم ما حوى
لداء كل جاهل إذا ارعوى
ولم يَفقه بعلمه عن الهوى
لكن به أوحى إليه ذا القوى
أم النبي بالإله أعلم؟
بل علمه مستيقن محكم
وهو الذي عنه الفروض تعلم
وآله للعالمين أنجم
فقل لمن توحيدهم توهم
ليس الإله الواحد القدوس
من وصفه التشريك والتجنيس
إذ كل فكر دونه محبوس
فمدرك مكيف محسوس
وهمها التدقيق والتدليس
فحكموا حدس الظنون الخائبة
عن القديم للمديح سالبة

وفي عجيب الصنع بالفكر أمر
أدرى بما يأتي به وما يذر
وقوله عن ربه إذا روى
ومن يكون وعظه هو الدواء
إلا الذي أخلاقه لا تجتوى
ولا ادعاه ضلة ولا غوى
فهل يكون الوحي والخرص سوا؟
أم لم يكن موحداً أم يكتم؟
على عقول الناظرين يحكم
ثم الوصي بعده المقدم
من خص بالعلم الصحيح منهم
أرافض الهادين أدرى أم هم
كما يظنه الذي يقيس
بل قولهم مشارك تلبس
وكل ما تخاله النفوس
فاحذر شيوخاً علمها تنميس
قد حازها دون الهدى إبليس
واستتجوا مقدمات كاذبه
فأنتجت لهم وهوماً ثالبه

مجهولة عن الصواب ناكبة
 إلا عقولاً في الضلال ذاهبة
 من فرقة عن الهدى مجانبه
 وألحقوا في علمه زياده
 وميزوا الغيب عن الشهاده
 من عرض قد أوجبوا انفراده
 وطال ما أجرى الغلو عاده
 مشائخ أكابر وساده
 أمن فروض العلم بالتوحيد
 بالنوع والتجنيس في التحديد
 مخصص ومقتضى مفيد
 هل بعد ذا لطالب التحديد
 من مطلب يا مؤثر التقليد
 ما الفرق بين مقتضى وعلة
 إلا اصطلاح سادة مضله
 فاقنع بنحلة النبي نحله
 فالمصطفى من أهل كل مله
 وبالفروض الواجبات لله
 فانظر بعين ناقد بصير
 مخالفات للعقول الثاقبه
 لخاشعات عاملات ناصبه
 قد جاوزوا حد الفروض الواجبه
 حددوها إدراكه إفاده
 وأثبتوا أيضاً له إرادته
 مخلوقه ولم تكن مراده
 وأظهروا التزيين بالعباده
 أضحوا إلى سبل الضلال قاده
 وصف الإله الواحد المجيد
 وذاته بواجب المزيد
 وعلم ما يدرك بالتحديد
 وطالب التشبيه والتعديد
 فانظر بفكر سالم سديد
 وزائد وكثرة وقله
 قد سلكوا في طرق مزله
 فنوع ذي دين مسلم له
 أعلم بالمدلول والأدله
 والشيخ أدنى أن يكون مثله
 مستبصر في البحث للأموور

وموضع التلبيس والتغريير
مجاز للصلح بالتغيير
وما حكوا من موجب التأثير
وما ادعوا في قسم الحصور
للشيخ من نشر العلوم الفائضة
وإنما تلك العلوم الغامضة
فيما وري حد العقول خائضة
وحجة الغالين فيها داحضة
وللموالي للوصي باغضة
في الجمع للإفراط والتفريط
فاعرف مثال الخدع بالتغليط
فيما ادعوا للجواهر البسيط
بما به أفتوا من الشروط
إذا التقت جواهر الخطوط
واسمع لما أحكيه يا عذول
جواهر العالم لا تحول
بعرض ما إن له حلول
وما الذي بالخرص لم يقولوا
لم يقضه الله ولا الرسول

من علم كل رافض نحرير
والقلب والتحريف في التعبير
والوصف للصانع بالتكثير
وفي شروط الحد للمحصور
أظهرها قالوا وكانت غامضة
-فاعلم- وهوم في النفوس عارضة
وبعضها للبعض منها ناقضة
فارفض شيوخاً للهداة رافضة
وبالضلال للهدى معارضة
بكل قول واضح التخليط
عرفان ذي علم به محيط
في ذاته والمقتضى المشروط
ومنعه عن رتبة التوسيط
كلؤلؤ ينضم في سموط
فإنه من قولهم منقول
وكلها في صفقة تزول
وأى وهم فيه لم يحول
في كل ما تنكره العقول
وذكر كل قولهم يطول

وأحدثوا في الفقه رأياً يتدع
كل امرء لرأيه قد اتبع
ومنهجهم لمذهبين قد جمع
ولو وعوا من النبي ما شرع
لأيقنوا أن الهدى فيما وضع
في كل قول حادث مخروص
ليوهموا التشكيك في النصوص
وما لهم عن رتبة المنقوص
إلا إلى الإنكار والنكوص
لكل ما في الذكر من تخصيص
بل أعجبوا بعلمهم فاستكبروا
لمثلها ممن عداهم أنكروا
وكم إمام عاصروا لم ينصروا
وأوهموا بأنه مقصّر
وقدموا برأيهم وأخروا
في لبسهم لمحكم التنزيل
ما ادعوا من منكر التأويل
والعكس للمدلول والدليل
بمشكل الألفاظ مستحيل

فأصبحوا كمثّل أحزاب الشيع
خوفاً من الجهل وفي الجهل وقع
مظهراً تشيعاً به خدع
ومن حبا يارثه ومن منع
لا في الذي دانوا به من البدع
والجعل للعموم كالخصوص
مكيدة للأفضل المخصوص
ورتبة المفضول من محيص
وكونهم في العلم كاللصوص
فهل لهم في ذاك من ترخيص
وكم لهم من بدعة لو فكروا
وفسقوا من قائلها وكفروا
بل ثبطوا عن نصره ونفروا
ثم استعاضوا خمسة واستشوروا
وخبرهم يعرفه من يخبر
ومستفيض سنة الرسول
والحكم بالرأي على الأصول
ولبس كل واضح معقول
والفكر للأوهام للعقول

في الفرق للشريك والتمثيل
 وجعلهم للعترة الأشهاد
 بزعمهم من جملة الأحاد
 كغيرهم من حاضر وباد
 لم يظفروا في العلم بالمراد
 لمن به قضى من العباد
 فلم يزل ولا يزال في الزمن
 من آهم في كل عصر مؤتمن
 محافظاً على الفروض والسنن
 وكتبهم مشهورة في كل فن
 لولا افتتان من بها قد افتتن
 إذ قد غدوا بين الوري كالأجنبي
 قد أسعفت فرصتهم لمغصب
 ورافض لفضلهم مكذب
 واستبدلت بأبعد عن أقرب
 وعلم من عليهم مع النبي

تمت الرسالة بحمد الله ومَنَّهُ، فله الحمد على كل حال من الأحوال، والصلاة
 والسلام على محمد وآله خير آل.

يتلوه سؤال وجواب من كلامه رضي الله عنه وأرضاه يسأل الذين
 قدموا أمير المؤمنين عليه السلام وقالوا بإمامته وإنه الخليفة من غير فصل لم يرضون على

ليعلموا التوحيد بالتعليل
 ومعدن التأويل والإرشاد
 في حادث الفقه وفي الإسناد
 وأنهم للشغل بالجهاد
 ألم يعوا تفضيل ذي الأيادي
 وقوله لكل قوم هاد
 بعد الوصي والحسين والحسن
 بقفوهم مع الكتاب في سنن
 وحافظاً للعلم عن لبس وظن
 لدى العراق والحجاز واليمن
 والحق فيها ظاهر لكن لمن
 بعد النبي أو عدو مذهب
 ومنكر لفضلهم بالمنصب
 وشيعة تفرقت في المذهب
 فأهملت فرض الولاء الموجب
 أسنا الصلاة والسلام الأطيب

من تقدمه؟ فيقال لهم : ما تقولون فيمن تقدم على الإمام المحق ومنعه من التصرف في رعيته؟ ولا بد أن يكون فاسقاً عند كافة العلماء ، أعني من تقدم على الإمام المحق.

وإذا قيل: إن أبا بكر وعمر هما سوابق يمكن أن تكون هذه مكفرةً في جنبها فلا نقطع على التفسير.

قلنا: فما عذرك في الترضية مع حصول المعصية التي قلت: لو كانت من غيرهما لكانت فسقاً؟

فإن قال: إن المعلوم إيمانها ، فلا يخرج عن المعلوم للتجويز، ولأن الله تعالى قد رضي عنهما في كتابه فقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨].

قلنا: كيف يصح بقاء الإيمان معلوماً مع حصول المعصية التي قلنا : إنها تكون فسقاً من غيرهم ، وفي حقهم تحتمل الفسق وتحتمل أن تكون مكفرة؟ فقد قطعت على المعصية، وتوقفك ليس إلا في كونها كبيرة أو غير كبيرة ، على أنه يمكن أن يقال : إذا ثبت أن مثل فعلهما لو فعله غيرهما كان فسقاً فكيف يصح أن يقال فيه : إنه يجوز كونه مكفراً في جنب طاعتها وقد قلنا : إن الكبيرة محبطة للثواب ، وقلنا : إن من فعل معصية كبيرة لا تكون مُسْقِطَةً بثوابه ما لم يتب، وإن بقي عمر نوح؛ فكيف يصح أن تخرج الكبيرة عن كونها كبيرة بالإضافة إلى كثرة الثواب مع هذا؟ وهذا مناقضة ظاهرة، فأما قوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨].

فالجواب: أن ذلك إخبار عن الحال أنه تعالى راض عنهم ببيعتهم لرسوله؛ إذ لا يمكن أن يقول : لقد رضي الله عنهم في كل حال؛ إذ قد فسق بعضهم بالإجماع منا ومن المعتزلة ، كطلحة والزبير وغيرهما ، وإذا ثبت أنه إخبار عن الحال في تلك الحال قلنا: إنهم وإن كانوا كذلك فقد خرجوا عنه بتقدمهم على مولاهم، وظلم بنت نبيهم، وقد قال ﷺ: ((فاطمة بضعة مني يريني ما

يريبها، ويؤذني ما يؤذيها))، وقال ﷺ: ((إن الله يغضب لغضبك يا فاطمة، ويرضا لرضاك)).

ولا خلاف بين آباءنا أنها ماتت وهي غضبانة عليهم، وكلامها يشهد بذلك، وهو الذي ذكرته في جوابها لنساء المهاجرين والأنصار حين قلن: كيف أصبحت يا بنت رسول الله؟ في مرض موتها؛ فقالت: أصبحت -والله- عائفة لديناكم، قالية لرجالكم، شنيتهم بعد أن سبرتهم، ولفظتهم بعد أن عجمتهم، فقبحاً لفلول الحد، وخور القناة، وخطل الرأي، وبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون، ويحهم، لقد زحزحوها عن رواسي الرسالة، وقواعد النبوة، ومهبط الروح الأمين، والطيين لأهل الدنيا والدين، ألا ذلك هو الخسران المبين، وما نقموا من أبي حسن؟ نقموا -والله- نكير سيفه، ونكال وقعته، وشدة وطأته، وتنمره في ذات الله، والله لو تكافوا على زمام نبذه إليه رسول الله ﷺ لا عتلقه، ولسار بهم سيراً سجحاً^(١)، لا تتكلم خشاشه، ولا يتعتع راكبه، ولأوردهم مورداً نميراً تميز ضفتاه، ولأصدرهم^(٢) بطاناً قد تجبرهم الري، غير متحل منه بطائل إلا بغمرة الناهز وردعه سورة الساعب، ولفتح عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا، وسيعذبهم الله بما كانوا يكسبون، ألا هلمن فاسمعن، وما عشتن أراكن الدهر عجباً، إلى أي ركن لجأوا؟ وبأي عروة تمسكوا؟ ولبئس المولى ولبئس العشير، وبئس للظالمين بدلاً، استبدلوا -والله- الذنابا بالقوادم، والعجز بالكاهل، وبعداً وسحقاً لقوم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون.

(١) - اعتلقه، أي: أحبه، ولعله هنا بمعنى تعلق، والسجح بضم السين: اللين السهل، والخشاش بكسر الخاء المعجمة: ما يجعل في أنف البعير من خشب، وتعتعت الرجل، أي: أقلقته وأزعجته. وماء غير: ناجع عذب كان أو غيره. وتحير: امتلاً.

(٢) - زيادة من الشافي.

قال الإمام المنصور بالله ﷺ: فهذا كلام فاطمة عليها السلام الذي لقيت عليه الله سبحانه ، وإذا ثبتت معصيتهم بطل أن تكون الترضية ثابتة ، كما قال الإمام المنصور بالله ﷺ: (وإذا كانت جائزة المعصية والترضية فما أبعد الشاعر في قوله: فويل تالي القرآن في ظلم الـ ————— ل وطوبى لعابد الوثن)

تمت هذه الكتب النافعة والأقوال القامعة بعون الله ومنه ولطفه، والحمد لله رب العالمين.

خبر خولت الحنفية

هذا خبر خولت الحنفية ، وفيه فضيلة لعلي بن
أبي طالب عليه السلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وصلى الله على محمد وآله .

قال في كتاب إقرار الصحابة بفضل إمام الهدى علي بن أبي طالب -سلام الله على روحه الطاهرة- تأليف الشيخ الفقيه العالم العابد أبي القاسم محمد بن جعفر بن علي المشهدي الجابري رحمته الله : أخبرنا الشيخ العفيف أبو البقاء هبة الله بن نما رحمته الله ، قال: حدثني الشيخ الإمام العالم أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن محمد بن طحال المقدادي -أيده الله- ، قال: حدثني الشيخ الرئيس الأجل العالم، شيخ الإسلام ، عز العلماء ، أبو الوفاء عبد الجبار بن عبدالله المقرئ الرازي رحمته الله في مدرسته بالري يوم العشرين من شعبان سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة، قال: حدثني الرئيس المخلص، سعد المعالي، ذو الكنانتين، أبو الجوائز بن باري الكاتب رحمته الله في يوم الأحد عاشر شهر القعدة سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، في مشهد الإمام موسى بن جعفر عليه السلام بالنيل، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن سعيد الوراق عن أبيه، عن أبي سعيد، عن ميمون بن مصعب المكي، قال: كنا عند أبي العباس بن سابق المكي فحدثنا بحديث أهل الردة، وتذاكرنا أمر خولة الحنفية ، قال: عرفت أن محمد بن علي الباقر عليه السلام كان يوماً في مجلسه إذ جاءه رجلان فقالا له: يا أبا جعفر، أليس زعمت أن جدك ما رضي بمن تقدمه، وكان غير مخالف ، وهذه خولة نكحها وهي من سبيهم؟

فقال عليه السلام: من يأتيني بجابر بن عبدالله الأنصاري؟ فمضى من جاء به ، وكان يومئذ محجوباً لا يبصر بين يديه ، فسلم عليه ، وأجابه وحياه وقربه ، وقال: يا جابر ، أتدري ما أنا سائلك عنه؟ فقال: لا .

قال: إن عندي رجلين ذكرا أن أمير المؤمنين عليه السلام رضي بمن تقدم عليه، فاسألها عن حجتها في ذلك ، فذكرا أمر خولة، فبكى جابر حتى اخضلت لحيته وقال: والله لظننت أن أموت وأخرج من الدنيا ولا أسأل عن هذه بما أؤدي فيها شهادته من الأمانة، أنا والله - كنت جالساً بجانب أبي بكر وقد طلع سبي بني حنيفة من

قبل خالد بن الوليد وفيهم خولة، وكانت جارية مراهقة، فلما دخلت المسجد قالت: أيها الناس، ما فَعَلَ بمحمد رسول الله؟ فقالوا: قبض، فقالت: بالله، هل من بينة؟ قالوا: نعم، هذا قبره، فنادت: السلام عليك يا أحمد، السلام عليك يا محمد رسول الله، إنا سُبِينا من بعدك وإنا نقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ فوثب طلحة والزبير فطرحا ثوبها عليها.

فقالت: معاشر المسلمين، ما لكم تصنون حائلكم وتهتكون حائل المسلمين؟ فقالوا لها: لمخالفتهم؛ حين يقولون: نصلي ولا نزكي، أم نزكي ولا نصلي، فقال طلحة والزبير: إنا طرحنا ثيابنا عليك لنبالغ في ثمنك.

فقالت: أقسم بالله ربي وبمحمد نبي لا يملك رقي إلا من يخبرني بما رأت أمي في منامها وهي حامل، وما قالت لي عند ولادتها، وما العلامة التي بيني وبين أمي، وإلا بقرت بطني فيذهب مالي ونسبي، ويكون الله المطالب بحقي.

قالوا: يا جارية، اذكرى رؤياك حتى نذكر عبارتها، قالت: الذي يريد أن يملكني هو الذي يقدر أن يخبرني بالرؤيا ويعبرها، فأخذا ثوبيهما عنها وجلسا بإزائها يحجزان عنها. إذ دخل علي ﷺ وهم في هرج، فقال: ما هذا الصوت في المسجد؟ فقالوا: امرأة من بني حنيفة خرجت رقعها للمسلمين، وقالت: إني لمن يخبرني بالرؤيا التي رأت أمي وهي حامل بي وعبارتها بالعلامة التي بيني وبينها.

فقال علي ﷺ: ما دعت إلى باطل، أخبروها تملكوها؛ فقالوا: من فينا يعلم الغيب؟ فقال أبو بكر: يا علي تخبرها أنت؟

فقال: إن أخبرتها ملكتها بلا اعتراض من أحد منكم عليّ فيها؟

قالوا: نعم.

قال: يا جارية أخبرك؟ قالت: من أنت الذي تخبرني بما يعجز عنه أصحابك؟

قال: أنا علي بن أبي طالب، فقالت: لعلك الرجل الذي نصبك رسول الله ﷺ

صبيحة يوم الجمعة بغدير خم علماً للناس؟

فقال: أنا ذلك.

فقالت: إنا من أجلك عصينا، ومن قبلك أبينا، ألا إن رجالنا قالوا: لا نسلم صدقات أموالنا ولا طاعات نفوسنا إلا لمن نصبه رسول الله ﷺ فينا وفيكم؛ فقال علي عليه السلام: إن أمركم غير خاف عن الله تعالى، وإنه لموفي كل نفس بما كسبت. ثم قال: يا حنفية، حملت بك أمك في زمان قحط، وقد منعت السماء قطرها، والأرض نباتها، وغارت العيون، وتعذرت على البهائم المراعي، وكانت تقول عنك: إنك حمل مشؤوم في زمان غير مبارك، فلما كان بعد تسعة أشهر رأت في نومها كأنك قد وضعتك، وكأنها تقول لك: إنك ولد مشؤوم في زمان غير مبارك، وكأنك تقولين لها: لا تتشاءمي بي؛ فإني ولد مبارك، أنشأ منشأً مباركاً حسناً، يملكني سيد ويولدنني ولداً يكون لحنيقة فخراً.

فقالت: صدقت يا علي، أنى لك هذا؟ قال: هو إخبار عن رسول الله ﷺ، قالت: فما العلامة بيني وبين أمي؟ قال: إنها لما وضعتك كتبت كلامك والرؤيا في لوح من نحاس وأودعته قمة الباب، فلما كان بعد عشر سنة جمعت بينك وبين اللوح فقالت: يا بنية، إذا نزل بساحتكم من يسفك دماءكم ويسبي ذراريكم وتُسبين فيمن يسبي فخذني هذا اللوح واجتهدني ألا يملكك إلا من يخبرك بالرؤيا وهذا اللوح.

فقالت: صدقت؛ فأين اللوح؟

فقال: في عقصتك.

فأخرج اللوح من عقصتها بين الناس، وتملكها -يا أبا جعفر- دون غيره بما ظهر من حاجته، ونادى ببيته، ثم إنه عقد عليها عقدة النكاح ووطئها بالعقد لا بملك اليمين. ثم ذلك والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم يا كريم.

جَوَابُ الْمَسَائِلِ الشَّكَوِيَّةِ
وَالشَّيْبَةِ الْحَشَوِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وبه أستعين :

وهذا جواب المسائل الشتوية والشبه الحشوية للشریف حمیدان بن یحیی علیہ السلام

[بیان الحامل علی الجواب]

لما وصل کتاب الشیخ الفقیه تأملت جمیع ما أودع فیہ، وجدته مشتملاً علی التعریض للمشاعرة، والتحدی بالمناظرة، مع ما فیہ من الإغلاظ فی الأذیة، ومن الألفاظ الرکیكة والمعانی الردیة، فاعتمدت علی ذکر بعض معانی ألفاظه، وترکت المكافأة علی قبیح أغلاطه، وابتدأت قبل إجابة ما أوردت من مسائله بذكر معانی أبيات من شعره الدال علی فضائله، وأول ما أتى به قبل ذلك فی كتابه قوله: الممالیک الشیعة الزیدیة المنصورية.

أقول: وكيف یكون شیعیاً من لا یباري رفضة علی علیہ السلام، وجحدة النص والفضل، ومنصب الإمام؟ وكيف یكون زیدياً من لا یعتقد صحة ما ذكر زید بن علی علیہ السلام فی كتاب الصفوة فی الإمامة، ویصدق ما فی رسالته التي هی إلى كافة علماء العامة؟ وكيف یكون منصورياً من لا یعتمد علی ما ذكر المنصور بالله علیہ السلام فی رسالته الناصحة، وأشباهاها من سائر تصانیفه الباهرة الواضحة؟
وأما الأبیات فمنها قوله:

سلام علی أبناء فاطمة الزهرا علی أهل علیین والعترۃ الغرا
علی من حکى جبریل إذ طاف أفقها فلم یر إنساناً بفضلهم أحرى

إن كان قصد بذلك السلام علی الأمير فلم لم یعینه بلفظ شهیر؟ وإن كان قصد به جمیع العترۃ فقد دخل فیہ كل من یكره، وإن أضمر أنه قصد به بعض الغابریں فذلك دلیل علی بغضه لكل الحاضریں، وإن صح ما حکاه عن جبریل فما حکم من یفضل المعتزلة علی الأئمة بغير دلیل؟

وقوله:

أنا حديث أنكرته قلوبنا وأسماعنا مجته لما يلج نقرا

هل يحسن لمن زعم أنه لا يبارئ في العلم، ولا يجارى في دقة النظر والفهم -
أن يعبر بالنقر عن الأسماع، وأن يحكي إنكار قلبه لما يعلمه من جهة السماع؟

وقوله:

ولا فقل لي: لا مساس ونادني يحبك شبيب تحته سبحة شقرا

هل يجوز أن يتشبه أحد من الأمة بالسامريين؟ إلا من أشبه رَفْضَةَ هارون من
رفضة علي أمير المؤمنين، وهل يحسن أن يتشبه في العلم بشبيب فدم^(١) لا يحسن
أن يسأل أو يحيب؟

وقوله:

ثلاثون ألفاً كان تحت لوائه من أشياع زيد صار عسكره صفرا

هل يجوز في هذا البيت أن يوجد كان، أو أن يجعل العسكر كظرف المكان؟

وقوله:

وتاب فلم تُقبل له قط توبة فأسبل دمعاً بعدنا يشبه القطرا

هل يجوز أن يفتخر بترك قبول التوبة أحد من المسلمين، أو يوهم أنه كان
مشاهداً لوقعات المتقدمين؟

وقوله:

ولولا أخو همدان جارت على الوري أساطيره اللاتي سطرن به سطرأ

هلا بين أخو همدان لقبه، وعين للناس نسبه، فيبين لعارفيه أنه الذي قال
الإمام فيه:

(١) - في هامش نخ (ج): القدم: العي الجاهل.

حفاظ أكارم عافوا الدنيا وخافوا قول حاسدهم أضيعا
وسبب ذلك أن أخا همدان نظم شعراً هجا به الأمراء الحمزيين، وذكر فيه
أنهم ضيعوا حي الأمير مجد الدين، فأمر الإمام عليه السلام بأن يعارض شعره، وكان مما
عارضه به ما تقدم ذكره، فانظر كيف جعله من جملة الحاسدين، فضلاً عن أن
يكون من العلماء المجاهدين.

وأما قوله عقيب ذلك:
ولكنه قد قام لله جاهداً ولم يتغ إذ قام من أحد أجرا
فأين بلغ بجتهاده؟ وهل هو إنفاقه أو جلاده؟ فأما افتخاره بالمبالغة في
السباب فليس ذلك من شيم ذوي الحلوم والآداب.
وأما مسأله:

فالأولى: ما يرى الناقل عنا ما لم نقل في حقيقة الإمام، هل هو الشخص
الجامع للرئاسة على الخلق في الدين والدنيا على وجه لا يكون فوق يده يد؛ كما
قالت أئمتنا عليهم السلام؟ فعندنا أن أمير المؤمنين وولديه أئمة من وقت أن نص لهم
رسول الله صل الله عليه وآله وسلم، ومع ذلك فوق أيديهم يد رسول الله صل الله عليه وآله وسلم؛ فإما أن تنقض حقيقة
أصحابنا، أو تأتينا بحقيقة أخرى، أو نخرق الإجماع بأن يد رسول الله صل الله عليه وآله وسلم ليست
فوق أيديهم.

الجواب: أما قوله: «إنه نقل عنه ما لم يقله» فإن صح قوله: «إنه نقل عنه»
لم يصح قوله: «إنه لم يقله»، وإن صح قوله: «إنه لم يقله» لم يصح قوله: «إنه
نقل عنه»، ومولانا الأمير - خلد الله سلطانه، وشيد في ذرى المجد بنيانه - أعلم
بالناقل إليه، وما يجب للمدعي وعليه.

وأما تخييره لي بين نقض الحقيقة التي زعم مرة أنها لأئمته، ومرة أنها
لأصحابه، وبين خرق الإجماع بأن يد رسول الله فوق يد علي وولديه، وبين
الإتيان بحقيقة أخرى.

فأما نقض حقيقة أصحابه لئلا يخرق الإجماع فلو أنها كانت مثلاً من الكتاب لوجب القطع على أنها متأولة محمولة على خلاف ما أفاد ظاهرها من تفسير الخاص بالعام، وإلزام خرق الإجماع بأن يد النبي ليست فوق يد الإمام. ولو كانت من الأخبار المروية عن النبي ﷺ ولم تحتمل التأويل لوجب القطع على أنها مكذوبة عليه.

وكذلك لو كانت من كلام بعض أئمة آل محمد . مع أن تحديد المسائل الدينية بالحدود المنطقية مذهب حادث، وأصله للفلاسفة ثم تدرج إلى المعتزلة ، ثم استحسنة بعض الشيعة الجامعين بين التشيع والاعتزال.

وعلى الجملة فإن ألفاظ الحد ليست بأكثر من ألفاظ الدعوى، وصحة الحد مشروطة بصحة الدعوى؛ وذلك لأن التحديد بالحدود المنطقية صناعة مستتبطة، فمن عرف تلك الصنعة أمكنه أن يحقق دعواه ، صحيحة كانت تلك الدعوى أو باطلة، ولذلك وقع الاختلاف في الحدود على حسب الاختلاف في المحدود، وذلك ظاهر لمن تأمله بعد معرفته له.

وأما إلزامه لي أن آتي بحقيقة أخرى فليس يجب عليّ بعد معرفتي لشروط الإمامة وصفة الإمام أن أحققه بحقيقة أهل علم المنطق، إلا أن يدعي وجوب ذلك فعليه البيان، وعليّ القبول إن شاء الله تعالى.

والثانية: قوله: ما يرى الناقل عنا ما لم نقل في قول الزيدية: إنه لا طريق للإمامة إلا الدعوة فإن بها يصير الإمام إماماً، فيمن قال: لا يجوز أن يصير إماماً بدعوته؛ لأنه لم يرد في الشرع؛ لأن ولايات المرء الحاصلة على وجهين: ولاية تحصل له من جهة النسب ، كولاية النكاح للابن والأب ، وكذا التصرف في المال، وولاية تحصل بعقد الغير له ، كولاية الإمام لواليه وقاضيه ، وكلاهما من غيره؛ فلا يجوز أن يكتسب الإنسان لنفسه بنفسه ولاية.

والجواب عن ذلك: أما حكايته عن الزيدية أنهم يقولون: لا طريق للإمامة إلا الدعوة فذلك قول من لا يعرف كل الزيدية، والصحيح عند الزيدية المحققين أن من الأئمة من طريق معرفة إمامته النص على المنصب وصفة السبق وتكامل الشروط، فمن بلغ هذه الدرجة من الأئمة فهو مستحق للإمامة، وطاعته وسؤاله عن كل مشكل في الدين واجب قبل الدعوة وبعدها؛ لقول الله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، وأمره بطاعة أولي الأمر. فأما الدعوة فإنما تكون طريقاً إلى معرفة الإمام لمن انتزع عنه ولم يعرفه، وتكون طريقاً إلى وجوب الهجرة والنصرة.

ومما يبين ذلك: أن الإمام لو لم يكن إماماً إلا بالدعوة، ولم تجز له الدعوة حتى يكون إماماً - لوقفت إمامته على دعوته، ودعوته على إمامته، ولأنه يجب على المؤمنين طلب الإمام، ولا يجب على الإمام طلب المؤمنين ولا الدعوة إلا بعد أن يجتمع معه من المؤمنين المحققين من يجب الجهاد بمثلهم، وبذلك عرف الفرق بين دعوة النبي ﷺ ودعوة الإمام.

وأما حكايته لقول من قال: إنه لا يجوز أن يكسب الإنسان لنفسه بنفسه ولاية فليس ذلك بمستمر على الإطلاق؛ لأن المحتسب قد تحصل له الولاية باختياره لا من جهة غيره، ولا يبطل ذلك بنصب الخمسة له؛ لأن أصله كما قال المنصور بالله ﷺ: فعل أهل السقيفة، وليس بحجة.

والثالثة: قوله من مذهب الزيدية - أعزهم الله - إجماعاً أن الإمام يجب أن يكون واحداً، والناصر ﷺ قد قام في وقت فيه قبله على الناس إمام؛ فإما أن يخرج عن إجماع الزيدية، أو يكون دعاؤه إلى غيره، وهو باطل.

الجواب: أن دعواه لإجماع الزيدية غير صحيحة؛ لأنه قد نقض ذلك بما حكاه عنهم في المسألة الأولى، وهو قوله: إن علياً وابنيه عندهم أئمة من وقت أن نص لهم رسول الله ﷺ، وكذلك ما حكاه من قيام الناصر في وقت قيام الهادي، وهما

من أئمة الزيدية، ولم يخرجوا الإجماع، وكيف يعتد بإجماع ليسا من أهله؟
وإنما الذي أجمع عليه المحققون من الزيدية هو أنه إذا اجتمع جماعة من آل محمد ﷺ في وقت واحد ومكان واحد، وكلهم يصلح للقيام بالأمر - لم يقيم به إلا واحد منهم. ولم يكن كذلك قيام الناصر والهادي - عليهما السلام - فيتقضى ما أجمعوا عليه.

ولبعض الأئمة كلام في هذه المسألة لم يعرفه السائل المتعنت، ولا بحث عنه، وجملة: أنه لا فرق بين الأنبياء والأئمة في جواز الاجتماع في وقت واحد إذا كان الغرض بذلك المعاونة والمؤازرة، فأما ما يعترض به على ذلك - وهو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما)) - فإن صح الخبر لم يجز حمله على ظاهره؛ لما فيه من تجويز قتل علي عليه السلام لما بويع له بعد بيعة أبي بكر، وتجويز كون أبي بكر خليفة؛ لسبقه بالبيعة، وتجويز حكم عمر بقتل أحد الستة الذين جعل الإمامة شورى بينهم، وتجويز قتل الناصر عليه السلام وإبطال إمامته، وكل هذه التجاوزات غير صحيحة.

والرابعة: قوله: من مذهب الزيدية - أعزهم الله تعالى - أن الإمام يجب أن يكون من أحد البطينين بعد علي عليه السلام ما حجتهم على ذلك؟

فإن قلت: إجماعهم وعينت به العترة فهي شهادة الجار لنفسه، ونفس المذهب لا يثبت بنفس الدعوى، فإما أن تقيم دليلاً أو تطلبه من الشيعة.

الجواب: أما قوله: ما الحجة على أن الإمام يجب أن يكون من أحد البطينين؟ فللزيدية المحققين على ذلك خمسة أدلة، وهي: العقل، والكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وإجماع العترة.

أما العقل: فمن قبل أن الله سبحانه حكيم وعالم بما سيكون من اختلاف الأمة فيما تعبدهم به من العلم والعمل، وعالم أن الحق فيما الحق فيه واحد لا يكون إلا مع بعضهم، وأن معرفته لا تحصل للمتعبدين إلا بمعرفة معلوم؛ بالنص على عينه أو صفته، وإلا كان التكليف بمعرفة الحق تكليفاً لما لا يعلم.

وأما الكتاب: فمن قبل إخبار الله - سبحانه وتعالى - أن لكل قوم هادياً، وأمره للمؤمنين بطاعة أولي الأمر منهم، وسؤال أهل الذكر.

ووجه الاستدلال بذلك: فلا يجوز في الحكمة والعدل أن يريد بذلك أولي الأمر من كل فرقة؛ لما فيه من الإغراء بالاختلاف واتباع الأقوال المتعارضة.

وأما السنة: فقول النبي ﷺ: ((من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله في أرضه، وخليفة كتابه، وخليفة رسوله))، وقوله: ((مثل أهل بيتي فيكم كمثّل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك، ومثل باب حطة في بني إسرائيل)).

وقوله: ((في كل خلف من أهل بيتي عدول ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)).

وقوله: ((أمرتُ بطاعة الله، وأمر أهل بيتي بطاعة الله وطاعتي، وأمر الناس جميعاً بطاعته وطاعتي وطاعة الأئمة من أهل بيتي)).

والذي يدل على أن ذريته وعترته وأهل بيته هم الحسن والحسين وذريتهما: قوله ﷺ: ((جعل الله ذرية كل نبي من صلبه، وجعل ذريتي من صلب علي))، وقوله حين ضم علياً وفاطمة والحسن والحسين تحت كسائه: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)).

وأما إجماع الأمة: فمن قبل تجويزهم للإمامة في كل الناس أو في كل قريش، ومن قبل إقرارهم بأدلة الكتاب على الجملة.

وأما إجماع العترة: فلا خلاف في إجماعهم على ادعاء ذلك، وإنها الخلاف في إجماعهم هل هو حجة أو لا؟ ومن الحجة على كونه حجة أن الله - سبحانه - قد أمر بمودتهم، والصلاة في الصلاة عليهم، وجعلهم ورثة الكتاب، وأمر نبيه أن ينص عليهم، ولو علم سبحانه أنهم يجمعون على غير حق لم يجز في الحكمة والعدل أن يغر الناس فيهم.

وبذلك يطل قول السائل المتعنت : إن إجماعهم على ذلك شهادة الجار لنفسه.
وقوله: فإما أن يقيم دليلاً أو يطلبه من الشيعة. فإن عنى الشيعة المحققين الذين ذكرهم المرتضى عليه السلام في كتاب الست المائة فليس عندهم غير ما ذكرت، وإن عنى غيرهم من فرق الشيعة فليس يجب عليّ طلب الحق منهم حتى يقيموا دليلاً على أنهم هم أهل الذكر الذين يجب سؤالهم عن كل ما وقع فيه الخلاف، وأن البيئة على دعاوي الأئمة لا تكون إلا عندهم ومنهم.

والخامسة: قوله: من مذهب الزيدية -أعزهم الله تعالى- أن الإمام يجب أن يكون أفضل الناس أو كأفضلهم أو كأعلمهم، وقالت الإمامية: إنه يقبح أن يكون فوق الإمام أحد في خصاله، كما يقبح أن يتولى القضاء على أبي حنيفة من هو دونه في خصال، وقد أدلوا في ذلك بالحجة الواضحة، وهي أن الطريقة التي لها استحق أمير المؤمنين عليه السلام الإمامة هي اجتماع خصال الفضل فيه زائدة على كل الصحابة، وأن الصحابة طلبت ذلك فيمن عقدت له الإمامة.

الجواب: أنه لا خلاف بين الزيدية المحققين ومن لم يغل من الإمامية أن العترة على الجملة أفضل الناس؛ لكونهم مصطفين لإرث الكتاب ومنصب الإمامة، وأن من بلغ منهم درجة السبق فإنه أعلم العترة أو كأعلمهم.
وفي صحة ذلك بطلان قول السائل المتعنت: « كأعلم الناس » على الإطلاق؛ لكون ذلك مبنياً على جحد فضل العترة، وتجويز إمامة المشائخ، وذلك هو مذهب المعتزلة وأشباههم.

وكذلك قوله: « إن علياً عليه السلام لم يستحق الإمامة إلا باجتماع خصائص الفضل » مبني على جحد النص، وكل ذلك خارج عن قول الزيدية المحققين، ولأجل الجهل بالفرق بين مذهب الزيدية المحققين ومذهب المعتزلة التبست أقوال من جمع بين هذين المذهبين المتضادين؛ لأن النص على إمامة علي والحسن والحسين عليهم السلام وعلى منصب الإمامة حقٌّ عند الشيعة المحققين، وبدعة عند المعتزلة، وكذلك إرث الكتاب خاص للعترة عند الشيعة، وعام للعلماء عند المعتزلة.

ومن فرق الشيعة من جمع بين قول الشيعة المحقين بالنص وبين قول المعتزلة بعموم إرث الكتاب، وما أشبه ذلك من الأقوال التي لأجل جمعهم بينها صاروا فرقة بين الفريقين، غير محمودين عند الفريقين؛ لأن المعتزلة يذمونهم لأجل اتباعهم للبدعة التي هي عندهم القول بالنص، والشيعة المحقين يذمونهم لأجل موالاتهم لمن يميز الإمامة في كل قريش، ونحو ذلك مما جرى من بني أمية وبني العباس على ظلم آل محمد ﷺ.

السادسة: قوله: من مذهب الزيدية -أعزهم الله تعالى- أن علياً ﷺ معصوم، قوله كقول رسول الله ﷺ يجب اتباعه، وقد وجدت له أقوالاً متدافعة، كنهيه عن بيع أمهات الأولاد ثم رأيه في بيعهن بعد ذلك؛ فأيهما الحق: جواز بيعهن، فقد أجمعت العترة على خلافه وهي معصومة، أو النهي عن بيعهن، فقد استقر عليه آخر قول المعصوم؟

الجواب: أما قوله بعصمة علي ﷺ وفي معنى العصمة خلاف بين الزيدية المحقين وغيرهم؛ فقول الزيدية المحقين إن الله -سبحانه- لما نص على أن علياً ولي المؤمنين، وأمر نبيه أن ينص على أنه الخليفة من بعده -علم لأجل ذلك أن الله -سبحانه- قد علم باعتصام علي ﷺ، وتصديق الله واجب؛ فلأجل ذلك وجب القطع على أن علياً ﷺ معصوم باختياره.

وغيرهم يزعم أن الله -سبحانه- يفعل للمعصوم الطافاً يعتصم لأجلها، وفي ذلك إيجاب كون العصمة من الله سبحانه، وإذا كانت منه لم يكن للمعصوم فضل ولا أجر على اعتصامه.

وأما قوله: إن لعلي ﷺ أقوالاً متدافعة، كنهيه عن بيع أم الولد، وإباحته له من بعد تحريم بيع أمهات الأولاد لا يخلو إما أن يكون بنص معلوم من الكتاب والسنة، وإما أن يكون باجتهد.

فإن كان بنص وجب القطع على أن علياً عليه السلام لا يخالف النص، وإن كان باجتهاد فقد يختلف الاجتهاد لأجل اختلاف المصالح في الأوقات، وقد يجوز أن يغلط المجتهد، ولا يبطل بذلك كونه إماماً ومعصوماً، وقد ورد السمع بتصويب فتوى النبي سليمان دون فتوى أبيه عليه السلام، وورد بجواز وقوع الصغائر من الأنبياء عليهم السلام على سبيل السهو، وللأئمة بالأنبياء أسوة، ومثل ذلك عذر لهم عند من أحب أن يحملهم على الصلاح.

وأما ادعاؤه لإجماع العترة على خلاف أحد قولي علي عليه السلام فإن كانت المسألة من مسائل الاجتهاد فلا معنى للإجماع، وإن كانت مما الحق فيه مع واحد فليسوا يجمعون على مخالفة الحق، ولا على أن علياً عليه السلام خالفه، مع أنه لا معرفة لهذا السائل المتعنت بإجماع العترة؛ لأنه لم يشاهد كلهم، ولم يحط بجميع كتبهم. وأما قوله: «إن العترة معصومة» فقد تقدم بيان جهله بمعنى العصمة ومعنى الإجماع.

والسابعة: قوله: من مذهب الزيدية -أعزهم الله- أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم خلف لنا الثقلين: الكتاب والعترة، وأمرنا باتباعهما، وبعد موته صلّى الله عليه وآله وسلم لم يكن إلا علي عليه السلام لا غير، وليس من العترة على الصحيح من المذهب؛ لأن عترة الرجل ولده، والحسن والحسين كانا صغيرين بعد موته عليه السلام، فما ترى في ذلك؟ الجواب: أما قوله: من مذهب الزيدية أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم خلف فينا الثقلين، وأمرنا باتباعهما، وهما الكتاب والعترة - فذلك مما لا يحججه إلا رافض معاند لنص الكتاب والسنة.

وأما قوله: إن علياً عليه السلام ليس من العترة - فقد أكذبه النبي صلّى الله عليه وآله وسلم بجعله لعلي عليه السلام من أهل بيته في خبر الكساء، ولا فرق بين عترته وأهل بيته في ذلك، مع أن إمامة علي عليه السلام ثابتة بالنص، والنص على العترة لا يناقض النص على الوصي.

وأما قوله: إن الحسن والحسين كانا صغيرين بعد موت النبي ﷺ - فليس صغرهما في تلك الحال بأكثر من عدم أولادهما وأولادهم إلى آخرهم، وكلهم أحد الثقلين، مع أن هذا السائل المتعنت قد نقض قوله بقوله في المسألة الأولى: فعندنا أن أمير المؤمنين وولديه أئمة من وقت أن نص لهم رسول الله ﷺ.

والثامنة: من مذهب الزيدية أن إمامة العبد لا تجوز، وقد قال عليه السلام: ((أطيعوا السلطان ولو كان عبداً حبشياً))، والسلطان إذا أطلق أريد به الإمام، كما قال عليه السلام: ((السلطان ولي من لا ولي له))؛ فإما أن يكذب الخبر أو يتأوله على أنه أراد به مأمور السلطان، فلفظ (لو) ترد بعد الكلام للتحقير، وليس الحبش أحقر أجناس الأمم كما قال الشاعر:

فما سأل الله عبداً فخاب ولو أنه كان من باهله

الجواب: أما قوله: من مذهب الزيدية أن إمامة العبد لا تجوز - فمذهب الزيدية المحقين أن إمامة أبي بكر لا تجوز فضلاً عن العبد.

وأما روايته عن النبي ﷺ أنه أمر بطاعة السلطان ولو كان عبداً حبشياً - فإن صح ذلك ولم يحتمل التأويل قطع على كونه مكذوباً عليه؛ لأجل مخالفته محكم الكتاب والسنة؛ ولذلك أمر ﷺ بأن يعرض ما روي عنه على الكتاب.

وأما قوله: فلفظ (لو) ترد بعد الكلام للتحقير - ففي ذلك اضطراب في اللفظ والمعنى يعرفه من تأمله.

وأما قوله: وليس الحبش بأحقر أجناس الأمم - فجملة الكلام في ذلك أن العبد إذا ذكر مطلقاً أفاد بعض عبيد الله سبحانه في الأغلب، وإذا ذكر مقيداً ببعض قبائل السودان أفاد بعض العبيد الرق.

التاسعة: قوله: من مذهب الزيدية - أعزهم الله تعالى - أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ، حكاه عنهم أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل عليه السلام، والإمام المنصور بالله عليه السلام كان يرى إقرار المذهب على خلاف ذلك؛ فإما أن يرى أنه عليه السلام لا يخالف العترة أو لا يرى إجماعهم حجة، وكلاهما باطل، وعداوة العاقل خير من صداقة الجاهل.

الجواب: أما حكايته لإجماع أئمة الزيدية على أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ - فالأصل في تحريم الميتة نص الكتاب على الجملة، فلو كان جلدها يطهر بالدباغ جاز أن يطهر لحمها بالإنضاج؛ فلذلك أجمع الأئمة على تحريم الميتة على كل حال.

وأما قوله: إن المنصور بالله عليه السلام أقر المذهب على خلاف ذلك - فقد أقر عليه السلام كثيراً من العوام والفقهاء على خلاف مذهبه في كثير من المسائل، وكذلك غيره من الأئمة عليهم السلام، وليس يكون بمجرد إقراره لهم مخالفاً للأئمة، وإنما يكون مخالفاً لهم لو أفتى بأن الميتة لا تحرم، أو بأن جلدها يطهر بالدباغ.

على أنه لو روي عنه عليه السلام ما يخالف النص أو الإجماع لوجب القطع على أنه مكذوب عليه، أو غلط من الراوي، أو حاصل على سبيل السهو، وبهذه الطريقة أبطل الأئمة عليهم السلام أقوال من يخالف بينهم فيما الحق فيه واحد؛ لأنه لا يجوز التفريق بينهم، كما لا يجوز التفريق بين الأنبياء عليهم السلام، مع أن هذه المسألة لم يوردها أحد من أهل النصب إلا هذا السائل المتعنت.

وأما قوله: وعداوة العاقل خير من صداقة الجاهل - فذلك صحيح إذا لم يكن ذلك العاقل من علماء السوء الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله.

والعاشرة: قوله: قال الإمامان الكريمان: المتوكل على الله والمنصور بالله عليه السلام: إن نكاح الفاطميات لغير الفاطميين لا يجوز، وادعيا الإجماع، وهذا أبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي جدته بنت محمد الباقر وهي من الفاطميات، بل خيرهن، وليس من الفاطميين؛ فإما أن تبطل حكايتهما، وحاشاك من ذلك، أو تبين لنا وجه الجواب، وليس تهدي إليه سبيلاً، أو ترجع إلى الشيعة صاغراً وتقول: أخبرونا منا، فالجهل بنفسك أقبح الأشياء منك.

الجواب: أما حكايته عن المتوكل والمنصور بالله ﷺ أنهما ادعيا الإجماع على أن نكاح الفاطميات لا يجوز لغير الفاطميين - فتلك دعوى صحيحة عند الزيدية المحقين، والأصل في ذلك ما ورد به الشرع الشريف من وجوب اعتبار الكفاءة في النكاح؛ لأجل التفاضل الذي جعله الله - سبحانه - بين الناس، وقد صح بالنص أن لبني فاطمة ﷺ فضلاً على سائر الناس بما خصهم الله به من إرث الكتاب، ومنصب الإمامة، وقرابة الرسول، وإيجاب المودة والطاعة لهم، والصلاة في الصلاة عليهم، والرد لكل ما اختلف فيه إليهم، ونحو ذلك، وأقل أحوال فضلهم بذلك أن يكون مثل فضل الأحرار المتجبنين، على الأحرار غير المتجبنين إذا لم يكن مثل فضل الأحرار على المماليك.

وقد ذكر القاسم بن علي وابنه الحسين ﷺ مثل الذي حكى عن الإمامين ﷺ، وذلك هو المشهور المعلوم من مذهب الهادي ﷺ؛ ولذلك فإن الدعام بن إبراهيم لما علم ذلك منه وسمعه عنه رام الاقتداء به، وجعل ذلك سنة في عقبه. وفي الرواية المشهورة عن أحمد بن عيسى ﷺ أنه دعا على ابنته بالموت مخافة أن يزوجها من ابن خالها، وهو من الأحرار المسلمين، ولم ينكر ذلك أحد من الأئمة ﷺ، فما ظن السائل المتعنت بهم؟!

وأما حكايته عن أبي الطاهر أن جدته بنت الباقر - فإن صح ذلك وجب حمله على أنه وقع على سبيل الإكراه أو الجهل، مع أن هذه الرواية الشاذة لا تقدر في الإجماع، ومع أن تحسين الظن بالجماعة أولى منه بالواحد، ومع أن الأئمة ﷺ لم يدعوا أن ذلك لا يقع، وإنما ادعوا أنه لا يجوز للزوج والمزوج بعمد^(١) إبطال حق الكفاءة لغير عذر.

وأما قوله: فإذا أن تبطل حكايتهما، وحاشاك من ذلك - فأقول: على من يبطل مثل ما على من يفرق بين الرسل، ومن يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله.

(١) لعلها: تعمد.

وأما قوله: أو يبين لنا ما الجواب ولم^(١) يجد إلى ذلك سبيلاً - فقد وجدت السبيل إلى تصديق الأئمة عليهم السلام، وتكذيب من خالفهم من جميع فرق الإسلام، فكيف يعرف السبيل من يرفض الدليل؟!

وأما قوله: أو يرجع إلى الشيعة صاغراً ويقول: أخبرونا منا - فإن يكن عنى الزيدية المحققين فليس عندهم غير ما ذكرت، وإن عنى غيرهم من فرق الشيعة الذين يفضلون أنفسهم على الأئمة، ويتمسكون بعلوم من خالفهم من فرق الأمة - فلست بخارج من النور إلى الظلمات، وما الملجئ لي إلى ذلك وفي كتاب الله - سبحانه - بيان كل شيء، وفي كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، وفي كتب الأئمة الذين هم سفن النجاة وأعلام العلم ومعادن الهدى؟ ولا مانع أن يعطي الله - سبحانه - آل محمد من العقل أذكى وأكثر مما أعطى أولئك الشيعة الذين أمرني بالرجوع إليهم والسؤال لهم.

وأما قوله: فالجهل بنفسك أقبح الأشياء منك - فإنما يجهل نفسه من ملكها زمام هواه، واتباع ﴿أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [الأنعام: ٧٧]، وأما ما ذكرت في أبياتك الذميمة، المؤسسة على البغي والنميمة، من ذكر من خالف أو هجا - فليس الذنب في ذلك لي، ولا العذر فيه إليك.

وأما قولك فيها: إن المخرجين لأحمد بن سليمان عليه السلام من ثافت هم ذؤابة معشرك - فأكثر المخالفين على الأئمة من ذؤابة معشرك، لا سيما من أشبهك منهم، وأما تعريفك لي بقولك لي: لست هنالك، ولا سلكت في تلك المسالك، وغير ذلك من اعتدائك علي، وتسرعك بالأذية إلي - فأحسن جوابك عن ذلك السكوت، لكون عرضك أهون من نسج العنكبوت، وإني وإياك لكما قال الشاعر:

ولو أني بليت بهاشمي خوئلت بهنو عبد المدان
صبرت على عداوته ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني

(١) - لعلها: لن.

وأما قولك: «إنك على أوفى يقين من بغضك العترة الحاضرين - فهب أنه وجب عليك بغض من عرفت من السرف، فما الذي حملك على تناولك من سلف من السلف، وقد قال الله تعالى في كتابه المبين، مؤذناً لعباده المؤمنين: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، مع أنك لو وفقت ما امتدحت ببغضهم، وقد قال الإمام المنصور بالله ﷺ: إن شك في المولود يوماً والدُ فحبنا يوماً عليه شاهد

وأما قولك: «إنك إن لم تفضل المعتزلة على الأئمة» فقد أكذبت نفسك بتفضيلك لعلوم المعتزلة، إذ لا خلاف في فضل العالم على من هو دونه في العلم. وأما قولك: إن لفظة الاعتزال ما وردت في الكتاب والسنة إلا صفة مدح - فقد أكذبتك الله بقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان]، وبوصفه لابن نوح أنه كان بمعزل عن أبيه، مع أن من اعتزل أئمة الهدى وعلومهم لا يستحق المدح بذلك.

وأما قولك: إن من الأئمة من رحّم على المعتزلة - فذلك محتمل للتأويل، وقد صح عن الإمام المنصور بالله ﷺ أنه أفتى بالألّا يصلى خلف من يرضي عن أئمة المعتزلة، فضلاً عن المعتزلة.

وأما قولك: إن صاحب الكافي مدح نفسه بالجمع بين التشيع والاعتزال فلا يخلو: إما أن يكون جمع بين حقين؛ فيكون قد وصف الشيعة والمعتزلة باتباع الباطل الذي ترك. وإما أن يكون قد جمع بين حق وباطل، فذلك الذي أنكرت إنكاري له. وإما أن ترحمك عليه مطلقاً، فقد خالفت الإمام ﷺ لأنه لم يرحم عليه كما رحم على أبي الجارود، بل [قال]: نفعه الله بصالح عمله، فاقتد به إن كنت منصورياً كما ادعيت.

وأما حكايتك عن بعض شعراء الزيدية المعتزلة أنه قال: ما فرقة من جميع الناس قاطبة إلا وصال عليها كلُّ معتزلي

فلم أنكر أنهم صالوا بجداهم على الأئمة، فضلاً عن سائر فرق الأمة؟
وأما قولك: إنه بلغك أني صنف في أذية المعتزلة أوراقاً- فلم أقصد إلا ذم
من تبرأ منه الهادي عليه السلام، ووصفهم بالغلو بغير الحق في ملة الإسلام.
وأما اعتذارك لقولك في شعرك: وأسماعنا مجته لما يلج نقراً مما حكيت من
قول الإمامية: إن جبريل عليه السلام ينقر إذن إمامهم بالأحكام والمسائل؛ فلم تقل
ينقر أذنًا، بل قلت يلج نقراً؛ فميز كم بين ركافة شعرك وبرودة عذرك؟ فلا
تكن كأعمى يكشف عورته للناس ويحسب أن كلاً أعمى مثله، [.....اعتذارك
ليوصدك فعل الجماعة... شرفهم وفضلهم^(١)] كما يجب تصديق النبي صلوات الله وسلامه عليه
من كونه أفضل ولد آدم، وكون عمه أفضل الشهداء، وكون ابن عمه أخاً له
ووزيراً ووصياً وإماماً بعده، وكون ابنته سيدة نساء الأمة، وكون ابنها سيدي
شباب أهل الجنة، وإمامين قاما أو قعدا، وكون الكتاب مع ذريتهما إلى يوم
القيامة، وأشباه ذلك مما فضله الله به وأهل بيته للإبلاء والابتلاء، وللتمييز بين
الرافضة والأولياء.

فهذا الذي يقع به التخلص من الشبه ، مع ترك المعارضة والمكابرة ،
والمجادلة بالباطل، ولبس الأدلة بالدلس المضلة، فاعرف ذلك إن لم تكن من
جملة ما يتضمنه قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرَةٍ مِنْ هَذَا
وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون]، والسلام على من اتبع
الهدى، ونهى النفس عن الهوى.

تم ذلك بحمد الله ومنه، ولطفه وكرمه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم يا كريم.

(١) - ما بين المعكوفين غير مفهوم في المخطوطة ومحل النقاط بياض فيها، وفي الهامش عبارة: «كذا في الأم».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه نستعين:

هذا سؤال وجواب: قال سيدنا القاضي العلامة شمس الدين أحمد بن يحيى حابس رحمته الله: وجدت بخط حي سيدنا القاضي شمس الدين أحمد بن صلاح الدواري حين ذكر فهرسة كتب السيد حميدان عليه السلام ما لفظه: ثم مسائل في الإمامة أجاب عنها، ثم اعترض على الجواب الأول وجوابه.

قلت: وهذا يدل على أن هذا السؤال والجواب من تأليف السيد المذكور، والله سبحانه أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه ثقتي: سألت تغمذك الله وإيانا بتوفيقه، وأرشدنا إلى سلوك منهاج الحق وطريقه، وجعلنا ممن استضاء بنور العلم في ظلمات الجهل ومضيقه، فقلت: اعترض معترض فقال: حديث السطل والمنديل لعلي عليه السلام والفضائل التي له؛ كالبساط الذي ركب فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل الكهف، وأمثاله من الفضائل الخارقة للعادة، وقال القائل: هذه معجزة والمعجزة لا تكون إلا للنبي، كيف جعلتموها لعلي عليه السلام؟

والجواب والله الهادي إلى الصواب: أن صاحب هذه المقالة لم يعرف حقيقة المعجز، ولا تحقيق الفرق بينه وبين الكرامة، ونحن نريه الجواب عن ذلك على مذهب من منع من ذلك ومن أثبته، ونبينه بما قد علم ضرورة إن شاء الله تعالى.

فنقول: اختلف العلماء في هذه المسألة، فقالت المعتزلة: لا يجوز ظهور مثل ذلك إلا معجزة لنبي، وأجازوا مثل هذا أوقات الأنبياء وقبل أوقاتهم وبعدها؛ لأن ذلك ظهر حتى لم يمكنهم إنكاره، مثل نزول فاكهة الصيف في الشتاء على مريم بنت عمران عليها السلام، وفاكهة الشتاء في الصيف، وليست بنبي؛ فقالوا: ذلك معجزة لذكريا عليه السلام، أو إرهاب لنبوة عيسى عليه السلام، ومثل كلام عيسى عليه السلام في المهدي إلى غير ذلك، فقالوا: ذلك إرهاب لنبوته.

وهذا تكلف لا حاجة إليه، بل هو مناقض لحقيقة المعجز في كلامهم؛ لأنهم يقولون: المعجز: هو الفعل الخارق للعادة المتعلق بدعوى مدعي النبوة، وما لم يحصل فيه حقيقة المعجز كان كرامة ولم يكن معجزاً، وهذا هو مذهب أئمتنا عليهم السلام. ومن وافقهم من علماء الإسلام، وقد وقع مثل ذلك لدون أمير المؤمنين عليه السلام، مثل فضائل القاسم بن إبراهيم عليه السلام والناصر للحق والهادي عليه السلام، وغيرهم من الأئمة كأحمد بن سليمان عليه السلام وغيره، ولولا ظهور ذلك في سيرهم لذكرنا منه طرفاً.

وقد ذكر الفقيه العلامة حسام الدين [حميد]^(١) بن أحمد عند الكلام في هذه المسألة أنه قد عاين أكسحاً جاء يمشي على أربع إلى الإمام المنصور بالله عليه السلام إلى صنعاء، فمسح عليه فخرج يمشي سوياً، وكذلك قصة التنين للإمام المهدي - قدس الله روحه - مما لا يمكن المعارض إنكاره؛ فقد ظهرت ظهور النهار، وسارت في جميع الأقطار، وهي خارقة للعادة.

وأمير المؤمنين عليه السلام أفضل من هؤلاء الأئمة بإجماع الأمة؛ فسقط ما أورد بحمد الله ومنه.

وأما قوله -أيده الله-: إن هذه أخبار آحاد دلت على تفسيق المشائخ، وإيمانهم معلوم، فكيف نتقل من المعلوم إلى المظنون؟

وقوله: إن أخبار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام أحادية إلا القليل فهو متأول على أنا نقول: إنه الإمام عليه السلام وله الفضل والسبق، وإنما نتوقف في المشائخ، ولا نتكلم لهم في ثلب ولا نتعرض، أفليس نحن سالمين ناجين؟

الجواب والله الموفق: أن قوله: أخبار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام أحادية غير مسلّم، بل أكثرها متواتر عند أهل النقل، ومدون في جميع الصحاح، وتواتره عندهم كاف في العلم به.

(١) - في الأصل حميدان، وأظنه حميد بن أحمد المحلي الوادعي رحمته الله.

وأما التأويل فليس كل تأويل مقبولا لكل دليل، وللتأويل شرائط مذكورة في مواضعها من كتب أصول الفقه، ولولا خشية التطويل لأوردناها.

وأما قوله: إنها دلت على تفسيق المشائخ، وإيمانهم معلوم، فلا نعدل عن المعلوم إلى المظنون. وقوله: إن أمير المؤمنين هو الإمام، فقد كفانا مؤنة الكلام؛ لأنه إذا قد سلم ثبوت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بلا فصل، وأردنا أن نتكلم على تفسيق من تقدمه قلنا: إذا قد سلمت أن أمير المؤمنين هو الخليفة والإمام. قلنا: ما حكم من تقدم على الإمام المحق، ومنعه من التصرف في رعيته؟ هل باغ مباح الدم أو ما تقول؟ وهذا لا خلاف فيه، أعني أصل المسألة، وهو أن من تقدم على الإمام المحق ومنعه من التصرف في رعيته كان باغياً.

الوجه الثاني: أن نقول: إذا سلمت أن علياً عليه السلام هو الإمام والخليفة فأخبرني هل كان تصرف القوم في أمة الرسول صلوات الله وسلامه عليه بإذن من الله أو بغير إذن من الله؟ فإن قلت بإذن من الله ناقضت كلامك الأول، وهو أن الإمام بعد رسول الله عليه السلام.

وإن قلت: كان تصرفهم بغير إذن من الله فما حكم من فعل مثل فعلهم من السبي والقتل وأخذ الأموال طوعاً وكرهاً بغير إذن من الله تعالى؟ وأقل أحواله الفسق.

الوجه الثالث: أنه قد ثبت أن من ظلم غيره عشرة دراهم فسق، وقد ثبت بإجماع أئمتنا عليهم السلام أنهم ظلموا فاطمة عليها السلام فذكاً والعوالي، وقد ادعت ذلك، وجاءت بأمر المؤمنين والحسين وأم أيمن، فلم يقبلوا شهادتهم وهم معصومون قد شهد الله بتطهيرهم، وفاطمة عليها السلام معصومة فلا تدعي ما ليس لها، ولا شبهة للقوم في ذلك إلا ما اختلقه أبو بكر من الحديث الذي يخالف كتاب الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]، وهو أيضاً مخالف لإجماع الأئمة عليهم السلام، وإجماعهم حجة.

وقد ذكر جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أن خراجها في كل سنة ثلاثمائة ألف درهم، فأخرجوها من يدها بغير إذن من الله سبحانه.

وكذلك قد فعلوا أموراً شنيعة من ضرب عمار وسلمان، وكسر سيف الزبير لتثبيت دنياهم، والله المنصف ممن ظلم، وكفى به حسيباً.

وأما قوله: نتوقف في المشائخ ولا نتعرض لهم بثلب أفليس هو ناج؟
الجواب: أن التوقف قد روي عن الحقيني وغيره من الأئمة عليهم السلام، ولكن له شرائط: أحدها: أن يعتقد أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي عليه السلام.
الثانية: أن المشائخ ليسوا بأئمة.

الثالثة: أنهم مخطئون قطعاً في تقدمهم على أمير المؤمنين عليه السلام وإن لم تبلغ عنده الخطيئة إلى الفسق.

وأما التوقف مع التصويب فلا يتم لمن يقول: إن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأن فعلهم لا يكون صواباً إلا متى كانوا أئمة، وذلك فقد سلم بطلانه. وقد ورد التوقف عن أكثر الأئمة.

وأنا أقول: المتوقف سالم ما لم يعتقد التصويب للقوم؛ لأن اعتقاده يناقض ما هو من أصول دينه، ولم يتعبدك الله بلعن العصاة والشياطين في كل حال؛ فهذا ما سنع من الجواب، وهو الحق الذي لا يباري فيه أحد من ذوي الألباب؛ لموافقة السنة والكتاب، فليتدبره الأخ بعين الإنصاف والبصيرة، وفقه الله وإيانا لما يرضيه، وصرفنا جميعاً عن معاصيه، ثم ذلك وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

ويتلوه اعتراض على الجواب الأول، وجوابه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والحمد لله، وصلاته على محمد وآله، الذين هم سفينة النجاة، وماء الحياة، وسلامه كثيراً، أما بعد:

أيها الأخ الطالب سديد الدين، أدام الله مدتك، وحرس مهجتك، وأخذ إلى الخير بناصيتك، فقد كانت وردت إليّ مسائلك الأولى، وأجبتها بالجواب الأول الذي تحققته؛ ثم ورد منك جواب واعتراض لم تسلك فيه طريقة المجيبين، ولا هو بحمد الله اعتراض قاذح، وأنا الآن أورد ما ذكرته وأجيب عنه، ومن الله أستمد التوفيق والهداية إلى واضح الطريق بمنه ورحمته.

قال -أيده الله-: الكل قائل بإمامة علي عليه السلام ولا يعدل إلى سواه، ويقال: إنه جالس المشائخ وعاشرهم وعضدهم، واستعانوا به في المهمات، ورجعوا إليه في الملهمات، وذلك أشهر من نار على علم، ولو كان يعتقد فيهم ما ذكرت لم يحز له ذلك، فهو قادر على التنحي منهم ومباينتهم إذا صاروا ظلمة، كيف وقد اختلف الأئمة عليهم السلام ولم يجمعوا على تهليكهم، ولا صح من واحد ذلك، إنما قيل: إن منهم من هلك بإلزام، فأما مجاهرة فما كان يخفى مثل ذلك.

والجواب والله الموفق: أن قوله: الكل قائل بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام ولا يعدل إلى سواه -عليه لا له؛ فيلتزم ما لزمه على ذلك من الإلزام المتقدم، وإلا فلينقضه بحجة نيرة إن كان عنده ذلك.

وأما قوله: إن أمير المؤمنين عليه السلام جالس المشائخ وعاضدهم.. إلى آخر ما ذكره. فالجواب: أن أمير المؤمنين عليه السلام كان مقهوراً، والمشهور بالإجماع من الأمة أنه قد تأخر عن بيعة أبي بكر، وغضب عليهم، وإن اختلف في مدة ذلك، ولا خلاف أنه كان يتألم منهم ويتجرم في حياتهم وبعد وفاتهم، ومن أنكر ذلك خالف الضرورة، وكتبه مشحونة بذلك.

وأما الاستعانة به في حروب الكفار فذلك جائز، أعني غزو ديار الحرب مع إمام ومع غير إمام، وهو عليه السلام الإمام والخليفة دعا أو لم يدع، قام أو قعد، فهو معتقد أن الأمر أمره والولاية له؛ فإذا تصرف في ذلك فهو له، ولا حجة للخصم في ذلك.

وأما الرجوع إليه في المهمات فذلك عليهم؛ لأنهم إذا كانوا جاهلين لما علمه لم يكن للجاهل أن يتقدم على العالم.

وأما قوله: إنه لو كان يعتقد فيهم ذلك لم يحز له المساكنة - فالمدينة هجرته وهجرة أخيه الرسول صلی اللہ علیہ وسلم، وقد قال صلی اللہ علیہ وسلم: إن المدينة لا يصلح لها إلا هو أو علي، وذلك مذكور في حديث غزوة تبوك، فلم يكن له أن يهاجر عنها، وذلك مذكور في كلاماته.

وأما منابذتهم الحرب فقد اعتذر عن ذلك لما قيل: ما بال علي لم يحارب أبا بكر وعمر وعثمان على هذه الخلافة، وحارب طلحة والزبير ومعاوية وعائشة؟ فلما بلغه ذلك أمر فنودي بالصلاة جامعة، ثم صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي ﷺ، ثم قال: (يا معاشر الناس، بلغني أن أقواماً تكلموا فقالوا: لم لم أحارب أبا بكر وعمر وعثمان على الخلافة، وحاربت طلحة والزبير ومعاوية وعائشة؟ ولي أسوة حسنة من أنبياء الله تعالى بنوح -صلى الله عليه- إذ يقول: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾ [القمر:١٠]، فإن قلتم: إنه لم يدع ربه -كفرتم، وإن قلتم غير ذلك فالوصي أعذر.

وبإبراهيم -صلى الله عليه- إذ يقول: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ [مريم:٤٨]، فإن قلتم: إنه اعتزلهم من غير عذر -كفرتم، وإن قلتم غير ذلك فالوصي أعذر.

وبلوط -صلى الله عليه- إذ يقول: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود:٨١]، فإن قلتم: إنه كان له قوة أو يأوي إلى ركن شديد -كفرتم، وإن قلتم غير ذلك فالوصي أعذر.

وبموسى -صلى الله عليه- إذ يقول: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء:٢١]، فإن قلتم: إنهم لم يخيفوه -كفرتم، وإن قلتم غير ذلك فالوصي أعذر.

وبهارون -صلى الله عليه- إذ يقول: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي﴾ [الأعراف:١٥٠]، فإن قلتم: إنهم لم يستضعفوه -كفرتم، وإن قلتم غير ذلك فالوصي أعذر.

وبمحمد ﷺ إذ ذهب من فراغته قريش إلى الغار؛ فإن قلتم: إنه هرب إلى الغار من غير عذر -كفرتم، وإن قلتم غير ذلك فالوصي أعذر. فقالوا: صدقت يا أمير المؤمنين.

وأما قوله: إن الأئمة قد اختلفوا في التفسير - فلا خلاف بينهم في أن القوم قد أخطأوا وعصوا، وإن اختلفوا في تقدير المعصية، على أنك إذا نظرت في كلامات الأئمة لم تجد متوقفاً على الحقيقة إلا السيد الحقيني أو رواية شاذة عن غيره تقابلها رواية أخرى قد سمعت عن الإمام المتوكل على الله ﷺ ، وقد جاريته في هذه المسألة فقال: لا أعلم من آبائنا ﷺ من توقف حقيقة إلا السيد الحقيني ﷺ ؛ فقال في وصيته عند أبي بكر وعمر: ولا أعترض أعراضهما بالسب وإن كنت كالزاري عليهما ، والمستربد^(١) منهما ؛ لتقدمهما على أمير المؤمنين، وظلمهما فاطمة بنت سيد المرسلين.

ولو أردنا استقصاء كلام الأئمة في ذلك لطال الشرح ، وهو بحمد الله موجود مشهور في كتبهم.

المسألة الثانية: قال -أيده الله-: هل كان ما كان من المشائخ وقد علم النبي ﷺ ؟ فإن قلت: لا، فما تقول في آية المتحرم، وإن قلت: قد علمه، فهل كان يحسن منه أن يسكت عنهم، ولا يعرفهم بما يحسن وما لا يحسن؟ والمتوقف يقول: قد تركها النبي ﷺ تجري على سننها ولا أدري فأنا أتوقف أولى لي، وأعتقد فضل علي بن أبي طالب ﷺ ، وأقول كما قال الأول: أنا أحب الله ورسوله ، وأبغض من يبغض الله ورسوله، ولا ألتزم ما لم يتحقق لي.

والجواب والله الهادي إلى الصواب: أن الذي كان من المشائخ قد علمه رسول الله ﷺ ، وأعلم به أمير المؤمنين ﷺ.

وأما قوله: هل كان يحسن منه أن يسكت عنهم ولا يعرفهم؟

فالجواب: أن رسول الله ﷺ قد علم نفاق المنافقين ولم يبين لهم ، ولا صرح بذلك في وجوههم ، بل اكتفى بالمناهي العامة في الكتاب الكريم والسنة

(١) - تريد وجه فلان أي: تغير من الغضب، وتريد الرجل: تعبس . صحاح

الشريفة، ورسول الله ﷺ قد بين أن الإمام بعده علي عليه السلام ، وأمر بدعائه بإمرة المؤمنين، واختصه يوم المؤاخاة ويوم المباهلة، وسد أبوابهم ولم يسد بابه، ولم يؤمر عليه أحداً في حياته، واكتفى بذلك عن نهي خاص لوجه في الحكمة لا يلزمنا أن نعلمه.

وقد وردت وعيدات لمن تقدم أمير المؤمنين أو نازعه، وقد علم النبي ﷺ أن معاوية -لعنه الله- يحارب أمير المؤمنين، ويقتل سادات الصحابة ، كالحسن بن علي عليه السلام، ويفعل ما فعل وغيره، فلم يبين له ولا نهاه نهياً خاصاً.

وكذلك قد علم بفعل الزبير وعائشة وأصحابها، وقد أظهر ﷺ في أمير المؤمنين ما يقطع المعاذير، كقوله: ((علي مع الحق ، والحق مع علي))، ((علي مع الحق والقرآن، والحق والقرآن مع علي))، ((علي مني بمنزلة هارون من موسى))، ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره، واخذل من خذله))، ((يا عمار إذا سلك الناس وادياً وسلك هذا الأنزع البطين وادياً فاسلك وادي علي)).

فإن كان سكوت الرسول ﷺ عما علم يقتضي تصويب فاعله على الإطلاق اقتضى ذلك تصويب المنافقين^(١) و^(٢) معاوية وعائشة والزبير وطلحة وجبابرة بني أمية وبني العباس ، فما أجبت فيه به فهو جوابنا.

وأما آية المتحرم فلا حجة فيها للخصم ؛ إذ ليس فيها أكثر من أن النبي ﷺ أخبر عائشة وحفصة بما يقع من أبويهما من التقدم على أمير المؤمنين عليه السلام، واسترهما وأخبرهما أن ذلك خلاف الحق.

ذكر الناصر لدين الله أحمد بن الهادي في تفسير سورة المتحرم: وقد عاتبها الله تعالى وتوعدهما على إفشاء سر رسول الله ﷺ فقال: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ

(١)- في الأم: واقتضى ذلك تصويب المنافقين علي أو معاوية.. إلخ.

(٢)- نخ (أ): أو.

اللَّهُ هُوَ مَوْلَاهُ وَجَبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» [التحریم: ٤]، وهو علي عليه السلام، ورد ذلك في صحيح الحديث، وذكره أمير المؤمنين في خطبة الفخار، فقال: أنا صالح المؤمنين. ولو كان المشائخ يستحقون الخلافة لأظهر ذلك رسول الله ﷺ وتكلم به على المنابر كما فعل ذلك لأمر المؤمنين، ولم يسر به عائشة وحفصة، ولا يعاتبهما على إفشائه.

وقد أخبر ﷺ أن معاوية يلي الأمر ومروان بن الحكم -لعنهما الله تعالى-، وأخبر بولاية بني أمية وبني العباس وقتلهم آل محمد عليه السلام، ولم يجب بذلك إصابتهم، وليس كل ما أخبر به النبي ﷺ يجب أن يكون فاعله مصيباً؛ فاعلم ذلك، وتأمله منصفاً ترشد إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: إن المتوقف يقول: قد تركها النبي ﷺ تجري على سننها ولا أدري فأنا أتوقف أولى لي، وأعتقد فضل علي بن أبي طالب عليه السلام.. إلى آخر ما ذكره - فليت شعري ما قصد بقوله: المتوقف، هل أراد المتوقف في الإمامة وكلامه يشعر بذلك؛ إذ قال: تركها الرسول ﷺ تجري على سننها، وإذا كان تركها الرسول تجري على سننها، فالتوقف في الإمامة بعد النبي ﷺ هو من إحداث قول ثالث لم يقل به أحد؛ إذ الذين قالوا تركها تجري على سننها قد قالوا بالعقد وإمامة أبي بكر وإن كان باطلاً على ما هو مقرر في مواضعه، فإن يشك فيه الأخ أبرزنه إن شاء الله تعالى.

وإن كان قصد بالتوقف أنه يتوقف في المشائخ ويعتقد إمامة علي عليه السلام فهو مخالف لأول كلامه؛ حيث قال: تركها الرسول تجري على سننها، فإنه إذا كان كذلك لم يكن الإمام علياً عليه السلام بعد الرسول؛ لأن من قال بالإهمال، وقال: إن النبي ﷺ مضى وترك الناس فوضى يختارون لأنفسهم - قال بإمامة أبي بكر. ونحن نقول: ليس الأمر كذلك، ولم يترك الرسول الله ﷺ أمته هملاً، بل قد نص على أمير المؤمنين عليه السلام في غير موضع، ولما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

الرَّسُولُ بَلَغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ وَاللَّهُ يَعِصُكُمْ مِنَ النَّاسِ ﴿[المائدة: ٦٧]﴾، عَرَّسَ بغدير خم في غير موضع التعريس، ونص بالإمامة لعلي عليه السلام على رؤوس الأشهاد، حتى قال عمر: بخٍ بخٍ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة.

وأما قوله: نحب من أحبه الله ورسوله ونبغض من أبغضه الله ورسوله - فكل مسلم يقول بذلك، ولكن لا يغنيك إن كنت زيدياً إلا بالقول بأن الإمام بعد الرسول ﷺ أمير المؤمنين، وأن المتقدم عليه عاص خط.

وأما قوله: لا يلتزم ما لم يتحقق له فأخبرني - وإن كنت قد سألتك أولاً - عن تصرف القوم، هل كان بإذن من الله أو بغير إذن؟ فإن قلت: بإذن من الله لزمك كونهم أئمة، وإن أنت قلت بخلاف ذلك ولو قلت به سألتك الدليل عليه ولا تجد إلى ذلك سبيلاً.

وإن قلت: تصرفهم بغير إذن من الله - فانظر ما حكم من فعل ذلك؟ وما تقول لو ادعاك^(١) اليوم من هو من منصبهم وهو جامع للخصال في عصر هذا الإمام إن كنت تعتقد إمامته ما يكون حكمه؟ وعلى أن أئمتنا قد أجمعوا - وإجماعهم حجة واجبة الاتباع - أن منصبهم لا يصلح للإمامة، كان في الزمان إمام أو لم يكن.

وقد روى الإمام المنصور بالله عليه السلام إجماع الأئمة أن من ادعى من غير أولاد البطين وإن كان جامعاً للخصال فإنه مباح الدم، وذلك حيث قال:

ماذا ترى في مؤمن صوام

... وذكر الصفات إلى كون المدعي من غير أولاد البطين وقال:

(١) - نخ (أ): إدعاكم.

أما الذي عند جدودي فيه فينزعون لسنه من فيه
ويؤتمنون ضحوة بنيه إذ صار حق الغير يدعيه
وأحبط الأعمال تلك الصالحه بهذه الدعوى الشناع الفاضحه
وهي لأرباب العقول واضحه بالحجج الغر الكبار اللائح

وادعى في ذلك إجماع الآل، فأجب عن هذا واطرح الغلاط ، وإلا فارجع
إلى طريق التوقيف مع تسليم المعصية من القوم والخطيئة؛ لتكون من شيعة
الثقلين، واتباع الأخوين، ولا تستزك الآراء المضلة عن الحق فتكون ممن لم^(١)
يتبع مناهجهم وتسلك أدراجهم فتعوم في البحر على رقبتك.
وأما قولك: إن في جوابي عكم؛ حيث ذكرت أني لا ألتزم ولا أبين ما
يوجب لي دفع الإلزام.

فالجواب والله الهادي: أني لا أعرف أن أوردت شيئاً إلا بحجته ، وعلى أني
إذا أوردت قولاً ولم أذكر وجه دفع الإلزام لم يكن ذلك معيياً في اصطلاح
الجدليين ؛ إذ الصحيح من طريقة أهل الجدل أن المورد لا يلزمه التخلص من
الاعتراضات في مبدأ كلامه ، بل الذي عليه إيداء مستنده ، وعلى المعارض أن
يعترض ذلك وإن كان غير صحيح باعتراض مصرح ، ولا يقبل منه أن يعترض
باعتراض مبهم، مثل أن يقول: ما أنكرت أن ثم اعتراضاً لم تعرفه ولا يلزمني أن
أبرزه؟ بل يعد ذلك خطأ في شريعة الجدل.

فإن كنت عثرت على شيء معترض فبينه؛ فإن كان كما ذكرت رجعت إلى
الحق ، ولا عار في الرجوع إلى الحق، وإن كان اعتراضك معترضاً وما تحيله
منتقضاً رجع الأخ عن اعتقاده ، واعترف بفساده.

وليعلم الأخ أن الاعتقاد إن كان باطلاً إذا^(١) قد رسخ صعب الخروج عنه، فالفطام عن المألوف شديد، وإنما على العاقل أن يطرح الهوى واتباع الأسلاف إن كان مجرداً عن الحجة، ويترك المكابرة ومحبة أن يكون غالباً في المناظرة، وألا يفسد ما أورده.

وهذا أمر جبلت عليه البشرية، وهو مفسد لطريق معرفة الحق ومنع سبيل الصواب، ونسأل الله السلامة.

المسألة الثالثة:

قال -ثبته الله-: ما تقول في قول الأئمة في خطبك: اللهم وارض عن أصحاب نبيك المقربين، فقد روي عن الإمام المهدي أحمد بن الحسين -قدس الله روحه-.
فالجواب عن ذلك -والله المسدد والمعين-: أن قولهم: « اللهم وارض عن أصحاب نبيك المقربين »، المراد به من لم يغير ولا يبدل، كأبي ذر وسلمان والمقداد وأشباههم رحمة الله عليهم ورضوانه؛ إذ لو حملته على كل من صحب الرسول ﷺ دخل في ذلك معاوية وعمرو وغيرهما من أشباههما -لعنهم الله- ممن قد ثبت فسقه قطعاً.

وإن خصصت على هذا الوجه وقلت: ألزم العموم إلا بدليل.
قلت: قد بينا الدلالة المقطوعة على معصية القوم وظلمهم وتعديهم لأمر الله تعالى، ولا يمكن حمل كلام الأئمة عليهم السلام في الترضية على غير ما ذكرنا؛ إذ المعلوم من متقدمي الأئمة كافة ترك الترضية على من تقدم على أمير المؤمنين عليهم السلام.
وأما رواية من روى عن المؤيد بالله عليهم السلام والناصر للحق وغيرهما^(٢) من خلاف ذلك فهو محال عنهم، وكلاماتهم المشهورة بخلافه، وهو أيضاً يناقض ما علم قطعاً من اعتقادهم أن الإمام بعد رسول الله ﷺ علي عليهم السلام، والقول بالترضية مع هذا لا يصح.

(١)- نخ (ب): إذ.

(٢)- نخ (أ): وغيرهم.

وقد ذكر الإمام المنصور بالله ﷺ في الجواب الكاشف للإشكال في الفرق بين التشيع والاعتزال أن الترضية ما رويت عن أحد من الأئمة ﷺ.

وما روي عن زيد بن علي ﷺ محال ، فقد رويناه أنه نسب ما أصابه من ظلم هشام إلى الشيخين ، وقال : هما اللذان أقاماني هذا المقام.

وكذلك الناصر للحق ﷺ قال ما رويناه عنه ، وهو قوله : لا إيمان إلا بالبراءة من أعداء الله وأعداء رسوله ﷺ ، وهم الذين ظلموا آل محمد ﷺ ، وأخذوا ميراثهم ، وغصبوا خمسهم ، وهما بإحراق منازلهم.

وكذلك المؤيد بالله -قدس الله روحه- قال بعد ذكره أمير المؤمنين : ووجه الدلالة على إمامته ﷺ فتأملوا -رحمكم الله- كيف أوضح الحق وقطع المعاذير ، وانظروا إلى كثير من الأمة كيف غيروا وبدلوا حتى زاغوا وضلوا. وإنما ذكرنا كلام هؤلاء الأئمة على الخصوص لأنه قد لفق بعض معتزلة الشيعة عنهم روايات تخالف مذاهبهم ﷺ ، وإلا فلو أردنا ذكر أقوال الأئمة لم يتسع له هذا الموضع.

فأما الإمام المهدي -قدس الله روحه- فيدل على صحة تأويل كلامه على ما تقدم ما ذكرنا أولاً.

ووجه ثان : وهو ما روي أنه قد أتى بمجموع حي السيد العلامة نور الدين محيي مآثر آبائه الهادين حميدان بن يحيى -قدس الله روحه- فكتب إليه : هذا لعمر الله الاعتقاد الصحيح ، والدين الصريح ، الذي يعضده الكتاب ، وتشهد له أدلة الأبواب ، والسبب في كثير مما رأيت من تنكب الناس عن هذا المذهب قلة العالم من أهل البيت.

وفي مجموع السيد حميدان -قدس الله روحه- في الأرجوزة النازمة لمعاني الأدلة العاصمة من الاعتزال :

هل في وصي المصطفى المعصوم شك سادس أخيار موفيهم ملك
وعترة كأنجم الفلك يفوز من لمنهجهم طوعاً سلك

من لم يكن مستمسكاً بهم هلك
وخالني نبيهم فيمن ترك
والغاصبين إرثهم حتى فذك
فأهم يجوز فيه أن يُشك
والمهدري دماءهم لمن سفك

وقال في قصيدة له أخرى في مجموعه:

كل دين مزخرف القول إلا
أوجب الله ودهم واجتباهم
فاستعاض الأنام عنهم شيوخاً
واستخفوا بعلم كل إمام
مثل ما كان قبلهم قوم موسى
قدّموا من شيوخهم غير هارو
واحتذت أمة النبي فعال الـ
أتواصوا بذلك أم ذاك أمر
دين آل المصطفى خير آل
وارتضاهم في وحيه للسؤال
آثروهم بالود والإجلال
واسأتموا بسادة ضلال
لم يطيعوه عرض تلك الليالي
ن فأصبحوا مثولة في النكال
خاسرين حذو النعال
فيه تلقى تشابه الاشكال؟

فإن قلت: فإن الإمام عليه السلام قد أطل على ذلك ثم كتب بعد: إنه الاعتقاد الصحيح، والدين الصريح، فلا بد أن يكون ذلك اعتقاده، وإن قلت: كتب على ذلك من غير أن يطالعه فذلك حمل على قلة الورع، وذلك ما لا يجوز من مسلم متدين، فاختر أي الوجهين، فلا محيص لك عن ذلك، والحمد لله.

فثبت أن الترضية المجملة التي رويت عنه يجب حملها على ما ذكرناه دون ما تصوّره؛ وإلا أدى إلى المناقضة، فهذا ما تيسر من الجواب على عجل، وشغل خاطر، ومعرفة بقصور الذراع عن الخوض في مثل هذا الشأن، وإن كان قد بينه الأئمة الأعلام، وآباؤنا عليهم السلام، والحمد لله، وصلواته على سيدنا البشير المشفع يوم المحشر، وعلى صنوه أبي شبيب وشبّر، وعلى عترتهما، وسلامه كثيراً.

تم الكتاب^(١) المبارك ضحوة يوم الجمعة المباركة / ١١ / شهر ربيع الآخر / سنة (١٠٤١هـ) بعناية السيد الأوحد الأفضل العلامة ضياء الدين صلاح بن محمد العادل، تجاوز الله عنا وإياه، وختم للجميع بالحسنى، وللمؤمنين والمؤمنات؛ إنه غفور رحيم.

وذلك بخط من هو معترف بذنبه وراجي عفو ربه ومغفرته: راشد بن محمد بن عبدالله الظفيري الزيدي مذهباً والعديلي اعتقاداً، وفقه الله تعالى لصالح العمل أمين.

تم بحمد الله



(١) - قال في آخر نخ (ب): تم الكتاب المبارك قبيل ظهر يوم الربوع لعله ٢١ شهر الحجة من شهر سنة (١٣٥٥هـ) بعناية سيدي عز الإسلام محمد بن منصور حفظه الله وتجاوز الله عنا وإياه وختم للجميع بالحسنى وللمؤمنين والمؤمنات إنه غفور رحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بقلم الحقير المعترف بذنبه وراجي عفو ربه ومغفرته قاسم بن محمد سهيل وفقه الله لصالح الأعمال بحول وطوله (١٣٥٥هـ).

الفهرس

| | |
|----|--|
| ٣ | مقدمة مكتبة أهل البيت (ع) |
| ١٣ | [تقديم الإمام الحجة / مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع)] |
| ١٤ | [مقدمة التحقيق] |
| ١٤ | [ترجمة المؤلف] |
| ١٧ | الكتاب: |
| ٢١ | سند الكتاب: |
| ٢١ | مصادر الديباجة: |
| ٢٣ | [كتاب حكاية الأقوال العاصمة من الاعتزال] |
| ٢٤ | [ديباجة الكتاب وسبب تأليفه] |
| ٢٥ | [الفصل الأول: الأدلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام] |
| ٢٩ | [الفصل الثاني: شبه واعتراضات المخالفين] |
| ٢٩ | [شبه الخوارج في الإمامة والجواب عليها] |
| ٣١ | [شبه المعتزلة في الإمامة والجواب عليها] |
| ٣١ | [اعتراضات المخالفين في أدلة إمامة أمير المؤمنين والجواب عليها] |
| ٣٣ | [الجواب على من قال بلزوم وجوب الإمامة لجميع أولاد أمير المؤمنين عليه السلام] |
| ٣٤ | [الجواب على من قال: لا يصح إجماع العترة فيما يرجع إليهم] |
| ٣٤ | [بيان وجوب اتباع أهل البيت (ع)] |
| ٣٥ | [الجواب على من قال بأن الأدلة مقصورة على الحسن والحسين، وبيان دخول الذرية] |
| ٣٦ | [الجواب على من قال بأن الأمر باتباع أئمة العترة يكون أمراً بالتقليد] |
| ٣٨ | [الجواب على من قال بأن لفظ عترة النبي ﷺ يعم ذريته وغيرهم] |
| ٤٠ | [شبهة لبعض الإمامية] |
| ٤١ | [الفصل الثالث:] |
| ٥٣ | [الفصل الرابع: في ذكر جملة من أقوال فضلاء العترة في معنى ذلك] |
| ٦٦ | كتاب تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين |

- ٦٧ [ديباجة الكتاب والدافع إلى تأليفه]
- ٦٨ [الفصل الأول: ذكر مقدمات تنبه المتعلم على ترك الاغترار بظاهر الدعاوي]
- ٦٩ [الفصل الثاني: الكلام في العقل والنفس]
- ٧٠ [ذكر أقوال المختلفين في العقل والنفس]
- ٧١ [الدليل على بطلان أقوال الفلاسفة وما تفرع منها]
- ٧٦ [ذكر جملة مما يعرف به الفرق بين العقل والنفس]
- ٧٨ [الفصل الثالث: الكلام في العلم]
- ٧٩ [الكلام في معنى العلم]
- ٨٠ [الكلام في تنوع العلم]
- ٨٠ [الكلام في طرق العلم]
- ٨١ [الكلام في ذكر جملة من الأسماء]
- ٨٢ [الكلام في الهبولى والصورة]
- ٨٣ [ذكر جملة مما يدل على بطلان القول بالهبولى والصورة]
- ٨٤ [الكلام في الفرق بين صفات القديم والمحدث]
- ٨٥ [الكلام في الفرق بين الفاعل والعلة]
- ٨٧ [الكلام في الفرق بين الحقائق الصحيحة والباطلة]
- ٨٧ [ذكر حقيقة الحقيقة وكيفية التحقيق]
- ٨٩ [ذكر كيفية السؤال عن الحقيقة وجملة من أمثلة الحقائق المبتدعة الاصطلاحية]
- ٩٠ [الكلام في الفرق بين حد العقل والغلو]
- ٩١ [الكلام في الفرق بين المحكم والمتشابه]
- ٩٣ [الكلام في الفرق بين ما يجوز من التقليد وما لا يجوز]
- ٩٤ [الفصل الرابع: الكلام في العالم]
- ٩٤ [ذكر الخلاف في ماهية العالم]
- ٩٥ [ذكر الخلاف في أصل العالم]
- ٩٥ [ذكر الخلاف في أنواع العالم]

- ٩٦.....[ذكر الخلاف في حدوث العالم]
- ٩٧.....[ذكر الخلاف في المؤثر في العالم]
- ٩٨.....[الفصل الخامس: الكلام في الإسلام]
- ٩٩.....[الكلام في معنى الإسلام والإيمان]
- ٩٩.....[الكلام في الإيمان بالله سبحانه]
- ١٠١.....[الكلام في الأسماء والصفات]
- ١٠٢.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه شيء، وذكر الاختلاف فيه]
- ١٠٢.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه موجود، وذكر الاختلاف فيه]
- ١٠٣.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه واحد، وذكر الاختلاف فيه]
- ١٠٤.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه قديم، وذكر الاختلاف في معناه]
- ١٠٦.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه حي قادر عالم، وذكر الاختلاف فيها]
- ١٠٧.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه سميع بصير، وذكر الاختلاف فيه]
- ١٠٨.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه عدل]
- ١٠٩.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه متكلم، وذكر الاختلاف في القرآن]
- ١٠٩.....[ذكر خلاف الأشعرية والمطرية في القرآن، وبيان بطلان قولهم]
- ١١١.....[الكلام في معنى أن الله سبحانه مريد، وذكر الأقوال في ذلك]
- ١١٣.....[ذكر الفرق بين الأسماء والصفات]
- ١١٣.....[الكلام في أفعال الباري سبحانه، وذكر خلاف المطرية والمجبرة]
- ١١٦.....[الكلام في الإيمان بملائكة الله سبحانه]
- ١١٧.....[الكلام في الإيمان بكتب الله سبحانه]
- ١١٨.....[الكلام في الإيمان برسول الله سبحانه]
- ١٢٠.....[ذكر نبينا ﷺ خاصة]
- ١٢٠.....[ذكر من يقوم مقامه ﷺ من ذريته ويخلفه من بعده]
- ١٢١.....[ذكر جملة مما يدل على بطلان قول المخالفين لأئمة العترة (ع) في الإمامة]
- ١٢٣.....[الأدلة على مذهب العترة في مسألة الإمامة]

- ١٢٣.....[الكلام في الإيمان باليوم الآخر]
- ١٢٦.....[الكلام في بعث ما عدا الأدميين من الحيوانات]
- ١٢٦.....[تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، ومعنى الصراط]
- ١٢٧.....[استحقاق الخلود في النار]
- ١٢٩.....[زعم المجبرة أن الله يخلف الوعيد، والجواب عليهم]
- ١٣١.....[كتاب [تنبيه أولي الألباب على تنزيه ورثة الكتاب]
- ١٣٢.....[مقدمة الكتاب والحامل له على تأليفه]
- ١٣٣.....[الفصل الأول: في ذكر أصول الفقه في الكتاب والسنة وأحكامها]
- ١٣٣.....[ذكر أمثلة ما طريق معرفته النص البين، والأحكام التي تخصه]
- ١٣٤.....[ذكر أمثلة ما طريق معرفته القياس والأحكام الخاصة له]
- ١٣٥.....[ذكر ما طريق معرفته السؤال لمن يجب سؤاله وذكر أحكامه]
- ١٣٦.....[ذكر أمثلة ما طريق معرفته الرجوع فيه إلى حكم الحاكم، وأحكامه]
- ١٣٧.....[ذكر أمثلة ما طريق معرفته الرجوع إلى حكم عدلين، وأحكامه]
- ١٣٨.....[ذكر أمثلة ما طريق معرفته نظر المكلف لنفسه وتحريره للأصلح فيما التبس عليه، وأحكامه]
- ١٣٨.....[الفصل الثاني: في ذكر الأصول التي يحتج بها من خالف الأئمة]
- ١٤١.....[أقوال وأفعال أمير المؤمنين عليه السلام فيمن يخالف الأئمة]
- ١٤٢.....[الفصل الثالث: في ذكر جملة من اختلاف أحوال الأئمة]
- ١٤٣.....[الفصل الرابع: بعض أمثلة ما خولف فيه بين الأئمة وما يصح منها وما لا يصح]
- ١٤٥.....[مسائل غير صحيحة عن الأئمة (ع)]
- ١٥٢.....[الفصل الخامس: في ذكر صفة من يجوز له الاجتهاد]
- ١٥٣.....[أئمة العترة أعلم الأمة بنصوص الكتاب]
- ١٥٣.....[الفصل السادس: في ذكر الفرق بين الشيعي والمتشيع]
- ١٥٧.....[كتاب [التصريح بالمذهب الصحيح]
- ١٥٨.....[ديباجة الكتاب والغرض بتأليفه]
- ١٦١.....[ذكر جملة من مقدمات البلوى التي ينبنى عليها الكلام في علوم الدين]

- [الفصل الأول: في عموم البلوى، وبيان وجه الحكمة فيها]..... ١٦١
- [نبذ من كلام أمير المؤمنين (ع) في الحكمة من بعثة الرسل والابتلاء]..... ١٦٣
- [الفصل الثاني: في البلوى باختلاف طرق العلم، وذكر بعض أمثلتها]..... ١٦٤
- [الفصل الثالث: في البلوى بمقارنة هوى النفس للعقول]..... ١٦٧
- [الفصل الرابع: في البلوى باشتغال القرآن على المحكم والمتشابه]..... ١٦٨
- [الفصل الخامس: في البلوى بجواز استعمال المجاز مع الحقيقة]..... ١٦٩
- [الفصل السادس: في البلوى بالتخيلية والتمكين لأعداء الحق والمحقين]..... ١٧١
- [الفصل السابع: في البلوى بإيجاب الولاء والبراء في الدين]..... ١٧٣
- [الموضع الثاني: الكلام في مسائل الإمامة]..... ١٧٦
- [الفصل الأول: حكاية جملة من مذهب العترة في الإمامة ومذهب المعتزلة]..... ١٧٦
- [الفصل الثاني: في ذكر ما يدل على صحة مذهب العترة وبطلان ماعداه]..... ١٧٧
- [ذكر الأخبار الدالة على صحة مذهب العترة في الإمامة]..... ١٨٣
- [ذكر أدلة العقل المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة الدالة على صحة مذهب العترة]..... ١٨٨
- [ذكر إجماع الأمة مع العترة على جواز الإمامة في العترة]..... ١٩٠
- [ذكر إجماع الصحابة مع العترة على أن الأفضل أولى بالإمامة، وبعض فضائل أمير المؤمنين (ع)]..... ١٩١
- [فائدة الاستدلال بإجماع المعتزلة مع العترة على القول بإمامة علي عليه السلام، والمشهور من مذهبه عليه السلام]..... ١٩٥
- [الكلام في إجماع العترة هل هو حجة؟ وهل يصح أن يستدل به على صحة حصر الإمامة فيهم؟]..... ١٩٧
- [الفصل الثالث: صفة الإمام الذي تجب طاعته]..... ١٩٨
- [الفصل الرابع: في حكم من يخالف الأئمة في علوم الدين التي يجب العلم بها]..... ٢٠٠
- [أقوال الأئمة عليه السلام في وجوب اتباعهم]..... ٢٠١
- [الفصل الخامس: في ذكر حكم من يخالف بين أئمة العترة،]..... ٢٠٣
- [الفصل السادس:]..... ٢٠٥

- في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام ٢٠٥
- [الفصل السابع: في ذكر جملة من معارضات المعتزلة لأدلة العترة] ٢١١
- [معارضة المعتزلة لما تستدل به العترة من الأخبار في مسألة الإمامة، والجواب عن ذلك] ٢١٣
- [تقسيم أمير المؤمنين عليه السلام لرجال الحديث] ٢١٣
- [معارضة للمعتزلة في مسألة الإمامة والجواب عليهم] ٢١٤
- [أدلة الأئمة على حجية إجماع العترة] ٢١٥
- [معارضة المعتزلة لما أوجب الله سبحانه من مودة العترة وتعظيمهم وتفضيلهم بغلوهم في مدح الصحابة على الجملة، والجواب عن ذلك] ٢١٦
- [تظلم أمير المؤمنين عليه السلام وتشكيه من أهل السقيفة] ٢١٧
- [معارضة المعتزلة لما أوجب الله سبحانه من سؤال أهل الذكر من العترة] ٢١٩
- [حكاية المعتزلة أن أمير المؤمنين (ع) كان يرى بالرأي ويجوز بيع أمهات الأولاد، والجواب على ذلك] ٢٢١
- [أقسام الاجتهاد] ٢٢٣
- [ذكر أقوال الأئمة (ع) في ذم من يقول في الدين بالرأي] ٢٢٤
- [الفصل الثامن: في ذكر جملة مما يعتذر به من جمع بين التشيع والاعتزال] ٢٢٨
- [كلام الأئمة في ذم كل مخالف في الإمامة] ٢٣٢
- [ذكر فروق تميز بين الأئمة والعامة] ٢٣٧
- [الاختلاف في القصود] ٢٣٩
- [الاختلاف في العلوم فيما طريق معرفته النظر والاستدلال] ٢٤٠
- [الاختلاف في تأويل الكتاب] ٢٤١
- [أقوال الأئمة في أنهم أهل التأويل] ٢٤٢
- [الاختلاف في العلوم في أصول الفقه وفروعه] ٢٤٣
- [الاختلاف في العلوم على الجملة في الصحة والبيان] ٢٤٤
- [الفرق بقلة ألفاظ علوم الأئمة مع البيان وكثرة ألفاظ مخالفهم مع الالتباس] ٢٤٥
- [الاختلاف في الائتلاف] ٢٤٦

| | |
|----------|--|
| ٢٤٦..... | [الفصل العاشر: في ذكر صفات المتشيعين] |
| ٢٤٧..... | [الإجماع على أن معرفة مسائل الإمامة من أصول الدين المفروضة] |
| ٢٤٩..... | [الإجماع على أن مدعي الإمامة إما إمام هدى أو ضلال] |
| ٢٥٠..... | [الإجماع على أن الإمام السابق قائم مقام النبي] |
| ٢٥٥..... | [الموضع الثالث: الكلام في الصانع تعالى، وما يستحق من الصفات لذاته أو لفعله] |
| ٢٥٥..... | [الفصل الأول: الكلام في الذات] |
| ٢٦٠..... | [الفصل الثاني: الكلام في صفات الذات] |
| ٢٦٣..... | [أقوال الأئمة تشهد بأن صفات الله ذاته] |
| ٢٦٥..... | [الفصل الثالث: الكلام في الإرادة] |
| ٢٦٧..... | [أقوال الأئمة تشهد بأن إرادة الله هي فعله] |
| ٢٦٨..... | [الفصل الرابع: الكلام في الإدراك] |
| ٢٧١..... | [الموضع الرابع: الكلام في العالم وصفات ذواته، وكيفية فنائه] |
| ٢٧١..... | [الفصل الأول: في الكلام في ذوات العالم وصفاتها على الجملة] |
| ٢٧٣..... | [الفصل الثاني والثالث: الكلام في ذكر تعلق العالم بالمعلوم والقدرة بالمقدور] |
| ٢٧٧..... | [الفصل الرابع: ذكر ما ليس لله فيه تأثير، وما ليس هو له في الأزل بمعلوم] |
| ٢٨١..... | [الفصل الخامس: الكلام في الجوهر] |
| ٢٨٣..... | [الفصل السادس: الكلام في كيفية فناء ذوات العالم] |
| ٢٨٦..... | [الموضع الخامس: ذكر جملة من أصول مغالط المعتزلة التي أوهمو أنها أدلة] |
| ٢٨٧..... | [الفصل الأول: ذكر مغالطة المعتزلة في أقوالهم في النظر] |
| ٢٨٨..... | [الفصل الثاني: في ذكر مغالط المعتزلة في الفرق بين الأسماء المترادفة] |
| ٢٩٠..... | [الفصل الثالث: في ذكر مغالط المعتزلة في مشاركتهم بين الباري سبحانه وغيره] |
| ٢٩١..... | [الفصل الرابع: في ذكر مغالط المعتزلة فيما أثبتوه للباري سبحانه من الصفات بطريقة القياس] |
| ٢٩٣..... | [الفصل الخامس: في ذكر مغالطة المعتزلة في تحديدهم لذات الباري سبحانه وأوصافه بالحدود المركبة من جنس وفصل] |
| ٢٩٦..... | [الفصل السادس: في ذكر مغالط المعتزلة في القسَم التي أوهمو أنها حاصرة] |

- [الفصل السابع: في ذكر مغالط المعتزلة في فرقهم بين فوائد الصفات وترتيبهم لها] ٣٠٠.....
- [الفصل الثامن: في ذكر استغلاط المعتزلة بالسؤال عن الفرق بين البياض والسواد] ٣٠٢.....
- [الفصل التاسع: في ذكر مغالط المعتزلة في قولهم بتعلق القدرة والعلم] ٣٠٤.....
- [الفصل العاشر: في ذكر مغالط المعتزلة في تسميتهم لبدعهم في الدين عدلاً وتوحيداً] ٣٠٦.....
- كتاب بيان الإشكال فيما حكى عن المهدي عليه السلام من الأقوال ٣٠٨.....
- [ديباجة الكتاب] ٣٠٩.....
- [ذكر أقوال الإمام المهدي (ع) التي أخبر فيها أنه قد كُذِبَ عليه] ٣١٠.....
- فصل ٣١١.....
- [ذكر أقوال الإمام المهدي (ع) التي حذر فيها من الاغترار ببعض المنتسكين، وبما يسطر في الكتب من مشكل الروايات] ٣١٢.....
- فصل ٣١٢.....
- [ذكر أقوال الإمام المهدي (ع) التي علّم فيها كيف يعمل فيمن أشكل أمره من العترة] ٣١٣.....
- فصل: ٣١٤.....
- [حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي عليه السلام قول من زعم أنه فضل نفسه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم] ٣١٥.....
- [حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من زعم أن كلامه أهر من كلام الله تعالى] ٣١٦.....
- [حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من زعم أنه لا حجة بعده] ٣١٧.....
- [حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من زعم أنه مهدي عيسى (ع)] ٣١٩.....
- فصل ٣٢١.....
- [حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من روى عنه أنه لا يموت ولا يستشهد حتى يقوم في آخر الزمان] ٣٢١.....
- [حكاية الأقوال التي عارض بها الإمام المهدي (ع) قول من زعم أنه كان يرى ما حكى عنه في المنام] ٣٢٢.....
- [مناقشة حسنة] ٣٢٣.....

| | |
|----------|---|
| ٣٢٦..... | المتنوع الأول من أقوال الأئمة <small>عليهم السلام</small> |
| ٣٢٧..... | [ذكر أقوال أمير المؤمنين في الإمامة] |
| ٣٣١..... | [ذكر أقوال الإمام الحسن (ع) في الإمامة] |
| ٣٥٤..... | المتنوع الثاني |
| ٣٥٤..... | متنوع من أقوال الأئمة <small>عليهم السلام</small> |
| ٣٥٤..... | في ذكر بعض ما اختلف فيه أهل الكلام من الأقوال |
| ٣٥٤..... | في الذوات والصفات والأحكام |
| ٣٥٤..... | من تصنيفه رضي الله عنه وعليه السلام |
| ٣٧٣..... | المسائل الباحثة عن معاني الأقوال الحادثة |
| ٣٨١..... | الفصل السابع |
| ٣٨١..... | من سبعة فصول من كتاب |
| ٣٨١..... | تعريف التطريف |
| ٣٨٢..... | [الكلام في معرفة الحجج الدالة على بطلان الإحالة] |
| ٤٠٨..... | تذكرة تشتمل على أربع مسائل |
| ٤٢٠..... | الرسالة النازمة لمعاني الأدلة العاصمة |
| ٤٣٦..... | [خبر خولة الحنفية] |
| ٤٤٠..... | [جواب المسائل الشتوية والشبه الحشوية] |
| ٤٤١..... | [بيان الحامل على الجواب] |
| ٤٧٢..... | الفهرس |

zidyah122.blogspot.com
youtube.com/zidyah122
facebook.com/zidyah122
twitter.com/zidyah122
plus.google.com/+zidyah122

